



223

تيمرة والتذكر

1





الفقيه العراقي
تتبعه والنظر

تَبَصُّرَةٌ وَالتَّذَكُّرُ

1



صلى
الحمد لله خير العباد
صلاته فقده من محله من
السمووي في طمس حرمه
هس عرس وناها به بالاسماع
والسحر والدين المازدي في عوالمه
وليل المسلك لوليل



تأليف سيدنا الشيخ الصالح الراهب
العابد فريد دهره ووحيد علمه
الدين في المعالي عبد الحميد بن الحسين
ابن عبد الرحمن العراقي

اشتمل الى ارجح النثر الى النثر
سود الله عيسى بن ابراهيم
ابن الفضل خضه الله بركة
والرحمة والعقار وهو الماسدنا





و جملتہ
نفا

ومنهم من رشح الدار وقومها كان من اثارها لا يصق بالارض وعبروا برشحها اشارة الى دروسهم
كثير من هذا العلم وانما يعقب منه اثاره في قدي بها ويبنى عليها ن
نظمها تنصرة للمشيدي تذكرة للمتهدي والمشيدي
خلصت فيها ان الصلاح اجمعه وزدتها علما تراها موضعه

A square seal with Arabic calligraphy, likely belonging to a member of the 'Banu al-Kalbi' tribe. The text is arranged in two lines, with the top line reading 'بنو الكلب' (Banu al-Kalbi) and the bottom line reading 'مولى' (Mawla).



فان فيه الخلاف في الراوي الزاي ن

ص في ثبوت ما الفعل والضمير لواحد ومن له مستور
فان اد اطلقت لفظ الشيخ ما اريد الا ابن الصلاح

ش هذا بيان ما اصطفت عليه فيها للاختصار اري اذا اتى فعل واحد
لا جماعة او اثنين ولم يذكرفاعله مفعوله ولا قبله فالمراد بفاعله الشيخ او
عمر بن الصلاح كقول **هـ** وقال بان لي بامعاني فالمراد بفاعله النظر وكذا
اذا اتى بضمير مؤنث لا يعود على اسم تقدم قبله فالمراد به بن الصلاح كقوله
كذالكه وقل طنا وكذا اذا اطلق الشيخ فالمراد به بن الصلاح كقوله
ق الشيخ فيما بعد قد حققه وقوله **هـ** ما بالبا الموحدة وفتح الهاء
وتجوز كسرهما ن **ص** وان يكن لا يتبين نحو التزما فسلم مع البخاري هما
والله ارجو في اموري كلها معتصما في صحتها

ش اي وان يكن الفعل والضمير المذكوران لا سئل لقوله واقطع بصحة لما قد
استند او كقوله وارفع الصحيح مروي بها فالمراد بذلك البخاري ومسلم وقوله
مقتضيا بفتح الصاد على التثنية ويجوز كسرها على الحال ن

ص اقسام الحديث واهل هذا الشأن قسموا السنن الى صحيح وضعيف وحسن
فالاول المتصل الاسناد بنقل عدل صابط الفوائد
عن مثله من غير ما شذوذ وعلة قاده فيه فتؤدي

ش اي واهل الحديث قال الخطابي في معالم السنن اعلموا ان الحديث عند اهل على
ثلاثة اقسام حديث صحيح وحديث حسن وحديث سقيم فالصحيح عندهم ما اتصل
سندوه وعُدلت نقلته فلم يسلط الخطابي في الحديث صبط الراوي ولا سلامه الحديث
من الشذوذ والعله ولا شك ان ضبط الراوي لا بد من اشتراطه لان من كثر الخطا
في حديثه وحسن استحق الترك وان كان عدلا واما السلامة من الشذوذ والعله فقال
الشيخ تقي الدين ابن ديق العبد في الاقتراح ان اصحاب الحديث زادوا ذلك في حد
الصحيح **ق** وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظرا لفقها لان كثير من العلل التي
يعمل بها المحدثون لا يحرك على اصول الفقهاء قلت قد احتزرت بقولي قاده من العلة

م لم يجمع ما عدا
سماه العاد

في الحديث
الشيخ تقي الدين
ابن ديق العبد

التي

التي لا تقدر في صحة الحديث فتقوي المتصل الاسناد احتراز عما لم يتصل وهو المنقطع
والمرسل والمعضل وسياق ايضا حقا وقولي بنقل عدل احتراز عما في سنده من لم
تعرف عدالة ائمه ابا بان يكون عرف بالضعف او جهل عنا او حاله لا سيما في بيان
المجهول وقولي صابط احتراز عما في سنده او محفل كثير الخطا وان عرف بالصدق
والعدالة وقولي من غير ما شذوذ وعلة قاده احتراز عن الحديث الشاذ والمعضل
بعلة قاده وما هنا مقصود وليريد كراين الصلاح في نفس الحديث قاده ولا كنه
ذكره احد سطر فيما احتراز عنه فقال وما فيه علة قاده قال ابن الصلاح
فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بخلاف بين اهل الحديث وانما قد
تقي الخلاف باهل الحديث لان بعض متأخري المعتزلة لشرط العدد في الرواية
كالشهادة خ كاه الجازي في شروط الائمة **ق** ابن ديق العبد ولو قيل
في هذا الحديث الصحيح المجمع على صحته هو كذا وكذا الى اخره كان حسنا لان من لا يشترط
مثل هذه الشروط لا يحضر الصحيح في هذه الاوصاف **ق** ومن شرط
الحديث ان يكون جامعاً مانعاً

ص وبالصحيح والضعيف قصدا في ظاهري القطع والمعتد
اسا كما عن حكاي على سند بانه اصح مطلقا وقد
خاص به قوم فصل ملك عن نافع عمادواه الناسك
مولاه واخترت حث عنه لسند الشافعي قلت وعنه احمد

ش اي حث قال اهل الحديث هذا حديث صحيح فراهم فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الاسناد
لانه مقطوع بصحته في نفس الامر لجواز الخطا والسيان على الثقة وهذا هو الصحيح
عليه اكثر العلم خلا فالمن قال ان خبر الواحد يوجب العلم الظاهر لحسين الكرابيسي
وغیر وحق كاه بن الصباغ في العلم عن قوم من اصحاب الحديث قال القاضي ابو بكر
الباقلاني انه قول من لا يحصل علم هذا الباب انتهى نعم ان اخرجته الشبان او اخذها
فاجاب ابن الصلاح القطع بصحته وخالفه المحققون كما سيأتي وكذا فوهم هذا
حديث ضعيف فراهم لم يظهر لنا فيه شروط الصحة لانه كذب في نفس الامر
لحوار صدق الكاذب واصابه من هو كثير الخطا وقوله والمعتد اساكما عن حكما

م لم يجمع ما عدا
سماه العاد

اهل

الي اخره اي القول المعتمد عليه المختار انه لا يطلق على اسناد معين بانه اصح الاسانيد
 مطلقا لا تفاوت مراتب الصحة مترب على تمكن الاسناد من شروط الصحة ولعزو وجود
 اعلم مراتب درجات القول في كل فرد فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة قال
 الحاكم في علوم الحديث لا يمكن ان يقطع الحكم في اصح الاسانيد لصحاحي واحد وسند
 تتمه كلامه في اخر هذه الترجمة قال ابن الصلاح على اجماع من ائمة الحديث خاضوا
 غمرة ذلك فاضطربت اقوالهم وقولهم فبقيل ملك اي فبقيل اصح الاسانيد
 مارواه ما لك عن نافع عن ابن عمر وهو المراد بقوله مولا اي سيده وهذا قول البخاري
 وقوله واختار حث عنه اي عن ملك ليسد السان في اي فعل هذا اذا اردت
 في الترجمة واحدا فاصح الاسانيد ما اسنده الشافعي عن مالك بها فقال الاستاذ ابو
 منصور عبد القاهر بن طاهر النخعي انه اجل الاسانيد لاجتماع اصحاب الحديث
 انه لم يكن في الرواه عن مالك اجل من الشافعي وقوله قلت وعنه اي وعن
 الشافعي احمد بن حنبل ويروان زدت في الترجمة اخر فاصح الاسانيد مارواه احمد
 عن الشافعي عن مالك بها لا ساق اهل الحديث على ان اجل من اخذ عن الشافعي من
 اهل الحديث الامام احمد ووقع لنا هذه الترجمة حديث واحد **اخبرني**
 ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن الحناذ بقراي عليه بدستق قال **ا**ا المسلم
 مكى **ح** واخبرني علي بن احمد الغرضي بقراي عليه بالقاهرة قال احمرها
 زينب بنت مكى قال لا انا حنبل انا هيته الله بن محمد انا الحسن بن علي التيمي انا احمد بن
 جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن احمد قال حدثني ابي رحمه الله عليه قال ما محمد بن
 ادريس الشافعي قال **ا**ا ملك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا تبع بعضكم على بيع بعض ونهى عن الخمر ونهى عن بيع جبل الحبله ونهى عن
 المزانية والمزانية بيع الثمر بالتمر كالا وبيع الكرم بالزبيب كالا اخرجاه البخاري
 مفردا من حديث ملك **ح** **ص** وجزم بن حنبل بالزهري عن سائر اي عن ابيه البر
ش اي وذهب احمد بن حنبل وكذلك استحق بن راهويه اي ان اصح الاسانيد مارواه
 ابو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري عن سائر اي عن ابيه
ص وملك بن العابد بن عن ابيه عن جده وابن شهاب عنه **ش** اي وقيل

واحد

ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن الحناذ بقراي عليه بدستق قال اا المسلم مكى ح واخبرني علي بن احمد الغرضي بقراي عليه بالقاهرة قال احمرها زينب بنت مكى قال لا انا حنبل انا هيته الله بن محمد انا الحسن بن علي التيمي انا احمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن احمد قال حدثني ابي رحمه الله عليه قال ما محمد بن ادريس الشافعي قال اا ملك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبع بعضكم على بيع بعض ونهى عن الخمر ونهى عن بيع جبل الحبله ونهى عن المزانية والمزانية بيع الثمر بالتمر كالا وبيع الكرم بالزبيب كالا اخرجاه البخاري مفردا من حديث ملك ح ص وجزم بن حنبل بالزهري عن سائر اي عن ابيه البر ش اي وذهب احمد بن حنبل وكذلك استحق بن راهويه اي ان اصح الاسانيد مارواه ابو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري عن سائر اي عن ابيه ص وملك بن العابد بن عن ابيه عن جده وابن شهاب عنه ش اي وقيل

اصح الاسانيد مارواه ابن شهاب المذکور عن زين العابدين وهو علي بن الحسين عن ابيه
 الحسين عن جده علي بن له طالب وهو قول عبد الرزاق وروى ايضا عن بكر بن ليلى
 شيبه وقوله ابن شهاب عنه به اي عن زين العابدين بالحديث وابن مرفوع
 على الا بتداوا او للحال اي حال كون ابن شهاب راويا للحديث عنه **ح**
ص او ابن سيرين عن السلمي عنه او الاعمش عن ذي السان
ش او هاشم بن المصعب عن علقمة عن ابن مسعود وروى عن عمه
 في عنه عابد اي قوله في البيت الذي قبله جده يورد علي بن له طالب اي وقيل اصح
 الاسانيد مارواه محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن عطاء وهو قول عمرو بن علي الفلا
 وعل ابن المدني وسلمان بن حرب الا ان ابن المدني قال اجوده عابد الله بن عمرو
 عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي وقال سليمان بن حرب اصحابها ايوب عن ابن سيرين
 عن عبيدة عن علي وقيل اصح الاسانيد مارواه سليمان بن مهران الاعمش عن
 ابراهيم بن ريد النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود وهو قول يحيى بن
 معين وهذه جملة الاقوال حكاه ابن الصلاح وفي المسئلة اقوال اخره كرتها
 في الشرح الكبير وفيه فوايد مره لا يستغنى عنها طالب الحديث وقوله
 وله من عمته اي ولم من عم الحليم في اصح الاسانيد في ترجمة ليصحابي واحد بل
 ينبغي ان يعد كل ترجمة منها لصحابها قال الحاكم لا يمكن ان يقطع الحكم في اصح
 الاسانيد لصحابي واحد فنقول وبالله التوفيق ان اصح اسانيد اهل البيت
 جعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن علي اذا كان الراوي عن جعفر بن محمد واصح اسانيد
 الصدوق اسمعيل بن له خالد عن قيس بن له حازم عن بكر واصح اسانيد عمر الزهري
 عن سالم عن ابيه عن جده واصح اسانيد اي زهري عن سعيد بن المسيب عن له هري
 واصح اسانيد بن عمر مالك عن نافع عن ابن عمر واصح اسانيد عبيد الله بن عمر عن القاسم
 عن عائشة وقا **ح** يحيى بن معين هذه ترجمة مسجلة بالذوق واصح اسانيد
 ابن مسعود سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود واصح اسانيد
 انس مالك عن الزهري عن انس واصح اسانيد المكيين سفيان بن عيينه عن عمرو ابن دينار

اسم سليمان بن مهران

عن جابر واصلح اسانيد المانين معمر عن تمام عن يه هريه واثبت اسانيد المصريين
اليث عن زندي احيب عن ك الخبر عن عقبة بن عامر واثبت اسانيد الساسيين
الاوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة واثبت اسانيد الخراسانيين الحسين
ابن واقد عن عبد الله بن يه هريه عن اسيد بن **ص** اصح كت الحديث

مطلع كاع
مطلع كاع
مطلع كاع
مطلع كاع

اول من صنف في الصحيح محمد وخص بالتوجيه
وسلم بقدر بعض القرب مع اي على فضلوا اذا لوقع
اي اول من صنف في جمع الصحيح محمد بن اسمعيل البخاري وكتابه اصح من كتاب مسلم
عند الجمهور وقصوا الصحيح وقال النووي انه الصواب والمراد ما اسنده البخاري
دون التعليق والتراجم وقوله وسلم بعد اي بعد البخاري في الوجود والصحة
وقوله وبعض القرب اي بعض اصل العرب على حذف المضاف اي وذهب بعض
المخاربه والمافظ ابو علي الحسين بن علي النيسابوري شيخ الحاكم الى تفضيل مسلم على
البخاري فقال ابو علي ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم في علم الحديث **وحكي**
القاضي عياض عن ك مروان الططبي قال كان من شيوخ من يفضل كتاب مسلم على كتاب
البخاري قال ابن الصلاح فهذا ان كان المراد به ان كتاب مسلم يتخرج بانه لم يمازجه
غير الصحيح فهذا لا بأس به وان كان المراد به ان كتاب مسلم اصح صحيحا فهذا امر
يمن يتوله انتهى على كل حال فهاهاها اصح كت الحديث واما قول السافعي ما على وجه
الارض بعد كتاب الله اصح من كتاب ملك فدا قبل وجود التكميلين وقوله لو منع
يريد لو منع قول من فضل مسلما على البخاري فانه لم يقبل من قايله وقوله في
الصحيح متعلق بصنف واما اول من صنف مطلقا لا بغير جمع الصحيح فقد بينت
الشرح الكبير **ص** ولم يمازجه وكن قلما عند ابن الاخرم منه قد قاتاها
وردد لا كن قال يحيى البراء لم تفت الحجة الا التوري

ش اي لم يمازجه البخاري وسلم كل الصحيح يريد لم يستوعبها في كتابها ولم يلبسها ذلك
وانما الدارقطني وغيره اياها باخا ديت ليس بلازم قال الحاكم في خطبه المستدرك
ولم يحكا ولا واحد منهما انه لم يصح من الحديث غير ما حرجه انتهى قال البخاري ما اخلت
في كتابي الجامع الا ما صح وركب من الصحاح لحال الطويل وقال مسلم ليس كل صحيح وضعته

هنا انما وضعت هنا ما اجتمعوا عليه يريد ما وجد عندهم في شرايط الصحيح المجمع عليه
وان لم يظهر اجتماعهم في بعضها عند بعضهم قاله ابن الصلاح وقوله ولا كن قلما عند ابن الاخرم
منه اي من الصحيح يريد ان الحافظ ان عبد الله بن محمد يعقوب بن الاخرم شيخ الحاكم ذكر
كلاما معناه قلما سنوت البخاري ومسلما مما يثبت من الحديث قال ابن الصلاح يعني في
كتابينهما ويحي هو الشيخ يحي الدين النووي فقال في التقریب والتيسير والصلوات
انه لم يفت الاصول الخمسة الا اليسر اعني الصحيحين وسنن ابى داود والترمذ
والنسائي **ص** وفيه ما فيه ليقول الجعفي احفظ منه عشر الف الف
وعله اراد بالتكرار لها وموقوف وفي البخاري اربعة الآلاف والمكرور فوق
ملاثة الوفا ذكره **ش** اي وفي كلام النووي ما فيه ليقول الجعفي وهو البخاري
احفظ ما في الف حديث صحيح فنقله منه اي من الصحيح وقوله وعله اي ولعل البخاري
اراد بالاحاديث المكررة الاسانيد والموقوفات فنقله وموقوف معطوف على قوله
بالتكرار قال ابن الصلاح بعد حكاية كلام البخاري الا ان هذه العبار قد تندج
تحتها عند ههنا آثار الصحابة والتابعين قال وروى عن الحديث الواحد المروي باسنادين
حديثين وقوله وفي البخاري لما اخبر بينه وبين عدد احاديث صحيح البخاري وهي
باستقاط المكرر اربعة الان حديث على ما قيل ويا لمكرر سبعة الاف وما يان خمسة
وسبعون حديثا لاجرم به ابن الصلاح وهو مسلم في رواية المزيري واما رواية
حماد بن شاكر فهي دونها ما في حديث ودون هذه بما في حديث رواية ابراهيم بن قيس
وله ذكر ابن الصلاح عدة حديث مسلم وقال النووي انه نحو اربعة الاف باستقاط

المكررون **ص** الصحيح الزايد على الصحيحين
وخذ زيادة الصحيح اذ تنص صحة او من مصنف تحصى
بجمعه نحو ان جبان النكري وبن خزيمة وكالمستدرك

ش لما تقدم ان البخاري ومسلما لم يستوعبا الخراج الصحيح فانه قيل من اين يعرف
الصحيح الزايد على ما فيها فقال حذو اذ تنص صحة اي حيث تنص على صحة امام مصنف
كابي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والخطابي واليهي في مصنفاتهم المعتمدة
كذا قيد ابن الصلاح بمصنفاتهم ولم اقيده بما اذا صح الطريق اليهم انهم صحوة

مطلع كاع
مطلع كاع

في غير مصنفاتهم او صححه من لم يستشهد له تصنيف من الائمة كيجي سعيد اذ كان وابن معين ونحوهما فالجزم لذلك في القواب وانما يقيد ابن الصلاح بالمصنفات لانه ذهب الى انه ليس لاحد في هذه الاعصار ان يصح الاحاديث فليدلم يعتمد على صحة السند الى من صححه في غير تصنيف مشهور وبقاى كلامه في ذلك ولو خذا ايضا الصحيح المصنفات المختصة بجمع الصحة فقط كصحيح ابن جرير صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حاتم صحيح حبان النسبي بالنسب والاشياء وكاب المستدرک على الصحيحين لا في عبد الله الحاكم وكذلك ما يوجد في المستخرجات على الصحيحين من زيادة او يتمه لمحدوف فصوص كور بصحة كاسياتي في باب ٥

ص على تساهل وقال ما انفرد به فداك حسن ما لم يرد
تجعله والحق ان يحكم بما يليق والبسني يداني الحاكم

ش اي على تساهل في المستدرک وانما قد تقلق الجار والمجرور بالمعطوف الاخر لتكرار اداة التشبيه فيه وقوله وقال اي وقال ابن الصلاح ما انفرد الحاكم بتصحيحه لا يخرج فقط ان لم يكن من قبيل الصحيح فصوص من قبيل الحسن كجبه وعمل به الا ان تطرف فيه علة توجب ضعفه قوله والحق ان يحكم بما يليق هذان الزوائد على ابن الصلاح وهو ميمز بتفسيره لكونه اعراضا على كلامه ويقدر ان الحكم عليه بالحسن فقط كحكمه فالحق ان ما انفرد بتصحيحه يتبع بالكشف عنه ويجزم عليه بما يليق بحاله من الصحة او الحسن او الضعف ولا لئ ابن الصلاح رايه انه ليس لاحد ان يصح في هذه الاعصار ولهذا قطع النظر عن الكشف عليه وقوله والبسني يداني الحاكم اي وابن حبان النسبي تقارب الحاكم في التساهل فالحاكم اشد تساهلا قال الحارثي ابن حبان امكن في الحديث من الحاكم **ص**

المستخرجات واستخرجوا على الصحيح كابي عوانه وخوفه واجتنب
عزوك الفاظ المتن بصما اذ خالفنا لفظا ومعنى ربحا

ش المستخرج موضوعه ان ياتي المصنف الى كتاب البخاري او مسلم فيخرج احاديثه باسناد لنفسه من غير طريق البخاري او مسلم فيجتمع اسناد المصنف مع اسناد البخاري او مسلم في صححه او من نوقه كالمستخرج على صحيح البخاري كابي جر الاسما عيلي ولاي جر البرقاني

الصحيح
سقى

م
ل
س
ال

ولا يفيهم الا صنفها في المستخرج على صحيح مسلم لا يفي عوانه ولا يفي نعيم ايضا والمستخرجون لم يلتزموا لفظ واحد من الصحيحين بل روه باللفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم مع مخالفة لالفاظ الصحيحين وربما وقعت المخالفة ايضا في المعنى فلهذا قالوا احتجب عزوك الفاظ المتن لها اي لا تصد الفاظ متنون المستخرجات للصحيحين ولا نقل اخرج البخاري او مسلم بهذا اللفظ الا ان علمت انه في المستخرج بلفظ الصحيح بمقابلته عليه فلك ذلك نقوله ربما متعلق بمخالفة المعنى فقط لان مخالفة اللفظ لفاظ كثير كما تقدم **ص** وما يزيدنا حكن بصحته فهو مع العلوم فائدة

ش اي وما تزايد المستخرجات او ما يزيد المستخرج على الصحيح من الفاظ زائدة عليه من سنده لمحدوف او زيادة شرح في حديث او لفظ ذلك فاحكم بصحته لا بخارجه من مخرج الصحيح وقوله فصوص العلوم من فائدة هذا بيان لفائدة المستخرج فيها زيادة الالفاظ المذكورة لانها دلت على زيادة حكم ومنها علو الاسناد لان مصنف المستخرج لو روى حديثا مثلا طريق مسلم لوقع انزاله من الطريق الذي روه به في المستخرج مثاله حديث في مسند ابي داود الطيالسي فلورواه ابو نعيم مثالا من طريق مسلم لكان منه وبين له داود اربعة رجال شيخان بينه وبين مسلم وسلم وشيخه واخبروا من غير طريق مسلم كان بين له نعيم وبين له داود رجلا ف فقط فان ابا نعيم سمع مسندا في داود على ابن قاضي سماعة من يونس من حديث سماعة منه ولم يذكر ابن الصلاح المستخرج الا قاتين الفايدين واشربا غيرهما بقولي من فائدة فن نواده ايضا القوة بآثار الطرق للترجيح عند المعار وقوله والاصل يعني البيهقي ومن عزا كانه قيل فصد البيهقي في السنن الكبرى والعرفه وغيرها والبعوى في شرح السنه وغير واحد يرون الحديث باسنادهم ثم يعزونه الى البخاري او مسلم مع اختلاف الالفاظ والمعاني والجواب ان البيهقي وغير ممن عزا الحديث لواحد من الصحيحين انما يريدون اصل الحديث لا عزو الفاطه فالاصل مقبول مقدم وقوله وليت اذا زاد الحميدي ميزا اي ان ابا عبد الله الحميدي زاد في كتاب الجمع بين الصحيحين الفاظا وسمات ليست في واحد منهما

فهذا هو الصواب **ن** **ص** **و** ما ثبت الصحيح
وارفع الصحيح **س** و**هـ** هما ثم البخاري فسليم فما
شوطهما حوي فشرط الجعفي فسليم فشرط غيري كفى

فقد
المطلع كماع
للمجاهدين

١٠٠

مجمع

ص واقطع بصحة لما قد اسندا ، كذا لله وقيل ظنا والذي
محققهم غناه النوي ، وفي الصحيح بعض شي قد روي
مضعف ولها بلا سند ، اشيا فان جزم فصح او ر د

مَرَضًا فَلَا وَلَا كُنْ لَيْسَ بِهٖ بَصَّةُ الْأَصْلِ لَهُ كَذَكَرْ

ش ايج ما اسنده البخاري ومسلم يريد روياه باسنادهما المتصل فهو مقطوع بصحة كذا قال ابن الصلاح قال والعلم والتعقيل النظري واقع به خلا فالقول من يري ذلك محتجاً بانه لا يبيد في اصل الا الاظن وانما يلقه الامة بالقبول لانه يحل لهم العمل بالظن والظن قد يخطئ قال وقد كنت اميل اليها هذا واخبرته قويايم بان ان المذهب الذي اخبرناه اولا هو الصحيح لان ظن من هو مقصود ولا يخطئ الى اخر كلامه وقد سبقه الى ذلك محمد بن طاهر المقدسي وابو نصر عبد الرحمن بن عبد الحق بن يوسف قال النووي وخالف ابن الصلاح المحققون والا كرون فقالوا لا يبيد الظن ما لم يتواتر وقوله ظنا منصوب بفعل محذوف اي يبيد ظنا قول بعض شئ اشارة الى تقليل ما ضعف من احاديث الصحيحين ولما ذكر ابن الصلاح ان ما اسنده مقطوع بصحة قال يتوكل احرار يسيره فكلهم عليها بعض اهل النفاذ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند اهل هذا الشأن انتهى وروينا عن محمد بن طاهر المقدسي من خطه نقلت قال سمعت ابا عبد الله محمد بن يحيى بن محمد بن عبيد الله يقول قال لنا ابو محمد بن حريم وما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل تحرجا الا حديثين لول واحد منهما اخذتم عليه في تحريجه الوهم مع ايقارهما وحفظهما وصحة معارفهما فذكر من عند البخاري حديث شريك عن انس في الاسراء انه قيل ان يوحى اليه وفيه شئ صدر عن قال ابن حزم والامة من شريك والحديث الثاني عند مسلم حديث عكرمة بن عمار عن زميل عن ابن عباس قال كان المسلمون لا ينفذون الى ابي سفيان ولا يقاتلونه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث اعطينهن قال نعم قال عبد بن احسن العرب واجلدة امر حنيفة بنت ابي سفيان اذ وجكها قال نعم الحديث قال ابن حزم هذا حديث لا شك في صحته والافه فيه من عكرمة بن عمار وقد ذكرت في الشرح الكبير احاديث غير هذين وقد اوردت كتابا لما ضعف من احاديث الصحيحين مع الجواب عنها فمن اراد الزيادة في ذلك فليقف عليه فبني فوايد ومهمات وقوله ولها بلاستد اشيا اي وللبخاري ومسلم في الصحيحين مواضع اخر لم يصيلها باسنادها بل قطعا ولا استايندها مما يليهما وذكر ابن الصلاح ان ذلك وقع في الصحيحين قال واعلم اني ما وقع ذلك في كتاب البخاري وهو في كتاب مسلم قليل جدا

موضوع

قلت في كتاب مسلم من ذلك موضع واحد في التيمم وهو حديث ابي الجهم بن الحارث بن ابي اسامة اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو يبرجل الحديث قال فيه مسلم وروى الليث بن سعد ولم يوصل مسلم اسناده الى الليث وقد اسنده البخاري عن يحيى بن بكير عن الليث ولا اعلم في مسلم بعد مقدمته الكتاب حديثا لم يذكره الا تقليدا عن هذا الحديث وفيه تواضع اخر ليسيعة رواها باسنادها المتصل ثم قال ورواه فلان وهذا ليس من باب التعلق انما اراد ذكر من تابعه راويه الذي اسنده من طريقه عليه او اراد بيان اختلاف في السند كما يفعل اهل الحديث ويدل على انه ليس مقصود به هذا اذ خاله في كتابه انه يقع في بعض اسانيد ذلك من ليس هو من شرط مسلم كعبد الرحمن بن خالد بن سافر وقد بينت بقيقة المواضع في الشرح الكبير وقوله فان تجزم فصح اي ان اتى به بصيغة الجزم كقوله قال فلان او روى فلان او نحو ذلك فاحكم بصحة عن علقه عنه لانه لا يستحي بان يجرم بذلك عنه وقد صح عنه عندهم الحكم بصحة الحديث مطلقا يتوقف على ثقه رجاله واتصاله من موضع التعليق فان كان في من ابره من لا يحج به فليس فيه الا الحكم بصحة عن اسناده اليه لقول البخاري وقال بهر عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم الله احق ان يستحي منه قال ابن الصلاح فهذا ليس من شرطه قطعا ولذلك لم يورده الحميدي في جمعة بين الصحيحين وان ورد مَرَضًا اي اتى به بصيغة التمر نص كقوله ويدكر وروى وقال ونقل وروى ونحوها فلا تخلف بصحة كقوله ويروي عن ابن عباس وجوهه ويحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم المخدوعة لان هذه الالفاظ استعملها في الضعيف اكثر واذا استعملت في الصحيح وكذا قوله وفي الباب ليستعمل في الامر من معافاة الصلاح ومع ذلك فابراه لانه في اسنا الصحيح مشعر بصحة اصله اشعارا بنفسه ويؤكد اليه وحل الصلاح قول البخاري ما دخلت في كتابي الجامع الا ما صح وقول الامة الحكم بصحة على ان المراد مقاصد الكتاب ومواضعه ومتون الابواب ودون التراجم ونحوها **ص** وان يكن اول الاسناد حذفت تع صيغة الجزم فتعليقا عوف

كتاب التيمم
في التيمم
في التيمم

ولواي اخر اما الذي ليحذفه عن ابقال فكذلك
ش هذا بيان حقيقة التعليق والمصدر به موجود في كلام الدارقطني والحميدي في الجمع

ش اي واخذ الحديث من كتاب من الكتب المعتمدة لعل به او احتجاج به ان كان من يسوع له
العمل بالحديث او الاحتجاج به جعل ابن الصلاح شرطه ان يكون ذلك الكتاب مقايلا
مقابله ثقة على اصول صحيحة معتد به مرويه بروايات متنوعة قال ابو نؤوى فان قالها
باصول معتد بمحقق اجزاء وقال ابن الصلاح في اسم الحسن حين ذكر ان نسخ الترمذي
تختلف في قوله حسن او حسن صحيح ونحو ذلك فينبغي ان يصح اصلها بجماعة اصول وتعمد
علما انفق عليه نقوله هنا معنى قد يشير الى عدم اشتراط ذلك وانما هو مستحب وهو
كذلك **ن** قلت لان حيزا متناع **ج** جزم يسوي مروية اجماع

ش لما ذكر ابن الصلاح ان من اراد احديث من كتاب من الكتب المعتمدة اخذ من كتاب مقايلا
احتجبت ان اذكر ان بعض الامة حكي الاجماع على انه لا يحمل الجزم بقل الحديث الا لزم له به
رواية وهو الحافظ ابو بكر محمد بن خير بن عمر الاموي بفتح الهجزة الاشيلي وهو خال ابي القاسم
السهمي فقال في برناجه المشهور وقد اتفق العلماء رحمهم الله على انه لا يصح لسلم ان يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك القول مرويا ولو على اقل
وجوه الروايات لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متلفا وبني قبيد

فتولى امتناع نقل جزم ومضاف اليه واجماع خبر **ن**
ش والقسم الثاني الحسن **ن**
والحسن المعروف بمخبر وقد اشتهرت رجاله **ن**
بحديثه وقال الترمذي ما سألهم من السؤدد مع رأينا انهم **ن**
وقيل ما ضعف قريب محتمل فيه وما بطل داخرا حصل **ن**
قلت وقد حسن بعض ما تقدم

ش اختلف اقوال اية الحديث في حد الحديث الحسن فقال ابو سليمان الخطابي وهو محد المذکور
في اول البيت الثاني الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله قال وعليه مدار اكثر الحديث وهو الذي
يقبله اكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء انتهى ورايت في كلام بعض المتأخرين ان في قوله
ما عرف مخرجه احتراز عن المنقطع وعن حديث المدلس قل ان يثبت تدليس قال
ابن دقيق العيد ليس في عبارة الخطابي كثير تلخيص وايضا فالصحيح قد عرف مخرجه
واشتهر رجاله فيدخل الصحيح في حد الحسن قال وكانه يريد مما مرسل في درجة الصحيح

شعرا فليستوا
منعلة من القار
وفي رواية
مركد علي
في بعض النسخ
ما عكس وما
لقد اورد

اعلم ان من العبد على
العلماء من عيب
في كل حال
في كل حال

قال الشيخ تاج الدين التبريزي فيه نظر لانه اي ابن دقيق العيد ذكر من بعد ان
الصحيح اخبر من الحسن قال ودخل الحاضر في حد العلم متجه وقال ابو عيسى الترمذي في
العلل التي في اواخر الجامع وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فانما اردنا به
حسن اسناده عندنا كل حديث يروي لا يكون في اسناده من يهتم بالكذب ولا يكون الحديث
شاذ او يروي من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن قال الحافظ ابو عبد الله
محمد بن بكر ابن المواق له يخص الترمذي الحسن بصفه مميزة عن الصحيح فلا يكون صحيحا الا
وهو غير شاذ ولا يكون صحيحا حتى يكون روايته غير مشتمل بل ثقات قال وظهر من هذا
ان الحسن عند ابى عيسى صفه لا تخفى بهذا القسم بل قد يتركه في الصحيح قال فكل صحيح
عنده حسن وليس كل حين صحيحا انتهى قال ابو الفتح اليعمرى في قوله انه اشتراط الحسن
ان يروي من وجه اخر ولم يشترط ذلك في الصحيح قلت وسري في كلام ابى الفتح بعد
هذا بدون الصفه انه لا يشترط في كل حسن ان يكون كذلك فقام له قوله قلت
وقد حسن بعض ما انفرد به من الزوايد على ابن الصلاح وهو ايراد علي الترمذي
حيث اشترط في الحسن ان يروي من غير وجه لنوع ومع ذلك فقد حسن احاديث
لا يروي الامرو وجه واحد كحديث اسراسل عن يوسف بن زكريا عن ابيه
عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك
فانه قال فيه حسن غريب لا يعرف الا من حديث اسرايل عن يوسف بن زكريا عنه قال
يعرف في هذا الباب الاحديث عائشة واجاب ابو الفتح اليعمرى عن هذا الحديث
بان الذي يحتاج الى محبة من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور ومن لم يثبت عند الله
قال واكثر ما في الباب ان الترمذي عرف بنوع منه لا بكل انواعه وقوله قيل وما ضعف
قريب محتمل فيه هذا قول ثالث في حد الحسن قال ابن الجوزي في العبد المتناهي وفي
الموضوعات الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ولم يسم ابن الصلاح قال
هذا القول بل عزاه لبعض المتأخرين واراد به ابن الجوزي واعتبره بن دقيق العيد على هذا
الحديث انه ليس مصبوتا بصا بطيتميز به القدر المحتمل من غيره قال واذا اضطرب هذا
الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة وقال ابن الصلاح بعد ذكر هذه الحدود الثلاثة
كل هذا استنبهم لا يعني الغليل قال وليس في كلام الترمذي الخطابي ما يفصل الحسن

منه نظر في ان
الصحيح
على الحديث
اللازم
من الحديث
في الحديث

من الصحيح انتهى وهذا المراد بقوله وما يجوز احدث حصل اي وما بكل قول من الاقوال
 من يلحق به في
 لسانه العدم
 وقد بان لي بامعان النظر انه له قسمين كل قد ذكر
 فسموا زاد كونه ما عدل ولا ينكر او شذوذ شاملا

ش اي وقال ابن الصلاح وقد امنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين اطراف كلامهم
 ملاحظاً واقعاً استمعا لهم فتبين لي ان الحديث الحسن قسماً واحداً من الحديث الذي
 لا حلوا لاجال اسناده من مستور لم يتحقق اهليته عذانه ليس يغفلوا كثير الخطا فيما
 يرويه ولا هو منهم بالكذب في الحديث اي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب
 اخر مفسوس ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بان روي مثله او نحوه من وجه اخر
 او اكثر حتى اعتضد متابعه من بايع راويه على مثله او بما له من شاهد وهو ورو
 حديث اخر نحوه فخرج بذلك عن ان يكون شاذاً او منكراً وكلام الترمذي على هذا
 القسم يتنزل **القسم الثاني** ان يكون راويه من المشهورين بالصدق والا
 مانه غير انه لا يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والانتباه وهو مع
 ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينقله به من حديثه من كراهة ولا يعتبر في كل هذا
 مع سلامة الحديث من ان يكون شاذاً او منكراً سلامته من ان يكون معطلاً
 وعلى القسم الثاني يتميز كلام الخطابي قال في هذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من
 بلغنا كلامه في ذلك قال وكان الترمذي كراحد نوعي الحزو وذكر الخطابي النوع الآخر
 مقتصر اكل واحد منهما على ما رااه مشكلاً معرضاً عما راى انه لا سكل آفاته عقل
 عن البعض وذهل وقوله كل قد ذكر اي كل واحد من الترمذي والخطابي وقوله
 وزاد اي ابن الصلاح ولا معان مصدر رامن من قول الفقه في لقيم اعني في الطلب
 وكانه ما خوذ من الابعاد في العدو وفي التهذيب عن الليث بن المظفر عن الفرز
 وغيره اذا شاع في عدو وفي الصحاح اعني الفرز تباعد في عدو ويحتمل انه من اعني
 لما اذا اجراه ويحتمل غير ذلك وقد بينته في الشرح الكبير **ص**

والفقهاء كلهم يستعمله والعلما الجلسهم يقبله
 وهو باقسام الصحيح ملحق حجة وان يكن لا يلحق
ش البيت الاول

ماخوذ من كلام الخطابي وقد تقدم نقله عنه الا انه قال عامة الفقهاء وعامة
 الشئ تطلق بازاء مغلط الشئ وما راا جميعه والظاهر ان الخطابي اراد ان لو اراد الا
 كثيرا فرق بين العلما والفقهاء وقوله حجة نصب على التمييز اي الحسن ملحق
 باقسام الصحيح في الاحتجاج به وان يكن دونه في الرتبة قال ابن الصلاح الحسن يتقار
 عن الصحيح قال ومن اهل الحديث من لا يفرق نوع الحسن ويجعله مندرجاً في انواع الصحيح
 لا يدرجه في انواع ما يحتج به قال وهو الظاهر من كلام الخطابي لصرافته قال ثم
 ان من سمي الحسن صحيحاً لا ينكر انه دون الصحيح المقدم للمبين او لا قال فلهذا اذ
 اختلاف في البشارة دون المعنى **ص** فان يقلل بحج بالضعيف فقل اذا كان من الموصوف
 رواية بسوء حفظ جبر بكونه من غير وجه يذكر
 وان يكن لكذب او شذوا او قوى الضعف فلم يجز ذاك
 الاترى المرسل حيث اسيد او ارسلوا كما جنى اعتضدا

ش لما تقدم ان الحسن قاصر عن الصحيح وانما الحق به في الاحتجاج وتقدم ان الحسن لا
 يشترط فيه ثقة رجاله بل اذا كان فيهم من لم يتم بالكذب وروى من وجه اخر كان حسناً
 على الشروط المقدمة وغير المتهم اعلم من ان يكون ثقة او مستورا والمستور غير مقبول
 عند الجمهور وربما كان من تابعه مستوراً ايضاً وكلاهما لو انفرد لرفع به حجة فكيف بحج
 اذا انضم اليه من لا يحج به منفرد او اجاب عنه ابن الصلاح بما ذكر في البيت الاخير
 من هذه الابيات الاربعه فقال بعد قوله ان الحسن مقايير عن الصحيح واذا استبعد
 ذلك من الفقهاء السابقين مستبعد كونه له نصراً لشافعي رضي الله عنه في مراسيل
 التابعين انه يقبل منها المرسل الذي جازحه مستنداً لذلك لوقائعه مرسل اخر اسلمه
 من اخذ العلم عن عمر رجال المتابعين الاول في كلامه ذكر فيه وجوها من الاستدلال على صحة
 تخرج المرسل بحجة من وجه اخر ثم قال في جواب سوال اخر ليس كل ضعف في الحديث يزول
 بحجة من وجوه بل ذلك يختلف فبعضه ضعف يزيله ذلك فان يكون ضعفه ناشئاً من ضعف
 حفظ راويه مع كونه من اهل الصدق والديانة فاذا راينا ما رواه قد جاز من وجه اخر عرفنا انه
 مما قد حفظه ولم يخل فيه صبطه له ولذلك اذا كان ضعفه من حيث الارسال زال نحو
 ذلك كاي المرسل الذي يرسله اما ما حفظه اذ فيه ضعف قبل يرول بروايته من وجه

من يلحق به في
 لسانه العدم

في هذا الكلام
 ولم يذكر في
 عن جليل السادة
 قال

اخر قال من ذلك ضعف لا يزول بخوة لك لقوة الضعف وتعاقد هذا الجابر عن جبره وفتاوه
 وذلك كالتضعف الذي ينشأ من كون الراوي متشابها بالكذب او كون الحديث شاذاً قال
 وهذه جملة تفصيلها قد ركب بالمباشرة والاحتياط فاعلم ذلك فانه من انقباض العزيز والله
 اعلم فتقوله رواه هو مرفوع يستدركه مستد الفاعل وهو مفعول قوله الموصوف وتوله
 او ارسلوه كما يحكي بريدا وارسلوه على الوجه الذي يحكي مطلقا واستير بقوله في الى موضع العلم
 على المرسل **ص** والمسنون المشهور بالعدالة والصدق داوود اذا اتى له
 طرق اخرى نحوها من الطرق صححه كمن لو ان ا شق
 اذا تابعوا محمد بن عمرو عليه فارتقى الصحيح بحري
ش قوله المشهور بضعفه للحسن لا خبر له والشرط وجوابه في موضع الخبر اي للحسن الذي راوه
 مشهور بالصدق والعدالة اذا انت له طرق اخرى حكمت بصحة حديث محمد بن عمرو عن
 سلمة عن لي هريزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو ان ا شق على امتي لا مظهر
 بالسواك عند كل صلاة قال ابن الصلاح محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق
 والحيانة لا انه لم يكن من اهل الاتفاق حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه
 بعضهم لصدقه وجلالته حديثه من هذه الجهة حسن فلما انضم الى ذلك كونه راو
 من اوجه اخر زال بذلك ما كان في شانه عليه من سوء حفظه واخباره بذلك النقص
 اليسير فصح هذا الاسناد والتحقيق بدرجة الصحيح وقد اخذ ابن الصلاح كلامه هذا
 من الترمذي فانه قال بعد ان اخرج من هذا الوجه حديث لي سلمة عن لي هريزة عن
 صحيح توفيق وحديث لي هريزة انما صحح لانه قد روي من غيره وجه وتوله اذا تابعوا محمد بن
 عمرو ذكر بقوله كمن لو ان ا شق ليعلم ان الممثل ليس لمطلق هذا الحديث ولا كن
 سد كونه من رواية محمد بن عمرو وكنت اريد بالمتابعة كونه رواه عن لي سلمة عن لي هريزة
 غير محمد بن عمرو ولكن متابعه لي سلمة عليه عن لي هريزة فقد تابع ابا سلمة عليه عن
 هريزة عبد الرحمن بن عمرو بن جبر وهو مرفوع عليه من طريق الاعوج والمتابعه
 قد يراى متابعه الشيخ وقد يراى متابعه شيخ الشيخ كما سيا في الكلام عليه في
 فصل المتابعات والشواهد **ص** قال من مظنة الحسن جمع اي داوود اي في الشين

نظر

ملح هام
 لسه احده العطار

البصر في النظر
 في النظر في النظر
 فانه

فانه قال ذكرت فيه ما صح او قارب او يحكيه
 وما به وهن شديد قلته وحيث لا فصاح خرجته
 فانه ولم يصح وسكت عليه عنده له الحسن ثبت
 وابن رشيد قال وهو صحيح قد يبلغ الصحة عند مجرجه

ش اي قال ابن الصلاح ومن مظنة اي الحسن حسن داوود البصير في رحمه الله تعالى روي عنه
 انه قال ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال داود روي عنه ايضا ما مضى انه يذكر في كل
 باب اصح ما عرفه في ذلك الباب وقال ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته وما
 له اذكر فيه شيئا ففوضها الى بعض اصحابنا قال ابن الصلاح فعلى هذا ما وجدناه في
 كتابه المذكور مطلقا وليس في واحد من الصحيحين ولا نص في صحته احد من غير من الصحيحين
 والحسن عرفناه بانه من الحسن عند داود وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره
 ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به من ذلك ككلام بن منده في شرط لي داود والنسائي وقد
 ذكرته بعد هذا السبعة ابيات وقد اعترض ابو عبد الله محمد بن عمر بن محمد الفهرري لانه في
 المعروف بان رشيد على كلام من الصلاح بان قال ليس يلزم ان يستفاد من كون الحديث
 لم ينص عليه ابو داود بضعف ولا نصر عليه عين بصحة ان الحديث عند لي داود حسن
 اذ قد يكون عنده صحيحا وان لم يكن عنده عين كذلك قال ابو الفتح البكري وهذا تعقب حسن
 انتهى وهذا معنى قوله وهو صحيح وهي جملة تعترضه ومفعول القول قد يبلغ
 الى اخره وقد حجاب عن اعتراف ابن رشيد بان ابن الصلاح انما ذكره لانه ان تعرف الحديث
 به عنده والاحتياط ان لا يرتفع به الى درجة الصحة وان جاز ان سلطنا عند لي داود
 لان عبارته ففوضها الى للاحتجاج به فان كان ابو داود يري الحسن رتبة بين الصحيحين
 والضعيف فالاحتياط انما قال ابن الصلاح فان كان راؤه كالمقدمين انه ينقسم الى
 صحيح وضعيف فاستكت عنه ففوضها الى الاحتياط ان يقال صالح كما عبر هو عن نفسه
ص وللا ما باليعمر كقوله قول اي داود يحكي مسلما
 حيث يقول جملة الصحيح توجدها لك والنسب
 فاخراج ان يزل في الاسناد الى يزيد بن زيا
 ولحم وان يكن ذو السبق قد فاته ادر ك باسم الصدق

قد روي في الدور السابق
 انه لا فرق بين الصحيحين
 لان اللفظ هو العار
 لان المعنى فافهم
 حسد وغلظة

هَذَا قَضَى عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ، بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ،

شَيْءٌ وَالْإِمَامُ فِي الْفَتْحِ مَحْمُودٌ لِحُجَّتِهِ بِسَيِّدِ النَّاسِ الْيَعْقُوبِيِّ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ فَقَالَ
يَا شَرِحَ التِّرْمِذِيِّ لَمْ يَرْتَمِ أَبُو دَاوُدَ شَيْئًا مَالِحًا وَعَلَى ذَلِكَ شَيْئٌ يُعَلِّمُ الَّذِي لَا
يَعْنِي أَنْ يَحْلُلَ كَلَامَهُ عَلَى غَيْرِهِ أَمَّا اجْتِنَابُ الضَّعِيفِ الْوَاحِدِ أَوْ بِلَا تَسْمِيَةِ الْأَوَّلِ
وَالثَّانِي وَحَدِيثٌ مِنْ مِثْلِهِ مِنَ الرِّوَاةِ مِنَ التَّسْمِيَةِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي تَوْجُوهٌ فِي كِتَابِهِ دُونَ
الْعَشْمِ الثَّلَاثِ قَالَ فَقَالَ الزُّمَرِيُّ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو مُسْلِمًا مِنْ ذَلِكَ مَا الزُّمَرِيُّ أَبَادَ أَبُو دَاوُدَ فَعَنَى كَلَامَهَا
وَاحِدٌ وَقَوْلُ أَبِي دَاوُدَ وَمَا يُسَبِّحُهُ لِيَعْنِي فِي الصَّحَّةِ وَمَا يُقَارِبُهُ يَعْني فِيهَا أَيْضًا قَالَ وَهُوَ لَوْ
قَوْلُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ الصَّحِيحِ بِخَيْرٍ عِنْدَهُ مَلَكَ وَشَجْعَةً وَسُفْيَانًا فَاحْتَاجَ أَنْ يَدُلَّ إِلَى
مِثْلِ حَدِيثٍ لَيْتَ بَنِي سُلَيْمٍ وَعَطَا ابْنَ السَّيَّابِ وَرَبِيعُ بْنُ رِبَاعٍ لَمْ يَشْمَلِ الْكُلَّ مِنْ أَسْمِ
الْعَدَالَةِ وَالصَّدَقِ وَارْتِجَاؤُهُ فِي الْخَفَا وَالْإِسْقَاقِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ غَيْرِ
أَنْ مُسْلِمًا شَرَطَ الصَّحِيحَ فَخَرَّجَ مِنْ حَدِيثِ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ وَأَبَادَ أَبُو دَاوُدَ لَمْ يَشْرَطْ
فَذَكَرْنَا تَشَدُّدَ وَهْنِهِ عِنْدَهُ وَالْهَرَمَ الْبَيَّانَ مِنْهُ قَالَ وَيَقُولُ أَبُو دَاوُدَ أَنَّ بَعْضَهَا أَصَحُّ مِنْ
بَعْضٍ مَا لِيُشِيرَ إِلَى الْقَدْرِ الْمُسَدِّكِ مِنْهَا مِنَ الصَّحَّةِ وَأَنْ تَقَارِبَ فِيهِ مَا يَقْتَضِيهِ
صِغَةً أَعْلَى فِي الْأَكْثَرِ أَيْ فِي الْجَوَابِ عَمَّا اعْتَرَضَ بِهِ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ أَنْ مُسْلِمًا
الزُّمَرِيُّ الصَّحَّةَ فِي كِتَابِهِ فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَكْمِلَ حَدِيثَ خَرَّجَهُ بَيْنَهُ حَسَنٌ عِنْدَهُ لَمْ يَقْدِرْ
قُصُورَ الْحَسَنِ عَنِ الصَّحِيحِ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَ أَنْ مَا سَكَتَ عَنْهُ فَخُصَّ صَالِحٌ وَالصَّالِحُ قَدْ يَكُونُ
صَحِيحًا وَقَدْ يَكُونُ حَسَنًا عِنْدَ مَنْ يَرَى الْحَسَنَ رَتَبَةً دُونَ الصَّحِيحِ وَلَمْ يَنْقُلْ لَنَا عَنْ أَبِي دَاوُدَ
هَلْ يَقُولُ بِذَلِكَ أَوْ يَرَى مَا لَيْسَ بِضَعِيفٍ صَحِيحًا فَمَا نَحْنُ إِلَّا حَيَاةٌ أَنْ لَا تَرْفَعَ مَا سَكَتَ عَنْهُ
إِلَى الصَّحَّةِ حَتَّى نَعْلَمَ أَنْ رَأْيَهُ هُوَ الثَّانِي وَاحْتَاجَ إِلَى نَقْلِ قَوْلِهِ بِحُكْمِ مُسْلِمٍ أَيْ لَيْسَ بِهِ
قَوْلُ مُسْلِمٍ وَقَوْلُهُ حَيْثُ يَقُولُ أَيْ مُسْلِمٌ وَكَذَا قَوْلُهُ فَاحْتَاجَ أَيْ مُسْلِمٌ وَقَوْلُهُ فَتَيَّهَ أَيْ يَزِيدُ
إِنْ لَمْ يَزِدْ وَلَوْ وَقَوْلُهُ هَذَا قَضَى أَيْ ابْنُ الصَّلَاحِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى كِتَابِ بَنِي

دَاوُدَ ن **ص**، وَابْنُ عَسَاكَرٍ إِذَا تَسَمَّى الْمَصَاحِبُ، إِلَى الصَّحَّاحِ وَالْحَسَنَانِ جَانِحًا،
أَنْ الْحَسَنَانِ مَا رَوَاهُ فِي السَّنَنِ رَدَّ عَلَيْهِ إِذَا هِيَ غَيْرُ الْحَسَنِ

شَيْءٌ أَيْ الْبَغْوِيُّ رَدَّ عَلَيْهِ فِي تَسْمِيَةِ فِي كِتَابِ الْمَصَابِيحِ مَا رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ الْحَسَنَانِ أَذْ
فِي السَّنَنِ غَيْرَ الْحَسَنِ مِنَ الضَّعِيفِ وَالصَّحِيحِ أَنْ قُلْنَا الْحَسَنَ لَيْسَ عَنْهُمْ مِنَ الصَّحِيحِ كَمَا سَأَلْتَنِي فِي

كَلَامُ عَلِيٍّ مَقَالَهُ
بِالصَّحَّاحِ

لَمْ يَذْكُرْ الْمَقَامَ الْمَشْهُورَ
لِكَلَامِهِ فِي السَّنَنِ
قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ بَعْضَهَا
أَصَحُّ مِنْ بَعْضٍ فَتَيَّهَ
دَوْرَهُ أَيْ يَزِيدُ
صَحِيحًا

بِمَنْ يَلْعَبُ كَمَا يَلْعَبُ
وَسَائِلُهُ
أَهْلُ الْعَدَالَةِ

فِي بَقِيَّةِ الْفَصْلِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ هَذَا اصْطِلَاحٌ لَا يَعْرِفُ وَلَا لَيْسَ الْحَسَنُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ
عِبَارَةً عَنْ ذَلِكَ **ص**، كَانَ أَبُو دَاوُدَ قَوِيًّا مَا وَجَدَ، يَرْوِيهِ وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَجِدُ،

فِي الْبَابِ عِنْدَ مَا كَانَ عَيْنَهُ، مِنْ رَأْيِ قَوِيٍّ قَالَهُ ابْنُ مُنْدَةَ،
أَوْ النَّسَائِيُّ خَرَّجَ مِنْ لَمْ يَجْعَلْ، عَلَيْهِ رَدُّ كَلَامِهِ فَتَقَرَّرَ،

هَذَا بَيَانٌ لَكُونِ السَّنَنِ فِيهَا غَيْرُ الْحَسَنِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ رَوَيْنَا عَنْهُ أَيْ عَنْ أَبِي دَاوُدَ مَا مَعْنَاهُ
أَنَّهُ يَذْكُرُ فِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ مَا عَرَفَهُ فِي ذَلِكَ الْبَابِ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنْ مَنَدَ عَنْهُ أَنَّهُ لَخَرَجَ
الْأَسْنَادُ الضَّعِيفُ إِذَا رَوَى فِي الْبَابِ غَيْرَ لَئِنْ أَقْوَى عَيْنُهُ مِنْ رَأْيِ الرِّجَالِ وَقَالَ ابْنُ
مَنْدَةَ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَنِي دُرَيْدٍ عَمْرٍو يَقُولُ كَانَ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ
أَنْ يَخْرُجَ عَنْ كُلِّ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ تَرْكُهُ فَقَوْلُهُ وَالضَّعِيفَ أَيْ وَيَرْوِي الضَّعِيفَ وَقَوْلُهُ مَذْهَبُ
حَدِيثُهُ لَا يَحْذَرُ **ص**، وَمِنْ عِلَلِهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَ، فَقَدْ تَنَبَّأَ فِي تَسَاهُلِهِ صَرَحًا،

شَيْءٌ وَمِنْ أَطْلَقَ الصَّحِيحَ عَلَى كِتَابِ السَّنَنِ فَقَدْ تَسَاهَلَ كَمَا فِي طَاهِرِ السِّلَافِ حَيْثُ قَالَ فِي الْكِتَابِ
الْحَسَنُ اتَّفَقَ عَلَيْهِ صَحَابَتُهُ عُلَمَاءُ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ حَيْثُ أَطْلَقَ عَلَى التِّرْمِذِيِّ
الْجَامِعَ الصَّحِيحَ وَكَذَلِكَ الْخَطِيبُ أَطْلَقَ عَلَيْهِ وَعَلَى النَّسَائِيِّ اسْمَ الصَّحِيحِ **ص**،

وَدُونَ فِي رَتَبَةٍ مَا جَعَلَ، عَلَى الْمَسَائِدِ فَيُدْعَى الْجَفَلَا،
كَمُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ وَاحِدًا، وَعَدَّةٌ لِلدَّارِيِّ اتَّفَقَ دَا،

شَيْءٌ أَيْ دُونَ السَّنَنِ فِي رَتَبَةِ الصَّحَّةِ مَا صُنِفَ عَلَى الْمَسَائِدِ وَهُوَ مَا افْرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ كُلُّ
صَحَابِيٍّ عَلَى حِدَةٍ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِلْأَبْوَابِ كَمُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ وَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ
صُنِفَ وَكَمُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَبَنِي بَكْرٍ ابْنِ بَكْرٍ وَبَنِي شَيْبَةَ وَآلِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَآلِي الْقَاسِمِ الْبَغْوِيِّ
وَعِزُّهُمْ وَقَدْ عَرَفْنَا ابْنَ الصَّلَاحِ الدَّارِيَّ فَوَهْمٌ فِي ذَلِكَ لَئِنْ مَرَّتْ عَلَى الْأَبْوَابِ لَا عَلَى الْمَسَائِدِ
وَأَشْرَفَتْ لِدَلَالَةِ يَقُولُ وَعَدَّةٌ أَيْ ابْنُ الصَّلَاحِ وَقَوْلُهُ فَيُدْعَى الْجَفَلَا كُنِيَ بِهِ عَنْ بَيَانِ كَوْنِ
الْمَسَائِدِ دُونَ السَّنَنِ فِي مَرْتَبَةِ الصَّحَّةِ لِأَنَّ مِنْ جَمْعِ مُسْنَدٍ لَطَحَاتٍ يَجْمَعُ فِيهِ مَا يَتَّبَعُ لَهُ
مِنْ حَدِيثِهِ سِوَاكَ أَنْ صَالِحًا لَا حَاجَةَ أَمْرًا وَالْجَفَلَا بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالْقَامِعُ مَقْصُورٌ وَهِيَ
الدُّعْوَةُ الْعَامَّةُ لِلطَّعَامِ فَإِنَّ الدُّعْوَةَ عِنْدَ الْعَرَبِ عَلَى تَسْمِيَةِ الْجَفَلَا وَهِيَ الْعَامَّةُ وَالْمَقْرَؤُ فِي
الْخَاصَّةِ **ص**، نَحْنُ فِي الْمُسْتَأْثَرَةِ نَدْعُو الْجَفَلَا، لَا تَرَى الْأَدَبَ فَيُنَادِي بِتَقَرُّرٍ،
وَعَلَى خُطْبَةِ الْإِمَامِ الشَّيْخِ تَقَى الدِّينَ فَلَمْ أَوْعِ الْأَحَادِيثَ إِلَيْهِ الْجَفَلَا،

فِي السَّنَنِ
فِي خُطْبَةِ الْمَصَابِيحِ
وَمَا كَانَ يَخْرُجُ
أَوْضَعُفَ اسْتِ
أَلَمْ يَكُنْ كَوْنًا
مِنْ كَلَامِ الْخَطِيبِ
عَلَى الْأَمْرِ

أَوْ لِيَسْتَدْرِكَ
صُنْفَهُ

مُسْنَدُ

ذو كويج
للصالحين
عالم الامم
بالحسن

في شرط من شروط القبول قسروا شروط القبول هي شروط الصحيح والحسن وهي
 ستة اتصال السند بحث لم يخبر المرسل عما يؤكده على ما سياتي وعدالة الرجال
 والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة ونحو الحديث من وجهة اخرى كان في الاسناد
 مستورا لم يعرف اهليته وليس منهما كثير الغلط والسلامة من الشذوذ والعلامة
 من العلة القادحة لما فقد فيه الاتصال قسم ويدخل تحته قسمان الاول المنقطع
 الثاني المرسل الذي لم يخبر وقوله واثنين قسمين اي وما فقد فيه شروط اخرى
 مع الشرط المتقدم قسم اخر ويدخل تحته اثنا عشر تنظيما لان فقد العدة يدخل تحته
 الضعيف والجهول وهذه اقسامه الثالث مرسل في اسناده ضعيف الرابع
 منقطع فيه ضعيف الخامس مرسل فيه مجهول السادس منقطع فيه مجهول السابع
 مرسل فيه مغلل كثير الخطأ وان كان عدله الثامن منقطع فيه مغلل كذلك
 التاسع مرسل فيه مستور ولم يخبر بحججه من وجه آخر اعلم ان شرط منقطع فيه مستور
 ولم يخبر من وجه اخر الحادي عشر مرسل شاذ الثاني عشر منقطع شاذ الثالث عشر
 مرسل مغلل الرابع عشر منقطع مغلل وقوله وضموا يسواها فالثالث اي
 وضموا الى فقد الشرطين المتقدمين فقد شرط ثالث فهو قسم ثالث من اصل
 الاقسام ويدخل تحته عشرة اقسام وهي هذه الحادس عشر شاذ فيه عدل
 مغلل كثير الخطأ السادس عشر منقطع شاذ فيه مغلل لذلك السابع عشر
 مرسل مغلل فيه ضعيف الثامن عشر منقطع مغلل فيه ضعيف التاسع عشر
 مرسل مغلل فيه مجهول العشرون منقطع مغلل فيه مجهول الحادي والعشرون
 مرسل مغلل فيه مغلل كذلك الثاني والعشرون منقطع مغلل فيه مغلل كذلك
 الثالث والعشرون مرسل مغلل فيه مستور ولم يخبر الرابع والعشرون
 منقطع مغلل فيه مستور كذلك وقوله وهكذا اي وهكذا فان فعل الى اخر الشرط
 فخذ ما فقد فيه الشرط الاول وهو الاتصال مع شرطين آخرين غير ما تقدم وهما
 السلامة من الشذوذ والعلامة ثم خذ ما فقد فيه شرط اخر مضموما الى فقد هذه
 الشروط الثلاثة وهي هذه الخامس والعشرون مرسل شاذ مغلل السادس والعشرون
 منقطع شاذ مغلل السابع والعشرون مرسل شاذ مغلل كثير الخطأ الثامن

والعشرون منقطع شاذ مغلل فيه مغلل كذلك وقوله وعد بشرط غير مبذوء اي عد
 فايدأ بما فقد فيه شرط واحد غير ما بدأت به او لا وهو فقد الرواه وتحت قسمان
 وهما التاسع والعشرون ما في اسناده ضعيف الثلاثون ما فيه مجهول وقوله ثم رد
 غير الذي قدمته اي ثم زد على فقد عداله الراوي فقد شرط اخر غير ما بدأت به وتحت
 قسمان وهما الحادي والثلاثون ما فيه ضعيف وعله والثاني والثلاثون ما فيه مجهول
 وعله وقوله ثم على ذافا حدى اي ثم اخذوا على هذا الحد وادخلت آياتي اخره بضم
 القافيه والمراد تكمل هذا العمل الثاني الذي بدأت فيه بفقد الشرط المثني به كما قلت
 الاول اي فضم الى فقد هذين الشرطين فقد شرط ثالث ثم عد فايدأ بما فقد
 فيه شروط اخر غير المبذوء به والثاني به وهو سلامة الراوي من الغفلة ثم زد عليه وجود
 الشذوذ او العلة او هما معا ثم عد فايدأ بما فقد فيه الشرط الرابع وهو عدم حججه
 من وجه اخر حيث كان في اسناده مستورا ثم زد عليه وجود العلة ثم عد فايدأ بما
 فقد فيه الشرط الخامس وهو السلامة من الشذوذ ثم زد عليه وجود العلة معه ثم
 انتم بفقد الشرط السادس من قى يدخل تحت ذلك ايضا عشرة اقسام وهي الثالث
 والثلاثون شاذ مغلل فيه عدل مغلل كثير الخطأ الرابع والثلاثون ما فيه مغلل كثير
 الخطأ الرابع والثلاثون ما فيه مغلل كثير الخطأ الخامس والثلاثون شاذ مغلل كذلك
 السادس والثلاثون مغلل فيه مغلل لذلك السابع والثلاثون شاذ مغلل فيه مغلل لذلك
 الثامن والثلاثون ما في اسناده مستور لم يعرف اهليته ولم يرو من وجه اخر التاسع والثلاثون
 مغلل فيه مستور لذلك الاربعون الشاذ الحادي والاربعون الشاذ المغلل الثاني والاربعون
 المغلل فخذ اقسام الضعيف باعتبار الافراد والاجتماع وقد تركت من الاقسام التي
 يظن انسامه اليها بحسب اجتماع الاوصاف عدة اقسام وهي اجتماع الشذوذ وجود
 ضعيف او مجهول مستور في سنده لانه لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح لان الشذوذ يضر
 الثقة فلا يمكن وصف ما فيه راو ضعيف او مجهول او مستور بانه شاذ والله اعلم ونسب
 اقسام الضعيف ما له لقب خاص كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمذكور وهي
 الشاذ كاسياني **ص** وعدم البستي فيما اوعى **ل** لشعده واربعين نوعا **ش**
 اي عدايو حاتم محمد بن حبان البستي انواع الضعيف تسعة واربعين نوعا وقوله

لم يسمع سماعا حسنا
 ومعاينه لسنه

أَوْعَىٰ أَيْ جَمَعَ حِكْمَاهُ ضَائِبَ الْمَشَارِقِ وَيُقَالُ رَعِيَ الْعِلْمَ وَأَدْعَاهُ حَفِظَهُ وَجَمَعَهُ ٥

من المرنوع كـ وسع من نوعا مضافا للبني واشترط الخطيب رفع الصاحب

٧. وَمَنْ يَقَابِلْهُ بَذَى الْإِسَابِ نَقْدُ عَنِّي بِذَلِكَ ذَا النِّصَابِ

ش^ن اختلف في حد الحديث المرفوع فالمشهور انه ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم
تولاه او ضلوا اضافه اليه صحابي او تابعي ومن بعدهما سواء اتصل اسناده ام لا
فعل هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل وقال الخطيب هو ما اخبر
فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم او فعله فعلى هذا لا يدخل فيه مراسيل
التابعين ومن بعدهم قال ابن الصلاح ومن جعل من اهل الحديث المرفوع في مقابلة

المُرسل فقد عني بالمرئوع المتصلون من المشب

والمُسند المرفوع أو ماقْد وُصِّلَ لَوْعَةٍ وَثِقَ وَهُوَ هَذَا يَقِلُّ

وَأَتَالَيْتُ الرِّفْعَ مَعَ الْوَصْلِ مَعًا شَرْطُهُ الْحَاكِمُ فِيهِ قُطْعًا

والسنة أربع مع الوصل معا **مسألة** في الأحكام عليه **هو**
نش **اختلف** في حد الحديث المسند على ثلاثة أقوال فقال أبو عمر بن عبد البر في التمهيد
 ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة قال وقد يكون متصلا من مالك عن نافع
 عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون منقطعاً من مالك عن الزهري
 عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهذا مسند لأنه قد اسند

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منقطع لان الزهري لم يسمع من ابن عباس اى
فعل هذا يستوى المسند والمرفوع وقال الخطيب هو عندنا هل الحديث الذى اتصل
اسناده من راوية الى مشناه قال ابن الصلاح واكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم وكذا قال ابن الصباغ
في العدة المستند ما اتصل اسناده فعلى هذا يدخل فيه المرفوع والموقوف ومقتضى

كلام الخطيب انه يدخل فيه ما اتصل استاده الى قائله من كتابه يدخل فيه
المقطوع وهو قول التابع ولذا قول من بعد التابعين وكلام اهل الحديث يا باه
وقول اوهي لتتويع الخلاف يرد عليه قوله بعد والثالث وهو ان المسند
لا يتبع الا على ما رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم باسناد متصل وبه جزم الحاكم ابو عبد
الله النيسابوري في علوم الحديث وحكاها ابن عبد البر قوله لبعض اهل الحديث

ص الموقوف محسرا

ص الموقوف **ح** وسم بالموقوف ما قصرته ، بصاحب وحتا وقطعته ،

وَبَعْضُ أَهْلِ النَّفْسِ سَمَاءُ الْأَرْضِ وَأَنْ تَقِفَ بِخِزْمَةٍ وَيَدُ تَبَرٍّ

شواي والموقوف ما قصرته بواحد من الصحابة فولا له او فعلا او لمفعلا او لمفعولا

به الى النبي صلى الله عليه وسلم سوا اتصل اسناده اليه امر لم يتصل وقال ابو القاسم
الغوري من الخراسانيين الفقهاء يقولون الاثر ما روي عن الصحابة وقوله وان
غيره سائع يقتد براهي وان استعمال الموقوف فيما جازع التابعين من بعدهم
فقد بهم نقل موقوف علي عطا او علي طاو س او وقفه فلان علي مجاهد ولخود ذلك
وفي كلام ابن الصلاح ان المقييد لا يقتد بالتابع فانه قال وقد يستعمل مقيدا
في غير الصحابي فعلى هذا يقال موقوف على مالك على الثوري على الازاعي على الشافعي
ولخود ذلك **مقدم**، **من المتصل والموصول**

والمؤذ لك **مقدم**، من المتصل والموصول

• وان يصل بسند منقولا • فسيه متصلا بوصول •

سَوَاءُ الْمَوْقُوفِ وَالْمَرْفُوعِ وَلَمْ تَرَوْا أَنْ يَدْخُلَ الْمَقْطُوعُ

ش **التصل** والموصول هو ما اتصل **إِسْنَادُهُ** إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى واحد

من الصحابة حيث كان ذلك موقوفا عليه وأما أقوال التابعين إذا انفصلت إلا ما

ايهم فلا يسمى فحاصلاً وهذا معنى قوله ولم ير وان يدخل المقطوع وان اتصل

السند الى قابله قال ابن الصلاح ومطلعه اي المتصل تنوع على الرفع والموافق

قلت وإنما سمع اسم المفضل في المقطوع في حاله الاطلاق اتمام العبيد

محاجز واقع في كل منهم كقولهم هذا متصل الى سعيد بن المسيب او الى الر

او ای ملک و خوه لک ن ص المقتطوع ن

وَسَمِعَ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلَ التَّابِعِ وَفَعَلَهُ وَقَدَّرَ أَيُّ الشَّافِعِ

تعبيره به عن المنقطح قلت وعكسه اصطلاح الرديعي

ش في الخطيب في كتابه الجامع بين ادب الراوى والسامع من الحديث المقتطوع وذلك ايضا

المقاطع هي الموقوفات على الماء بعين قال ابن الصلاح ويقال في جمعه المقاطيع والمقاطيع

وقوله وقد لما يابن الصلاح فقال وقد وجدت المعسر بالمقطوع عن المنقطع

فی کے امام الشافعی و ابی یوسف الطبرانی وغیرہما انتہی و وجہ ایضاً فی کلام

ابو بكر الحديدي والي الحسن لدار قطن وقول وعكسه اصطلاح البردي وهو
 ان الحافظ ابا بكر احمد بن هرون البردي جعل المنقطع هو قول التابع قال ذلك
 في جزله لطيف وقد ذكر ابن الصلاح هذا القول في آخر كلامه على المنقطع ان الخطيب
 حكاة عن بعض اهل العلم واستبعد ابن الصلاح واثبت هنا بقا لان بعض
 العاقل الحائز من الزوايد على ابن الصلاح وان كانت المسئلة في موضع آخر من كتابه غير
 معزوم الا قايها **ص** فروع قول الصحابي من السنة او نحو امرنا بحكمه الرفع ولو
 بعد النبي قاله با غصير على الصحيح وهو قول الأكثر
ش قول الصحابي من السنة كذا القول على رضى الله عنه من السنة وضع الكف على الكف
 في الصلاة تحت الشرح رواه ابو داود في رواية ابن داسمة وابن الاخرابي قال ابن
 الصلاح فالأصح انه مسند مرفوع لان الظاهر انه لا يريد به السنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وما يجب اتباعه قال ابن الصباغ في العدة وحكى عن بكر الصديق
 وابي الحسن الكرخي وغيرهما انه لو احتمل ان يريد به سنة غير النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا يحمل على سنته انتهى وقول الصحابي امرنا بذلك او نصينا عن كذا كقول ام عطية
 امرنا ان نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور وامر المحض ان يعتزلن على المسلمين
 وكقولها ايضا نصينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا وكلاهما في الصحيح فهو من نوع المرفوع
 والمسند عند اصحاب الحديث وهو الصحيح ونول اكثر اهل العلم قال ابن الصلاح قال لان
 مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من اياه الامر والنهي وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال وخالف في ذلك فريق منهم ابو بكر الاسما عيسى قلت وجزم به ابو بكر الصديق في
 الدليل قال ابن الصلاح وكذلك قول انس اسريلا ان يسمع الاذان ويوتر الإقامة قال
 ولا فرق بين ان يقول ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم او بعده انتهى اما اذا
 صح الصحابي بالامر كقوله امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا اعلم فيه خلافا اما
 حكاة ابن الصباغ في العدة عن داود وبعض المتكلمين انه لا يكون ذلك حجة حتى يتعمل لنا
 لنظرة وهكذا ضعيف مردود الا ان يريدوا بكونه لا يكون حجة اي في الوجوب وتبدل على ذلك
 تعليله للتايلين بذلك بان من الناس من يقول المندوب ما ثور به ومنهم من يقول المباح ما ثور
 به ايضا واذا كان ذلك مرادهم كان له وجه والله اعلم **ص**

لم يلحق بحديث
 ومما لا يثبت
 الحديث

وتقوله كذا ترى ان كان مع عصر النبي هو قبل ما دفع
 وقيل لا أولا فلا كدالة وبخطيب قلت لا لكن جعله
 مرفوعا للحاكم والرازي ابن الخطيب وهو القوي

عهد

ش اي قول الصحابي كذا او تفعل كذا او تقول كذا او نحو ذلك ان كان مع تقييد
 بعصر النبي صلى الله عليه وسلم كقول جابر كما تفعل على رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق
 عليه وكقوله كذا ناكل لحوم الجمل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وابن
 ماجه فالذي قطع به الحاكم وغيره من اهل الحديث وغيرهم ان ذلك من قبل المرفوع
 وصححه الاصوليون الامام فخر الدين والسيف الامدي واتباعهما قال ابن الصلاح
 وهو الذي عليه الاعتماد لان ظاهر ذلك شيعر بان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اطلع على ذلك وقررهم عليه وتقريره احد وجوه السنن المرفوعة فانها اقواله
 وافعاله وتقريره وسكوته عن الاخبار بعد اطلاعه قاله وتبعني عن البرقي انه سأل
 الاسمعيلى عن ذلك فانكر كونه من المرفوع قلت اما اذا كان في القضية اطلا
 بحكمه الرفع اجماعا لقول ابن عمر كما تقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى افضل
 هذه الامة بعد رسما ابو بكر وعمر وعثمان ويسع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلا ينكره رواه الطبراني في المعجم الكبير والحديث في الصحيح لكن ليس فيه اطلاع النبي
 صلى الله عليه وسلم على ذلك بالنص وقوله أولا فلا اي وان لم يكن مقيدا بعصر
 النبي صلى الله عليه وسلم فليس من قبل المرفوع وقوله لذلك له اي هذا ابن
 الصلاح تبع الخطيب فخر ما بانه من قبل الموقوف وقوله قلت الى اخر البيت
 الثالث من هذه الابيات فهو من الزوايد على ابن الصلاح وهو ان الحاكم والامام
 فخر الدين الرازي جعلاه من قبل المرفوع ولم يولم يقيد بعهد النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال ابن الصباغ في العدة انه الظاهر وشك يقوله عايسة رضى الله عنها كانت اليد
 لا يقطع في الشيء الثاقه ومقتضى كلام البتصاصكى موافق لما قاله ابن الصلاح
 ولاكن الامام والسيف الامدي لم يقيد ذلك بعهد وقال به ايضا كثير من الفقهاء
 كما قال النووي في شرح المهذب قال وهو قوي من حيث المعنى **ص**
 لا كحديث كان باب المصطفى يرفع بالاطفار وما وبقا

حكم الذي الحاكم والخطيب **والرفع** عند الشيخ **والتصويب** **شاي** لأن هذا الحديث حكمه الموقف عند الحاكم والخطيب وإن كان الحاكم قد تقدم عنه ما يقتضي نظيره أنه مرفوع وهذا الحديث رواه الميزبني عنه قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأظفار فيقول قال الحاكم هذا يتوهمه من ليس من أهل الصفة مستنداً لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قال وليس مستند بل هو موقف وذكر الخطيب في الجامع نحوه ذلك أيضاً قال ابن الصلاح بل هو مرفوع كما سبق ذكره وهو بان يكون مرفوعاً آخرى لكونه آخرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم عليه قال الحاكم تعريف يكون ذلك من قبيل المرفوع وقد كاعدهنا هذا فيما أخذناه عليه بهرتنا ولنا على أنه إذا أنه ليس بمسند لفظاً وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى **ص** وعدنا ما فسره الصحابي **ص** وفقاً لمجول على الأسباب **ش** قوله رفعاً أي مرفوعاً في المصدر موضع المفعول أي وعد تفسير الصحابة مرفوعاً مجول على تفسير فيه أسباب النزول وكما بين ابن الصلاح التعليل بأن مطلق تفسير الصحابي مرفوع وهو الحاكم وعزاه للشحن فقال في المستدرک ليحلم طالب العلم أن تفسير الصحابي الذي شهدوا به والمرسل عند الشيخين حديث مسند قال ابن الصلاح إنما ذلك في تفسير متعلق بسبب نزول آية بحبره الصحابي أو نحوه ذلك كقول جابر كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قلبها جاء الولد أحول فانزل الله تعالى لساناً وحرث لكم آية قال فاما تفسير الصحابة التي لا تشمل على إضافة شيء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعدوده في الموقوفات

ص وقوله يرفعه يبلغ به رواية يرفعه فانتهى **ص** رواه يرفعه يبلغ به **شاي** وقوله عن الصحابي يرفع الحديث وبلغ به أو يرفعه أو رواه رفع أي مرفوع قال ابن الصلاح وحكمه ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع مرفوعاً وذلك كقول ابن عباس المشي في ثلاث شربة غسل وشرطه مجم وكيفية ناره أي امتن على رفع الحديث رواه البخاري من رواية سعيد بن جبير عنه وروى مسلم من رواية أبي الزناد عن

عرج عن يرفعه يبلغ به قال الناس تبع لقرينتي في الصحيحين بهذا السند **ص** هريفة رواية تقابلون قومًا صغاراً لا عين الحديث وروى مالك في الموطأ عن له حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يومرون أن يضع الرجل يده اليمنى على دراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينبغي ذلك قال مالك يرفع ذلك لهذا القطر رواه عبد الله بن يوسف وقد رواه البخاري من طريق التميمي عن مالك فقال ينبغي ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فصرح برفعه وقوله وإن قيل أي وإن نقل ذلك أي هذه اللفاظ عن تابعي فهو مرسل وقوله قلت من السنة إلى آخر الباب هو من الرواية على ابن الصلاح وقوله عنه أي عن التابعي وكذا قوله بعده منه فإذا قال التابعي من السنة كذا فقل هو موقوف متصل أو مرفوع مرسل كالذي قبله فيه وجهان لا صحاب الشافعي مثاله ما رواه أبيه من قول عبد الله بن عبد الله بن عتبة السنة تكبير الإمام يوم الفطر ويوم الأضحية حين جلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات **ص** **حكي** الداودي في شرح مختصر المزني أن الشافعي كان يرى في القديم أن ذلك مرفوع إذا صدر من الصحابي أو التابعي ثم يرجع عنه لأنه لا يصح إطلاقونه وتريدون سنة البداية انتهى والأصح في مسألة التابعي كما قال النووي في شرح المذهب أنه موقوف وعلى هذا الفارق بينه وبين الذي قبله يمكن أن يجاب عنه بأن قوله يرفع الحديث تصرح بالرفع وقريب منه اللفظ المذكور معه وأما قوله من السنة فكثيراً ما يعبر به عن سنة الخلفاء الراشدين ويتخرج ذلك إذا قاله التابعي بخلاف ما إذا قاله الصحابي فإن الظاهر أن مراده سنة النبي صلى الله عليه وسلم وإذا قال التابعي أمراً كذا أو نحو فقل يكون موقوفاً أو مرفوعاً مرسلًا فإنه احتمالان لا إلى حامد الغزالي في المستصفي والبرج واحد من الاحتمالين وحرم من الصواع في العدد بأنه مرسل **ص** **حكي** فيما إذا قال ذلك سعيد بن المسيب هل يكون محمداً وجهين والله أعلم **ص** **شاي** وما أتى عن صاحب حيث لا يقال رأياً حكمه الرفع على ما قال في المحصول نحو من رآني فالحاكم الرفع لهذا الحديث **شاي** وما جاء عن صحابي موقوفاً عليه ومثله لا يقال من قبل الراي حكمه حكم المرفوع كما

قال الامام محمد بن الزبير في المصنوع فقال اذا قال الصحابي قولاً ليس للاجتهاد فيه بحال
فصومحوا على السماع لحسينا للظن به وقوله لم يروى الى اي قول ابن مسعود من اني
سأخبركم او غيرا فافقدكم فربما اتوا على محمد صلى الله عليه وسلم ترجم عليه الحاكم
في علوم الحديث معروفة المسانيد التي لا يذكر سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال ومثاله ذلك فذكر لائحة احاديث هذا احدها وما قاله في المصنوع موجود
في كلام غيره واحد من الائمة كابي عمر بن عبد البر وعمر وقد دخل ابن عبد البر في كتابه
التقصي عدة احاديث ذكرها ما كان في الموطا موقوفه مع ان موضوع الكتاب لما في
الموطا من الاحاديث المرفوعة منها حديث سهل بن زبير في صلاة الخوف وقال
في التمهيد هذا الحديث موقوف على سهل بن الموطا عند جماعة الرواة عن ملك
قال ومثله لا يقال من جهة الراي وكثيرا ما يستعمل ابن خرم في المحلى على التايلين
بهذا العهد تأليفهم يقولون لا يقال مثل هذا من رسل الراي ولا تخاف وجه فانه وان
كان مثله لا يقال مثله من جهة الراي فلعن بعض ذلك سمعه ذلك الصحابي من
اهل الكتاب وقد سمع جماعة من الصحابة من كعب الا حبار ورووا عنه كما سياتي منهم
العباد له وقد قال صلى الله عليه وسلم **من روى عن ابن مسعود ولا يخرج ن**

حاشي
قال من سئل عن العلامة
المرآة هو الذي كسر
في الامور المستعمل
والظاهر هو الذي
يجمع على الامور الماضية

عقدنا لهم

ص وما رواه عن كعب بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم **من روى عن ابن مسعود ولا يخرج ن**
كروا له بعد الخطيب روى به الرفع وذا عجيب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل

شاي وما رواه اهل البصرة عن محمد بن سيرين عن كعب بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لم يروى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وانما كروا له خطا قال بعد ذكر كابي هريفة قال الخطيب
روى في الكفاية من طريق موسى بن هرون الخال بسنده الى حماد بن زيد عن ايوب عن
محمد بن كعب بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يروى عن احدكم ما دام في صلاة قال موسى بن هرون
اذا قال حماد بن زيدوا البصريون قال قال في المصنوع قال الخطيب قلت كروا
الصحيح من ذلك ما رواه البخاري في المناقب ما سليمان بن حرب ما حماد عن ايوب
عن محمد بن كعب بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعفارة شئ من مزينه الحديث والحديث عند مسلم من
رواية ابن علية عن ايوب مرفوع فيه بالرفع واما الحديث الذي رواه الخطيب فهو عند
النسائي في سننه الكبري عن رواية ابن علية عن ايوب عن ابن سيرين ومن رواه بن

هذا الحديث رواه
ابن مسعود عن النبي
صلى الله عليه وسلم
في الكفاية من طريق
موسى بن هرون الخال
بسنده الى حماد بن
زيد عن ايوب عن
محمد بن كعب بن
جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم
قال لا يروى عن
احدكم ما دام في
صلاة قال موسى
بن هرون اذا قال
حماد بن زيدوا
البصريون قال قال
في المصنوع قال
الخطيب قلت كروا
الصحيح من ذلك
ما رواه البخاري
في المناقب ما
سليمان بن حرب
ما حماد عن ايوب
عن محمد بن كعب
بن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم
وعفارة شئ من
مزينه الحديث
والحديث عند
مسلم من رواية
ابن علية عن
ايوب مرفوع فيه
بالرفع واما
الحديث الذي رواه
الخطيب فهو عند
النسائي في
سننه الكبري عن
رواية ابن علية
عن ايوب عن ابن
سيرين ومن رواه
بن

عوز عن ابن سيرين ايضا لذلك **ن** **من الرسل**
مرفوع تابع علي المشهور **مرفوع** او قبله بالكتب
او سقط راو منه ذواقوا **والاول** الاكثر في استعمال

وقيل

اي الطبر

ش اختلف في حد الحديث المرسل فالشهور انه ما رفعه التابع الى النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم سواء كان من كبار التابعين كعبد الله بن عدي بن الحيار وقيل من ابي حازم
وسعيد بن المسيب وامثالهم او من صغار التابعين كالزهري وابي حازم وبجني بن
سعيد الانصاري واسباغهم والقول الثاني انه ما رفعه التابع الى النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم وهذا معنى قوله او قبله بالكتب من التابعين ففقد الصوة لا
خلاف فيها كما قال ابن الصلاح اما من سبل صغار التابعين فانها لا تسمى مرسله على
هذا القول بل هي منقطعة هكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم من اهل الحديث
لان اكثر روايتهم عن التابعين ولم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاسنان قلت
هكذا استل ابن الصلاح صغار التابعين بالزهري ومن ذكره وذكره التلليل
انهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثني وليس ذلك بصحيح باليسب
الى الزهري فقد لقي من الصحابة اثني عشر فاكروهم قد الله بن عمرو بن ملك
وسهل بن سعد وربيعة بن عباد وعبد الله بن جعفر والسائب بن زيد وسفيان
ثعلبة بن جهميل وعبد الله بن عامر بن دهم وابو الطيفل ومحمد بن الرشح وقيل انهم سمع
من جابر والميسور بن خزيمة وعبد الرحمن بن اذهر ولهم لسمع من عبد الله بن جعفر
بل راه رؤيه وقيل انه سمع من جابر وقيل سمع من محمد بن ابيد وعبد الله بن الحارث
بن نوفل وتعليق بن ملك القرطبي اختلف في صحبتهم وانكر احمد ويجي سماعة
ابن عمرو الله علي بن المديني والقول الثالث انه ما سئل طراو من اسناده فاكرو
من اي موضع كان فعلى هذا المرسل والمنقطع واحد قال ابن الصلاح والعرف في الفقه
واصوله ان ذلك يسمى مرسل او به قطع الخطيب قال الخطيب الا ان اكثر ما يوصف
بالارسل من حيث الاستعمال ما رواه التابع عن النبي صلى الله عليه وسلم وقطع
الحاكم وغيره من اهل الحديث ان الارسل مخصوص بالتابعين وسيجي في فصل التلخيص
ان ابن القطان قال ان الارسل روايته عن لم يسمع منه فعلى هذا من روى عن سمع منه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل

كذلك والمعتبر
في المصنوع سقط
راو من الصحابة

ما له يسعه منه بل منه واسطه ليس بارسال بل هو تدليس وعلى هذا فيكون فهذا قولاً رابعاً في حد المرسل **ص** واجتج ملك كذا النعمان وتابعوها به ودانوا **ص** دودة جماهير النقاد للجهل بالساقط في الاسناد **ص**

ش اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل فذهب مالك ابن النضر وابو حنيفة النعمان وابو ثناء طائفة الى الاحتجاج به بقوله وتابعوها اي التابعون لها ودانوا اي جعلوه ديناً يدينون به وذلك لاهل الحديث الى ان المرسل ضعيف لا يحتج به وجاه ابن عبد البر مقدمة التمهيد عن جماعة اصحاب الحديث وقال مسلم في صدر كتابه الصحيح المرسل في اصل قولنا وقول اهل العلم بالاخبار ليس بحجة هكذا اطلق بن الصلاح نقله عن مسلم ومسلم انما ذكره في اثنا كلام خصمه الذي رده عليه اشتراط سوت اللفظ فقال فان قال قائل لا يثبت رواية الاخبار قديماً وحديثاً يروى احدهم عن الآخر الحديث ولما يأتينه وما سمع منه شيئا قط فلما رايتهم استنجاز رواية الحديث بينهم هكذا على الارسال من غير سماع والمرسل من الروايات في اصل قولنا وقول اهل العلم بالاخبار ليس بحجة كما وصفت من العلة الى البحث عن سماع راوي كل خبر عن راوي الى اخر كلامه فهذا كما تراه حكاية على لسان خصمه ولكنه لم يرد هذا القدر منه حين رد كلامه كان كانه قائل به فلماذا نسب ابن الصلاح اليه وقوله للجهل بالساقط هو تغليل لرد المرسل وذلك انه تقدم ان من شرط الحديث الصحيح ثقة رجاله والمرسل سقط منه رجل لا يعلم حاله فعدم معرفته عدالة بعض روايته وان اتفق الذكر ارسله كان لا يروى الا عن ثقة فالتوثيق في الرجل المجهول كما ساقى ان شاء الله تعالى **ص** لكن اذا فتح لنا مخرجة بسند او مرسل مخرجة من ليس يروى عن رجال الاول يقبله قلت الشيخ لم يفصل والساقط بالكتاب قد اورد من دوي عن الثقات اي اذا شارك اصل الحفظ واقدمهم الا يقتصر لفظ **ش** هذا استدراك لكون المرسل حجة به اذا اسند من وجه اخر اذ ارسله من اخذ العلم عن غير رجال المرسل الاول وقوله يقبله هو مجزوم جواباً للشرط فيما ذهب الكوم من الا يقتضيه قول الشاعر **ص** واذا تصبكت معيبة فاصبر لها واذا تصبكت خصاصة فاحمل وقوله قلت الشيخ

مبلغ ما يحسن
لحمه احل العار

احتج

المرسل
مبلغ ما يحسن
لحمه احل العار
مالك كسبه
احل العار

الى اخر الايات الاربعة من الروايد على ابن الصلاح وهو اعتراض عليه في حكايته لاهل الشافعي رضي الله عنه قال ابن الصلاح اعلم ان حكم المرسل حكم الحديث الضعيف الا ان يصح مخرجه بحجة من وجه اخر كما سبق بيان في نوع الحسين والذي ذكرناه سبق انه حكى هناك نص الشافعي في مراسيل التابعين انه يقبل منها المرسل الذي جالوه مستداً وذلك لو وافقه مرسل اخر ارسله من اخذ العلم عن غير رجال التابع الاول في كلامه له ذكره وجوه من الاستدلال على صحة مخرج المرسل بحجة من وجه اخر انتهى كلام ابن الصلاح ووجه الاعتراض عليه انه اطلق القول عن الشافعي بانه يقبل مطلق المرسل اذا تناكدهما ذكره والشافعي انما يقبل مراسيل كبار التابعين اذا تناكحت مع وجود السراطين المذكورين في كلامي كما نص عليه في كتاب الرسالة ومن روى كلام الشافعي كذلك ابو بكر الخطيب في الكفاية وابو بكر البهقي في المدخل باسناديهما الصحيحين اليه انه قال والمنقطع فحلفت من شاهد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين محدث حديثاً منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها ان ينظر الى ما ارسل من الحديث فان شركه الحفاظ المأمونون فاستدروا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معنى ما روى كانت هذه دلائله على صحة ما قبل عنه وحفظه وان افرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يسنده بل ما يفرد به من ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل لو انقته مرسل غيره ممن قبل العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالته يقوى له مرسله وهي اضعف من الاولى وان لم يوجد ذلك ينظر الى بعض ما يروى عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قوله له فان وجدوا في ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في هذه دلالته على انه لم يأخذ مرسله الا عن اصل صحيح ان شاء الله ولذلك ان وجد عوام من اهل العلم يفتون مثل معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبر عليه بان يكون اذا سمي من روى عنه لم يسم بمجول ولا سرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه ويكون اذا شرك اخذاً من الحفاظ في حديثه لم يخالفه فان خالفه وجد حديثه انتصر كانت في هذه دلائله على صحة مخرج حديثه ومتى خاف ما وصفت اضر حديثه حتى لا يسمع احداً يقول مرسله قال واذا وجدت الدلائل

بصحته حديثه بما وصفت اجبتنا ان نسل برسلة قال فاما من بعد كتاب التابعين فلا اعلم
واحد قبل برسلة لامور اخذها اهلهم اشترجوا فيمن يروون عنه والاخر انه واحد عليهم
التكليف فيما ارسلوا لصنع فخره والاخر كرم الاحاطة في الاحاد واذا كثرت الاحاطة
كان امكن للوهو وصنع من قبل عنه قال الهنقي وقول الشافعي احسب ان نسل برسلة
اراد به اخيرا انتهى فتقوي ومن روي عن الثقات ابد اي اذا ارسل وسمي مراسل عنه
يسمى الاشقة فنكون المراد ومن روي ما ارسله عن الثقات ويحتمل ومن روي مطلقا عن فتح
الثقات المراسيل وغيرها وعبان الشافعي محمد للاهون فيجعل المنقطع على ارجح محل كلام الشافعي
رضي الله عنه **ص** فان قيل فالمسند المعتد نقل دليلان به يقتضيه **ش**

ش اي فان قيل قوله قبل المرسل اذا جاء مسندا من وجه اخر لاحاطة حسد الى المرسل
بل الاعتماد حسد على الحديث المسند والجواب انه بالمسند تبين صحة المرسل وصدا
د ليلين مرجحهما عند معارضة دليل واحد فتقوله به اي بالمسند تعتد المرسل **ص**
ص ورسوا منقطعاً عن رجل **ص** وفي اصول نفعه بالمرسل **ش**

اذ اقبل في اسناد عن رجل او عن شيخ او نحوه ذلك فقال الحاكم لا يسمى برسلا بل منقطعاً
وكذا قال ابن القطان في كتاب بيان الوهم والايهام انه منقطع وفي البرهان لامام الحرمين
قاده وقول الراوي احبر رجل او عدل موثوق به من المرسل ايضا قال ولذلك كتبت رسول
الله صلى الله عليه وسلم التي لم يستم حالي ما وفي المصنوع ان الراوي اذا سمي الاصل باسم لا يعرف
به فهو كالمسند وفي كلام غير واحد من اهل الحديث انه متصل في اسناده بمجهول
وج كاه الرشيد الطارفي الغر الجعدي عن الاكبرين واختاره شيخنا الخافض
ابو سعيد العلافي في كتابه **جامع التحصيل** **ص**

ص اما الذي ارسله الصحابي **ص** حكمه الوصل على الصواب **ش** اي
اما مراسيل الصحابة فحكمها الموصول قال ابن الصلاح عم انا له نقد في انواع المراسيل
ولم يسمي في اصول الفقه وغيره مراسيل الصحابة مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من احداث
الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسميهم منه لان ذلك في حكم الموصول المسند
لان روايتهم عن الصحابة والجماعة لا يصحاي غير قادحة لان الصحابة كلهم عدول قلت قوله
لان روايتهم عن الصحابة فيه نظير الصواب ان يقال لان غالب روايتهم اذ قد تسمع جماعة من الصحابة

مطلع تاريخ
سنة اهل البيت

مكة

قلت

من بعض التابعين وسبق في كلام ابن الصلاح في رواه الاكابر عن الاصاغر ان ابن عباس
وبقية العباد له روى واعز كعب الاحبار وهو من التابعين وروي كعب ايضا عن التابعين
وله يذكر ابن الصلاح خلافا في مراسيل الصحابي وفي بعض كتب اصول الحديث انه لا خلاف
في الاحتجاج به وليس بجيد فقد قال الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني انه لا يحتج به والاصوب
ما تقدم **ص** **المقطع والمنقطع**

- وسر بالمنقطع الذي سقط قبل الصحابي به داو فقط
- وقيل ما لم يتصل وقيل لا بانه الاقرب لاستيعماله
- والمفضل الساقط منه اثنان فصاعداً ومنه قسم ثاني
- حذف البس والصحابي معا ووقف منه على من تبعها

ش اختلف في صورة الحديث المنقطع فالمشهور انه ما سقط من رواية داود واحد غير
الصحابي وحكي ابن الصلاح عن الحاكم وغيره من اهل الحديث انه ما سقط منه قبل الوصول
الى التابعي شخص واحد وان كان اكثر من واحد سمي معضلاً وليس الصحابي منقطعاً
فقول الحاكم قبل الوصول الى التابعي ليس بجيد فانه لو سقط التابعي كان منقطعاً
ايضاً فالاولى ان يسر بما قلناه قبل الصحابي وقال ابن عبد البر المنقطع ما لم
يتصل اسناده والمرسل مخصوص بالتابعين فالمينقطع اعمر وحكي ابن الصلاح
عن بعضهم ان المنقطع مثل المرسل وكلاهما ساقط لكل ما لا يتصل اسناده
قال وهذا المذهب اقرب صارا اليه طوائف من الفقهاء وغيرهم وقول الذي ذكره
الخطيب في كفايته الا ان اكثر ما يوصف بالاسناد من حيث الاستعمال ما رواه
التابع عن النبي صلى الله عليه وسلم واكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين

عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر ونحو ذلك انتهى **ص** **المفضل** ما سقط
من اسناده اثنان فصاعداً من اي موضع كان سواء سقط الصحابي والتابع او التابعي
وقايمه او اثنان قبلهما لكن بشرط ان يكون سقوطهما من موضع واحد اما
اذا سقط واحد من بين رجلين ثم سقط من موضع اخر من الاسناد واحد اخر
فهو منقطع في موضعين وله اجد في كلامهم اطلاق المفضل عليه وان كان ابن
الصلاح اطلق عليه سقوط اسن فصاعداً فهو محمول على هذا واما استيفاق

مطلع

مطلع تاريخ
سنة اهل البيت

مطلع تاريخ
سنة اهل البيت

بعض

لفظه فقال ابن الصلاح اهل الحديث يقولون اعضله فهو معضل بفتح الصاد
وهو اصطلاح مشكل المأخوذ من حث اللغة ونحتت فوجدت له قولهم امر
عقيل اي مستغلق سدد يذو لا التفات في ذلك الى معضل بكسر الصاد وان كان
مثل عقيل في المعنى ومثل ابو نصر الشجري المعضل يقول ما لك بلغني عن ابى هريقة ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامه وكسوته الحديث وقال اجتاب
الحديث ليموته المعضل قال ابن الصلاح وقول المصنفين قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كذا من سبل المعضل وقوله ومنه قسم ثاني اي ومن المعضل قسم ثالث
ان يروي تابع التابع عن التابع حديثا موثوقا عليه وهو حديث متصل
مسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما روي في الاعمش عن الشافعي قال يقال للرجل
في القيمة علمت كذا وكذا فيقول ما علمته فحتم على فيه الحديث فقد جعله الحاكم نوعا
من المعضل اعضله الاعمش ووصله فضيل بن عمر وعنه الشافعي عن ابي بكر
صلى الله عليه وسلم فضحك فقال هل تذكرون ما اضحك قلنا الله ورسوله اعلم فقال
من مخاطبه الجند ربه يقول يرب الذي تجرني من الظلم فيقول بلى وذكر الحديث رواه
مسلم قال ابن الصلاح هذا جيد حسن لان هذا الانقطاع بواحد مضموما
الى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنى عشر الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم
فذلك باستحقاق اسم الاعضال اولى والله اعلم

- من العنعنة**
- وهو اصل معنعن مسلم من دلالة تاويله واللقا علم
 - وبضمهم على هذا اجتماعا • ومسلم لم يشترط اجتماعا
 - لكن تعاضل او قيل ليشترط طول صحابه وبعضهم بشرط
 - معرفة الراوي بالاحد • وقيل كل ما انا فيه
 - منقطع حتى يبين الوصل • وحلم ان حكمه عن فالح
 - سواء للقطع عن البركي • حتى يبين الوصل في التخرج

ش العنعنة تصد وعن الحديث اذا رواه بلغا عن من غير بيان للتحدث والاحاد
والسماع واختلفوا في حكم الاسناد المعنعن فالصحيح الذي عليه العمل ذهب اليه الجماهير
من ائمة الحديث وغيرهم انه من قبيل الاسناد المتصل بشرط سلامة الراوي الذي

من جملة
الرجال

رواه بالنعنة من التدليس وليس شرط سوت ملاقاة له من رواه عنه بالنعنة
قال ابن الصلاح وكان بن عبد البر يدعي اجماع ائمة الحديث على ذلك قلت لا حاجة
لقوله كاد فتداد عاه وادعي ابو عمرو والداي اجماع اهل النقل على ذلك لكنه اشترط
ان يكون معروفا بالرواية عنه كما سياتي لكن قد يظهر عدم اتصاله بوجه اخر
كما في الارسل الحفي على ما سياتي في موضعه وما ذكرناه من اشراط ثبوت اللقا هو
مذهب علي بن المديني والخاركي وغيرهما من ائمة هذا العلم وانكر مسلم في خطبة
صححه اشراط ذلك وادعي انه قول مخترع لم يسبق قايده اليه وان القول الشائع
المتفق عليه بين اهل العلم بالاخبار قدما وحديثا انه يكفي في ذلك ان يثبت كونها
في عصر واحد وان لم يات خبر قط انهما اجتمعا او شافها قال ابن الصلاح وفيما
قاله مسلم نظرقا وهذا الحكم لا اراه لیسما بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين
في تصانيفهم ما ذكره عن مشايخهم ما يلين فيه ذكر فلان قال فلان واخذ لك
اي فليس له حكم الاتصال الا ان كان له من شخه اجماع على ما سياتي في اخر هذا
الباب ولهم كيف ابو المظفر السمعاني بنبوت اللقايل اشترط طول الصحبة بينهما
واشترط ابو عمرو والداي ان يكون معروفا بالرواية عنه واشترط ابو الحسن
الغاسي ان يدركه ادراكا منا وهذا دخل فيما تقدم من الشروط وبيان الادراك
لا بد منه وذبح بعضهم الى الاسناد المعنعن من قبل المرسل والمنقطع حتى يثبت
اتصاله بغيره وهذا المراد بقوله وقيل كل ما انا منه منقطع الى اخره وقوله
وحكم ان حكمه عن فالح سوت وادعي ذهب جمهور اهل العلم الى التسوية بين الرواية
بالنعنة وبين الرواية بلفظ ان فلانا قال وهو قول ملك ومن حكاها عن
الجمهور ابن عبد البر في التمهيد وانه لا اعتبار بالحروف والالفاظ وانما هو باللقا
والمجالسة والسماع والمشياهدة يعني مع السلامة من التدليس ثم حكى ابن
عبد البر عن ابى بكر البردجي ان تحول على الانقطاع حتى يبين السماع
ذلك الخبر لعنه من جهة اخرى قال وعندي لا معنى لهذا الا جماعهم على ان لا
سناد المتصل بالصحابي سوا قال فيه قال او ان او عن او سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعني فكله متصل **من** قال ومثله راي بن شيبه كذا انه ولم يقوي صوابه



من جملة
الرجال

قلت الصواب ان زاد ركنا رواه بالشرط المذكور ما
 يحكم له بالوصل كيف ما روي . يقال او عن اوبان قيسوي
 وما حكى عن احمد بن حنبل . وقول يعقوب بن علي اذا نزل

قال ابن الصلاح فقال وجدت مثل ما حكاه عن البرد المحفوظ الخيل بعقوب بن
 شيبه في مسنده الخيل قال فانه ذكر ما رواه ابو الزبير عن محمد بن الحنفية عن عمار قال
 انت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصل فسلمت عليه فردد علي السلام وجعله مسندا
 موصولا وذكر رواية قيس بن سعد بن ذلك عن عطاء بن رباح عن ابن الحنفية
 ان عمارا امر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصل فجعله مرسلا من حيث كونه قال ان
 عمارا فعل ولم يقل عن عمار رواه اعلم انتهى كلام ابن الصلاح ولم يقع على مقصود
 يعقوب بن سيدة وهو المراء بقوله كذا له اي لابن الصلاح ولم يعقوب صوته اي ولم
 يعرج صوت مقصوده وبيان ذلك انما فعله يعقوب وهو صواب من العمل وهو الذي عليه
 عمل الناس وهو لم يجعله مرسلا من حيث لفظه ان واما جعله مرسلا من حيث انه لم يسند
 حكاية القصة الى عمار ولا فلو قال ان عمارا امرت بالنبي صلى الله عليه وسلم لما
 جعله مرسلا فلما اتى بلفظ ان عمارا امر كان محمد بن الحنفية هو الحاكم لقصة لم يذكرها
 لانه لم يذكر مرورا بعمار بالنبي صلى الله عليه وسلم كان نقله لذلك مرسلا لم يثبت ذلك
 بقاعدة يصرف بها المتصل من المرسل يقول قلت وهو من الزوايد على ابن الصلاح الاحكامية
 كلام احمد ويعقوب وتعتبر هذه القاعدة ان الراوي اذا روي حكاية في قصة
 او واقعة فان كان ادرك ما رواه فان حكى قصته ونعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين
 بعض الصحابة والراوي لذلك صحابي ادرك تلك الواقعة فهي حكاية لها بالاتصال
 وان لم يعلم انه شاهد بها وان لم يدرك تلك الواقعة فهو مرسلا صحابي وان كان الراوي
 تابعا فهو منقطع وان روى التابعي عن الصحابي قصته ادرك وقوعها كان متصلا وان لم
 يدرك وقوعها واستند بها الى الصحابي كانت متصلة وان لم يدركها ولا استند حكايتها
 الى الصحابي فهي منقطعة كرواية ابن الحنفية الثانية عن عمار ولا بد من اعتبار السلا
 من التدليس التابعين ومن بعدهم وقد حكى ابو عبد الله بن المواق اتفاق اهل المذاهب من اهل
 اهل الحديث على ذلك في كتابه بغيره انفا عند ذكر حديث عبد الرحمن بن عوف ان

عن ربيعة قطع انفه يوم الثلاثاء الحديث فقال الحديث عند لي داود مرسلا وقد شبه ابن السكن
 على ارساله فقال قد ذكر الحديث مرسلا قال ابن المواق وهو امرتين لا خلاف بين اهل التمييز
 من اهل هذا الشأن في انقطاع ما يروي لذلك اذا علم ان الراوي لم يدرك زمان القصة
 كلية هذا الحديث وقوله نسوا هو من نقص الخبر عن المسموع وقوله وما حكى اي ابن الصلاح
 عن احمد بن حنبل فانه حكى قبل هذا عن احمد بن حنبل عن احمد بن حنبل عن احمد بن حنبل عن احمد بن حنبل
 هو محروا بالمعطف ويعقوب بن سيدة على ما نزل اي على نزله على هذه القاعدة اما كلام
 يعقوب فقد تقدم تنزيهه عليه واما كلام احمد بن حنبل فان الخطيب رواه في الكفاية باسناد
 الحلي داود قال سمعت احمد بن حنبل له ان رجلا قال عرو ان عايشة قالت يا رسول الله وعن عرو
 عن عايشة سوا قال كيف هذا سوا ليس هذا بسوا فافرقوا بين اللغتين لان عرو
 في اللفظ الاول لم يسند ذلك الى عايشة ولا ادرك القصة فكانت مرسلة واما اللفظ
 الثاني فاسند ذلك اليها بالعنونة فكانت متصلة

ص وكذا استعمل عرو في الزمر اجازة وهو يوصل ما قرئ

ش ما تقدم ذكره من ان عن نحو قوله على السماع هو في الزمر المتقدم واما في هذه الزمر فقال
 ابن الصلاح كثر عصرنا وما فاته بين المثبتين الى الحديث استعماله في الاجازة فاذا
 قال احمد بن حنبل عن فلان عن فلان او نحو ذلك فظن به انه رواه بالاجازة قال ولا يخرج
 من سبل الاتصال على ما لا يخفى وهذا معنى قولي وهو يوصل ما قرئ اي سماع من الوصل لان
 الاجازة لها حكم الاتصال لا القطع وقمن بفتح الميم مناسبة ما قبله وفي الميم لسان الكسر
 والفتح ومعناه حقيق بذلك وقدر به

ص يعارض الوصل والارسال او الرفع

والوقف . واحكم لوصول في الاخصر . وقيل بل ارساله للاكثر .
 . ونسب الاول للنظار . ان صححه وفضي البخاري .
 . لوصول لا تخالفا . لي . تع كونه مرسلا كالجمل .
 . وقيل الاكثر وقيل الاخصر . ثم ما ارساله عدل يخط .
 . يفتح في اهلية الوصل او . مسنده على الاصح وراوا .
 . ان الاصح الحكم للرفع وليس . من واحد في داودا حكوا .

ش اذا اختلفت في حديث رواه بعضهم متصلا وبعضهم مرسلا فاختلف اهل الحديث فيه هل

م بلغ ما ع
 ومما له
 لرا العسل

الثقات

الحكم من وصل اوله او لا كثيرا ولا حفظا على اربعة اقوال اخذها ان الحكم من وصل وهو
الاصح الصحيح كما صحت الخطيب وقال ابن الصلاح انه الصحيح في الفقه واصوله وهذا معنى
قوله ونسب اي ابن الصلاح الاول للنظار ان صحوه فالنظار هو اهل الفقه والاصول وان
هنا مقصوده اي تصحيحه وهو يدرك من قوله الاول اي ونسب تصحيح الاول للنظار وسئل
البخاري عن حديث لا تخاف الابوي وهو حديث اختلف فيه فحمله اسحق السبيعي فرواه شعبه
والثوري عنه عن كبره عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله ورواه اسوا من ابن يونس في آخر
عن جله اي اسحق عن كبره عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله ورواه اسوا من ابن يونس في آخر
البخاري من وصله وقال الزيادة من الشقة مقبولة فهذا مع ان مرسله شعبه وسفيان
وهما جلا في الحفاظ والاثقان والقول الثاني ان الحكم من ارسل وحكا الخطيب عن اكر
اصحاب الحديث وهذا معنى قوله وقيل بل ارسله للاكثر وقوله للاكثر خبر مبتدأ محذوف
اي وقيل الحكم لارسله وهذا لا كراي قول اكثر والقول الثالث ان الحكم للاكثر فان كان
ارسله اكثر من وصله فالحكم لارسله وان كان من وصله اكثر فالحكم للوصل والقول الرابع
ان الحكم للاحفظ فان كان من ارسل حفظا فالحكم له وان كان من وصل احفظا فالحكم له وهذا
معنى قوله وصل الاكثر وقيل للاحفظ وكلاهما خبر مبتدأ محذوف تقديره وقيل المختار الاكثر
وقيل الاحفظ وينبغي على هذا القول الرابع وهو ان الحكم للاحفظ ما لا ارسل الاحفظ
يتضح ذلك في عدالة من وصله واهليته او لا فيه قولان اصحهما وبنه صدر ابن الصلاح
كلامه انه لا يقدح قال ومنهم من قال يقدح في مسنده في عدالة وفي اهليته وهذا معنى
قوله ثم لما ارسله عدل يحفظ الى اخره وقوله او مسنده اي وما اشبهه من الحديث
غير هذا الذي ارسله من هو احفظ لان هذا بنا على ان الحكم للاحفظ وقد ارسل فلا شك
في قدحه في هذا المسند على هذا القول وقوله وراوا ان الاصح الحكم للرفع اشار به الى مسألة
تعارض الرفع والوقف وهو ما اذا رفع بعض الثقات حديثا ووقفه بعض الثقات فالحكم على الاصح
كما قال ابن الصلاح لما زاده النفقة من الرفع لانه مثبت وعينه ساكتة لو كان نافية لم تثبت
مقدم عليه لانه علم ما خفي عليه وقوله ولو من واحد في داود اشار به الى ما اذا وقع الاختلاف من
راود احد فقهاء المسلمين معا فوقفه في وقت وارسله في وقت اورفعه في وقت ووقفه في وقت
فالحكم على الاصح لو وصله ووقفه لا لارسله ووقفه هكذا اصححه بن الصلاح واما الاصوليون

فصحوا ان الاعتبار بما وقع منه اكثر فان وقع وصله اورفعه اكثر من ارسله او وقفه فالحكم
للوصل والرفع وان كان الارسل او الوقف اكثر فالحكم له **في التدليس**
تدليس الاسناد كمن يسقط من حديثه ويرفعه بعين وان
وقال يوهو اتصالا واختلف في اهله فالردي مطلقا يوقف
والاكثر من قبله انا حرا. ثقاتهم بوصله وصحها
وفي الصحيح عدة كالا عمن وكهشيم بعده وفتش
في التدليس على ثلاثة اشياء ذكر ابن الصلاح منها قسمين فقط القسم الاول تدليس الاسناد
وهو ان يسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرفعه الى شيخ شيخه او من فوقه فينسب له
ذلك اليه بلفظ لا يقتضي الاتصال بل بلفظ موهوم له لقوله عن فلان او ان فلانا او
فلان موهوما بذلك انه سمعه من رقا عنه وانما يكون تدليسا اذا كان المدلس قد
عاصر المروي عنه اوليته ولم يسمع منه او سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي
دلسه عنه وقد فسر هذا الشرط من قوله يوهوم اتصالا وانما يقع الابهام مع
المعاصر وقد حذر ابو الحسن ابن القطان في كتاب بيان الوهم والابهام بيان بروي عن
سمع منه ما لم يسمع منه من غير ان يذكر انه سمعه منه قال والفرق بينه وبين الارسل
هو ان الارسل رواته عن لم يسمع منه وقد سبق ابن القطان الى حله بذلك الحافظ
ابو بكر احمد بن عمر بن عبد الخالق المزاري ذكر ذلك في حله في معرفة من يترك حديثه او يقبل
اما اذا روي عن لم يذكره بلفظ موهوم فان ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور
ابن عبد البر في التمهيد عن قوم انه تدليس فجعلوا التدليس ان يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه
منه بلفظ لا يقتضي تصريحاً بالسماع والايمان كذا قال ابن عبد البر وعلى هذا فما سلم
من التدليس احدا لا ملك ولا عجم فقول في البيت الثاني قال معطوف على قوله يعني وان
بصدقه الالفاظ الثلاثة ولخواها ومثله ان يسقط اداة الرواية فيسمى الشيخ فقط فيقول
فلان وهذا يفعل اهل الحديث كثيرا قال علي بن خنيسر كما عني عن عبيد بن نفع قال الزهري
ف قيل له حدثكم الزهري فسكت ثم قال الزهري ف قيل له سمعته من الزهري فقال لا لارسله
من الزهري ولا من سمعه من الزهري حسدني عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قد مثل ابن
الصلاح للقسم الاول بهذا المثال ثم حكى الخلاف فمن عرف بعد اهل رده حقه مطلقا او مالم

مبلغ ما عني
ومع ذلك
العدلي

يصرح فيه بالا اتصال واعلم ان ابن عبد البر قد حكى عزامة الحديث انهم قالوا يقبل تدليس
 قاله داريلس ان عمنه لانه اذا وقعت احال على ان جرح ومعه ونظرا بهما وهذا ما روجه ابن حبان
 لا يدرى الا من وقال هذا شي ليس في الدنيا الا لسفيان بن عيينة حرد لس فيه الا وقد من سماعه عن
 نفسه مل ثمنه ثم مثل ذلك مما راسيل كتاب الصحابة فانهم لا يرسلون الا عن صحابي وقد سبق
 ابن عبد البر الى ذلك الحافظ ابو بكر القزاري وابو الفتح الاردي فقال البراري الخرا المذكور ان
 من كان يدرى عن الثقات كان تدليس عند اهل مقبولة ثم قال من كانت هذه صفته
 وجب ان يكون حديثه مقبولا وان كان مدلسا وهكذا رايته في كلام ابي بكر الصري من
 الشافعية في كتاب الدلائل فقال كل من ظهر تدليس عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى
 يقول حدثني وسمعت انتم وتوله واختلف في اهله اي في اهل هذا القسم من التدليس
 وهم المعروفون به فيقول يرد حديثهم مطلقا سوا ابيثوا السماع امر لم يدنو وان التدليس
 نفسه جرح **حكاية** بن الصلاح عن فريق من اهل الحديث والفتا وهو المراد بقوله
 فالرد مطلقا نعم اي وجد عن بعضهم والعجيب كما قال ابن الصلاح التفصيل فان صرح بالا اتصال
 لقوله سمعت وحديثا وان فهو مقبول محتج به وان اتي بلفظ محتمل فحكم المرسل الى هذا
 ذهب الاكثرون كما حكته عنهم ولم يذكر ابن الصلاح ذلك عن الاكثرين وهذا
 من الزيادة عليه التي لم يغير بطلت ومن حكاها عن جمهور ائمة الحديث والفتا والاصول
 شيخنا ابو سعيد العلوي في كتاب المراسيل وهو قول الشافعي وعلى ابن المديني وبجي ابن معين
 وغيرهم وقد وجدت في كلام بعضهم ان المدلس اذا لم يصرح بالتحديث لم يقبل اتفاقا وقد
 حكاها اليه في المدخل عن الشافعي وسائر اهل العلم بالحديث وحكاها الاتفاق هنا غلط
 او هو محمول على اتفاق من لا يخج بالمرسل اما الذين يحجرون بالمرسل فحجوز به كما اقتضاه كلام ابن
 الصلاح على ان بعض من يحج بالمرسل لا يقبل عنه المدلس فقد حكى الخطيب في الكفاية ان جمهور
 من يحج بالمرسل يقبل خبر المدلس وقوله وفي الصحيح الى اخره اي وفي الصحيحين وغيرهما من
 الكتب الصحيحة عنه رواية من المدلسين كالايجس وهشيم بن يسير وغيرهما وقوله وقلنس
 اي ونسب في الصحيح تخد جماعة منهم كقادة والسفيان بن عبيد الرزاق والوليد بن مسلم
 وغيرهم وقال النووي ان مائة الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين لم يحج
 ثبوت سماعه من جهة اخرى وقال الحافظ ابو محمد عبد الكريم الخطيب في كتاب اليعتج المجلد قال

الكثر العلماء ان المعنعنات التي في الصحيحين مثله السماع **حكاية**
 • وذمه شعبة ذو الرسوخ • وذونه التدليس للشيخوخ
 • ان تصيف الشيخ بما لا يعرف به وذا بمقصد يختلف
 • فشرع للضعف واستغفاروا وكالمطلب يوهن استجارا
 • والشافعي اثبتته بمسح • قلت وشرها احوال الشؤنة
شاي وذمه شعبة قباله في ذمه والا فبقدر لثرا العلماء وهو مذكور جدا في السارفي
 عن شعبة قال التدليس احوال الكذب وقال ان ابي احب الي من ان اده لس قال ابن الصلاح
 وهذا من شعبه افرط محمول على المناقعة في الزجر عنه والتبغير وقوله وذونه التدليس
 للشيخوخ اي وذون القسم الاول وهذا هو القسم الثاني من اقسام التدليس قال ابن الصلاح
 امر اخف منه وان في اول البيت الثاني مصدرية والمجمل في موضع رفع على انه بيان للتدليس
 المذكور او خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو ان يصرف المدلس شيخة الذي سمع ذلك
 الحديث منه يوصف لا يعرف به من اسم او كنية او نسبه الى قبيلة او بلبا وصنفه او نحوه
 كي يوعتر الطريق الى معرفة السامع له كقول ابي بكر بن عباد اية القراء عبد الله
 اي عبد الله يريد به عبد الله بن داود السجستاني والخز ذلك قال ابن الصلاح وفيه نصيب
 للمروى عنه قلت والمروى ايضا ان لا يثبت له فيصير بعض رواية مجهولا ويختلف الحال
 في كراهة هذا القسم باختلاف المقصد الحامل على ذلك فسر ذلك اذا كان الحامل
 على ذلك كون المروي عنه ضعيفا فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفا وقد يكون
 الحامل على ذلك كون المروي صغيرا نجاسا او ناخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه
 وقد يكون الحامل على ذلك انها كثره الشيخوخ بان يروي عن الشيخ الواحد في مواضع يفرقه
 في موضع يصفه وفي موضع اخر يصفه اخري يوهن انه عجز ومن يفعل ذلك كثيرا
 الخطيب فقد كان ليجاه به في نصا بصفه ولم يذكر ابن الصلاح حكم من عرف بهذا القسم
 الثاني من التدليس وقد حرم ابن الصلاح في العدة بان من فعل ذلك يكون مروي عنه غير
 عند الناس وانما اراد ان يغير اسمه ليقبلوا خبره يجب ان لا يقبل خبره وان كان هو تقيف
 فيه الثقة فقد غلط في ذلك لجواز ان يعرف عين من جرحه ما لا يعرفه هو وان لصغر
 فيكون ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف مروي عنه وقوله واستغفارا

من لم يسمع سمع
 تدليس

منسوب مكان الحدود فيه اي ويكون استيفاراً وانها ما للكثرة وقوله وكالخطيب
اي كقول الخطيب وقوله والشافعي اتبعه اي اصل التديس لا هذا القسم الثاني
والعلم منه قال ابن الصلاح بانه لا يعمل من التديس حتى يبين قداجره الشافعي رضي الله عنه
فمن عرفناه وكسر من وعن حكاية عن الشافعي اليه في المدخل وقوله قلت وشرها
احواله الشوية هذا هو القسم الثاني من قسم التديس الذي لم يذكره ابن الصلاح
وهو تديس التشوية وصورة ان يروي حديثاً عن شيخ ثقة وذلك الثقة
يرويه عن منيع عن ثقة مبالى المديس الذي سمع الحديث من الثقة الاول فيسقط
الصنيف الذي في السند ويجعل الحديث عن شيخ الثقة عن الثاني يلفظ احتمال
فيستوي الاسناد كله ثقات وهذا سراً فاما التديس لان الثقة الاول قد يكون
معروفاً بالتديس وحده الواقف على السند كذلك بعد التشوية قد رواه عن
ثقة آخر فيحكم له بالتحقة وفي هذا عذر وسديد وممن نقل عنه انه كان يفعل بقيه
ابن الوليد والوليد بن مسلم اما بقية فقال ابن له حاتم في كتاب العدل سمعت ابي وذكر
الحديث الذي رواه اسحق بن عمار عن بقيه حديثي ابو وهب الاسدي عن نافع
عن ابن عمر حديث لا تخلوا اسلام المرء حتى تسرفوا عقده رايه فقال اي هذا الحديث له
امر قل من يفهمه روي هذا الحديث عبد الله بن عمرو عن اسحق بن عمار عن نافع عن
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن عمر وكنيته ابو وهب وهو اسدي
فخاه بقيه ونسبه اليه اسدي لئلا يظن له حتى اذا ترك اسحق بن عمار عن نافع عن
لا يصدق له قال وكان بقيه من اهل الناس واما الوليد بن مسلم فقال ابو مسهر
كان الوليد بن مسلم يحدث باحاديث الاوزاعي عن ابي بكر بن محمد بن سليمان عنهم وقال
صالح جزرة سمعت الهيثم بن خارجة يقول قلت للوليد بن مسلم قد فسدت
حديث الاوزاعي قال كيف قلت تروي عن الاوزاعي عن نافع وعن الاوزاعي عن الزهري عن
الاوزاعي عن يحيى بن سعيد وعنه يدخل بين الاوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الاسدي
وبقيه وبين الزهري وبينهم وبينهم قال انبئ الاوزاعي ان يروي عن مثل هؤلاء قلت فاذا
روي عن هؤلاء صنعنا احاديث متاكدات سقطتهم انت وصيرتها من رواية الاوزاعي عن
الثقات صنعت الاوزاعي فلم يلق في قولك وذكروا ان قطي عن الوليد ايضا هذا

المعلم
لم يسمع
وسامه
الهدى

ذلك

النوع من التديس قال الخطيب وكان الأعرج والثوري وثقة يفعلون مثل هذا وقد سماه
ابن القطان وغيره واحد تديس التشوية قال العلاء في المراسيل وبالجملة فهذا النوع
لنحو انواع التديس مطلقاً وشرها **من الشاذ**

- واداء السدود ما يخالف الثقة فيه الملاف الشافعي حقيقته
- والخاكة الخلاف فيه ما اشترطه للخليل مفرد الراوي فقط
- ورد ما قاله مفرد الثقة كالثاني عن بيع الولاء والهبة
- وقول مسلم روى الزهري يستعين فرادى كالحاقه قولي
- واختار فيما لم يخالف ان من يقرب من ضبط فرادة حسن
- او بلغ الضبط فصح او بعد عنه فمات فاطوجه ورد

لم يسمع
وسامه
الهدى

لم يسمع
وسامه
الهدى

ش اختلف اهل العلم بالحديث في صفة الحديث الشاذ فقال الشافعي ليس الشاذ من الحديث
ان يروي الثقة ما لا يروي غيره اما الشاذ ان يروي الثقة حديثاً خالف ما روى الناس
ابو يعلى الخليل عن جماعة من اهل الجواز نحو هذا او قال الخاكة هو الحديث الذي يروي
به ثقة من الثقات وليس له اصل مما ينع لذلك الثقة فلم يشرط الخاكة فيه مخالفة الثاني
وذكر انه يعارض المثل من حيث ان المثل وقع على علته اي على جهة الوهم فيه والشاذ
لم يوقف فيه على علته كذلك وقال ابو يعلى الخليل الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ
ما ليس له الا اسناد واحد ليس بذلك شيخ ثقة كان او غير ثقة فما كان عن غير ثقة فهو
لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحجج به فلم يشرط الخليل في الشاذ تفرد الثقة
بل مطلق التفرد وقوله ورد ام ابن الصلاح ما قال الخاكة والخليل بافراد الثقات الصحيح
ويقول مسلم الا في ذلك فقال ابن الصلاح اما ما حكى الشافعي عليه بالسدود فلا اشكال
في انه شاذ غير مقبول قال واما ما حكاه عن غيره فليس كل ما ينفرد به العدل
الصائب الحديث انما الامحال بالنيات ثم ذكر مواضع التفرد منه ثم قال واتفق من ذلك
في ذلك حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم روى عن بيع الولاء وهبته
تفرد به عبد الله بن دينار وحديث ما كثر عن الزهري فكل هذه مخرجة في الصحيحين
انه ليس لها الا اسناد واحد تفرد به ثقة وقال وفي غريب الصحيح اسباب لذلك
عنه عليه قال وقد قال مسلم بن الحجاج للزهري نحو استعين حرقا يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم

لا يشترك فيه أحدٌ بأسانيد جيدٍ قال فهذا الذي ذكرناه وعمر من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليل والحاكم بل الأمر في ذلك على تفصيل يبينه فنقول إذا انفرد الراوي بشي نظر منه فإن كان مخالفا لما رواه غيره وإنما هو امر رواه وهو لم يرو عنه فينظر في هذا الراوي المنفرد قال كان عدلا حافظا موثوقا باتقائه وصبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح إلا في انفراد به كما فيما سبق من الأمثلة وإن لم يكن موثوقا بحفظه وإتقائه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به حارما له مخرجاً عن حيز الصحيح فهو بعد ذلك دابر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ اتصافاً بالمقبول فنقدته استحسننا حديثه ذلك ولم نخطئه إلى قبيل الحديث الضعيف وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبل الشاذ المذكور انتهى وهذا معنى قوله واحداً أي ابن الصلاح في الفرد الذي لم يخالف وقوله ردد هو امر معطوف على قوله فاطرحه قال ابن الصلاح فخرج من ذلك أن الشاذ المراد قد قسمنا في أحدهما الحديث الفرد المخالف والثاني الفرد الذي ليس راديه من الثقة والصحة ما يتبع حيز المبالغة في الفرد والشدود من النكارة والضعف والله أعلم وسيأتي مثال يقسم الشاذ في الباب الذي بعده **ص المذكر**

مطلع ما
معناه
الدار

- والمنكر المردود في البرد في الخرج
- لجر تفصيل لذا الشدود من موضوعنا كذا الشيخ ذكر
- نحو كذا البطل بالمرحوم
- فقلت فماذا بد حديثه ترعيه
- حاتم عند الخلا ووضيعة

ش قال الحافظ أبو بكر أحمد بن حنبل في المنكر هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف مثله من غيره وأما الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر قال ابن الصلاح فاطلق الدرر ذلك ولو تفصل قالوا الحلق الحكم على الفرد بالرد أو النكارة أو الشدود موجود في كلام كثير من أهل الحديث قالوا والصواب فيه التفصيل الذي بيناه اتفاقاً شرح الشاذ قال هذا يقول المنكر ينقسم قسمين إما ما ذكرناه في الشاذ فانه معناه وقوله نحو كذا إلى آخر البيت فما مثلاً أن المنكر الذي هو معنى الشاذ فالأول مثلاً للفرد الذي ليس راديه من الثقة

والأسان ما احتمل معه تفردة وهو ما رواه النسائي وابن ماجه من رواه أبي بكر بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلوا البصل بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان الحديث قال النسائي هذا منكرو قال ابن الصلاح فنقد به أبو بكر وهو شيخ صالح أخرج عنه مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ مبلغ من يحمل تفردة انتهى وإنما أخرج له مسلم في المباحيات والثاني مثلاً للفرد المخالف لما رواه الثقات وهو ما رواه مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يربث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فخالفت مالك غير من الثقات في قوله عمر بن عثمان يعني بضم العين وذكر مسلم في التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه عمر بن عثمان يعني بفتح العين وذكرنا ما كان في شيد بیده الى دار عمر بن عثمان كانه علم انهم بخالفونه وعمر وعمر جميعاً ولد عثمان غير ان هذا الحديث انما هو عن عمر وفتح العين فحكم مسلم وغيره على ما كنت بالوجه فيه هكذا مثل ابن الصلاح بهذا المثال وفيه نظر من حيث ان هذا الحديث ليس بمنكر ولم يطلق عليه احد اسم النكارة فيما رآيت والمتن ليس بمنكر وعامة ان يكون السند منكراً أو شاذاً المخالفة لثقات لما كنت في ذلك ولا يلزم من شذوذه السند فكارته وجود ذلك الوصف في المتن فنقدنا ابن الصلاح في نوع المعلن ان العلة الواقعة في السند قد تقدم في المتن وقد لا تقدم ومثل ما لا يقدر بما رواه علي بن حمزة عن الثوري عن عرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البعاز بالخيار قال فهذا اسناد معتدل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح قالوا العلة في قوله عن عمر بن دينار وإنما هو عن عبد الله بن دينار انتهى فحكم على المتن بالصحة مع الحكم لوهم يعلى ابن عبيد فيه وإلى هذا الإشارة بقولي قلت فماذا أي وإذا قال مالك عن عمر عثمان فماذا أي فماذا يذكر منه من كان المتن يراشوت إلى مثاله صحيح لا حد قسم المنكر بقولي بل حديث تروعه إلى آخره أي هذا الحديث مثلاً لهذا القسم من المنكر وهو ما رواه أصحاب السنن الأربعة من رواية همام بن يحيى عن ابن جريح عن الزهري عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلا وضع خاتمه قال أبو داود ويحد ثمره هذا حديث منكرو قال وإنما يعرف عن ابن جريح عن زياد بن سفيان عن الزهري عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم

حديثه

المدخلات من دوق ثم القاء قال والوقوف فيه من هاهنا ولم يروى الا هاهنا وقال النسيان بعد
تحريجه هذا حديث غير محفوظ انتهى فهاهنا من حيث نكتته اخبر به الصحيح ولكن
خالف الناس فروى عن ابن جريح هذا المتن بهذا السند وانما روى الناس عن ابن
جريح الحديث الذي اشار اليه ابوداود ولهذا حكم عليه ابوداود بالسكان واما الترمذي

اهل
م
ع
المدخل

من الاعتبار والمتابعات والشواهد

- عن شيخه فان يكن شريك من معتبر به فتابع وان
- شورا شيخه فموقوف فكذا وقد نسي شاهد اثر ارضا
- من يغناه اتي فاشاهد وما خلا عن كل ذي مغارذ
- مثاله لو اخذوا اهابا بيا فلفظ الدباغ ما اتي بها
- عن عمر والا ابن عيينة وقد توبع عمر وافي الدباغ فاعتقد
- لم وجدنا ايا اهاب فكان فيه شاهدي الباب

شرح هذه الفاظ يتداولها اهل الحديث بينهم فالاعتبار ان ياتي الى حديث بعض الرواه
فقتل من يروايات غيره من الرواه ليس بطرق الحديث لتعرف هل شاركه في ذلك الحديث
داوغير فرواه عن شيخه ام لا فان يكن شاركة احد من جند حديثه اي يصلح ان يخرج حديثه
للاعتبار به والاستشهاد به فيسرى حديث هذا الذي شاركه بابعاء وسياتي بيان من يعتد
بحديثه في مراتب المرح والتقدير وان لم يجد احدا تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع
احد شيخه فرواه متابعا له ام لا فان وجدت احدا تابع شيخه عليه فرواه كارهوا
فيسميه ايضا تابعا وقد ليسمونه شاهدا وان لم يجد فافعل ذلك ممن توفقه الى اخر الاسناد
حتى في الصحاح فكل من وجد له متابع فسمه تابعا وقد ليسمونه شاهدا كما تقدم فان لم تجد
لاحد ممن توفقه متابعا عليه فانظر هل اتا بمغناه حديث اخر في الباب ام لا فان اتا بمغناه
حديث اخر فسمه ذلك الحديث شاهدا وان لم يجد حديثا اخر فسمه متابعه فقد عدت
المتابعات والشواهد فالحديث اذا فرد قال ابن جريح وطريق الاعتبار الاجاز
مثاله ان يروى حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه عن ابوب عن ابن سيرين عن ابن هريق
عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك نكتة غير ابوب عن ابن سيرين فان وجد

علم ان لخير اصلا يرجع اليه وان لم يوجد لك نكتة غير ابن سيرين رواه عن ابن هريق
والا فعلى غير ابن هريق رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاي ذلك وجد تعلم به ان
الحديث اصلا يرجع اليه والافلا انتهى قلت فمال ما عدت فيه المتابعات من
هذا الوجه من وجه يثبت ما رواه الترمذي من رواية حماد بن سلمة عن ابوب عن ابن سيرين
عن ابن هريق اراه رفقه اخبر جيبك هو ما الحديث قال الترمذي حديث
غيرت لا يعرفه بهذا الاسناد الا من هذا الوجه قلت اي من وجه يثبت
وقد رواه الحسن بن دينار وهو متروك الحديث عن ابن سيرين عن ابن هريق قال
عدني في الغامل ولا اعلم حديثا احدا قال عن ابن سيرين عن ابن هريق الا الحسن بن دينار
ومن حديث ابوب عن ابن سيرين عن ابن هريق رواه حماد بن سلمة ورواه الحسن بن جعفر
عن ابوب عن ابن سيرين عن حميد بن عبد الرحمن الجعفي عن علي بن مرفوعا والحسن بن
جعفر منكر الحديث قاله البخاري وقوله مثاله لو اخذوا اهابا هذا مثال لما وجد
له متابع وشاهد ايضا وهو ما روى مسلم والنسائي من رواية سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار عن عطاء بن ابي عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بنباه مطر وحة اعطيتا
مولا لميمونه من الصدقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الا اخذوا اهابا فديعوه فاف
به فلم يذكر فيه احد من اصحاب عمرو بن دينار فديعوه الا ان عيينة وقد رواه ابراهيم بن نافع
الكني عن عمرو فلم يذكر الدباغ وقول ابن الصلاح ورواه ابن جريح عن عمرو عن عطاء ولم يذكر فيه
الدباغ لوهم موافقة روايه ابن جريح لرواه ابن عيينة في السند وليس كذلك
قال ابن جريح راد في السند ميمونه لم يجد من سندها ورواية بن عيينة انه من سند
ابن عباس فلهذا مثلت بابرهم بن نافع والله اعلم فنظرنا هل لحد احدا تابع سنده عمرو بن
دينار على ذكر الدباغ فيه عن عطاء ام لا فوجدنا اسامة بن زيد اللبي تابع عمر عليه رواه الدار
قطنى واليهي من طريق ابن وهب عن اسامة عن عطاء ابن له رباح عن ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا اهل شاه ماتت الا رعم اهابا فديعوه فاستغفر قال اليه وي هكذا
رواه اللب بن سعد عن سعد بن جبيب عن عطاء وكذلك رواه يحيى بن سعيد عن ابن جريح
عن عطاء فان كانت هذه متابعات لرواية بن عيينة لم نطرا فوجدنا له شاهدا وهو ما رواه
مسلم في صحيح السنن من رواية عبد الرحمن بن عوف عن ابن عباس قال قال رسول

سفيان

والنسيان من رواية الشيخ غزوي عن جديده واما المثال الاول فلا يصح لان ما كماله
 ينصرف بالزيادة بل تابعه عليها عمر بن قانع والصحاح بن عثمان ويونس بن يزيد وعبد
 الله بن عمر والمعلاني بن اسمعيل وكثير بن فرقد واختلف في زيادتها على عبيد الله بن عمر
 وايوب وقد ثبت هذه الطرق في النكت التي جمعها على كتاب ابن الصلاح قوله
 والوصل والارسال من ذا الخداعي ان تعارض الوصل والارسال نوع من زيادة الثقة
 لان الوصل زيادة ثقة وقد تقدم ان الخطيب حكى عن اكثر اهل الحديث ان الحكم
 لمن ارسل وقال ابن الصلاح ان بين الوصل والارسال من الخالفة نحو ما ذكرناه
 اي في القسم الثالث فان يزيد اذ ذلك بان الارسال نوع قدح في الحديث فخرجه
 وتقدمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل قال وتجب عنه بان الجرح قدّم لما فيه
 من زيادة العلم والزيادة ههنا من وصل والله اعلم **ص الافراد**

مبلغ سماع حديث
 سماع الحديث

- الفرد قسمان مفرد مطلقا وحكمه عند السدود سبقا
- والفرد بالنسبة ما يقدر به بثقة او ببلد كمرته
- او عن فلان لحوق قول القائل لم يرو عن بكر الا واصل
- لم يرو بثقة الاضمحلال لم يرو وهذا غير اهل البصرة
- فان يزيدوا واحدا من اهلها يجوز ان يجعله من اولها
- وليس في افراد النسب ضعف لها من هذه الجديده
- اكثر اذا ثبت ذلك بالثقة فحكمة تقرب مما اطلقه

ش الافراد منقسمه الى ما هو فرد مطلقا وهو ما ينصرف به واحد عن كل احد وقد سبق حكمه
 ومثاله في قسم الشاهد الى ما هو فرد بالنسبة الى جهة خاصة كحديث الفردية بثقة
 او بلد معين كحكمة والبصرة والكوفة او يكونه لم يرويه من اهل البصر او الكوفة
 مثلا الا فلان او لم يرو عن فلان الا فلان والحودك فيقال تقصد الافراد بكونه
 لم يرو عن فلان الا فلان حديث رواه اصحاب السنن الادبجه من طريق سفيان بن عيينه
 عن وايل بن داود عن ابنه بكر بن وايل عن الزهري عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اوله على صفته بسوق وخرق قال الترمذي حديث عريب وقال ابن طاهر في اطراف الغريب
 عريب من حديث بكر بن وايل عنه تفرد به قال يزيد داود ولم يرو عنه غير سفيان بن عيينه

انتهى فلا يلزم من تفرد به وايل بنه بكر تفرد به مطلقا فقد ذكر الدار
 قطني في العلل انه رواه محمد بن الصلت الثوري عن ابن عيينه عن زياد بن سعد
 عن الزهري قال ولم يتابع عليه والمحفوظ عن ابن عسمة عن وايل عن ابنه ورواه
 جماعة عن ابن عسمة عن الزهري غير واسطة ومثال تقييد الافراد بالثقة
 حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاضحية والفطرى بقاء واقربت
 الساعة رواه مسلم وفتح باب السنن من رواه صخر بن سعيد المازني عن عبيد
 الله بن عبد الله عن له واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث لم يرو
 احد من الثقات الا قسمة قال شيخنا علا الدين ابن الترمذي في الدرر التي مداره على ضمة
 يريد حديث لي واقد وانما ثبت هذا الحديث بقولي احد من الثقات لان الدار
 قطني رواه من رواية ابن لهيعة عن خالد بن زيد عن الزهري عن عروة عن عائشة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن لهيعة ضعفه الجمهور ومثال ما انفرد به اهل
 بلدة ما رواه ابو داود عن له الوليد الطيالسي عن هشام عن قتادة عن له نضر
 عن له سعيد قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتروا بفتح الحاء
 وما يتسرق له الحاكم تفرد بذكر الامر فيه اهل البصر من اول الاسناد الى اخره ولم
 يسر كهم في هذا اللفظ سواهم ونحو حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ومسح راسه بماء غير فضل يد رواه مسلم وابو
 داود والترمذي قال الحاكم هذه سنة غريبة تفرد بها اهل مصر ولم يسر كهم
 فيها احد وقوله فان يريدوا واحدا من اهلها اي فان يريدوا بقوله لم يرو به اهل البصر
 او هو من افراد البصر والحودك وانما من اهل البصر انفرد به متجاوزين بذلك
 كما يضاف فيجعل واحدا من قبيلة اليها مجازا فيجعل من القسم الاول وهو الفرد المطلق
 مثاله ما تقدم عند ذكر المنكر من رواية لي زهير عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة
 سرفوعا كلوا البلح بالتمر الحديث قال الحاكم هو من افراد البصر من عن المدنيين تفرد
 به ابو زهير عن هشام بن عروة انتهى فحمله من افراد البصر من اراد به واحد منهم
 وليس في اقسام افراد الميعد بنسبة الى جهة خاصة ما يقتضي الحكم بضعف
 من حيث كونه افراد الكذا اذا كان القيد بالنسبة لرواية الثقة كقولهم لم يرو عنه

فإن كان قريبا من حكم الفرد المطلق لأن رواة غير الثقة كالأرواة
الأزبون قد بلغ رتبة من بعد حديثه فهذا أقل يقرب ولقد جعل حكمه حكم الفرد

المطلب من كل وجه والله اعلم

- وسما بعلية مشمول
- معلا ولا تقل معلول
- وهي عبارة عن أسباب
- فيها غموض وحفا أثرت
- تدرك بالخلاف والتفرد
- مع قرين تضم يصدر
- جسدتها إلى اطلاع علي
- نصوب إرسال لما قد وصل
- أو وقع ما يرفع أو من دخل
- في غير أو وهو وأهو حصل
- ظن فامني أو وقف فاجمعا
- مع كونه ظاهرة أن سلما

ش في سبب الحديث الذي سئل عليه من علل الحديث معلا ولا تسميه معلولا وقد وقع في
عبارة كثير من أهل الحديث تسميته بالمعلول وذلك موجود في كتاب الترمذي
وبن عدي والدارقطني وبي يعل الخليلي والحاكم وغيرهم قال ابن الصلاح وذلك مبني
ومن الفقهاء في قولهم باب النيات من العلة والمعلول مردود عند أهل العربية
واللغة وقال النووي إنه لم يلق في الأصول من قولهم أن علل فلان يكذب أو قياسه
معلول وهو المعروف في اللغة قال الجوهر لا اعتك الله أي لا أصابك بعللة قال صاحب
المحكم واستعملوا استحق لفظه المعلول في المقاربات من القرو من قوله والمكملون
يستعملون لفظه المعلول في مثل هذا كثيرا وبالجمل فليست من على ثقة ولا تلح لأن
المعروف إنما هو علل الله فهو معلل الله لا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم
تحمون وتسلون من أنما جاء على جنبيه وتسلنته وإن لم يستعمل في الكلام استغنى عنها
بأفعلت قالوا وإذا أقواجر وتسل فاعلموا أن جعل فيه الجنون والسييل كما قالوا حرق
وتسل انتهى وأما علله فاعلموا يستعمل الفعل للغة بمعنى الهاه بالشيء وشعله به من
تعليل الصبي بالطعام والعلل عبارة عن أسباب خفية غامضة طرات على الحديث فانزلت
أي قد حلت في صحته وحدفت هذه طوات في النظر تحفيها والسداد لا يخص

• إذا قل ما لم المرفق صدقته • وأومت اليه بالحيون الإصابع •

مبلغ كالحكم
ومعالمه كالحكم
العدلي

مبلغ كالحكم
ومعالمه كالحكم
العدلي

حكماء صاحب الحكم في مادة روي مثالا لحرف الروي وتدرك العلة مقترن الراوي
وبخلافه غير له مع قران تنضم إلى ذلك يهدي الجهد أي لنا قد بدلت إلى اطلاع
على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم وأهو
بغير ذلك تحت على ظنه ذلك فامضاه وحكمه به أو نزود في ذلك فوقف واجم
عن الحكم بصحة الحديث وإن لم يعل على ظنه صحة التعليل بذلك مع كون الحديث المعل
ظاهر السلامة من العلة وأن في قولي أن سلما مصدرية قال الخطيب السبيل
إلى معرفة علة الحديث أن تجمع بين طرقه ويظهر في اختلاف روايته وتغير بعضها
من الحفظ ومنزلتهم في الألقان والصبط وقال ابن المديني الباب إذا لم يجمع طرقه لم
تدس خطاه ومثال العلة في الحديث حديث رواه الترمذي وحسنه أو صححه
وابن حبان والحاكم وصححه من رواية بن جرح عن موسى بن عبيدة عن سهيل بن صالح
عن أبيه عن له هريق مرفوعا من جلس في مجلس فكثر فيه لغطه الحديث قال الحاكم
في علوم الحديث هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح وله علة فاحسنه
فقد روي أن مسلما جاء إلى البخاري فسأله عن علة فقال محمد بن اسمعيل هذا حديث
مبلغ ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد إلا أنه معلول بما به
موسى بن اسمعيل وهو سهيل بن عوف بن عبد الله قوله قال البخاري هذا
أولي فانه لا يذكروا موسى بن عبيدة سمعا من سهيل هذا اعل الحاكم في علومه هذا
الحديث بهذه الحكاية وغالب ظني أن هذه الحكاية ليست بصحاحيه وأنا أراهم
بها أحسن حمدون القضاة رواها عن مسلم وقد يثبت ذلك في الكتب التي على كتاب

من

- وقد يحى غالبا في السند
- قدح في المتن يقطع مسند
- أو وقف مرفوع وقدح
- كالبيان بالخيار مرفوعا
- أو هو تعل بن عبيد الله
- عمر أبعده الله حين نقل
- وعلة المتن كلف البسمل
- إذ ظن راوينا ففقد
- وصح أن السائل يقول
- لا أحفظ شيئا فيه حين سئل

ش العلة يكون في الإسناد وهو الأغلب لا كرو يكون في المتن ثم العلة في الإسناد قد
تقدح في صحة المتن أيضا وقد لا تقدح فاما علة الإسناد التي تقدح في صحة المتن

مبلغ كالحكم

سؤلا

فما لتعجيل بالارسال والوقف واما علة الاسناد التي لا يتدح في صحة المتن فحديث رواه
 يعلى بن عبيد الطائفي اخبرنا الصريح عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتبعان بالخير الحديث فهو يعلى بن عبيد عن سفيان في
 قوله عمرو بن دينار واما المعروف من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر
 هكذا رواه الامية من اصحاب سفيان ابو نعيم الفضل بن دكين وعبيد الله بن موسى
 العباسي ومحمد بن يوسف الفريابي ومحمد بن يزيد وغيرهم وهكذا رواه عن عبد الله بن
 دينار شعبة وسفيان بن عيينة وزيد بن عبيد الله بن الهاد ومالك بن انس من روايته
 ابن وهب عنه والحديث مشهور لمالك وغيره عن ابن عمر واما روايته عن عمرو بن دينار
 له فهو من يعلى بن عبيد وقال عثمان بن سعيد عن يحيى بن يعلى بن عبيد ضعيف
 في الثوري ثقة في غيره وقول ابو عبد الله اي ركن عبيد الله بن دينار والى
 عمرو بن دينار لان البناء داخل المنزل واما علة المتن فثاله ما انفرد به مسلم في
 صحيحه من رواية الوليد بن مسلم يا اوزاعي عن قتادة انه كتب اليه بحضره عن
 انس بن مالك انه حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر وعثمان
 فما نوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون لبسم الله الرحمن الرحيم في اول
 قراءة ولا اخرها ثم رواه من روايته الوليد عن اوزاعي اخبرني اسحق بن عبيد الله
 له طلحة انه سمع انس بن مالك يذكر ذلك وروى مالك في الموطأ عن حميد عن انس
 قال صليت وراي بكر وعمر وعثمان فكلمهم كانوا لا يقرؤن لبسم الله الرحمن الرحيم وراى فيه
 الوليد بن مسلم عن مالك به صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد
 البر وهو عند هو خطأ وحديث انس قد عله الشافعي رضي الله عنه فيما ذكره البيهقي
 في المعرفه عنه انه قال في سنن حرملة جوايا لسؤال اوردته فان قال قائل قد روى
 مالك فذكرهم قال الشافعي قيل له خالفه سفيان بن عيينة والقراري قال ثقف وعدد
 لقيتهم سبعة او ثمانية مؤيدين بحالين له قال والقعدة الكبر اولى بالحفظ من
 واحد ثم رجع روايتهم بما رواه عن سفيان بن عيينة عن قتادة عن انس قال كان النبي
 صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال الشافعي يعني
 يتدون بقراءة ام القرآن قبل ما يقرأ بعدها ولا يعني انهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم

لم يلحق بحديث
 لسانه العادل

وحي التومذي عن الشافعي في معنى الحديث مثل هذا قال الدارقطني هذا هو
 المحفوظ عن قتادة وغيره عن انس قال البيهقي وكذلك رواه اصحاب قتادة عن قتادة
 قال وهكذا رواه اسحق بن عبد الله بن طحمة وثابت البناني عن انس انتهى وكنز رواه
 عن قتادة هكذا الروايتان في شعبة وهشام الدستواي وسفيان بن عبيد الرحمن
 وسعيد بن له عروبه وابو عوانه وغيرهم قال ابن عبد البر فصولا لحفاظ اصحاب
 قتادة ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط لبسم الله الرحمن الرحيم من اول
 فاتحة الكتاب انتهى وهذا هو الخط المتفق عليه في الصحيحين وهو رواية الاكثرين
 وما اوله عليه الشافعي مخرج به في رواية الدارقطني فاما ما يستفتحون باسم القرآن
 فيما جهر به قال الدارقطني هذا صحيح وايضا فلو قال قائل ان رواه حميد منقطعة بينه
 وبين انس لم يكن بعيدا فقدموا هذا الحديث على حديث حميد عن قتادة عن انس قال ابن عبد
 البر ويقولون ان اكثر روايته حميد عن انس فاسمها من قتادة وثابت عن انس قال
 ابن عبد البر في الاستدراك اختلف عليهم في لفظه اختلافا كثيرا مضطربا متدا فاعلمهم
 من يقول فيه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر ومنهم من يذكر
 عثمان ومنهم من لا يذكر فاما نوا لا يقرؤن لبسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال نوا لا
 يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وقال كثير منهم نوا لا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين
 وقال بعضهم نوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وقال بعضهم كانوا يقرؤن لبسم الله الرحمن
 الرحيم قال وهذا اضطراب لا يقوم معه جهة لاحد من الفقهاء الذين يقولون لبسم الله
 الرحمن الرحيم والذين لا يقولونها وقولي اذ ظن راوئيهما فنقله اي اذ ظن بعض الرواة
 فهما منه ان معنى قول انس يستفتحون بالحمد لله انهم لا يسجدون فذواه على ما فهمه
 بالمعنى وهو محتمل في فهمه وما يدل على ان السالوة ترد بذلك في البسجلة فما صح عنه
 من رواية لبي مسلمة سعيدي بن زيد قال سالت انس بن مالك اكان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين او بيسم الله الرحمن الرحيم فقال انك لتسألني
 عن شيء ما احفظه وما سألني عنه احد قبلك رواه احمد في مسنده وابو حنيفة في صحيحه
 والدارقطني قال هذا اسناد صحيح قال البيهقي في المعرفه في هذا دالة على ان مقصود
 انس ما ذكره الشافعي وقد اعترض ابن عبد البر على هذا الحديث بان قال من حفظه عنه

طهر

مرط فافرق
 ولا اعلم ان السجدة
 لبسم الله الرحمن الرحيم
 لما قال امرؤ القيس
 احفظ

حجة على من سأل في حال نسيانه وأجاب أبو شامة بالهما مسئلتان فتشاور ابني مسلمة
 عن البسملة وتركها وسؤال قتادة عن الاستفتاح بآي سورة وفي صحيح مسلم ان
 قتادة قال لحن سألناه عنه فأنصحنه ان سؤال قتاده كان غير سؤال ابني مسلمة وأما
 قول ابن الجوزي في التحقيق حديث ابني مسلمة ليس في الصحيح فلا يعارض ما في الصحيح
 وان الآية اتفقوا على صحته حديث انس فيه نظر فهذا الشافعي والدارقطني والبيهقي
 لا يقولون بصحة حديث انس الذي فيه نفى البسملة فلا يصح نقل اتفاق الامة عليه
 ولا يرد حديث ابني مسلمة بكونه ليس في الصحيح فقد صححه برعمة والدارقطني وايضا
 فقد وصف انس قراءة النبي صلى الله عليه وسلم لبسم الله الرحمن الرحيم فروي البخاري
 في صحيحه من رواية قتادة قال سئل النبي عن ذلك كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال كانت مدائمه ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بعد بسم الله ويحمد الرحمن
 ويحمد الرحيم قال الدارقطني هذا حديث صحيح وكله بركات وقال البخاري هذا حديث صحيح
 لا يعرف له علة وفيه دلالة على الجهر مطلقا وان لم يُقَدَّر بحاله الصلاة فينازل
 الصلاة وغير الصلاة قال أبو شامة وتقرير هذا ان يقال لو كانت قراءة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في امر الجهر والاسرار تختلف في الصلاة وخارج الصلاة لقال انس لمن
 سأل عن آي قرآنيته لسأل عن التي في الصلاة ام عن التي خارج الصلاة فلما اجاب مطلقا
 علم ان الحال لم يختلف في ذلك وحيث اجاب بالبسملة دون غيرها من آيات القرآن دل
 على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالبسملة في قرآته ولو لا ذلك لكان انس اجاب
 الحمد لله رب العالمين او غيرها من الآيات قال وفي هذا واضح قال ولما ان يقول الظاهر
 ان السؤال لم يكن الا عن قرآته في الصلاة فان الراوي قتادة وهو راوي حديث انس ذلك
 وقال فيه لحن سألناه عنه انتهى فهذا ترجيح لقراءة البسملة وقد قال البخاري انه
 لا يعرف له علة ولم يختلف على قتادة فيه وأما حديث انس ذلك فله علة اختلف على قتادة
 فيه وأعله الشافعي خطأ الراوي في فهمه وأعله ابن عبد البر بالاضطراب ومن علة انه
 ليس متصلا بالسمع فان قتادة كتب الى الراوي به والخلاف في الكتاب معروف كما
 ساقى وأما رواية مسلم الثانية فان مسلم لم يسنق لفظها وقد ساقه ابن عبد البر
 كرواية الاكثرين كانوا يفتخرون القراءة بالحمد لله رب العالمين وليس فيها نفى البسملة

لم يلق على حد ما
 في الحديث

رواها من رواية محمد بن كعب بن الاوزاعي وهذه اول من رواه مسلم لان تلك من رواية
 الوليد بن مسلم عن الاوزاعي بالنعنة والوليد مدلس كما تقدم وايضا فقد تقدم
 قول البيهقي ان رواية اسحق وثابت ههنا وهو الخلفان ما يؤممه على مسلم رحمه الله

ص وكذا التعليل بالارسال **•** للوصول ان يقول على اتصال **•**
• وقد يعلون بطلان ج **•** فسق وعقبة ونوع جرح **•**
• ومنهم من يطلق اسم العلة لغير قاصح كوصف بغيره **•**
• يقول معلول صحيح كالتدك **•** يقول صحيح مع بشدوذ الخ

ش لما تقدم ان العلة تكون عامصة خفية في الحديث ذكر انهم يعلون ايضا بانو ليست
 خفية كالارسال وفسق الراوي وضعفه وبما لا يندح ايضا قال ابن الصلاح وكثيرا
 ما يعلون الموصول بالمرسل مثل ان في الحديث باسناد موصول وفي ايضا باسناد منقطع
 اقوى من اسناد الموصول قال ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه وقول ان
 يقول ان يقول بالارسال على الاتصال وقد يعلون الحديث بانواع الجرح من الكذب
 والعقبة وسؤال الخطا وفسق الراوي وذلك موجود في كتب علل الحديث وبعضهم
 يطلق اسم العلة على ما ليس بقاصح من وجوه الخلاف كالحديث الذي وصله الثقة
 الضابط وارساله غيره حتى قال من انشأه الصحيح ما هو صحيح معلول ههنا نقله ابن
 الصلاح عن بعضهم ولم يسمه وقال ذلك هو ابو يعلى الخليلي قال في كتابه الارشاد ان الاجابة
 على انقسام كثيرة صحيح متفق عليه وصحيح معلول وصحيح مختلف فيه ثم مثل الصحيح المعلن بحديث
 رواه ابراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام عن مالك عن محمد بن عجلان عن ابيه عن
 له هروقة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامه وسرايه وقد رواه اصحاب
 ملك كهم في الموطأ عن مالك قال بلغنا عن ابي هروقة قال الخليلي فقد صار الحديث
 يقيين الاسناد فيجوز ان يعتد عليه قال وهذا من الصحيح المبين بحديثه طهرت قال وكان
 ملك يرسل احاديث لا يبين اسنادها واذا استقصى عليه من يجاسر ان يسأله ربما
 اجابه الى الاسناد واتي بلفظ معلول ولذلك ابن الصلاح تبعنا من حكم في كونه
 في ذلك وهو الخليلي وقول كالتدك يقول الى اخره اي كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح
 شاذ **ص** والنسخ سمي الترمذي علة فان يؤد في عمل فاجب له **ش** اي

المرفوع في رواية داود هذه قال الحاكم قوله اذا قلت هذا مدرج في الحديث
 من كلام عبد الله بن مسعود ولذا قال البيهقي في المعرفة قد ذهب الحفاظ الى ان
 هذا وهم وان قوله اذا فعلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت هذا انك من كلام
 قوله ابن مسعود فادرج في الحديث ولذا قال الخطيب في كتابه الذي جمعه في المدرج انها
 مدرجة وقال النووي في الخلاصة انفق الحفاظ على انها مدرجة انتهى وقول الخطابي
 في المعالم اختلفوا فيه هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم او من قول ابن مسعود
 فزاد اختلاف الرواة في وصله وفصله لا اختلاف الحفاظ فانهم متفقون على ان
 مدرجه على انه قد اختلف على انه فيه فرواه النخيل وابو النضر هاشم بن القاسم وموسى
 ابن داود الضبي واحمد بن عبد الله بن بوشاش البرقي وعلي بن الجعد وحسن بن يحيى النيسابوري
 وعاصم بن علي وابوداود الطيالسي وحسن بن علي بن بكير الكرماني ومالك بن اسمعيل النهدي
 عنه هكذا مدرجا ورواه شيباه بن سوار عنه ففصله وبين انه من قول عبد الله
 فقال قال عبد الله فاذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك من الصلاة فان شئت ان تقوم
 فقم وان شئت ان تقعد فاقد رواه الدارقطني وقال شيباه ثقتهم وقد فصل اخر الحديث
 بحقه من قول ابن مسعود وهو اصح من رواة من ادراج اخره وقوله اشبه بالصواب لان ابن
 ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل اخره من قول ابن مسعود ولم يرفعه الى النبي
 صلى الله عليه وسلم ثم رواه من رواية عثمان بن الربيع عن عبد الرحمن بن ثابت
 ثوبان عن الحسن بن الحر به وفي اخره ثم قال ابن مسعود اذا رعب من هذا فترعت
 من صلاتك فان شئت فاقب وان شئت فانصرفت ورواه الخطيب ايضا من رواية
 بقيته ما ابن ثوبان فاستدل الدارقطني على تصويب قول شيباه برواية ابن ثوبان هذه
 واتفق حسين الجعفي بن عجلان ومحمد بن ابان في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره
 في اخر الحديث مع اتفاق كل من زوي الشهيد عن علقمة وعن غيره عن عبد الله بن مسعود
 ذلك واعلم ان ابن الصلاح في هذا القسم من المدرج يكونه ادراج عقب الحديث وقد
 ذكر الخطيب في المدرج ما ادخل في اول الحديث اوية وسطه فاشترى الى ذلك بقولي قلت
 ومنه مدرج مثل قلت اي اتي به مثل هذا اخره اوله لان الغالب في المدرجات ذكرها
 عقب الحديث ومثال ما وصل به اول الحديث وهو مدرج ما رواه الخطيب من رواه الى
 مثل المدرج البرقي في وسطه ملا وهو في قوله اي جعل

بطن وشبابة فرفهما عن شعبة عن محمد بن زياد عن له هريق قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اسبعوا الوضوء ليل للاعقاب من النار فقولوا اسبعوا الوضوء من قول ابن هريق ووصل
 بالحديث في اوله كذلك رواه البخاري في صحيحه عن ادم بن ابياس عن شعبة عن محمد بن
 زياد عن له هريق قال اسبعوا الوضوء فان ابى القسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للاعقاب من
 النار قال الخطيب وهم اوقطن عمرو بن الهيثم وشبابة ابن سوار روايتهما هذا الحديث
 عن شعبة على ما سقناه وذلك ان قوله اسبعوا الوضوء كلام ابن هريق وقوله ويل للاعقاب
 من النار كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه ابوداود الطيالسي وذهب بن جرير وادام
 له اياس وعاصم بن علي بن الجعد وغندرو هيثم ويحيى بن زريع والنضر بن شميل وكيع
 وعيسى بن يونس ومعاذ بن معاذ كلهم عن شعبة وجعلوا الكلام الاول من قول ابن هريق والكلام
 الثاني مرفوعا وقوله ويل للعقب ايراد لاجل الوزن وكذلك هو في رواية لي داود الطيالسي
 عن شعبة ويل للعقب من النار ومثال المدرج في وسط الحديث ما رواه الدارقطني في سنته
 من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابيه عن بنت صفوان قالت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قرأ كرم او انبييه او رفته فليتوضا
 قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن هشام ورواه ذكر الانبيين والرفع وادراج
 ذلك في حديث لبسة قالوا المحفوظ ان ذلك من قول عروة ولا غير مرفوع ولذلك رواه النقا
 عن هشام منهم ابو السخاني وحسام بن زيد وغيرهما ثم رواه من طريق ايوب بلفظ من
 ذكره فليتوضا قال وكان عروة يقول اذا مس رغبه او انبييه او ذكره فليتوضا
 وقال الخطيب تعدد عبد الحميد بذكر الانبيين والرفعين وليس من
 كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو قول عروة بن الزبير فادرجه الراوي في متن الحديث
 وقد بين ذلك حسام وايوب قلت لم يفرقه عبد الحميد فقد رواه الطبراني في
 المعجم الكبير من رواية ابي كامل الجدي عن يزيد بن زريع عن ايوب عن هشام عن ابيه عن
 بلفظ اذا مس احدكم ذكره او انبييه او رفته فليتوضا وعلى هذا فقد اختلف فيه
 على يزيد بن زريع ورواه الدارقطني ايضا من رواية ابن جريح عن هشام عن ابيه عن عروة
 عن لبسة بلفظ اذا مس احدكم ذكره او انبييه ولم يذكر الرفع وزاد في السند مرو
 ابن الحكم وقد ضعف ابن دقيق العيد الطريق الى الحكم بالا دواج في نحو هذا فقال في الا

حاشية
 قال الدارقطني
 ولذا لا يثبت
 النسخة
 ١٥

لم يجمع
 ما كلف
 اهل الدار

وتما يضعف فيه ان يكون مدرجا في انها لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان
 قدما على اللفظ المروي او معطوفا عليه بواو العطف كالوقال من من انبيائه وذكر
 فليتنوضا بتقديم لفظ الانبياء على الذكر فها هنا يضعف الادراج لما فيه من
 اتصال هذه اللفظة بالعاميل الذي هو من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم قلت ولا
 تعرف في طرق الحديث تقديم الامس على الذكر وانما ذكر الشيخ مثالا فليعلم ذلك

م بلغ سماع
 ومما له شدة
 الحديث

ص ومنه جمع ما اتي كل طرف منه باسناد واحد سلف
 كوايل في صفة الصلوة قد ادراج ثوبيتهم وما الخد
ش اي ومن اقسام المديج وهو القسم الثاني ان يكون الحديث عند راويه باسناد الاطوار
 منه فانه عنده باسناد اخر يجمع الراوي عنه طرق الحديث باسناد الطرف الاول
 ولا يذكر اسناد طرفه الثاني مثاله حديث رواه ابو داود ورواه من رواية زائدة وشريك
 فوثقهما والنسائي من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وايل
 ابن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه ثم جئتهم بعد ذلك في زمان
 فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب يحرك اندامهم تحت الثياب قال موسى
 بن هرون الجمال وذلك عندنا وهم يقولون هم جئت لبسهم هذا الاسناد وانما
 ادراج عليه وهو من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وايل عن بعض اهله عن وايل وهكذا
 رواه مبييتا زهير بن معاوية واوبد بن شجاع بن الوليد في قصة تحريك الايدي من تحت
 وفصلها من الحديث وذكر اسنادها كما ذكرناه قال موسى بن هرون الجمال وهذه
 رواية مضبوطة اتفق عليها زهير وشجاع بن الوليد فها اتت له رواية فمن روي
 ونفع الايدي من تحت الثياب عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وايل وقال ابن الصلاح انه الصواب
 وقولي ما الخد اي وما احد اسناد هذا الطرف الاخير مع اول الحديث بل اسنادها

ص ومنه ان يدرج بعض مسند في غير مع اختلاف السند
 نحو ولا تنافسوا في متن لا تنافسوا في مخرج قد نقلنا
 من متن لا تجسسوا ادرجه ابن لمريم اذا خرج

ش اي ومن اقسام المديج وهو القسم الثالث ان يدرج بعض حديث في حديث اخر
 مخالف لبي في السند مثاله حديث رواه سعيد بن لي مريم عن ملك عن الزهري عن

الحدث فقول به
 ان من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنافسوا ولا تخاسدوا ولا تباغضوا ولا تقاتلوا
 مدرجه في هذا الحديث ادرجه ابن لمريم فيه من حديث اخر ملك عن الزناد
 عن الخضر عن كنه عن ابنه عن النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والنظر فان الظن الذنب
 الحديث ولا تجسسوا ولا تباغضوا ولا تنافسوا ولا تخاسدوا وكلا الحديثين متفق
 عليه من طريق مالك وليس في الاول ولا في الثاني الحديث الثاني وهكذا الحديثان
 عند رواه الموطا عبد الله بن يوسف والقيني وقصة وكحي بن يحيى وغيرهم قال الخطيب
 وقد وهم فيهما ابن لمريم على مالك عن ابن شهاب وامام يروها مالك في حديثه عن الزناد

ص ومنه من عن جماعة ورد بعضهم خالف بعضا في السند
 ففتح الكل باسناد ذكر كمن اي الذنب اعظم للحبار
 فان عمر عند اصله فخطب بن شقيق وابن مسعود في سق ط
 وزاد الا عشر كذا منصور وعبد الادراج لها في خطور

ش اي ومن اقسام المديج وهو القسم الرابع ان يروي بعض الرواه حديثا عن جماعة وبنهم
 اسناده اختلاف فجمع الكل على اسناد واحد كما اختلفوا فيه وندرج رواية من خالفهم
 معهم على الاتفاق مثاله حديث رواه الترمذي عن ثوبان عن عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان
 الثوري عن واصل ومنصور والاعشى عن ابن وايل عن عمرو بن شعيب عن عبد الله قال قلت
 يا رسول الله اي الذنب اعظم الحديث وهكذا رواه محمد بن كثير القتيبي عن سفيان فيما
 رواه الخطيب في رواية واصل هذه مدرجه على رواية منصور والاعشى لان واصل لا
 يذكره عمر ايل بحمله عن وايل عن عبد الله هكذا رواه شعبه ومهدي بن زيور
 وملك بن يعقوب وسعيد بن مسروق عن واصل كما ذكره الخطيب وقد بين الاسناد من
 يحيى بن سعيد القطان في روايته عن سفيان وفصل احدهما من الاخر رواه البخاري في

صححه في كتاب المحاربه عن عمرو بن علي عن يحيى عن سفيان عن منصور والاعشى كلاهما عن لي
 وايل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شعيب عن وايل عن عمرو بن شعيب عن عبد الله عن وايل
 عن سفيان عن الاعشى ومنصور واصل عن وايل عن عمرو بن شعيب عن عبد الله عن وايل
 قلت لذكر رواه النسائي في المحاربه عن ثوبان عن ابن مهيدي عن سفيان عن واصل وحمل
 عن وايل عن عمرو بن شعيب في السند عن عمرو بن شعيب عن وايل عن عمرو بن شعيب عن عبد الله عن وايل

م بلغ سماع
 ومما له شدة
 الحديث

عمر وعمر
 وعمر عن
 واصل عن
 عن

وكان ابن مهدي لما حدث به عن شفيان عن منصور والاعمش واصل باسناد واحد ظن
 الرواه عن ابن مهدي تناقض طرفيهم فربما اقتصر احدهم على بعض شيوخ شفيان ولهذا لا ينبغي
 لمن يروي عن شفيان بسند فيه جماعة في طبقة واحدة مجتمعين في الرواية عن شيخ
 واحد ان تحذف بعضهم لاحتمال ان يكون اللفظ او المتن لاحدهم وحمل رواية الباقيين عليه فربما
 كان من خدفة هو صاحب ذلك اللفظ وسياتي السند على ذلك في موضعه ان شاء
 تعالى وقوله وزاد الاعمش اي وزاد الاعمش ومنصوره كرمي ومن شرحه من شفيان ومن
 مسعود على انه قد اختلف على الاعمش في زيادة عمر بن شرحه اختلفا كثيرا اذ كان
 الخطيب وقوله وعمد الادراج لها اي هذه الاقسام الاربعة او الخمسة مخطواري ممنوع
 قال ابن الصلاح واعلم انه لا يجوز تعدي من الادراج المذكور وهذا النوع قد

قال السند

مطلع سماع
 لسند احمد بن محمد بن عيسى

في ص موضوع

- شر الضعيف الخبر الموضوع • الكذب المختلق الموضوع •
- وكيف كان لم يجز واذا كان • لمن علم ما لم يبين امرا •
- واكثر الجامع فيه اذ خرج • لمطلق الضعيف عن ابا الفرج •

في ص موضوع وهو المذدوب ونقوله المختلق الموضوع اي
 ان واضعه اختلقه وصنعه وهذا هو الصواب كما ذكر ابن الصلاح هنا واما قوله في قسم
 الضعيف ان ما علم فيه جميع صفات الحديث الصحيح والحسن هو القسم الآخر الارذل فهو
 محمول على انه اراد ما لم يكن موضوعا للحدوث الا ان يزيد بقوله ثقة الراوي ان يكون كذا بائنا
 ومع هذا فلا يلزم من وجود كذاب في السند ان يكون الحديث موضوعا اذ مطلق كذب الراوي لا
 يدل على الوضع الا ان يعترف بوضع هذا الحديث بعينه او ما يتوهم مقام اعترافه على ما شققت
 عليه وكيف كان الموضوع اي في معنى كان في الاحكام او القصاص او التزغيب والترهيب
 وغير ذلك لم يجز والمن علم انه موضوع ان يدرك بروايته او احتجاج او ترغيب الامع بيان انه
 موضوع بخلاف غيره من الضعيف المحتمل للصدق حيث جوزوا روايته في التزغيب والترهيب
 كما سيأتي قال ابن الصلاح ولقد اكثر الذي جمع في هذا الفصل الموضوعات في نحو مجلد من فروع فيها
 كثيرا من الاول على وضعه وانما حقه ان يذكر في مطلق الاحاديث الضعيفة واراد ابن
 الصلاح بالجامع المذكور اما الفرج ابن الجوزي واشترى الى ذلك بتولي غنى اما الفرج

- ص** والواضعون للحديث اخرب • اخرهم قوم لم يهدوا تسبوا •
- قد وقعوا بها حسنة فقبلت • منهم ركونا لهم ونقلت •
 - فقبض الله لها ثاقدا صا • فبينوا بصدقهم فسادها •
 - نحوك عصمة اذ راى الورك • دعانا واغنى القرآن فانك •
 - لهم حديثا في فضائل السور • عن ابن عباس فيليس ما ابتكر •
 - كذا الحديث عنك اعترف • رواه بالوضع ويحيى اقر •
 - وكل ما اودعه كتابه • كالمواحد في خطي صوابه •

في ص موضوع بحسب الامر الحامل لهم على الوضع فحرب من الزنادقة
 يفعلون ذلك ليضلوا به الناس كقبيلا لكرهم من العوجا الذي امر بضرب عنقه محمد بن
 سليمان بن علي وكيسان الذي قتله خالد القسري وخرقه بالنار وقد روى الحفيلي بسنده الي
 حماد بن زيد قال وصفت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة عشر
 الف حديث وضرب يفضلون انتصار المذاهبهم كالحطاييه والرافضة وقوم من السالبة
 وضرب يفرقون به بعض الخلفاء والامراء موضع ما يوافق فطيم وادام كغيات بن ابراهيم خب
 وضع المهدي في حديث لا سبق الا في نصيب او خاف فزاد فيه او جناح وكان المهدي
 اذ قال يلعب بها فتر كها بعد ذلك وامر بذكرها وقال لا تخفنته على ذلك وضرب
 كانوا يملسون بذلك ويرفون به في قصصهم كابي سعيد المدائني وضرب امتحنوا بابا ولا
 لهم اوردوا فوضعوها عليهم فحدثوا بها من غير ان يسمعوا وكعبا الله
 محمد بن ربيعة القدامي وضرب يلقون الى اقامة دليل على ما افتوا به ماراهم فيصعدون كما قل
 عن ك الخطاب بن دحية ان ثبت عنه وضرب يلقون بسند الحديث ليشتغروا به
 في سماعه منهم وسياتي بعد هذا في المقلوب وضرب مدسوس بذلك لترغب الناس في انقال
 الخيزر عنهم وهم منسبون الى الزهد وهم اعظم الاصناف ضربا لانهم يحسبون بذلك
 ويريد قربه ولا يمكن تركهم لذلك والناس يثقون بهم ويركون اليهم لما تسبوا الله من الزهد
 والصلاح فينقلونهم عنهم ولحقا لا يحيى سعيد القطان ما رايته في اصحاب الحديث الكذب منهم
 في الحديث يريد والله اعلم بذلك المسنوبين للصلاح بخير علم يفرقون به بين ما يجوز
 لهم ومعهم علم يدل على ذلك ما رواه ابن عدي والحفيلي بسندهما الصحيح اليه انه قال ما رايته

مطلع سماع
 وسند احمد بن محمد بن عيسى

الكذب في احدى اكثر منه فمن ينسب الى الخير او اذ ان الصالحين عندهم حسن ظن
وسلامه قد رويهم ما يسموه على الصدق ولا يهدون لهم من الخط من الصواب
كن الواضعون ممن ينسب اليهم الصلاح وان خفي حالهم على كثير من الناس فانه لم يخف على
تجاربهم الحديث ونقادهم فقاموا باعقابهم فخلجوا فكشفوا عوارها ومخاها
حتى لقد روي عن سفيان قال ما شئ الله احدا يكذب في الحديث وروى عن عبد الرحمن بن
مهدى انه قال لو ان رجلا كان يكذب في الحديث لا يقطع الله وروى عن ابن المبارك قال
لو قم رجل في السحر ان يكذب في الحديث لا يصح والناس يقولون فلان كذاب وروى عنه
انه قيل له هذه الاحاديث المصنوعة فقال يعيش لها الجها بذه انا نحن نزلنا وانا له
لما فظنون وروى عن القاسم بن محمد انه قال ان الله اعانا على الكذابين بالسيارات
ومثله من كان يصنع الحديث حسب ما روي عنه عن كعب بن جراح عن عيسى بن عمار عن
ابن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان الله اعانا على الكذابين بالسيارات
عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عندنا صاحب عكرمه هذا فقال اني دلت
الناس فدا عن صواعق القرآن واشتعلوا معه لي خيفة ومغارة في محرابي فوضعت هذا
الحديث حسنة وكان يقال لابي عيسى هذا نوح الجامع فقال ابو حاتم ابن جابر جمع كل
شيء الا الصدق وقال ابو عبد الله الحاكم وضع حديث فضائل القرآن وروى ابن جابر في مقدمة
تاريخ الضعفاء عن ابن مهدي قال قلت لميسرة ابن عبد ربه من اين جئت بهذا الحديث
فحدثني من قرأ اذ افله كذا قال وضعها اربع الناس الناس فينا وهكذا حديث ابن
قراه في فضائل سورة القرآن سورة سورة فروى عن المومل ابن اسمعيل قال حدثني شيخ
به فقلت للشيخ من حديثك فقال حدثني رجل بالمدائن وهو حي فحدثني اليه فقلت من حديثك
فقال حدثني شيخ بواسط وهو حي فحدثني اليه فقلت للشيخ بالبحر فحدثني اليه فقلت
حدثني شيخ بعبادان فحدثني اليه فحدثني فحدثني فحدثني فحدثني فحدثني فحدثني فحدثني
ومعهم شيخ فقال هذا الشيخ حدثني فقلت يا شيخ من حديثك فقال له حديثي احد وكما
راينا الناس قد رويوا عن القرآن فوضعنا هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم الى القرآن وكل من
اودع حديثا في المذكور فغيره كما لو احدى والتعليق والنسخة في ذلك لا كن من اشرار
الظن من استاده منهم كالتعليق والواحد في نصوصنا ليعذر اذا كان على الكسوف عن سنده وان

المرور
المع سماع
سند الحديث

كان لا يجوز له السكوت عليه من غير بيان كما تقدم واما من لم يهرز سنده وادركه
بصفة الجور فخطاه الفخر كالحديث **ص**
وجود الوضع على الترهيب . قوما من كثرهم في الترهيب .
ش ذكر الامام ابو بكر محمد بن منصور السمعاني ان بعض الكرامية ذهب الى جواز وضع
الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترعيبا
للمناس في الطاعة ونحوها عن القصص واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث من
كذب على متعمدا ليضل به الناس فلينبؤا مقصد من النار وحل بعضهم حديث من كذب
على اي قال انه ساحر او مجنون وقال بعض المحدثين انما قال من كذب على ونحو ذلك
ونقوى شيعته لسؤال الله السلامة من الخذلان وروى العقيلي باسناد به الى محمد بن
سعيد كانه المصلوب قال لا بأس اذا كان كلامه حسن ان يصنع له اسناد او حكي
القرطبي في المعجم عن بعض اهل الرأي ان ما وافق القياس الجلي جاز ان ينعز الى النبي
صلى الله عليه وسلم وروى بن حبان في مقدمته تاريخ الضعفاء باسناد به الى عبد الله بن
يزيد المقرئ ان رجلا من اهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول انظروا هذا الحديث
عن تاجذونه فاما اذا راينا ما جعلنا له حديثا **ص**
والواضعون بعضهم قد صنعوا من عند نفسه وبعضهم وضعوا
كلام بعض الحكماء في المسند . ومنه نوع وصنع لم يقصد
لنحو حديث ثابت من كثرة . ضلالتهم الحديث وهذه شئت
ش قالوا واضعون منهم من يصنع كلاما من عند نفسه ورويه الى النبي صلى الله عليه وسلم
ومنهم من يأخذ كلام بعض الحكماء او بعض الزهاد او الاسرار لمسات فيجعله حديثا
لنحو حديث جابر الدينار اس كل خطيبه فانه اما من كلام ملك بن دينار كما رواه ابن
الدينا في كتاب كابد السطان باسناد به اليه واما هو مروي من كلام عيسى بن مريم صلى
الله عليه وسلم كما رواه اليه في كتاب الزهد لا اصل له من حديث النبي صلى الله عليه
وسلم الا من مراسيل الحسن البصري كما رواه اليه في سبب الايمان في الباب الحادي
والسبعين منه وقراسيل الحسن عند هوشبته الروح وكالحديث الموضوع في الجدل
بيت الدوا والحيثه واس الدوا فذا من كلام بعض الاطباء لا اصل له من النبي صلى الله عليه وسلم

م المعجم
المرور

المرور
المرور

المرور
المرور

شهر بن بيه صالح عن ابيه ولهذا اكرم اهل الحديث تتبع الغرائب فانه قل ما يقع منها
كما ياتي في بابيه **من** ومنه قلت سند لمن **لخواصنا** حضور امام الفرس

مطلع جامع
ومعالم السند
الفراني

في مائة لما اتى بغداد **ا** فردها وجودة الاستدلال **ا**
ش هذا هو القسم الثاني من قسمي القلوب وهو ان يؤخذ سناد من فجعلى على من اخر
هذا فجعلى سناد اخر وهذا قد يقصد به ايضا الاخراب فيكون ذلك كالموضع وقد
يفعل اختيار الحفظ الحديث وهذا يفعله اهل الحديث كثيرا في جوانه نظرا لانه اذا
فعله اهل الحديث لا يستقر حديثا وانما يقصد اختيار حفظ الحديث بذلك واختيار
قل يقبل التلقين ام لا ومن فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وقد انكر حري بن عيسى ما
صنع وهذا محل فاعله اهل الحديث للاختبار فقصتهم مع البخاري ببغداد اخبرني
محمد بن محمد بن ابراهيم الميذوي اما ابو العروج عبد اللطيف بن عبد المنعم بن علي الجرائي اما ابو
العروج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي الحافظ قراة عليه واما اسمع ببغداد ح واخبرني
محمد بن ابراهيم بن محمد البياضي بخراسان واللفظ له قال اما يوسف بن يعقوب الشدباني
كما به اما ابو اليمن اللينكي قال اما ابو منصور القزاز اما الخطيب حدثني محمد بن ابي الحسن
الساجي اما احمد بن الحسن الرازي قال سمعت ابا احمد بن عدي يقول سمعت عده شايخ يحكون
ان محمد بن اسمعيل البخاري قد بعثوا فسمع به اصحاب الحديث فاجتمعوا وعدوا الى مائة
حديث فقلبووا منوها واسايندها وجعلوا من هذا الاسناد اسنادا اخر واسناد
هذا المتن لمن اخر وقد فعوا الى عشرة انفس الى كل رجل عشرة احاديث وامروهم اذا
حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري واخذوا الموعد للمجلس فحضر المجلس جماعة اصحاب
الحديث من الغراب من اهل الخراسان وغيرهم ومن البغداد من فلما اطمان المجلس باهله
انتدب اليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الاحاديث فقال البخاري
اعرفه فسأله عن اخر فقال لا اعرفه فلما زال بلى عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من
عشرته والبخاري يقول لا اعرفه فبان اليها من حضر المجلس بثلث بعضهم الى بعض ويقولون
الرجل فثم ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالجزع والتقصير وقلة الفهم ثم
انتدب رجلا اخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الاحاديث المقلوبه فقال البخاري
لا اعرفه فسأله عن اخر فقال لا اعرفه فسأله عن اخر فقال لا اعرفه فلم يزل يلقى عليه واحدا

هذا هو المتن
الفراني

بعد اخر حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا اعرفه ثم انتدب اليه الثالث والرابع
الى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الاحاديث المقلوبه والبخاري لا يمدحهم على لا اعرفه
فلما علم البخاري انهم قد فرغوا انتفت الى الاول منهم فقال اما حديثك الاول فقص
كذا وحديثك الثاني فقصو كذا والثالث والرابع على الواح حتى لم يبق على تمام العشرة
ثمة كل متن الى اسناده وكل اسناد الى متنه وفعل بالاجر من مثل ذلك ورده متن
الاحاديث كلها الى اسانيدها واسانيدها الى متونها فافعله الناس بالحفظ وادخلوا
له بالفصل **من** وقلب ما لم يقصد الرواة **لخواصنا** اقيمت الصلاة
حدثه في مجلس البناي **حجاج اعني ابن بيه عثمان**
فقطه عن ثابت جري **بيته حماد الضير**

مطلع جامع
ومعالم السند
الفراني

ش اي من اسام المقلوب ما انقلب على رايه ولم يقصد قلبه مثاله حديث رواه
حري بن حازم عن ثابت ابن ابي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت
الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فهذا حديث انقلب اسناده على حري بن حازم وهذا
الحديث مشهور ليحيى بن كثير عن عبد الله بن كثر قتادة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
هكذا رواه الائمة الجمه من طرق عن يحيى وهو عند مسلم والنسائي من رواية
حجاج بن عثمان الصواف عن يحيى وحري بن اسعد عن حجاج بن عثمان الصواف
ما سلب عليه وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه ابو داود في المراسيل عن احمد بن
صالح عن يحيى بن حسان عن حماد بن زيد قال كنت انا وحري بن حازم عند ثابت البناي
فحدث حجاج بن بيه عثمان عن يحيى بن كثر عن عبد الله بن كثر قتادة عن ابيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم فلما لم يظن جورا نه انما حدث به ثابت عن انس وهكذا قال
اسحق بن عيسى الطباع ما حري بن حازم بهذا فان ثابت حماد بن زيد فسألته عن الخبر
فقال وهم ابو النضر يعني جوري بن حازم اما كما جمعنا في مجلس ثابت البناي فذكر كونا

من **منها** **منها** **منها**
وان تجد متنا متيف السند **فقل ضعيفاي بهذا فقص**
ولا تضعف مطلقا بنا **على الطريق ادل على ج**
بسمه مجود بل يقف **دأك على حكمه امام تصرف**

• تيار صنعته فأرأى ألقاه • فالشيخ فيما بعده حققه •
ش إذا وجدت حديثاً باسناداً ضعيفاً فقلت ان تقول هذا ضعيفاً وتعتني بذلك الا
 سناداً وليس لك ان تعني بذلك ضعفه مطلقاً بنا على ضعف ذلك الطريق اذ لعل
 له اسناد اخر صحيحاً يثبت مثله الحديث بل يفتي حوا اطلاق ضعفه على حكم
 امام من ائمة الحديث بانه ليس له اسناد يثبت به مع وصف ذلك الامام لبيان
 وجه الضعف مفسراً فان اطلق ذلك الامام ضعفه ولم يفسره ففيه كلام ذكره
 الشيخ بعد هذا في النوع الثالث والعشرين من كتابه وسياق بعد هذا بما في
 عشرتين **ص** وان ترد نقلاً لواه اولاً • ليس كفيه او باسناديهما •
 فان يترى كبري واجرهم • بنقل ما صح كمالاً فاعلم •

ش اذا اردت نقل حديث ضعيف او ما يشك في صحته وضعفه بغير اسناد فلا
 يذكرك بصغفه الجرم كمالاً وفعل ولخو ذلك وات به بصيغة التريض كبري وروي
 وورد وجا وبلغنا وروي بعضهم ولخو ذلك اما اذا نقلت حديثاً صحيحاً بغير اسناد فاذكره
 بصغفه الجرم كمالاً ولخو هـ •

ص وسهلوا في غير موضوع وروا • من غير تبين لصعيف وروا •
 بيان في الحكم والعقاييد • عز ابن مهدي وغير واحد •

ش تقدم انه لا يجوز ذكر الموضوع في اي نوع كان واما غير الموضوع فجوزوا
 النساء في استنبذه وروايته من غير بيان لضعفه اذا كان في غير الاحكام والعقاييد
 بل في الترخيب والترهيب من المواعظ والعقاصير فضائل الاعمال ولخوها اما اذا
 كان في الاحكام الشرعية من الحلال والحرام وغيرها او في العقائد كصفات الله تعالى
 وما يجوز ويستحيل عليه ولخو ذلك فلم يردوا النساء هل في ذلك ومن نص عليه ذلك من الائمة
 بر مهدي عبد الرحمن واحمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك وغيرهم وقد عفا ابن عدي في مقدمه
 الكامل والخطيب في الكفاية باباً لذلك فتولى عز ابن مهدي خبر مبتدأ حذف اي هذا

ص معرفة من قبل وائنه ومن ترد •
 • اجمع جمهور ائمة الاثر • والنسخة قبول ناقل الخبر •
 • بان يكون ضابطاً معد • لا • اي يتطاول لم يكن مغفلاً •

مرجع جامع
 ومقاله
 احكام
 الحديث

ان حدث •
 • يحفظ حفظاً حسياً • كانه ان كان منه يروي •
 • يعلم ما في اللفظ من احواله • ان يروى بالمعنى وفي العدا •
 • بان يكون مسلماً ذا عقل • قد بلغ الحلم سليم الفعل •
 • من فسق وحرم مروه ومن • زكاه عدلان فعدله موثق •
 • وصح اكفا وهو بالواحد • خراجاً وتعديلاً جلالاً والشاهد •

ش قال ابن الصلاح اجمع جماهير ائمة الحديث والفقهاء على انه يشترط فيمن يحتج بروايته
 ان يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه من فصل شروط العدا له هو شروط الضبط وقد مر
 شروط الضبط على العدا له لتقدم الضبط في النظر فتعولي اي تقطاً الى قولي وفي العدا له
 تفسير للضبط ويقط بضم القاف وبكرها لغتان خ ككها الجوهرية وغيره وقولي يحوي
 كابه اي يحوي عليه ويحفظه من التبديل والتغيير وقد نص الشافعي على اعتبار هذه
 الاوصاف فمن احتج بحديثي فقال في كتاب الرسالة التي ارسل بها الى عبد الرحمن بن مهدي
 لا تقوم الحجج بحديثي لخاصة حتى جمع اموراً منها ان يكون من حديث به ثقة في دينه معروفاً
 بالصدق في حديثه عافلاً لما يحدث به عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ او يكون ممن
 يروي الحديث بحرفه كما سمعته لا يحدث به للمعنى لانه اذا حدث به على المعنى وهو غير عالم
 بما يحيل معناه لم يذكر لعله يحيل الحلال الى الحرام واذا اقام بحرفه فلم ينسج وجه تخاف منه
 احالته الحديث حافظاً ان حدث من حفظه حافظاً كما به ان حدث من كتابه اذا شرب
 اهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم برئاً من ان يكون مبتدئاً يحدث عن لحي ما لم يسمع منه
 ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما حدث الثقات خلافة ويكون هكذا من فوته من حد
 حتى ينتهي بالحديث موصولة الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى من انتهى به اليه دونه لا ركل واحد
 منهم مثبت من حديثه ومسند على من حدث عنه فلا يسمعى في كل واحد منهم بما وصفت
 انتهى كلام الشافعي رضي الله عنه وقولي وفي العدا له الى اخر قولي او خبر مروه بيان لسر
 العدا له وهي خمسة السلام والبلوغ والعقل والسلامة من الفسق وهو اربعة
 كبيرة او اربعة على صغره والسلامة مما يحرم المروه ولم يذكر في شروطها الحوية وان ذكره
 الفقهاء في الشهادات لان القيد مقبول الرواية بالشروط المذكورة بالا جماع كما جاز
 الخطيب بخلاف الشهادة على ان جماعه من السلف اجازوا شأنها في العدا له وان

على

وان كان الجمهور على خلاف ذلك وهذا مما يفتقر فيه الرواية والشهادة كما ذكر القاضي
ابو بكر وغيره فخصه اذا شرط العدالة في الرواية ومن قبل ايضا رواية الصبي المميز
الموثوق به لم يشترط البلوغ وفي المسئلة وجهان حكاهما البغوي والامام ووجههما
الرافع الا انه قيد الوجهين في التيمم بالمرأه ووجه آخر لما قبله وسعه عليه النووي
في استنبال القبلة بالمميز وحكي عن الاكثرين عدل القبول وحكي النووي في شرح الهدى
عن الجمهور قبول اخبار الصبي المميز فيما طرقه المشاهير بخلاف ما طريقه النقل
كالا فتاوى رواية الاخبار ومخبره وتبعه الى ذلك المتولي فبعبه والله اعلم وتولى من زكاه
عدلان الى اخره بيان لما ثبت به العدالة فيما ثبت به منصوص معدلين على عدالته
كما في الشهادة واختلوا اهل بيت العدالة واجرح ما نسبته الى الرواية بتعديل عدل
واحد او حرجه او لا يست ذلك الا ما تضمنه كافي الحجج والتعديل في الشهادة على
قولين واذا جمعت الرواية مع الشهادة صار في المسئلة ثلاثة اقوال احدها انه لا يقبل
في التزكية الا رجلا من سوا التزكية للشهادة والرواية وهو الذي حكاه القاضي ابو بكر
الباقلاني عن اكثر الفقهاء من اهل المدينة وغيرهم الثاني الاكتفاء بواحد في الشهادة
والرواية معا وهو اخبار القاضي ابو بكر المذكور لان التزكية بمثابه الحرقان القاضي
والذي يوجب القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضي ذكره او انني حرا وعبد لشاهد
ومخبره الثالث التفرقة بين الشهادة والرواية فليشترط اشارة في الشهادة ويكتفي
بواحد في الرواية ودفعه الامام في الدين والسيوف الامدك ونقله عن الاكثرين في ذلك
نقله ابو عمرو بن الحاجب عن الاكثرين وهو مخالف لما نقله القاضي عنهم قال ابن الصلاح
والصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره انه ثبت في الرواية لو اخلل عدد في قبول الخبر
فلم يشترط في حرج راويه وتعدله بخلاف الشهادة ومولى بالواحد اي بالعدل الواحد
فيدخل فيه تعديل المرأه العدل والعبد العدل وقد اختلفوا في تعديل المرأه فحكى القاضي
ابو بكر عن اكثر الفقهاء من اهل المدينة وغيرهم انه لا يقبل في التعديل النساء في الرواية
ولا في الشهادة واختار انه يقبل تزكية المرأه في الرواية والشهادة الا تزكيتها في الحكم
الذي لا يقبل شهادتها فيه واطلق صاحب المحصول وغيره قبول تزكية المرأه من غير تعديد
بما ذكره القاضي ولما تزكية العبد المحصول وغيره قبول تزكية المرأه في الرواية والقاضي ابو بكر

لم يسترطه
القاضي
مطلقا

انه يحق قبولها في الخبر دون الشهادة لان خبره مقبول وشهادته مردودة قال والد
يوجه القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضي ذكره او انني حرا وعبد لشاهد ومخبر
وهذا ما صرح به ايضا صاحب المحصول وغيره قال الخطيب في الكفاية الاصل في هذا
الباب سؤال النبي صلى الله عليه وسلم يرون في قصة الاثك عن حال عائشة ام المؤمنين
وجوابها انه **ن** وصح استفتاء في الشهادة عن تزكية ذلك الخبر السنن
ولا بن عبد البر كل من عني **ن** بخلة العلم ولم يوهن
فانه عدله بقول المصطفى **ن** يحمل هذا العلم لكن خولوا

يرد على سماع
ومع انه ليس
العدول

شئ اي وما ثبت به العدالة الاستفاضة والشهر فمما استشرت عدل القبول اهل النقل
او نحوهم من اهل العلم وشاع الثنا عليه بالثقة والامانة استغنى فيه بذلك عن شبه شاهده
بعد الله تنصيصا قال ابن الصلاح وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد
في اصول الفقه ومن ذكر من اهل الحديث الخطيب ومثل ذلك جملة وشعبه والسفيا بن
والاوزاعي والديث وابن المبارك وكيع واحمد بن معين وابن المديني ومن جراحهم في ثبانه
الذكر واستقامه الامر فلا يسئل عن عدالة هؤلاء المشاهير وانما يسئل عن عداله من خفي امره
على الطالبين انتهى وقد سئل احمد بن حنبل عن اسحق بن راويه فقال مثل اسحق يسئل عن
وسئل ابن معين عن عبيد بن عمير فقال يسئل عن اي عبيد ابو عبيد يسئل عن القاضي
وقال القاضي ابو بكر الباقلاني الشاهد والمخبر اما محتاجان الى التزكية متى لم يكونا مشهورين
بالعدالة والرضى وكان امرهما مشككا لا يثبتان ومخبره في الشهادة وغيرهما قال
والدليل على ذلك ان العلم بطهور سننهما واشتهار عدلتهما اقوي في النفوس من تعديل
واحد واسن محوز عليهما الكذب والجهالة في تحديده واغراض داعيه اما الى وصفه
بغير صفته الى اخر كلامه وقولي في وصف ما لك نجم السنن اقتدا بالشافعي
رضي الله عنه حيث يقول اذا ذكر الاثر قالك النجم وقال ابن عبد البر كل حاكم علم معروف
العناية به فهو عدل محمول في امره ابدأ على العدالة حتى يثبت حرجه واستدل على ذلك
حديث رواه من طريقه جعفر العقيلي من رواية ثعلبان بن رفاعه السلمي عن ابن عمر
ابن عبد الرحمن العذري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم علم هذا العلم من كل خليق عدول
مفوز عنه عريف الغالين وانحال المبطلين وناويل الجاهلين اوردوا العقيلي في

الضعفاء في ترجمة معاني بن فاعه وقال لا يعرف الا به وزواه ابن له حاتم في مقدم
 الجرح والتعديل وابن عدي في مقدمته الحامل وهو من رسل او معضل ضعيف وابراهيم
 الذي ارسله قال فيه ابن القطان لا تعرفه البته في شيء من العلم غير هذا وفي كتاب
 العدل للخلال انا محمد بن سبل عن هذا الحديث فقل له كانه كلامه موهوم فقال لا هو صحيح
 فقل له من سمعه قال من غير واحد قيل له من هو قال حدثني به مسكين الا انه يقول
 عن معان عن القاسم بن عبد الرحمن قال اخذ معان لا بأس به وثقه ابن المديني ايضا
 قال ابن القطان وخفي على احمد بن اسحق ما علمه غيره من ذلك تضعيفه عن ابن معان
 ولي حاتم والسدي وابن عدي وابن جابر انتهى وقد ورد هذا الحديث مرفوعا
 مستدرا من حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو وعلي بن ابي طالب وابن عمر وابي امامة
 وجابر بن سمرة وكلها ضعيفة قال ابن عدي وزواه الثقات عن الوليد بن مسلم عن ابراهيم
 عبد الرحمن التميمي قال ما اتيته من اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره
 ومن وافق ابن عبد البر على قوله هذا من المتأخرين ابو عبد الله بن المواقف قال في كتابه
 بغية الثقات اهل العلم يحولون على العدالة حتى يظهروا منهم خلاي ذلك وقوله لكن
 خولنا اى خولنا ابن عبد البر في اخنا وهذا في استدلاله بهذا الحديث اما اختياره
 فقال ان الصلاح مما قاله التسامع غير مرضي اما استدلاله بهذا الحديث فلا يصح
 من وجهين احدهما ارساله وضعفه والثاني انه انما يصح الاستدلال به ان لو كان
 خبرا ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحل العلم وهو غير عدل وغير ثقة فلم يتق له
 تحمل الادعاء الامر ومعاذ الله امر الثقات بحل العلم لان العلم يقبل عن الثقات والدليل
 على انه لا اكثر في بعض طرق ابن له حاتم ليجل هذا العلم بلام الامر

ص ومن يوافي غالبا الضبط فضا بط او نادرا فخطي
ش لما تقدم انه لا يقبل الا العدل الضابط احتج ان يذكر ما الذي يعرف به ضبط الراوي وذاك
 بان لعنبر حديثه حديث الثقات الضابطين فان وافقهم في رواياتهم في النسخ او في المعنى
 ولو في الغالب عرفنا حسن كونه ضابطا وان كان الغالب على حديثه المخالفة لهم وان
 وافقهم فنادر عرفنا حسن خطاه وعدم ضبطه ولم ينجح بحديثه
ص ومما قبل تعديل بلا ذكر للاسباب له ان تثبت لا

من ارجع ما في
 ومما لا يسجد
 العدل

- ولهم رواية قبول جرح ابهما • الخلف في اسبابه ورواها
- استفسر الجرح فلم يقدح كما • فشره شعبة بالكرض فسا
- هذا الذي عليه حقا الاثر • كشيخ الصحيح مع اهل النظر

ش اختلف في التعديل والجرح هل يقبلان او احدهما من غير ذكر اسبابهما ام لا يقبلان
 الا مفسرا على اربعة اقوال الاول وهو الصحيح المشهور المتفرقة بين التعديل والجرح
 فيقبل التعديل من غير ذكر سببه لان اسبابه كثيرة فتشقل وتشتق ذكرها لان ذلك كجرح
 المعدل الى ان يقول ليس يفعل كذا ولا كذا ويعد ما يجب عليه تركه وفعله كذا ويفعل كذا
 بعد ما يجب عليه فعله فيشتق ذلك ويطول بعصمه واما الجرح فانه لا يقبل الا مفسرا
 مبين السبب لان الجرح يحصل بامر واحد فلا يشتق ذكره ولا ان الناس يختلفون في اسباب
 الجرح فيطلق احدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الامر فلا بد من بيان
 سببه لمطهره فوافق دح املا ويؤيد على ان الجرح لا يقبل غير مفسرا لانه ربما استفسر الجرح
 فذكر ما ليس بجرح فقد روي الخطيب باسناده الى محمد بن جعفر المدائني قال قيل لشعبة
 لم تركت حديث فلان قال تانيه يركض على بردون فتركته حديثه وتولى في اخر
 البيت فما اى فاذ ايلزم من ركضه على بردون وروى عن حاتم عن يحيى بن سعيد قال اني
 شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتا فتركه قال ابن له حاتم سمعت لي يقول يعني انه سمع
 قرأ بالحنان فتركه السماع منه من اجل ذلك هذا قال ابو حاتم في تفسير الصوت وقد روي
 الخطيب باسناده الى وهب بن حرير قال قال شعبة ايت منزل المنهال بن عمرو
 فسمعت منه صوت الطنبور فزجعت فقبل فله ففلاستات عنه ان لا يعلم هو ورواها
 عن شعبة قال قلت للحكم بن عتيبة لم تركت عن زاذان قال كان كثير الكلام وقال
 محمد بن حميد الرازي كجرحه قال رايته سماك بن حرب يقول قايما فلم اكتب عنه وقد عقد
 الخطيب لهذا بابا في الكناية والقول الثاني عكس الاول انه يجب بيان سبب العدالة
 ولا يجب بيان سبب الجرح لان اسباب العدالة يكثر التصنع فيها فسد المعدلون على الظاهر
 حكاه صاحب المحصول ويحرم ونقله امام الحرمين في البرهان والفرق الى في المتوالي
 تبعاله عن اتفاق ابي بكر والظاهر انه وهم منهما والمعروف عنه انه لا يجب ذكر اسبابهما
 معا كما عيان في القول الثالث انه لا بد من ذكر سبب العدالة والجرح معا حكاية

القول

الخطيب والامويون قالوا وكذا قد خرج الجراح بما لا يتدح كذلك توسل المعول بما لا
 يقتضي العدالة كما روى عن عوب القسوي في تاريخه قال تمتع انسا نأ يقول لا حين
 يونس عبد الله العري ضعيف قال اما تضعف دافعي مبعض لا بآيه لورائت لحيته
 وخصا به لعرفت انه ثقة فاستدل احب يونس عما ثقته بما ليس بحجة لان حسن
 الهمة يشترك فيه العدالة المجرور والقول الرابع عكسه انه لا يجب ذكر سبب
 واحد منهما اذا كان الجراح والمعدن عالما بصيراده واختيار القاضى الى بكر ونقله
 عن الجمهور فقال قال الجمهور من اهل العلم اذ اخرج من لا يعرف الجرح بحب الكشف عن
 ذلك ولم يوجبوا ذلك على اهل العلم بهذا الشأن قال والذي يقوى عندنا ترك الكشف عن
 عن ذلك اذا كان الجراح عالما كالا يجب استفسار المعدن عما به صار عنده المزكا
 عدلا الى اخر كلامه ومن حكاها عن القاضي لي بكر الغزالي في المستصفى خلاف
 ما حكاها عنه في المختار وما ذكر عنه في المستصفى هو الذك حكاها صاحب
 المختار والاموي وهو المعروف عن القاضي كما رواه الخطيب عنه في الكفاية والقول
 الاول هو الذي نص عليه الشافعي وقال الخطيب هو الصواب عندنا وقال ابن الصلاح
 انه الصحيح المشهور وحكي الخطيب انه ذهب الا يمه من حفاظ الحديث وتقاده مثل
 البخاري وسلم وعينه هما الى ان الجرح لا يقبل الا مفسرا قال ابن الصلاح وهذا ظاهر
 مقرر في الفقه واصول

- فان قيل قلنا بيان من جرح • كذا قالوا المتين له يصح
- وانهم افاضوا الشيخ قد اجابا • ان يجب الوقف اذا استرايا
- حتى يبين تحت قبوله • كقولوا الصحيح جرحه والله
- ففي البخاري احتجاجا عكرمه • مع ابن مروزق وغير ترجمه
- واجمع مسلم بن قنصصا • لحوثو يدا جرح ما اكتفى
- قلت وقد قال ابو المعالي • واخا ان تليد الغزالي
- حكاين الخطيب الحق ان يحكم بما • اطلعه العالم باسبابهما

هذا سؤال اورده ابن الصلاح على قولهم ان الجرح لا يقبل الا مفسرا ولذلك تصغير
 الحديث بقا ولنا يل ان يقول انما يتخذه الناس في حرج الرواه ورد حديثهم على الكتاب الى

مما يحتمل
 وسام الله
 العدم

منها ائمة الحديث في الجرح او في الجرح والتعديل وقل ما تعرضون فيها لبيان السبب
 بل يقتضون على مجرد قولهم فلان ضعيف فلان ليس بشيء ولخود ذلك او هذا
 حديث ضعيف وهذا حديث غير ثابت ولخود ذلك فاشترط بيان السبب بعضي
 الى تعويل ذلك وسد باب الجرح في الاغلب الا كثر قال وجوابه ان ذلك وان لم يعلم
 في اثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدنا في ان توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل
 ذلك بناء على ان ذلك ادفع عددا فهم رتبة قوية يوجب مثلها التوقف لو من
 انراحت عنه الرتبة منهم تحت عن حاله اوجب الثقة بعد الله قلنا حديثه
 ولم يتوقف كالد بر اجتمع بهم صاحبنا الصحيحين وغيرهما ممن مشهم مثل هذا الجرح
 من غير صرحا فصح ذلك فانه مختص حسن ولما نقل الخطيب عن ائمة الحديث ان الجرح
 لا يقبل الا مفسرا قال فان البخاري اجتمع جماعة سبق من غير الطعن فيهم والجرح لهم
 كعكرمه بنو لي بن عباس في التابعين وكاشمعي بن له او ليس وعاصم بن علي وعمرو
 بن مروزق في المتأخرين قال وهكذا فعل مسلم فانه اجتمع لسويد بن سعيد وجماعة
 غيرهم استمر عن ينظر في حال الرواه الطعن عليهم قال وسلك ابو داود هذه الطريقة
 وعز واحد من بعد وفوق اذ يخرج اي مطلق جرح وذلك كان سويد بن سعيد صدق
 في نفسه كما قال ابو حاتم وصالح جزرة ويعقوب بن سنية وغيرهم وقد ضعفه
 البخاري والنسائي فقال البخاري حديثه منكر وقال النسائي ضعيف ولم يفسر الجرح
 واكثر من فسر الجرح فيه ذكر انه لما نفي رجا لنقن الشيء وهذا وان كان قادحا فاما يتدح
 فيما حدث به بعد العم وما حدث به بل ذلك فصحيح ولعل مشلا اما خرج عنه ما عرف
 انه حدث قبل عماء واما تكمي بن معين له فانه انكر عليه ثلاثة احاديث حديث يعقوب
 وعف حديث من قال في منابر اياه فاقول وحديث عن له معويه عن الاعش عن
 عطيه عن له سعيد مرفوعا الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة فقال ابن معين
 هذا باطل عن له معويه قال الدارقطني فلما دخلت مصر وجدت هذا الحديث المتخيف
 وكان ثقته عن له كريب عن له معويه فخلص منه سويدا فذكر عليه ابن معين لطفه
 انه تفرد به عن له معويه ولا يحتل التفرد ولم يفرده به واما كريب ابن معين فما ثقته
 احرا يقسه الى الكذب لاجله ويدل عليه ان محمد بن يحيى السوسني قال سالت ابن معين

وسنده

عن سويد بن غزاة ما حدثك فاكتب عنه وما حدثك به تلقينا فلا تدرك هذا على انه صدوق
 صدوق عنده انكر عليه ما تلقته والله اعلم واما روى عنه مسلم لطلب العلم مما فتح عنه
 بنزول ولم يلح عنه ما انفرد به وقد قال ابن ربهيم بن ليث طالب قلت لمسلم كيف استجرت الرواية
 عن سويد بن غزاة فقال ومن اين كنت اتى بشيخه حمص بن عيسى واذ لك ان مسيما
 له يروى عن احمد بن محمد بن حنبل في الصحيح الا عن سويد بن غزاة فتعبدت وقد روى
 في الصحيح عن واحد عن بن وهب عن حمص بن عيسى قلت الى اخرا ليدفن هو من الزوايد
 على ابن الصلاح وهما روى على السؤال الذي ذكره واذ ان انا ما روى من ابا المعالي
 الجويني قال في كتاب البرهان الحق انه ان كانا المزي في عالمنا بسباب الجرح والتعديل كفيينا
 باطلاقة والافلاوه هذا هو الذي اختاره ابو حامد الغزالي والامام فخر الدين
 الخطيب وقد تقدم نقله في شرح الابيات التي قبل هذه عن القاضي ابى كروانه
 نقله عن الجمهور ومن اختاره ايضا من المحققين الخطيب فقال ان فرق بين الجرح
 والتعديل في بيان السبب على ما يقول ايضا ان كان الذي يرجع اليه في الجرح عدلا
 مرضيا في اعتقاده وافعاله عارفا بصفة العدالة والجرح واسباها ما عارفا باختلاف
 الفقهاء في احكام ذلك قبل قوله فمن جرحه بمحلا ولا يشال عن سببه ن

والله اعلم

تقدم

مما روى عن
 وسماه له
 العلام

ش اذا تقرر الجرح والتعديل في باب واحد فوجه بعضهم فعدله بعضهم فغيره ثلاثة
 اقوال احدها ان الجرح مقدم مطلقا ولو كانا المعدلونا كثيرا ونقله الخطيب
 عن جمهور العلماء وقال ابن الصلاح انما الصحيح وكذا الصحيح الاصوليون كالامام فخر
 الدين والامام المكي كان مع الخارج زيادة علم لم يطلع عليها المعدل وكان الخارج مصدق
 للمعدل فيما اخبر به عن ظاهر حاله الا انه يخبر عن باطن خفي عن المعدل والقول
 الثاني انه ان كان عدد المعدلين اكثر فقدم التعديل حكاه الخطيب في الكفاية وصاحب
 المحصول وذلك لان كثرة المعدلين يتوكل حللهم ولوجب العمل بخبرهم وقيل في
 الجرح حسن يقتضف خبرهم قال الخطيب وهذا خطأ ونهت عن توجيه هذا المعدلين
 وان كثروا ليسوا بخبرون عن عدل ما اخبر به الجارحون ولو اخبروا بذلك لم انت
 شهادة باطلا على نفي والقول الثالث انه يشترط في الجرح والتعديل فلا يترجى على الاخر

الامام حكاية ابن الحاجب وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول الثالث فانه قال
 اتفق اهل العلم على ان من جرحه والامان وعدله مثل عدد من جرحه فان الجرح به اولى
 نفي هذه الصورة حكاية الاجماع على تقدم الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب وقول
 الاكثر لقوة موضع الحال واما معروفا كما قرى في السناد قوله تعالى ليجرحن الاعز منها
 الا ذلك على ان يخرج تلافى قاصر والاذل في موضع الحال ن

والا ما روى
 الاكثر في
 على انه
 اعلم الاكثر

- ومبهم التعديل ليس يكتفى به الخطيب والفقهاء الصيرفي
- وقيل ينبغي لجواز يقال • حدثني الثقة بل لو قال
- جميع اشيا حتى تقات لو لم • اسم لا تقبل من قدامهم
- وبعض من حقق كثر د • من عالم في حق من قبله

ش التعديل على الامام من غير تسميته المعدل كما اذا قال حدثني الثقة ونحو ذلك من
 ان تسميته لا يكتفى به في الموثوق كما ذكره الخطيب ابو بكر والفقهاء ابو بكر الصيرفي وابو نصر
 ابن الصباغ من الشافعية وغيرهم وحكي ان الصباغ في الحديث عن له حنفية انه يصل
 وهو ما شاع في قول من يحج بالمرسل واولى بالقبول والصحيح الاول لانه وان كان ثقة عند
 فربما لو سماه لكان من جرحه غير مخرج قاصر بل اضربه عن تسميته رتبة لوقع ترددا
 في القلب بل اذا دل الخطيب على هذا بانه لو صرح بان جميع شيوخه ثقات لم يروى عن غيرهم
 اما لا يعمل على تركيته لجواز ان يعرفه اذا ذكره بخلاف العدالة نعم اذا قال العالم
 كل من رويت عنه فهو ثقة وان لم اسمه ثم روى عن تسميته فانه يكون موثقا له غير اننا لا يعمل بولائه
 لا نعمل على تركه لجواز ان يعرفه اذا ذكره بخلاف العدالة نعم اذا قال العالم كل من روى
 لكونه واسميه فهو عدل وصي مقبول الحديث كان هذا القول تعديلا لكل من روى
 عنه وتسماء هكذا جرح به الخطيب قال فحاز من سلك هذه الطريقة عبد الرحمن
 مهدي نادى السهقي مع ابن مهدي ملك بن السريجي سعيدا لفظان قال وقد يوجد في رواية وان لم اسمه
 بعضهم الرواية عن بعض الضعفاء لخطا حاله عليه رواية مالك عن عبد الكريم بن له الخارقي روى عن اسمه
 وفي التعديل على الامام قولان لزان احوهما ان يقبل مطلقا كما لو عينه لانه ما مؤثر في الحال ليس له عذر انما
 معا والقول الثالث وهو ما حكاه ابن الصلاح عن اختيار بعض المحققين انه ان كان القائل لذلك
 عالما بجزا ذلك في حق من يوافقه في مذهبه لقول ملك اخبرني الثقة وقول الشافعي ذلك

لا يعمل بولائه
 قال الخطيب في
 اللعابة اذا قال
 العالم كل من روى
 عنه فهو عدل
 مهدي نادى السهقي
 بعضهم الرواية
 وفي التعديل على
 معا والقول الثالث

ايضا في مواضع وعليه يدل كلام ابن الصاع في العدة فانه قال ان السافعي لم يورد ذلك
احتجاجا بالخبر على غيره وانما ذكر لاحكامه قيام الحجته عنده على الحكيم وقد عرفت هو من روي
عنه ذلك وقد بين بعض العلماء بعض ما اهتم من ذلك باعتبار شيوعهما بحيث قال ملك
عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الاسود قال ثقة بن بكير روى عن قال عن الثقة
عن عمرو بن شعيب فيقول الثقة عبد الله بن وهب وقيل الزهري في ذلك ابو عمرو بن عبد
البروق قال ابو الحسن محمد بن الحسين بن ابراهيم الابرقي السجستاني في كتاب فضائل السافعي
سمعت بعض اهل المعرفة بالحديث يقول اذا قال السافعي في كتيبه انا الثقة عن ابن له ديب
فهو ابن له ديبك واذا قال انا الثقة عن الليث بن سعد فهو يحيى بن حسان واذا قال انا الثقة
عن الوليد بن كثير فهو ابواسامة واذا قال انا الثقة عن الاوزاعي فهو عمر بن له سله
واذا قال انا الثقة عن ابن جريح فهو مسلم بن خالد واذا قال انا الثقة عن صالح مولى التوامة
فهو ابراهيم بن له يحيى

ممن روى عنه
ابن النضر
عن معاوية
عن ابن النضر

ولم يرو عنه او عمله . على وفا المثل تصحيحا له .
وليس تصديلا على الصحيح . رواية العدل على التصريح .

اي ولم يروا قتيلا العالم على وفق حديث حكايته بصفة ذلك الحديث لا مكان ان يكون
ذلك منه احتياطا او لدليل اخر واتفق ذلك الخبر واما رواية العدل عن شيخ بصر اسمه فهل ذلك
تدليل له ام لا فيه ثلاثة اقوال احدها انه ليس بتدليل لانه يجوز ان يروي عن غير عدل وهذا
قول اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح والثاني انه تدليل مطلقا
اد لو علم فيه جرحا لذكره ولما كان غاشيا في الدين لو علمه ولم يذكره حكاه الخطيب وغيره قال ابو بكر
الصيرفي وهذا خطأ لان الرواية تعريف والعدالة بالخبر واجاب الخطيب بانه قد لا يعلم
عدالة ولا جرحه والثالث انه ان كان ذلك العدل الذي روى عنه لا يروي الا عن عدل كانت
روايته تصديلا والا فلا وهذا هو المختار عند اصوليين كالسيوطي والامري والبيهقي وغيرهم
الحاجب وغيرهما اما اذا روى عنه من غير تصريح باسمه فانه لا يكون تصديلا بل ولو عدله
على الابهام لم يكتف كما تقدم

واختلفوا هل يقبل المجهول . وهو على ثلاثة مجعول .
مجهول غير من له راو فقط . ورده الاكثر والمقسم الوسط .

مجهول حال باطن وظاهر . وحكمه الرد لذكر الجاهل .
والثالث المجهول للعدالة . في باطن . يقدر راي له .
حجته في الحكم بعض من منع . ما قبله منه سليم فقطع .
به وقال الشيخ ان الحديث . يشبه انه على ذا حلالا .
في كتب من الحديث اشهرت . خبره بعض من بها تعددت .
في باطن الامر وبعض لشهر . ذا السهم مستورا وفيه نظر .

واختلف العلماء في قبول رواية المجهول وهو على ثلاثة أقسام مجهول العين ومجهول الحال ظاهر
وباطنا ومجهول الحال باطنا القسم الاول مجهول العين وهو من لم يرو عنه الا رواه واحد وفيه
اقوال الصحيح الذي عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل والثاني يقبل مطلقا
وهذا قول من لم يسترط في الراوي من يدعي الاسلام والثالث ان كان المنفرد بالرواية
عنه لا يروي الا عن عدل كان متهديا ويحكي عن سمع وروى من ذكر معهما واكتفى بنا في التعديل
بواحد قبل والا فلا والرابع ان كان مشهورا في غير العلم بالزهد والنجدة قبل والا فلا وهو قول
ابن عبد البر وساقى نقله عنه والخامس ان كان ما حذر من ائمة المرح والتمثيل مع رواية واحد
عنه قبل والا فلا وهو اختيار ابي الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم والاهام قال الخطيب
الكنايه المجهول عند اصحاب الحديث هو كل من لم يستمر بطلب العلم في نفسه ولا غيره العلماء
به ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد مثل عمرو بن دينار وجابر الطائي وعبد الله بن اعين
المهدي والهيثم بن عمار وملك بن اعين وسعيد بن دكران وقيس بن كريمة وخير بن ملك
قال وهو لا يروى عنهم غير ابي اسحق السعدي ومثل سميان بن مسكين والزهري بن ميمون
لا يعرف عنهم راو الا السعدي ومثل بكر بن قرواس وجماد بن جزي لم يرو عنهم الا ابو الطفيل عامر بن
داثله ومثل يزيد بن عبيد بن عمار بن جزي لم يرو عنهم الا ابو الطفيل عامر بن
ابن دعامه ومثل عمير بن اسحق لم يرو عنه سوى عبد الله بن عون وغير من ذكرنا وروى عن محمد
ابن يحيى الذهلي قال اذا روى عن الحديث رجلا ان ارتفع عنه اسم الجاهل وقال الخطيب اقل ما ارتفع
به الجاهل ان يروي آثارا فصاعدا من المشهورين بالعلم الا انه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها
عنه واعتبر من عليه ابن الصلاح فان الزهري روى عنه التوركي قلت وروى عنه ايضا الجواحي
تليح فيما ذكر ابن له حاتم وسمي اياه ما راي بالالف لا بابا ولعل بعضهم اما لا قبلت بابا وحررت

عن
ابن النضر
عن معاوية
عن ابن النضر
عن معاوية
عن ابن النضر

ملك روى عنه ايضا عبد الله بن قيس و ذكره بن حبان في الثقات و سماه جابر بن ملك و ذكره الخلال
فيه في التصغير و التكميل ان له حاشية و كذلك الهشم بن جابر روى عنه ايضا سلمة بن كهيل قال له
ابو حاتم الرازي و اما عبد الله بن اعمر و ملك بن اعمر فقد جعلها ابن مأكولا و احدا اختلف
له اسحق في اسمه و لكن بن قيس و روى عنه ايضا قتادة فيما ذكره البخاري و ابن حبان في الثقات
و تسمى بن حاتم اماه قرينا و حاتم بن جزل و ذكره البخاري في تاريخه قال حاتم بن مأكول و خطا
ان له حاشية في كتاب جمع فيه اوها مع في التاريخ و قال اما هو حاتم بن مأكول ثم تعقب ابن الصلاح
بعض كلام الخطيب المتقدم بان قال قد خرج البخاري حديث جماعة ليس لهم غير واحد و احده
منهم مرد اسد الاسلم لم يرو عنه غير قيس بن له حاتم و خرج مسلم حديث قوم ليس لهم غير واحد
واحد منهم ربيعة بن عبد الله بن قيس بن له حاتم و روى عنه غير قيس بن له حاتم و ذلك من مائة مائة
ان الراوي قد خرج عن كونه مجهولا مرد و ادبر و اياه واحد عنه و الخلاف في ذلك متجه نحو اجزاء
الخللان المعروف في الاكتاب واحد في التفسير قلت لم يتقدم عن ميرد اسد قيس بن له حاتم روى
عنه ايضا زباد بن علاقة فيما ذكره المزي في التهذيب و فيه نظرو لم يتقدم عن ربيعة ابو
سلمة بن قيس روى عنه ايضا نعيم المجمر و حنظلة بن علي و ايضا فر داس و ربيعة من مشايير الصحابة
فر داس من اهل السجور و ربيعة من اهل النخعة و قد ذكر ابو مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقي
في جزله احاب فيه عن اعتراضات الدارقطني على كتاب مسلم فقال لا اعلم روى عن له حاتم و بن ملك
الجبني احد غير ابي هاشم قال و يرويه ابي هاشم و قد لا يرتفع عنه اسم الجاهل الا ان يكون معروفا
في قبيلة او يروى عنه احد يعرف مع ابي هاشم في يرتفع عنه اسم الجاهل و قد ذكر ابن الصلاح
في النوع السابع و الا ربعين عن ابن عبد البر قال كل من لم يرو عنه الا رجل واحد فهو عندهم مجهول
الا ان يكون رجلا مشهورا في غير محل العلم كاشتهار ملك بن دينار بالزهد و عمر بن معدى كوث
بالفحم انتهى فمشهور هذين بالصحة عن اهل الحديث اكد في التقدير من ملك و عمر
والله اعلم و القسم الثاني مجهول الحال في العدالة في الظاهر و الباطن مع كونه معروفا لعين
برو اياه عدلين عنه و فيه اقوال اجدها و هو قول الجاهل كاحكام ابن الصلاح ان روايته غير
مقبولة و الثاني تقبل مطلقا و ان لم يسل روايه القسم الاول قال ابن الصلاح و قد يقبل روايه
المجهول العدالة من لا يقبل روايه المجهول العين الثالث ان كان الراوي ان روايته عنه فيهم
من لا يروى غير عدل قبل و الا فلا و القسم الثالث مجهول العدالة الباطن و هو عدل في الظاهر

ايه

ايه

عمر

فصدا حجة به بعض من رد القسمين الاولين و به قطع الامام سليم بن ايوب الرازي قال لان الاخبار
مبنى على حسن الظن بالراوي و لان روايه الاخبار يكون عن من تتعد عليه معرفة العدالة
في الباطن فتنصرفها على تعرفه ذلك في الظاهر و تعارف الشهادة فانها تكون عند الحكم
ولا يتعد عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر و الباطن قال ابن الصلاح و ليس به
ان يكون العمل على هذا الراي في كثير من كتب الحديث المشهور في غير واحد من الروا
الذين تقدم العهد بهم و بعدت الخلق الباطن بهم والله اعلم و اطلق الشافعي كلامه
في اختلاف الحديث انه لا يحتج بالمجهول و حكى البيهقي في المدخل ان الشافعي لا يحتج باحادث
المجهولين و لما ذكر ابن الصلاح هذا القسم الاخير قال و هو المستور فقد قال بعض ائمتنا
المستور من كون عدل في الظاهر و لا يعرف عدل الله باطنا انتهى كلامه و هذا الذي
عمل كلامه اخرا و لم يسمه هو البخاري ففصل في القصة بحرفه في التهذيب و تبعه عليه
الرافعي و حكى الرافعي في الصوم و جهين في قبول رواية المستور من غير ترجيح و قال
النووي في شرح المهذب ان الاصح قبول روايته و قوله و فيه نظر ليس في كلام ابن الصلاح
فهو من الزوايد التي لم تتميز و وجه النظر الذي اشترت اليه هو ان في عبارة الشافعي في
اختلاف الحديث ما يقتضي ان طاهر في العدالة من يحكم الحاكم ليشهادتهما فقال في
جواب سوال اورد فلاحوزان تترك الحكم ليشهادتهما اذا كانا عدلين في الظاهر
فعلى هذا لا يقال لمن هو بهذه المسألة مستور نعم في كلام الرافعي في الصوم ان العدالة
الباطنة هي التي يرجع فيها اليها اقوال المراكز و عمل الروايات في البحر عن بعض الشافعي في
الامانة لو حضرا العقد و جلان مسلمان ولا يعرف حالهما من الفسق و العدالة انعقد

الاستحاج بهما في الظاهر قال لان الظاهر من المسلمين العدالة

- **ص** والخلف في مبتدع ما كقرا قيل يرد مطلقا واستنكرا
- وقيل بل اذا استعمل الكذب ناهية مذهب له ونسب
- للشافعي اذ يقول اقبل من غير خطابة ما نقلوا
- والا كرون وراه الا عد لا ردة وادعائهم فقط ونقلا
- فيه ابن حبان فيه اتفاقا وروى عن اهل يدع في الصحيح ما دعوا

من اختلفوا في روايه مبتدع لم يكفر في يدعته على اقوال مسلم يرد روايته مطلقا لانه فاسق

لم يطلع سماع محمد
ومعالمه لشد له
الحصاني

ببدعته وان كان متا ولا فرد كما لفاستق بعدنا وبل كما استوى الكافر المتاول وهذا يروي
 عن ملك كما قال الخطيب في الكتابية وقال ابن الصلاح انه بعيد متباين للشايخ عن ائمة
 الحديث فان كتبهم طامحه بالرواية عن المتدعه غير الدعاء كما ساقى والقول الثاني
 انه ان لم يكن ممن يستحل الكذب في نحره مذهب اولاه مذهب قلة سواد عني بدعة
 اولاه وان كان ممن يستحل ذلك لم يقبل دعوا الخطيب هذا القول للشافعي لقوله اقبل
 شهادته اهل الاصول الا الخطاسه من الرافضيه لانهم يرون الشهادة بالزور ولو اقبلتهم
 قال وحكي هذا ايضا عن ابن ليلى واليوري والي يوسف القاضي في رد المحتار في المدخل
 عن الشافعي قال ما في اهل الاصول من استهزاء بالزور من الرافضيه والقول الثالث انه ان
 كان داعية الى بدعة لم يقبل وان لم يكن داعية قبل واثبه ذهب احمد كما قال الخطيب قال
 ابن الصلاح وهذا مذهب الكبر والاكثروا غدا لها واولها قال ابن حبان الداعية
 الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عندنا بمنا فاطمة اعلم بينهم فيه اختلافا وهذا يحل لبعض
 اصحاب الشافعي انه لا خلاف بين اصحابه انه لا يقبل الداعية وان الخلاف بينهم فيمن لم يدع الى
 بدعته فقول ونقل فيه ابن حبان اتفاقا اي في رد رواية الداعية وفي قبول غير الداعية
 ايضا واقتصر ابن الصلاح على حكمه الاتفاق عنه في القول الاول والثاني فانه
 قال في تاريخ النقات في ترجمة جعفر بن سليمان الضبي ليس بين اهل الحديث من
 يعتنق خلاف ان الصدوق المتعبد كان فيه بدعة ولم يكن يدعوا اليه ان الاحتجاج باخباره
 جائز فاذا دعا الى بدعة منقط الاحتجاج باخباره وفي المسئلة قول رابع لم يحكم ابن الصلاح
 انه يقبل احاديثهم مطلقا وان كانوا كفارا او فساقا بالتاويل حكماء الخطيب عن جماعة من
 اهل النقل والتكليف وقولهم انه لا عدل الاى ابن الصلاح وهو جملة معتزلة بين المسدا
 والخبر وفي الصحيحين كثير من احاديث المتدعه عند الدعاء احتجاجا واستشهادا
 كمران بن حطان وداود بن الحصين وغيرهما وفي تاريخ تيسار بور للحاكم في ترجمة محمد بن محبوب
 ابن الاثرم ان كتاب مسلم ملائ من الشيعة وقول والخلف في مبتدع ما كثر اختراجه عن
 المبتدع الذي يكفر بدعته كالجسمه ان قلنا بتكفيرهم على الخلاف فيه فان ابن الصلاح لم
 يحكم فيه خلافا وحكما الاصوليون قد ذهب القاضي ابو بكر الى رد روايته مطلقا كما لاف
 المخالف والمسلم الناسق ونقله السيوطي المدي عن الاكثري وفيه جزم ابو عمر وابن الحارث

وقال صاحب المحصول الحق انه ان اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته والا فلا لان
 اعتقاد حرمة الكذب تمنعه منه

- **ص** وللمجيد والامام احمد بان من الكذب نعمدا
- اير في الحديث لم يقد تقبله وان يذب والصبر في مثله
- واطلق الكذب وزاد ان من صنع نقلا لم يقبله
- وليس كالتشاهد والسفاهة ابو المظفر يرى في الحاشية
- يكذب في خبر اسقاط ما له من الحديث قد تقدم

ش من نعمد كذا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا يقبل روايته ابدا وان تاب
 وحسنت توبته كما قاله غيره واحد من اهل العلم منهم احمد بن حنبل وابو بكر الحميدي اما الكذب
 في حديث الناس وغيره من اسباب الفسوق فانه يقبل روايته الثاني منه قال ابن
 الصلاح واطلق الامام ابو بكر الصيرفي الشافعي فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي فقال
 كل من استغفنا خبره من اهل النقل بالكذب وجدناه عليه لم تعد لقبوله بتوبة تظهر
 ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك وذكر ان ذلك مما افرقت فيه الرواية والشهادة
 قلت الظاهر انما اراد الكذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا مطلقا بل دليل قوله
 من اهل النقل اي الحديث ويدل على ذلك انه قيد ذلك بالحديث فيما ذكرته في كتابه الدلائل
 والاعلام فقال وليس يطعن على الحديث الا ان يقول بحديث الكذب فهو كاذب في الاول
 ولا يقبل خبره بعد ذلك انتهى وقول الصيرفي هو مجرد عطف على قول المجيد
 وقول احمد ان اي بعد ضعفه فحذف ليدل له ضعف المتقدمه عليه وذكر ابو المظفر
 السمعاني ان من كذب في خبر واحد وجب اسقاط ما تقدم من خبره

الصلاح وهو ايضا من حيث المعنى ما ذكره القسري

- **ص** ومن روى عن زينة فكدبه
- لا تثبت قول شيخه فكدبه
- كذبه الاخر وادد ما يخد
- وان يرد بلا ذكره
- ما يقتضي نسبته فقد ادو
- الحكم للذاكر عند المعظم وحكي الاسقاط عن بعضهم
- كقصته الشاهد واليمين اذ
- نسبته سهيل الذي اخذ

م لم يراع محمد
 كسره اهل الحديث

ارد

م لم يراع محمد
 كسره الاساق
 كسره اهل الحديث

- عنه فما زعمه عن ربيعة • عن نفسه يرويه • فنصحه
- والسافعي عن ابن عبد الحكم • يروي عن الخوف التصحيح

ش اذا روي ثقة عن ثقة حديثا فلهذا المروي عنه صرحا لقوله كذب على او بنى جانم لقوله ما روت هذا فقد تيقنا من قولها ما يرد ما وجد الاصل لان الراوي عنه فرعه ولا ان لا يثبت كذب الفرع بتكذيب الاصل له في غير هذا الذي نقاه بحث يكون ذلك جرحا للفرع لانه ايضا مكذب لسجده في غيبه لذلك وليس قبول جرح كل منهما باولى من الاخر فلتسا وقطا وقبول في اخر البيت كذبه مفعول مقدم لا يثبت وقولا وادود ما جدي اردد من حديث الفرع اذا نفي الاصل حديثه به خاصة ولا يرد من حديث الاصل نفسه اذا حدث به كما صرح به القاضي ابو بكر فيما حكاه الخطيب عنه وكذا اذا حدث به فرعه اخرت عنه ولم يكذب الاصل لمضموم مقبول وهذا واضح اما اذا لم يكذب الاصل صرحا ولا كن قاله اذا كن اولا اعرفه ولخو ذلك مما يقتضي جواز ان يكون لسيته فذلك لا يقتضي رد رواية الفرع عنه ومع ذلك فقد اختلفت فيه هل يكون الحكم للفرع او للاصل الثاني ذهب جمهور اهل الحديث وجمهور الفقهاء والمنكبين الى قبول ذلك وان لسيان الاصل لا يستطاع العمل بما نسيه قال ابن الصلاح وهو الصحيح وذهب بعض اصحاب ابي حنيفة الى اسقاطه بذلك وحكاه ابن الصلاح في العدة عن اصحاب ابي حنيفة مثاله حديث رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه من رواية ربيعة بن بك بن عبد الرحمن عن سهل بن بك صالح عن ابيه عن بك هريفة عن ابني طاه الله عليه وسلم قضي باليمين مع الشاهد زاد ابو داود في رواه ان عبد العزيز الدارودي قال قد روت ذلك لسهيل فقال اخبرني ربيعة وهو حديث ثقة في حديثه آياه ولا لحفظه قال عبد العزيز وقد كان اصابت سهيلا على اذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه فكان سهيل بعد حديثه عن ربيعة عنه عن ابيه ورواه ابو داود ايضا من رواية سليمان بن قلال عن ربيعة قال سليمان فليقت سهيلا فسا لته عن هذا الحديث فقال ما اعرفه فقلت له ان ربيعة اخبرني به عنك قال فان كان ربيعة اخبرك عني فحدث به عن ربيعة عني وقد مثل ابن الصلاح حديث اخر تركت المسئلة لما سا ذكره وهو حديث رواه الثلاثة المذكورون من روايته سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا اذا تكلم المراه بغير اذن ولها فتاها باطل فذكر الترمذي ان بعض اهل الحديث صنعوه من اجل ابن جرحه قال ثم ثبت

لقولي

للفرعه

الذاهم

ازم

الزهري فسألته فانكروا وانما تركت التمثيل بهذا المثال لعدم صحة انكار الزهري له فقد ذكر الترمذي بعده عن ابن معين انه لم يذكر هذا الخبر عن ابن جرح الا اسمعيل بن ابراهيم قال وسماعه عن ابن جرح ليس بذلك اما فتح كشته على لب عبد المجيد بن عبد العزيز بن له رواه ماسع من ابن جرح وقد جمع غيره واحد من الائمة اخبار من حدث ونسي منهم الدارقطني والخطيب قال الخطيب في الكفاية ولاجل ان السسان غير مأمون على الانسان فيبادر اليه محمودا روي عنه وتكذيب الراوي له كرم من كرم من العلماء المتحدث عن الاحياء روي عن الشعبي انه قال لا ينعون لا تخدش عن الاحياء عن معمره قال لعبد الرزاق ان قدرت ان لا تخدش عن رجل حتى تفضل وتغن السافعي انه قال لا ينعون عبد الحكم اباك والرواية عن الاحياء ورواية اليه في المدخل لا تخدش عن حتى فان الخ لا يؤمن عليه السسان قاله له حين روي السافعي

وصعد يحيى روايه اسماعيل بن ابراهيم عن ابن جرح

مطلع ما عكس ومعالج له العبد العز

- حكاية فانكروها ذكروها
- ومن روى باحق لم يقبل • استحق والرازي وابن حنبل
- وهو شبيه اجرة القرآن • تحرم من مروة الانسان
- لكن ابو يعيم الفضل اخذ • وغيره ترخصا فان بد
- شغلنا به لكسب اجزا فاقا • انقي به الشيخ ابو اسحق

ش اختلفوا في قبول رواية من اخذ على الحديث اجرا فذهب احمد واسحق وابو حاتم الرازي الى انه لا يقبل وخصه في ذلك اخرون منهم ابو يعيم الفضل بن دكين شيخ البخاري وعلي بن عبد العزيز البغوي فاحدوا العوض على الحديث قال ابن الصلاح في ذلك سببه ما حدث الاجرم على علم القرآن ولخوم غير ان في هذا من حيث العرق خروا المروة والظن ليسا بما عله الا ان تغتر ذلك بعد رسي ذلك عنه كمثل ما حدثه الشيخ ابو المظفر عن ابيه الحافظ الى سعد السعدي ان ابا الفضل محمد بن هارون كان ابا الحسين بن النعمان فعل ذلك لان الشيخ ابا اسحق السيرافي اتاه بجوان احدا اجرم على الحديث لان اصحاب الحديث كانوا يبيعونه عن الكسب اعياله فنقل حرم من مروة الانسان احدا اجرم على الحديث لا على القرآن فعلى هذا يكون حرم خبرا بعد خبر

- وردت وتساها في الجمل • كالنوم والاداء كذا من اصل
- او قبل التلقين او قد وصفا • بالمنكرات كثيرا او عرفا
- بكثرة التهور وقاصد من اصل صحيح فصوره ثم ان

م

بشر له غلطه تمام راجع . سقط عند فهم حديثه جتمع .
 كذا الحديث في ابن حبان . وابن المبارك روى في العمل .
 قال وفيه نظر نعم اذا كان عينا دأمنه ما يكره .

ش اي ورواه من عرف بالشاهل في جماع الحديث وحمله كالنوم اي من ينام هو او شيخه
 في حاله السماع ولا يتالي بذلك ولذلك روى ورواه من عرف بالشاهل في حاله الاداء للحديث كان
 يودي من اصل صحيح مقابل على اصله او اصل شيخه على ما سياتي وكذا روى ورواه من عرف بقول
 المتقدمين في الحديث وهو ان يلقن الشيء فحدث به من غير ان يعلم انه من حديثه كوسعي بن دينار
 وخوم وكذلك روى وامن كثر المياكر والشواذ في حديثه كما قال شعبه لا يحكيك الحديث الشاذ
 الا من الرجل الشاذ وقيل له ايضا من الذي ترك الروايه عنه قال اذا اكره عن الجوف من الروايه
 ما لا يعرف من حديثه واكره الغلط وكذلك روى ورواه من عرف بكثرة السهو في رواياته اذا
 لم يحدث من اصل صحيح نقول وما حدث من اصل صحيح في موضع الحال اي وحدث من عرف
 بكثر السهو في حال كونه ما حدث من اصل صحيح اما اذا حدث من اصل صحيح فالسماع صحيح وان عرف بكثرة
 السهو لان الاعتماد حسد على اصله لا على حفظه وقول في الساق في الرساله من كثر
 غلطه من الحديثين ولم يكن له اصل كاي صحيح لم يقبل حديثه كما يكون من اكثر الغلط في الشهادات
 لا تقبل شهادته وقول في حضوره اي سرود ورواه من اهل غلطه بعد السار فورد عن ابن
 المبارك واحمد بن حنبل والجديد وغيرهم ان من غلط في حديثه وبشر له غلطه فلم يرجع عنه واهل
 عار واية ذلك الحديث سقطت رواياته ولم يكتب عنه قال ابن الصلاح وفي هذا نظر
 وهو غير مستنكر اذا ظهر ان ذلك منه على حصة العناد او نحو ذلك وقال ابن هبدي لسبعه
 من الذي تنزل الروايه عنه قال اذا ائتمادي غلط بجمع عليه ولم يهتم نفسه عند اجتماعهم
 على طلافه او رجل يهتم بالكذب وقال ابن حبان ان بين له خطاه وعلم فلم يرجع عنه .

من كان كذبا با يعلم صحيح .
 واعرضوا في هذه النصوص عن اجتماع هذه الامور .
 ليس لها بل يكفي بالما قبل . المسلم البائع غير الباعل .
 للنسب ظاهر اوية الضبط بان يثبت ما روى جليلا مؤتمنا .
 وان يروى من اصل واقفا . لاصل شيخه كما قد سبق .

لنحو ذلك اليه في قلند . ان السماع ليس لسلسل السند .

ش اعرض الناس في هذه الاقسام الماخذه عن اعتبار مجموع هذه الشروط لعصرها
 وتعدد الوفا فيدي في اهلية الشيخ بكونه مسلما بالغا عاقل غير متظاهرا بالفسق وما حرم
 المروء عليه تقدم ويكتفي في اشتراط ضبط الراوي بوجود سماعه مثبتا بخط يده غير
 منهم وروايته من اصل موافق لاصل شيخه وقد سبق الى نحو ذلك اليه في ما ذكره توسع من
 توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قرائته من
 كثيرهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم لحدان تكون القراءة عليهم من اصل سماعهم وذلك لتدوين
 الاحاديث في الجوامع التي جمعها ائمة الحديث قال من حال اليوم لا يوجد عند جميعهم
 يقبل منه ومن جاء حديث معروف عندهم فالدني يرويه لا ينفرد بروايته والحيث
 قايمة بحديثه بروايه غيره والقصد من روايته والسماع منه ان يصير الحديث تسلسلا
 محدثا واخبرنا وبنقي هذه الكرامة التي خصت بها هذه الامه شرقا لينتاضل الله
 عليه وسلم وكذلك قال السلفي في جزله جمعه في شرط القراءة ان الشيوخ الذين لا يعرفون
 حديثهم الاعتماد في روايتهم على الثقة المتيقنه عنهم لا عليهم وان هذا كله توسل من الحفاظ الى
 حفظ الاسانيد ليسوا من شرط الصحيح الا على وجه المتابعة ولو لا رخصه العلماء لما جاز
 الكابه عنهم ولو لا الروايه الا عن قوم منهم دون اخرين انتهى وهذا هو الذي استقر
 عليه العمل قال الذهبي مقدمه كتابه الميزان العمد في بياننا ليس على الروايه بل على الحديث
 والمقتدين الذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط اسما السامعين قال ثم من المعلوم انه
 لا بد من صون الراوي وشره .

در باب التدويل

والمرح والتدويل قد صدق به . ابن له حاتم اذ رتبته .
 والشيخ زاد فيهما واذت . ما في كلام اهل هذه .

ش هذه الترجمة معقودة لبيان الفاظهم في التدويل التي يدل تعابيرها على بيان احوال
 الروايه في القوة وقد رتب ابن له حاتم في مقدمه كتابه المرح والتدويل طبقات الفاظهم
 فيها فاجادوا احسن وقد اوردوا ابن الصلاح وناد فيهما الفاظا اخذها من كلام غيره
 وقد دون عليها الفاظا من كلام اهل الشان غير متميزه بقلب ولكن اوضح ما ردت
 عليها مما ان شاء الله تعالى .

حديث

حديث

م بلغنا عن
 سيد احمد العدر

هذه

ص فادفع التعديل ما كررت • كقصة ثبتت ولو أعدته
 • ثم عليه ثقة أو ثبت أو • متين أو حجة أو إذا عجزوا
 • الحفظ أو ضحك القدر أو لي • ليس به بأس صدوق وحيل
 • بذلك ما مؤثرا خيرا أو شلي • تحل الصدق زو وعنه إلى
 • الصدوق ما هو وكذا شيخ وسط • أو وسطا لحسب أو شيخ فقط
 • وضاح الحديث أو مقارن به • جيدة حسنه مقارن به
 • صويح صدوق إن شاء الله • أو جوا بأن ليس به بأس

ش مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات فالمرتبة الأولى العليا من الفاظ التعديل
 وللمزيد كرها إن لم حاتم ولا ابن الصلاح فيما زاده عليه وهي إذا كرر لفظ التوثيق المذكور
 في هذه المرتبة الأولى بما مع تباين اللفظين كقولهم ثبت محمد أو ثبت حافظ أو ثقة
 ثبت أو ثقة متين أو نحو ذلك وأما مع إعادة اللفظ الأول كقولهم ثقة ثقة ونحوها
 وهذا المراد بقولي ولو أعدته أي ولو أعدت اللفظ الأول بعينه فلهذه المرتبة على العبارات
 في الرواة المقبولين كما قاله الحفاظ أبو عبد الله الذهبي مقدمه كتابه ميزان الاعتدال
 وقولي ثقة ثبت أشير بالمثال إلى أن المراد تكرار اللفظ هذه المرتبة الأولى لا مطلق
 تكرار التوثيق المرتبة الثانية والثالثة وهي التي جعلها ابن حاتم وثقة ابن الصلاح المرتبة
 الأولى قال ابن حاتم وجدت اللفظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى فإذا قيل للواحد
 أنه ثقة أو متين فهو من شئ بحد ذاته قال ابن الصلاح وكذا إذا قيل ثبت أو حجة وكذا
 إذا قيل في العدل أنه حافظ أو ضابط قال الخطيب أرفع العبارات أن يقال حجة أو ثقة
 المرتبة الثالثة قولهم ليس به بأس ولا بأس به أو صدوق أو مأمون أو خيار أو حيل إن
 حاتم وابن الصلاح هذه المرتبة الثانية واقتصر فيها على قولهم صدوق ولا بأس به وإذا خلا
 فيها قولهم تحله الصدوق قال ابن حاتم إن من قبل فيه ذلك فهو كذا حديثه ويظهر فيه
 وأخرت هذه الفظة إلى المرتبة التي تلي هذه تعالى صاحب الميزان المرتبة الرابعة
 قولهم تحله أو زو وعنه أو إلى الصدوق ما هو أو شيخ وسط أو وسطا أو شيخ أو ضاح الحديث
 أو مقارب الحديث بفتح الواو كرها كما كان الفاضل أبو بكر ابن العربي في شرح الترمذي
 لهذا كثر هذه اللفظة في وسط البيت وأحسن الحديث أو حسن الحديث أو صويح

أو صدوق إن شاء الله أو أرجوانه ليس به بأس واقتصر في حاتم في المرتبة الثالثة
 من كلامه على قولهم شيخ وقال هو بالمتزلزلة التي قبلها يكتب حديثه ويظهر فيه إلا أنه
 دونهما واقتصر في المرتبة الرابعة على قولهم صالح الحديث وقال إن من قبل فيه ذلك يكتب
 حديثه للاعتبار ثم ذكر ابن الصلاح من الفاظهم على غير ترتيب قولهم فلان روي
 عنه الناس فلان وسطا فلان مقارب الحديث فلان ما أعلم به بأسا قال وهو دون قولهم
 لا بأس به وأما تميز اللفظ التي زدها على كتاب ابن الصلاح فهي المرتبة الأولى بكما لها
 وفي المرتبة الثالثة قولهم مأمون خيار وفي المرتبة الرابعة قولهم فلان إلى
 الصدوق ما هو وشيخ وسطا وشيخ وجيد الحديث وحسن الحديث وصويح وصدوق
 إن شاء الله وأرجوانه لا بأس به وهي بغير ما أعلم به بأسا أو الأولى أرفع لأنه لا يلزم من

- عدم العلم حصول الرجاء لك **ص**
- وابن معين قال من قول لا • بأس به ثقة وثقلا
 - ابن مهيدي أجاب من سأل • اثقة كان أبو خلد بل
 - كان صدوقا خيرا مأمونا • الثقة الثوري لو توثقنا
 - وربما وصفه الصدوق • ضعفا بصلاح الحديث إذ ليس

ش لما تقدم أن لا لفظ التعديل مراتب وإن قولهم ثقة أرفع من ليس به بأس
 ذكر بعده أن كلام ابن معين يقتضي التسوية بينهما فإن ابن حنيفة قال قلت لابي
 معين أنك تقول فلان ليس به بأس وفلان ضعيف قال إذا قلت لك ليس به بأس
 فثوقته وإذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة لا يكتب حديثه قال ابن الصلاح
 ليس في هذا حكاية ذلك عن عزم من أهل الحديث فإنه ليس به إلى نفسه خاصة
 بخلاف ما ذكره ابن حاتم قلت ولم يقل ابن معين أن قولي ليس به بأس أقوى ثقة حتى
 يلزم منه المساوي بين اللفظين إنما أن من قال فيه هذا فثوقته ولثقة مراتب
 فالعبرة عنه بقولهم ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به وإن أشركا في مطلق الثقة
 والله أعلم وفي كلام دحيم ما توافق ابن معين فأنابا زرع الدمشقي قال قلت لعبد الرحمن
 ابن إبراهيم ما قولك في علي بن جوشب الضراكي قال لا بأس به قال قلت ولم لا تقول ثقته ولا
 علم الأخيوط قال قد قلت لك أنه ثقة ومدل على أن التعبير بثقة أرفع من عبد الرحمن بن

ثم بلغ ما ع
 وسامه رادل
 حسد أهل العلم

قال

كلام

مهدى قال ما اوضحه فقبل له اكان ثقة فقال كان صدوقا وان كان مأمونا وكان
 خيرا وفي رواية كان خيرا والثقة شعبه وسفين فانظر كيف وصف اباخلده
 بما يقتضى القول ثم ذكر ان هذا اللفظ يقال لمثل شعبه وسفين والخوم ما حكاه
 المروزي قال سالت ابا عبد الله يعني ابا جابر بن عبد الوهاب بن عطاء ثقة قال تدري
 ما الثقة انما الثقة يحيى بن سعيد النطاشي وقولي لو تعوهم تأتجمل للوزن اي لو تجملوا
 مراتب الرواه وكان بن مهدى ايضا فيما ذكر اجماع بينان بما جري ذكر حديث الرجل
 فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول رجل صالح الحديث والله اعلم ن

مبلغ باع محمد بن
 محمد احمد العطار

مراتب التجريح

- 1. واسوا التجريح كذاب بضع يكذب وضاع ودجال وضع
- 2. وبعد هاتمهم بالكذب وساقط وهالك فاجنب
- 3. وذا هب متروك او فيه نظر وسكتوا عنه به لا يعتبر
- 4. وليس بالثقة ثم رد د ا حديثه كذا ضعيف جدا
- 5. واه عمه وهم قد طرخوا حديثه وارم به مطرح
- 6. ليس بشئ لا يساوي شيئا ثم ضعيف وكذا ان جيئ
- 7. عنكر الحديث او مضطرب واه وضعفه لا يحتج به
- 8. وبعد هاتمته مقال ضعف وفيه ضعف متروك وتعرف
- 9. ليس بذلك بالمتين بالقوي حجة بعدة بالمرضى
- 10. للضعف ما هو فيه خلف طعن وفيه كذا شي حفظ ليس
- 11. تكلموا فيه وكل من ذكر من بعد شيئا حديثه اعبر

ش مراتب الفاظ التجريح على خمس مراتب وجعلها ابن له حاتم وتبعه ابن الصلاح اربع
 مراتب المرتبة الاولى هي اسوها ان يقال فلان كذاب او يكذب او فلان يضع الحديث
 او وضاع او وضع حديثا او دجال او دخل ابن له حاتم والمخيط بعض الفاظ المرتبة
 الثانية في هذه قال ابن له حاتم اذا قالوا متروك الحديث او ذاهب الحديث او كذاب فهو
 ساقط لا يكتب حديثه وقال الخطيب ادون العبارات ان يقال كذاب ساقط وقد رقت
 بين بعض هذه الالفاظ تبعا لصاحب الميزان المرتبة الثانية فلان منهم بالكذب

او الوضع وفلان ساقط وفلان هالك وفلان ذاهب او ذاهب الحديث وفلان متروك
 او متروك الحديث او تركوه وفلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه وهاتان العبارتان يقولهما
 البخاري فممن تركوا حديثه فلان لا يعتبر به او لا يعتبر بحديثه فلان ليس بثقة او ليس بثقة
 او غير ثقة ولا مأمون فخذ ذلك المرتبة الثالثة فلان رد حديثه او ردوا حديثه او مردوه
 الحديث وفلان ضعيف جدا وفلان واه عمه وفلان طرخوا حديثه او مطرح او مطرح الحديث
 وفلان ارم به وفلان ليس بشئ او لا شيء وفلان لا يساوي شيئا وخود ذلك وكل من قل ذلك
 من هذه المراتب الثلاثة لا يحجج به ولا يستشهد به ولا يعتبر به المرتبة الرابعة فلان
 ضعيف فلان منكر الحديث او حديثه منكروا مضطرب الحديث وفلان واه وفلان
 ضعفه وفلان لا يحتج به المرتبة الخامسة فلان فيه مقال فلان ضعفت او فيه
 ضعف او في حديثه ضعف وفلان تعرف وتنكر وفلان ليس بذاك او بذاك القوي
 وليس بالمتين وليس بالقوي وليس بحجة وليس بعلم وليس بالمرضى وفلان للضعف
 ما هو وفيه خف وطعنوا فيه او مطمون فيه وسي الخفط وليس بالمتين الحديث او فيه
 لين فكلوا فيه وخود ذلك وفولي وكل من ذكر من بعد شيئا اي من بعد قولي لا يساوي
 شيئا فانه لخرح حديثه الاعتبار وهو المذكورون في المرتبة الرابعة والخامسة قال
 ابن له حاتم اذا اجابوا في كل رجل بانه لين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا
 واذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة في كتب حديثه الامانة دونه واذا قالوا ضعيف الحديث
 فهو دون النان لا يطرح حديثه بل يعتبر به وقد تقدم في كلام ابن معين ما قد يخالف
 هذا من ان من قال فيه ضعيف فليس بثقة لا يكتب حديثه وتقدم ان ابن الصلاح اصاب
 عنه بانه لم يحكه عن غيره من اهل الحديث وسال حمزة السهمي الدارقطني اليس تريد اذا
 قلت فلان ليس قال لا يكون ساقطا متروك الحديث ولا بن جرحا بشئ لا يبيح طعن
 العدالة واما تسمي ما زدت من الفاظ الجرح على ابن الصلاح فهي فلان وضاع ويضع
 ووضع ودجال ومنهم بالكذب وهالك وفيه نظر وسكتوا عنه ولا يعتبر به وليس بالثقة
 ورد حديثه وضعيف جدا واه عمه وطرخوا حديثه وارم به ومطرح ولا يساوي شيئا
 ومنكر الحديث وواه وضعفه وفيه مقال وضعف وتعرف وتنكر وليس بالمتين
 وليس بحجة وليس بعلم وليس بالمرضى للضعف ما هو وفيه خلف ولحنوا فيه وسي الخفط

وتكلموا فيه فلهذا لا لفظ لم يذكرها ابن أبي حاتم ولا ابن الصلاح وهي موجودة في كلام
مبلغ عام في حديثه
سنة اهل الحديث
أجته هذا الشأن واشترى ذلك بقولي قد رويت ما في كلام اهل الحديث وجدت
ص من متى يصح تخليص الحديث او يستحب

- وتبلىوا من مسلم تحملا في كفره كذا صحتي تحملا
- ثوروى بعد البلوغ ومنع قوم هذا ورد كالسبطين مع
- احضار اهل العلم للصياح قولا ما حدثوا بعد الحكم
- من نحل قبل دخوله في الاسلام وروى بعده قبل ذلك منه مثاله حديث جابر بن
- مطعم المتفق على صحته انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يفر في المغرب بالطور وكان
- حافي فداستارى بدر قبل ان يسلم وفي رواية البخاري وذلك اول ما وفر الايمان
- في قلبي وكذلك فعل رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده ومنع من ذلك
- قوم هذا في مسألة الصبي وهو خطا مردود عليهم وقول كالسبطين اي
- كرواية الحسن والحسين وغيرهما ممن نحل في حال صباه كعبد الله بن الزبير والنعمان
- ابن بشير وعبد الله بن عباس والسايب بن يزيد والمسور بن مخرمة ولخوهم قيل
- الناس روايتهم من غير فرق بين ما نحلوه قبل البلوغ وبعده وكذلك
- كان اهل العلم يحضرون الصبيان مجالس الحديث ويعتدون بروايتهم لذلك
- بعد البلوغ
- وطلب الحديث في العشرين عند الزبير كجواب حسن
- وهو الذي عليه اهل الكوفة والعشرة بالبصرة كالمالوفة
- وفي الثلاثين اهل الشام ومنه تقييده بالفسح
- فكنته بالصبط والسماع حيث يصح وبه نزاع
- فالخمس للجمهور والحق قصه محمود وعقل المجته
- وهو ان خمسة وقيل اربعة وليس فيه سنة متبعة
- بل الصواب فهمه الخطاب ميمنا وروية الجواب

شكلى ابو محمد خلاص الراى مذكور في كتابه الحديث الفايل عن له عبد الله الزبيرى
من الشافعية واسمه الزبير بن احمد انه قال يستحب كتب الحديث في العشرين لا يها
تجمع العقل قال واجب ان يستعمل دونها بحفظ القرآن والفرايض وقول في العشرين

بكسر النون على لغة كقول الشاعر وقد جاوزت حد الاربعين وقد روي
استحق كان اهل الكوفة لا يخرجون اولادهم في طلب الحديث صفا واحدا حتى يستكملوا
عشرين سنة وقال موسى بن هرون الخمال اهل البصرة يكتبون لعشر سنين واهل
الكوفة لعشرين واهل الشام لثلاثين وقولي وسننى تقييده اى طلب الحديث وكما به
بالصبط وسماعه من حيث يصح فقوله والسماع مرفوع عطفا على قوله فكنته قال
ابن الصلاح وسننى بعد ان صار المحفوظ ابقا سلسله الاسناد ان يتكرر بالسماع
الصغير في اول زمان يصح فيه سماعه واما الاشتغال بكتابة الحديث وتخصيله
واستدراكه من حيث يتأهل لذلك ويستعمله وذلك يختلف باختلاف الأشخاص
وليس يخصص في سن مخصوص وقولي وفيه نزاع اي وفي الوقت الذي يصح فيه السماع
نزاع بين العلماء وهي اربعة اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور ان اقل خمس سنين
وحكاية القاضي عياض في الاماع عن اهل الصنعه وقال ابن الصلاح هو الذي
استقر عليه عمل اهل الحديث المتأخرين وحجته في ذلك ما رواه البخاري في صحيحه
واللهامى ومن حاجة من حديث محمود بن الربيع قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم
حجة مجتمة في وجهي من دلو وانا ابن خمس سنين يوب عليه البخاري مني يصح سماع
الصغير وقال ابن عبد البر خفف ذلك عنه وهو ان اربع سنين او خمس سنين وان ثبتت
لها التائيد في خمسة واربعه لاراده الاعوام وان ثبتت مع حذف المعدود على
احدك اللغتين وليس في حديث محمود سنة متبعة ولا يلزم منه ان يمر كل احد
بممر محمود بل قد تنقص عنه وقد يزيد ولا يلزم منه ان لا يعقل مثل ذلك وسنة اقل
من ذلك ولا يلزم من عقل المجته ان يعقل غير ذلك مما يسمعه والقول الثاني من
الخلافا في صحة سماع الصغير اعتباره بمنه على الخصوص متى كان يفهم الخطاب
ويرد الجواب كان سماعه صحيحا وان كان ابن اقل من خمس وان لم يكن لذلك لم يصح وان
ناد على الخمس وهذا هو الصواب وسيبقى القول ان الاخران في الابيات التي في هذا

- وقل لابن جليل فرجل قال لخمى عشر التمثيل
- لجوز لانه دونها فدلته قال اذا عقله وصبطه
- وقيل من بين الحمار والبقر فلو سماع ومن لا يحضر

مبلغ عام في حديثه
سنة اهل الحديث

قال به الجاهل وابن المقرئ سمع لابن اربع دي ذكر
 ومما يدل على اعتبار المصدر صحة سماع الصبي قول احمد وقد سئل متى يجوز سماع
 الصبي للحديث فقال اذا عقل وصبط فذكر له عن رجل انه قال لا يجوز سماعه حتى
 يكون له خمس عشرة سنة فانك قوله وقال ليس بالقول وهذا هو القول الثالث
 والقول الرابع وهو قول موسى بن هرون الجاهل وسئل متى يجوز سماع الصبي للحديث
 فقال اذا فرق بين البقر والدابة وفي رواية بين البقر والحمار وقولي وابن المقرئ
 هو مبتدأ ليس معطوفا على الجاهل والذي سمع له ابن المقرئ هو القاضي ابو محمد عبد الله بن
 محمد بن عبد الرحمن بن البنان الا صحتها في غير روايتنا عن الخطيب قال سمعته يقول حفظت
 القرآن في خمس سنين واحضرت عند ابي بكر بن المقرئ في اربع سنين فارادوا ان
 يستقوا لي فيما احضرت قرانه فقال بعضهم انه يصغر عن السماع فقال لي ابن المقرئ اقرا
 سورة الكافر من معراها فقال اقرا سورة التكاوير فقرأتها فقال لي عجزم اقرا سورة
 والمرسلات فقرأتها ولم اغلط فيها فقال لي ابن المقرئ ستعوا له والعهد على ذلك ابن
 الصلاح بلغنا عن ابراهيم بن سعيد الجوهري قال رايت صبي ابن اربع سنين قد حمل
 الى المامون قد قرأ القرآن العظيم ونظر في الراي غير انه اذا اجتمع يبكى والذي يغلب على
 الظن عدم صحته هذه الحكاياه وقد رواها الخطيب في الكفايه باسناده وفي سندها
 احسن كامل القاضي وكان يعتمد على حفظه فيهم وقال الدارقطني كان منسها هلا ان
 اقسام النحل والقصان ص سماع لفظ الشيخ ه

مرجع ما في نسخة
 نسخة ابن الجاهل

- اعلى وجوه الاخذ عند المظهر وهي ثمان لفظ شيخ فاعلم
- كاتب او حفظا وقل حديثا سمعت او اخبرنا ابانا
- وقد الخطيب ان يسمي قول سمعت اذ لا يقبل التاويل
- وبعدا حديثا حديثا وبعد اخبرنا اخبرني
- وهو اكثر وزيد استعمله وغير واحد لما وجد حمله
- من لفظ شيخه وبعد تالا ابانا بآنا وقسلا

وجوه الاخذ للحديث ونحوه عن الشيخ ثمانية فرفع الاقسام واعلاها عند الاكبرين
 السماع من لفظ الشيخ سواء حدث من كتابه او من حفظه با ملاء او غير ملاء وقولي وقل

حدا اي وقل في حاله الا اذا سمعته هكذا من لفظ الشيخ قال القاضي عياض لا خلاف انه
 يجوز في هذا ان يقول السامع منه حدثنا واخبرنا وابانا وسمعت فلانا يقول وقال لنا فلان
 وذكر لنا فلان قال ابن الصلاح في هذا النظر وبلغ فيما شاع استعماله من هذه الالفاظ
 مخصوصا بما سمع من غير لفظ الشيخ ان لا يطلق فيما سمع من لفظه لما فيه من الابهام واللباس
 قلت ولما ذكر هذا في النظر لان القاضي حكى الاجماع على جوازها وهو متجه ولا شك
 انه لا يجب على السامع ان يبين هل كان السماع من لفظ الشيخ او غير ضائع اطلاق
 اسانا بعد ان استمر استعمالها في الاجازة يودي الى ان يظن بما ادها انما اجازة فيسقطه
 من لا يجب بالاجازة فسبح ان لا يستعمل في المتصل بالسماع لما حدثت من الاضطراب وقال
 الخطيب ارفع العبارات سمعت ثم حدثنا وحدثني ثم اخبرنا وهو كثر في الاستعمال ثم انبأنا
 وبنا وهو قليل في الاستعمال وقال احمد بن صالح ابانا وبنا ما دون حدسا وقال احمد بن حنبل
 ابانا سهل من حدسا حدسا شديد واستدل الخطيب على ترجيح سمعت فانه لا يحد احد لفظها
 في حديث الاجازة والكاية ولا في تدليس ما لم يسمعه واستعمل بعضهم حديثا في الاجازة
 وروي عن الحسن قال ما ابو هريرة وينا وحدثنا اهل المدينة والحسن بها قال ابن دقيق
 العيد وهذا الذي يقره ليل قاطع على ان الحسن لم يسمع من ابي هريرة لمرحان يصار اليه
 قلت قال ابو زرعه وابو حاتم من قال عن الحسن ما ابو هريرة فقد اخطا انتهى والذي
 عليه العمل انه لم يسمع منه شيئا قاله ايوب وهر بن اسد ويونس بن عبيد وابو زرعه
 وابو حاتم والترمذي والنسائي والخطيب وغيرهم زاد يونس ما راه قط وقيل سمع منه
 وهو ضعيف وقال ابن القطان واعلم ان حديثا ليست بعض ان قايلا سمع في مسلم
 حديث الذي يقبله الرجال فيقول انت الرجال الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ومعلوم ان ذلك الرجل متأخر الميقات انتهى فيكون مراده حديث امته وهو منهم
 وقد قال معمر انه الخضر الحبيد لا مانع من سماعه وقولي وزيد استعمله اي ويرد من هارون
 وغير واحد استعمل ما سمع من لفظ الشيخ قال محمد بن ابي القوارس هبشيم وزيد بن هرون
 وعبد الرزاق لا يقولون الا ابانا فاذا رايت حديثا فهو من خطا الكاتب وحكي الخطيب ان من
 كان يفعل ذلك ايضا اجازة بن سلة وبن المبارك وهبشيم وعبيد الله بن موسى وعمر بن عون
 ويحيى بن يحيى النخعي وابو رازويه واحمد بن الفرات ومحمد بن ايوب الرازيين وذكر عن محمد بن

دافع عن عبد الرزاق كان يقول انما حتى قدم لحد واسحق فقال له فلما سمعت مع ها ولا
قال ما وما قبل ذلك قال انما قد بان الصلاح بعد حكمه كلام ابن له الفوارس قلت وكان

هذا كله قبل ان يشيع محضرا مما قرى على الشيخ

ص وقوله قد لنا ولحقها كقوليه حدثنا لكنها

الغالب استعملها مذكرة ودونها قد بلا مجاوه

وهي على السماع ان يرد التقي لا يستلزم من عرفت في المضي

ان لا يتقوله اذ يعبر ما يسمع منه كحاج ولكن تمنع

عمومه عند الخطيب وقصر ذلك على الذي في الوصف اشهر

قال الرازي قال لنا فلان او قال لي فلان او ذكر لنا او ذكر لي في حديثه هو من قبيل قوله
ما فلان في انه متصل لكنهم كثيرا ما يستعملون هذا فيما سمعوه في حاله المذاكرة قال ابن الصلاح
انه لا يثبت وهو به اسبه من حديثنا وخالف ابو عبد الله ابن مندر في ذلك فقال فيهما رويانه
في جزله ان البخاري حيث قال في فلان فهو اجازة وحيث قال قال فلان فهو تدليس وهو
يقبل العمل كلامه وهذا سبيل كلام بن حمدان بما يخالف هذا في كيفية الرواية بالمناولة
والاجازة حيث ذكره ابن الصلاح ولما ذكر ابو الحسن بن الفطان تدليس السيوخ قال واما
البخاري بذلك عينه باطون هذه العترة قول الرازي قال فلان وذكر فلان من غير ذكر
الجار والمجرور وهذا معنى قولي بلا مجازة وهو ما بين وهذه اوضاع العبادات كقالت بن
الصلاح ومع ذلك فهي محمولة على السماع بالشرط المذكور في المعنى وهو اذا علم التقي اي
وسلم الراوي من التدليس كما اشترط هناك وان لم يذكر هنا بتعاين الصلاح لا سيما من عرف
من حاله انه لا يروي الا ما سمعه كحجاج بن محمد الا هو يروي كتب ابن حرج بل يفظ قال ابن حرج
فحمل الناس عنه واحتجوا بها هذا هو المحفوظ المعروف وحضر الخطيب ذلك لم يعرف
من عاداته مثل ذلك فاما من لا يعرف بذلك فلا يحمله على السماع

الشيخ في القراءه ثم القراءه التي نعتها معظمتهم عرضا سواقراتها

من حفظ او كتابا وسمعا والشيخ حافظ لما عرفت

اولا ولا يكن اصله ممسكه بنفسه او يثقه ممسكه

قلت كذا ان ثقة من سمع بحفظه مع استماع فافتح

مبلغ ما عرفت
سنة اهل العراق

ثم القسم الثاني من اقسام الاخذ والنقل القراءة على الشيخ وليسمها اكثر المحدثين عرضا
بمعنى ان القاري لعرض على الشيخ ذلك وتولى سواي سواقرات بنفسك على الشيخ من حفظك
او من كتاب او سمعت بقراءة غيرك من كتاب او حفظه ايضا وسوا كان الشيخ حافظا لما عرفت
او عرض غيرك عليه او غير حافظ له ولكن ممسك اصله بنفسه على ما سياتي في التقرينات
التي بعد هذه الترجمة وهكذا ان كان ثقة من السامعين بحفظ ما يقرأ على الشيخ والحافظ
لذلك مستمع لما يقرأ غير غافل عنه فذلك كاف ايضا ولم يذكر ابن الصلاح هذه المسئلة الا
والعلم فيها بوجه ولا فرق بين اساك الثقة لاصل الشيخ وبين حفظ الثقة لما يقرأ وقد رايت
غير واحد من اهل الحديث وغيرهم اكتب بذلك سوا كان الحافظ لذلك هو الذي يقرأ او غيره

ص ولجميعهم واخذوا وردوا نقل الخلاف وبه ما اعتدوا

والخلف فيها هل يساوي الاوه او دونه او فوقه فنقل

عن ملك وصحبه ومعظم كوفه والجاز اهل الحرم

مع البخاري هما سيان وابن له ذيب مع النعمان

فخرجوا العرض عكسه اصح وجل اهل الشرق نحو جرح

س اي واجمعوا على صحة الرواية بالعرض وردوا ما حكى عن بعض من لا يفتد بخلافه انه كان لا
يها وهو ابو عاصم النبيل رواه الراهتم مزي عنه وروي الخطيب عن وكيع قال لما اخذت
حديثا قط عرضا عن محمد بن سلام انه ادرك ملك ابن النضر والناس يقرؤون عليه فلم يسمع منه
لذلك وكذلك عبد الرحمن بن سلام الجعفي لم يكتف بذلك فقال ما لك اخرجوه عني ومن قال
بصحتها من التابعين عطا ونافع وعروة والسعي والزهري ومكحول والحسن ومنصور وابو
ومن الائمة ابن حرج والتوري وابن له ذيب وشعبة والائمة الاربعه وابن مدي وشريك واليث
وابو عبيد والبخاري في خلق لا يحصىون كثر واستدل البخاري على ذلك بحديث ختمام بن ثعلبة
واختلفوا في القراءة على الشيخ هل يساوي القسم الاول وهو السماع من لفظه او يثق دونه او فوقه
على لانه اقواله ذهب ملك واصحابه ومعظم علماء الجاز والكوفه والبخاري الى التسوية بينهما
وحكاها ابو بكر الصريفي في كتاب الدلائل عن الشافعي فقال وباب الحديث عند الشافعي رحمه الله في
القراءة على المحدث والقراءه منه سواء ذهب ابن له ذيب وابو حنيفة النعمان بن ثابت الى ترجيح
القراءه على الشيخ على السماع من لفظه وحكي ذلك عن ملك ايضا حكاها عنه ابن فارس وحكاها

هو او ثقه غيره
لبعض الاصول
ادام بسطة اصله

مبلغ ما عرفت
سنة اهل العراق

ن
بكر

ايضا عن ابن جريح والحسن بن عماره ورواه الخطيب في الكفايه عن مالك ايضا والديث بن
سعيد وشعبة وابن الجيعه ويحيى بن سعيد ويحيى بن عبد الله بن بكير والعباس بن الوليد
بن مزيه وابن الوليد وموسى بن داود الصبي الخلقاني وابي عبيد القاسم بن سفيان وبلخي حاتم ورواه
جمهور اهل الشرق الى ترجيح السماع من لفظ الشيخ على القراءة عليه وهو الصحيح ن
ص وجسوا ووافه قرأت او قرى مع وانا اسمع له عبيد
عما مضى في اول مقيدا قراه عليه حتى مضى
الشدة نارة عليه لا سمعت لكن بعضهم قد خلا
ومطلق الحديث والاختار مع احمد والمقدار
والنسائي والتميمي يحيى وابن المبارك الجدي سعيدا
وذهب الزهري والقطان وملك وبعده سفيان
ومعظم الكوفة والبخاري مع البخاري الى الجسوان
وبن جريح وكذا الاوزاعي مع ابن وهب والامام السافعي
ومسلي وجعل اهل الشرق قد جوزوا اخبرنا للفرق
وقد عزاه صاحب الانصاف للنسائي من عز ما خلا ف
والاكثرين وهو الذي اشتهر مصطلحا لاهل اهل الاثر

ش هذا بيان لعبارة ادا من سمع بالعرض واجود العبارات بيان يقول قرأت على فلان هذا ان
كان هو الذي قرأ فان سمع عليه بقراءة غيره قال قرى على فلان وانا اسمع وهذا المراد بتولي
وجوده بالعدل اي رواه اجود وقولي سمع عبرا على هذا من العبارات العبارات التي مضت في
النسب الاول مقيده مما يبين ان السماع عرض فيقول ما فلان يقرأني او قراءة عليه وانا اسمع
اذا ما يقرأني او قراءة عليه او يانا او يانا فلان يقرأني او قراه عليه او قال لنا فلان قراءة عليه
او اخذ ذلك حتى استعملوه في الخ لئلا نقولوا الشدة فلان قراءة عليه او يقرأني قلم يشسوا
مما يجوز في النسب الاول اللفظ سمعت فلم يجوز وهما العرض وقد خرج بذلك احمد صالح فقال
لا يجوز ان يقول سمعت وقال القاضي ابو بكر الباقلائي انه الصحيح قال وقال بعضهم يجوز قال
القاضي عياض وهو قول روي عن مالك والنوري وابن عسمة والصحيح ما تقدم وهو المراد بقولي
لا سمعت فاما اطلاق ما وانا من غير تقييد بقوله يقرأني او قراه عليه فقد اختلفوا فيه على

مذاهب فذهب عبد الله بن المبارك ويحيى بن يحيى اليميني واحمد بن حنبل والنسائي فيما حكاها
الصالح عنه تنع للقاضي عياض الى منع اطلاقهما وقال القاضي ابو بكر انه الصحيح
وحكاها الخطيب عن ابن جريح خلاف ما حكى عنه ابن الصلاح من التفرقة قال الخطيب
وهو مذهب خلق كثير من اصحاب الحديث وذهب ابو بكر بن شهاب الزهري وملك النوري
وابو حنيفة وصاحبا وسفيان بن عيينه ويحيى بن سعيد القطان ومعظم الحجازيين
والكوفيين والبخاري الى جواز اطلاقهما ومن ذهب الى ان ما وانا سواء يحيى بن سعيد القطان
ورب بن هرون والنضر بن شميل وابو عاصم النبيل وذهب بن جرير وملك في احد القولين
عنه واحمد بن حنبل وتعلب والطحاوي وصنف منه جزا سمعناه متصلا وغيره من اهل
العلم وقد حكاها القاضي عياض عن الاكثرين وكذا قال ابن فارس فذهب اليه اكثر علمائنا
وذهب بن جريح والاوزاعي والنسائي واصحابه وابن وهب وجمهور اهل المشرق الى الفرق
بين اللفظين فجوزوا اطلاقا ولم يجوزوا اطلاقا تحديدا وعزاه محمد بن الحسن اليميني
الزهري في كتابه الانصاف للنسائي ولا اكثر اصحاب الحديث وهو الشايع الغالب على اهل
الحديث كما قال ابن الصلاح وكان اصطلاحا للثمة من النوعين فتولي وبعده سفيان
اشارة الى انه ابن عسمة لا النوري لان النوري متقدم الوفاة على ملك كما سياتي في تاريخ
الوفيات وابن عسمة متأخر وقولي وان جرح مبتدأ وليس بمحطوف ن

ص وبعض من قال بدا اعادة قراءة الصحيح حتى عاد ا
في كل متن قايلا اخبركا اذا كان قال اول احذر كما
قلت وذا رأي الذين اشتهروا اعادة الاسناد وهو شرط

ش اي وبعض من قال بالفرق بين اللفظين وهو ابو حاتم محمد بن يعقوب الطبري فيما
حكاها البرقاني عنه انه قرا على بعض السيوخ عن الضريكي فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ
بذكرانه انما سمع الكتاب من الضريكي قراءة عليه فاعاد قراه الكتاب كله وقال له في جميعه
اخبركم الضريكي قلت وكانه كان يرى انه لا بد من ذكر السند في كل حديث
وان كان الاسناد واحدا الى صاحب الكتاب وهو من مذاهب اهل التثديد في الرواية
والا لاكتفى بقوله له اخبركم الضريكي بجميع البخاري والصحيح انه لا يحتاج الى اعادة
السند في كل حديث على ما سياتي في مؤمنه ان شاء الله تعالى

لم يلحق كذا
وهو له احوال
بالحسن اهل العراق

صحيح البخاري كان
مؤله في كل حديث
حدثهم الضريكي

مطلع ما عدا
الكتاب

ص فسر تعان

واختاروا ان امسك رضاء والشيخ لا يحفظ ما قد عرضنا
 فبعض نظار الاصول فبطله واكثر الحديثين يقبله
 واختاره الشيخ فان لم يعتمد ممكنه فذلك السماع رد

ش اذا كان الشيخ الذي يقرأ عليه عرضا لا يحفظ ذلك المقر عليه فان كان اصله بيده
 فالسماع صحيح كما تقدم وان كان القاري يقرأ في اصله فهو صحيح ايضا خلافا لبعض اهل
 التشديد في الرواية وان لم يكن القراءه من الاصل ولكن الاصل يمسكه احد السامعين
 التقات فاختلوا في صحة السماع فحكى القاضي عياض ان القاضي ابا بكر الباقلا في
 تردد فيه قال واكثر قيل له الى المنع قال واليه تجا الجوسي يعني امام الحرمين قال
 واجازة بعضهم وصحة وهذا عمل كافي في الشيوخ واهل الحديث وقال ابن الصلاح انه الجمار
 اما اذا كان المسك للاصل والحالة هذه لا يعتمد عليه ولا يوثق به فذلك السماع مردود
 غير معتل به

ص واخترنا ان سكت الشيخ وله يقر لفظا فراه المعظم
 وهو الصحيح كافي في المنع بعض اولى الظاهر منه وقطع
 به ابو الفتح سليم الرازي ثم ابواسحق الشيرازي
 كذا ابو نصر وقال يجهل به والفاظ الاداء الاول

ش اذا قرأ القاري على الشيخ وسكت الشيخ على ذلك غير منكوره مع اصفايه وفهمه ولم
 يقر باللفظ يقول نعم وما استبه ذلك فذهب جمهور الفقهاء والحديثين والنظار كما قال
 القاضي عياض في صحة السماع وان ذلك غير شرط وقال انه الصحيح قال وشرطه بعض الظاهر
 به وبه عمل جماعة من مشايخ اهل المشرق قال ابن الصلاح وقطع به ابو الفتح سليم
 الرازي والشيخ ابواسحق الشيرازي وابو نصر بن الصباع من السامعين قال ابن الصباع وله
 ان يعمل بما قرى عليه واذا اراد روايته عنه فليس له ان يقول حدثني ولا اخبرني بل قرأت
 عليه او قرى عليه وهو يسمع وهذا المراد بقولي والفاظ الاداء الاول اي وتعتبر في الاداء بالرتبة
 الاولى من الاداء في العرض وهو ما تقدم من قولي وجودة وايقنه قرأت او قرى وما قاله ابن الصباع
 من انه لا يطلق فيه ما ولا انا هو الذي صححه القاري وحكاها الامدي عن المتكلمين وصححه
 وحكى الامدي بحوين عن الفقهاء والحديثين وصححه ابن الحاجب وحكاها عن الحاكم انه
 مذهب الامة الاربعة وان اشار الشيخ براسه او اصبعه للاقرار به ولم يلفظ بحم صاحب

المحصل بانه لا يقول في الاداء حدثني ولا اخبرني ولا سمعت وفيه نظرون
 ص والحاكم اختار الذي قد عجزدا عليه اكثر الشيوخ في الاداء
 حدثني في اللفظ حيث انفردا واجتمع ضمير اذ انفردا
 والعرض ان يسمع قل اخبرنا او قارنا اخبرني واستحسن
 وخو به عن ابن وهب رويانا وليس بالواجب لكن رخصنا

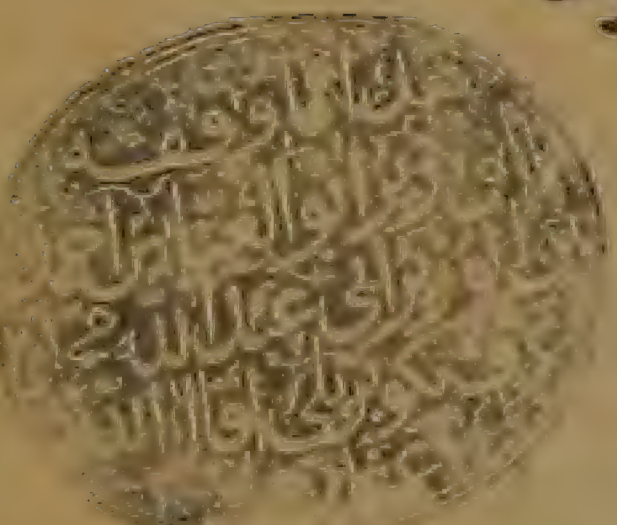
ش هذا بيان لالفاظ الاداء التي ينبغي استعمالها بحسب تحمل الحديث قال الحاكم الذي
 اخبره في الرواية وعلمت عليه اكثر شيوخه وائمة عصره ان يقول في الذي ياخذ من
 الحديث لفظا وليس معه احد حديثي فلان وما كان معه غيره ما فلان وهذا معنى
 قولي واجمع ضمير اذ انفردا قال الحاكم وما قرأ على الحديث بنفسه اخبرني فلان
 وما قرى على الحديث وهو حاضر انا فلان قال ابن الصلاح وهو حسن راي وروي
 الترمذي في العلل عن ابن وهب قال ما قلت ما فقوم ما سمعت من الناس وما قلت
 حدثني فقوم ما سمعت وحدي وما قلت انا فقوم فري على العالم وانا شاهد وما قلت اخبرني
 فقوم ما قرأت على العالم وفي كلام الحاكم وابن وهب ان القاري يقول اخبرني سوا سمع معه
 غير امره وقال ابن ديق العبد في الاقتراح ان القاري اذا كان معه غيره يقول انا فسوي
 من مسئلي الحديث والاخبار في ذلك ثم ان هذا التفصيل في الفاظ الاداء ليس بواجب
 ولكنه مستحب حكاها الخطيب عن اهل العلم كافة فحار من سمع وحده ان يقول انا ركا

ص واخترنا ان يقول اخبرني وحديثي ولخود ذلك
 والشك في الاخذ كان وحده او مع سواه فاعتبار الوحد
 مجتعل لغير راي القطر ان الجمع فيما اوهم الانسان
 في شحه ما قاله والوحد قد اختار في ذا السهمي واعتمد

ش اذا شك الراوي هل كان وحده حاله التجل فيقول في الاداء حدثني او كان معه غيره
 فيقول حدثا فيجمل ان يقال يودى بلفظ من سمع وحده لان الاصل عدمه غير اما اذا شك في
 تحمل هل هو من قسلا او اخبرني فقد جمع ما بين اصلاح مع مسئلة الشك هل هو من
 قسلا او اخبرني ما وحديثي دانه يحمل ان يقول اخبرني لان عدمه غير هو الاصل
 وفيه فطر لان قسلا ان يكون هو الذي قرأ بنفسه على الشيخ على ما ذكره ابن الصلاح وعلي
 اخبرني

م لم يعارضه غيره
 كساده العزالي

اضارة



هذا فهو تحقق سماع نفسه ويشك هل قرأ بنفسه ام لا والاصل انه لو تغير او قد حكم الخطيب
في الكفاية عن البرقاني انه ربما شك في الحديث هل هو قرا هو او قرأه او قرأه وهو يسمع فيقول
فيه قرا على فلان وهذا حسن فان افراد الضمير يقتضي قراءته بنفسه وجمعه يمكن حمله
على قراءه بعض من حضر لسماع الحديث بل لو تحقق ان الذي قرا غير فلان باس ان يقول قرا قاله
احمد بن صالح حين سئل عنه وقال السبيل قرا على ملك وانما قرأ على مالك وهو يسمع واما
مسئلة الشك هل هو من سئل او حدثني فقد ادى محيى سعيد القطان الاثبات
بضميرها في مسئلة نيتيها وهي اذا شك في لفظ سمعه هل قال حدثني او ما ومتقضاه
هنا ان يقول ما وكان وجهه ان احدى اكل مرساة فيقتصر في حالة الشك على الماهر
وقد احتار اليه في بعد حكمه كلامه القطان انه لو وجد فيقول حدثني وقول فيما او هم اي
شك ومنه حديث لي سعيد الخدري اذا اوهم احد ذكر في صلاة فلم يفرز اذا ونقص الحديث
وقال قلت او هم ترك وهذا لا معنى في هذا الحديث وحكي صاحب المحكم عن ابن الاعراب
قال او هم ووهيم ووهيم سواوا النسل فان اخطأت او اوهمت شافقديهم المصافي بالحب

الجمع

مبلغه كذا وكذا
لقد اجمعت

- وقال قول شيئا منصوب على المصداق
- وقال احمد بن تيمية لفظا ورد في الحديث في آية ولا تعد
- ومتع الابدال فيما صيرفا في الحديث لكن حيث راو عرفنا
- بانه سوى فيه ما جريا في النقل بالمعنى ومع ذلك
- بان ذانما روى والطالب باللفظ لا ما وصنعوا في الكتب

ش قال احمد بن حنبل اتبع لفظ الشيخ في قوله ما وحدثني وسمعت واجزى ولا تعد
ومتع ابن الصلاح ابدال اخبارنا بحديث وخوف في الكتب المصنفة وان كان في اقامة
احدهما مقام الاخر خلاف لا خيال ان يكون قابل ذلك لا يرى التسوية بينهما فان عرفت
ان قابل ذلك سوى بينهما ففيه الخلاف في حوار الرواية بالمعنى كما قال الخطيب قال ابن
الصلاح الذي رواه لا متناع من اجراء مثله فيما وضع في الكتب المصنفة وما ذكره الخطيب
محمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ الحديث غير موضوع في كتاب مؤلف قال ابن
دينار العبد وهذا الكلام فيه ضعف قالوا قل ما فيه انه يقتضي محو هذا فيما نقل من
المصنفات المتقدمة الى اجزائها وتجاوزها فانه ليس فيه بعد التصريف المتقدم قال وليس

هذا اجازيا على الاصطلاح قلت لا نسلم انه يقتضي ذلك بل آخر كلامه ان الصلاح يشهر
انه اذا نقل حديث من كتاب وعزى اليه لا يجوز فيه الابدال سوا نقلناه في تاليف لنا
او لفظا والله اعلم **ص** واختلفوا في صحة السماع من ما سمع فقال بامتناع
الاسفراييني مع الحبري وابن عدي وعين الضمير
لا تروا خدسا واجازا قل حضرت والرازي وهو للفظ
وابن المبارك كلاهما كتب وجوز اجماع والشيخ ذهب
بان خدسا منه ان يفتى لا فيتم فتح او لا بطا
كما جري للدواعي حيث عد املا اسمعيل عدا وسرد

ش اختلف اهل العلم فيمن ينسج حالة السماع سواء في ذلك الشيخ المشع والطالب السامع
هل يصح السماع ام لا فذهب ابو اسحق الاسفراييني الاستاذ وابراهيم البرقي وابو احمد بن
عدي وغير واحد من الامة الى منع الصحة مطلقا وذهب الامام ابو بكر احمد بن اسحق الصنعوني
انه لا يقول في الاداس ولا انا بقول حضرت وذهب موسى بن هرون الجبال الى الصحة مطلقا
وقد كتب ابو حاتم محمد بن ادريس الرازي الحنظلي في حاله السماع عند عارم وعند عمر بن مرزوق
وكتب ايضا عبد الله بن المبارك وهو يقرأ عليه شيئا اخر غير ما يقرأ عليه قال ابن الصلاح
وخير من هذا الاطلاق التفصيل فيقول لا يصح السماع اذا كان الشيخ يحسب معتمدا
فهم الناس لما يقرأ حتى يكون الواصل لا يسمعه كأنه صوت غفل ويصح حين اذا
كان لا يسمع معه الغنم كقصص الدارقطني اذ حضر في خداسه مجلس اسمعيل الصفار
فجلس بسج جراكا معه واسمعيل يلى فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وانت
بلسح معاد فهمي للاصلاح فتمكث ثم قال يحفظ كما ملى الشيخ من حديث الى الان
فقال لا فقال الدارقطني املى ثمانية عشر حديثا فعدت الاحاديث فوجدت كما قال
ثم قال الحديث الاول منها عن فلان عن فلان ومنته كذا والحديث الثاني عن فلان عن فلان
ومنته كذا وليريد يذكر اسانيد الاحاديث ومتونها على ترتيبها في الاملا حتى اني على اخرها
فحب الناس منه **ص** واذك تجري في الكلام او اذا يقيم حتى خفي البعض كذا
ان يترك السامع ثم يمتل في الظاهر كقولنا واقل

ش وما ذكر في السمع من تفصيل مجري في الكلام في وقت السماع من السامع او السمع وكذا

إذا هم القاري والهمه الصوت الحق قاله الجوهرى كذا إذا فرط في الاسراع تحت تحفى
بعض الكلام أو كان السامع لعبدا عن القاري وما أسبه ذلك ثم الظاهر انه يعني في كل
ذلك عن القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين **ص**
ويبقى للشيخ أن يحزم مع السماع جبر النقص أن يقع
قال بن قناب ولا عني عن اجازة مع السماع **تقدرون**

ش لما ذكرناه ربما عرفت عن السامع الكلمة والمكلمات لعجده القاري أو هممه أو كلامه ونحو
ذلك ذكرنا مجر ذلك وهو انه ليس بغير للشيخ أن يحزم للسامع من روائه الكتاب أو الخرا الذي
سمعه وان شمله السماع لاحتمال وقوع شي مما تقدم بسجود ذلك ولذلك ينبغي ككتاب السماع
أن يكتب اجازة الشيخ عقب كتابة السماع ونحو ذلك أن أول من كتب الاجازة في طبقات السماع
أبو الطاهر اسمعيل بن عبد المحسن الأتباعي فجزاه الله خيرا في سببه ذلك لاهل الحديث
فلقد حصل به نفع كثير ولقد انقطع بسبب ترك ذلك وأهمله اتصال بعض الكتب في
بعض البلاد بسبب كون بعضهم كان له ولم تذكر في طبقة السماع اجازة الشيخ لهم فالتحق أن
كان بعض المفتونين آخر من بقي ممن سمع بعض ذلك الكتاب فتعد رقعة جميع الكتاب عليه
كأن الحسن بن الأصواف الشافعي راوي طالب السماع عن أبيه قال والله اعلم وقال أبو عبد الله
بن عتاب الأندلسي لا غنى في السماع عن الاجازة لانه قد يغلط القاري ويغفل الشيخ أو يغلط
الشيخ أن كان القاري يغفل السامع فيجرب له ما فاته فلا حبان **ن**

ص وسئل ابن حنبل أن يحرفا أدغمه فقال أرجو أن يغني
لكن أبو نعيم الفضل منع في الحرف يستفهمه فلا يستمع
الابن يروي تلك الشاردة عن فهم ونحو عن رأيده

ش قال صالح بن أحمد بن حنبل قلت لأبي الشيخ يدغم الحرف يعرف انه كذا وكذا ولا يفهم عنه
يروي أن يروي ذلك عن قال أرجو أن لا يصيق هذا قال أبو نعيم الفضل بن دكين فما يري فما
سقط عنه من الحرف الواحد ولا سمع مما سمعه من سفيان والأعمش واستفهم من أصحابه
أن يرويه عن أصحابه لا يري غير ذلك واسعا فقول تلك الشاردة أي تلك الكلمة
أو الحرف الذي شدة فلم يفهمه عن شيخه وإنما فهمه عن الشيخ غيره وهكذا اجازة زائدة
ابن قدامة قال حلف بن يثيم سمعت من الثوري عن أوف حديث أو نحوها فكنت استفهم

مطلع ما عني
سأله قال
سأله قال

جلسي قلت لما يذكر في الحديث منها إلا ما تحفظ بقلبك وسع إذا ذلك قال فليفتها **ص**
وحلف بن سالم قد قال **ن** أدفاته حديث من حدثنا
من قول سفيان وسفيان الكوفي يلفظ مستعمل عن المجلد الثاني
كذلك حماد بن زيد أفنى استفهم الذي يليك حتى
تدوا عن الأعمش كما تقدم للتحفي فربما قد تبعه
البعض في سماعه فيسئل البعض عنه كل يسئل
فكل ذلك سهل وقوله **ص** يلقي من الحديث شمة قصم
عنوا إذا أول شي سئل عرفة وما عتوا الشئ لا

ش قال الخطيب يلقي عن حلف بن سالم الحرفي قال سمعت بن عيينة يقول عمر بن دينار مررت
بكذا فإذا سئل له قال حلف بن سالم لا أقول لا في أسمع من قوله حديثه لأنه أحرف لكثرة الزحام
وهج دث وعن ابن عيينة أنه قال له أبو مسلم المستملي أن الناس كثيرا لا يسمعون قال سمع
انت قال نعم قال فسمعهم وهذا هو الذي عليه العمل أن من سمع المستملي ذوز سماع لفظ
المجلى حاز له أن يرويه عن المجلى كما تعرض سوا لأن المستملي في حكم من يقرأ على الشيخ ويعرض
حديثه عليه ولا كن يشترط أن يستمع الشيخ المجلى لفظ المستملي كما تقرأ عليه ومع هذا فليس
لمن لم يسمع لفظ المجلى أن يقول سمعت فلانا يقول كما تقدم في العرض سوا ولكن الأخطا أن
بين حاله إلا إذا ان سماعه لذلك أو لبعض الألفاظ من المستملي كما فعله الإمام أبو بكر بن
خزيمة وغيره من الأئمة وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ما كتبت قط من في المستملي
ولا التفت اليه ولا أدرك أي شيء يقول إنما كنت أكتب عن الحديث وأما قول حماد بن
زيد لمن استفهمه كيف قلت فقال استفهم الذي يليك وقول الأعمش كما جلس إبراهيم
البحفي فليستع الحلقة فربما حدث بالحديث فلا يسمعه من تحفي عنه فليسا بعضه
عاقلة لم يرويه عنه وما سمعوه منه فصدوا ما أسبه ساهل من فعله وقد قال
أبو زرعة عبدان روي حكاية الأعمش هذه رأيت أبا نعيم لا يحجم هذا ولا يرضي
به لنفسه وأما قول عبد الرحمن بن مهدي مكمل من الحديث شمة فقال حمزة
ابن محمد الكوفي إنه يعني به إذا سئل عن أول شي عرفة فليس يعني الشئ سئل في السماع **ن**

ص وأن حدث من رأسي عرفة بصوت أو ذي خبر

مطلع ما عني
سأله قال
سأله قال

فتح وعز شعبة لا تروى لنا ان بلا لا وحدث ايضا

ش يصح السماع من وراء حجاب اذا عرف صوت الحديث او اعتمد في معرفة صوته وحضوره على خبر ثقة من اهل الخبره بالحديث وقال شعبة اذا حدثك الحديث فلم ترو جصده فلا ترو عنه فقلعه شيطان قد تصور في صورته يقول ما وانا وقول لنا ان بلا لا الى اخره اي الحجج لنا في صحة السماع من وراء حجاب حديث عبد الله بن عمر المنق عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بلا لا بوزن بيل فكلوا واشربوا حتى تشبعوا اذان ابن ام مكتوم فامر بالا اعتماد على صوته مع غيبة شخصه عن يسمعه وكذلك حديث ام المؤمنين عائشه وغيرها من امهات المؤمنين كن يحدثن من وراء حجاب ويتقلعن من سمع ذلك واحتج به في الصحيح وهذا معنى قول وحديث ايمان ص ولا يضر ما عاين يسمعه الشيخ ان يروي ما قد سمعه

تأذره

لذلك التخصيص رجعت ما لم يقل خطا او شككت

ش اذا سمع من شيخ حديثا ثم قال له لا ترو عنى او ما اذنت لك في روايته عنى ولخو ذلك فلا يضر ذلك ولا يمنع ان يرويه عنه ولذلك اذا اقتصصت قوما بالسماع وسمع غيرهم من غير ان يعلم الحديث به كما صرح به الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني وكذلك لو قال اني اخبركم ولا اخبر فلانا فلا يضر ذلك فلا صحة سماعه وكذا ان قال رجعت عما حدثكم به ويخو ذلك مما لا ينبغي انه من حديثه ما لم يكن المنع مسندا الى انه لخطا فيما حدث به او شك في سماعه

م بلغ نافع كذا
سعد احمد العراقي

ولخو ذلك فليس له ان يرويه عنه والحاله هذه

- ثم الاجازة تلى السماعا وتوحيث لتسعة انواعا
- ارفعها تحت لا مناول
- وتبعثهم على انفاقهم على جواز ذاو ذهب الباجي الى
- نفي الخلاف مطلقا وهو غلط قالوا الخلاف في العمل فقط
- ورد في الشيخ بان السانعي قولان فيها ثم بعض تابعي
- مذهب القاضى الحارثى نفا وصاحب الحارثى به قد قطعا
- قال لا كشعبة ولو جاز ان اذن ليطلب رجله طلاب السنن
- وعنه في الشيخ مع الحارثى ابطالها كذلك للسجزي
- لكن على جوازها استقرار علمه والاكثر وظنوا

قالوا به كذا وجوب العمل بها وقيل لا حكم المرسل

ش القسم الثالث من اقسام الاخذ والعمل الاجازة وهي على تسعة انواع النوع الاول اجازة معينين معينين كان يقول احرت لكم او فلان الفلاني ونصته بما يميزه الكتاب الفلاني او ما اشتملت عليه من شئ ونحو ذلك وهذا رفع انواع الاجازة المحررة عن المناولة وسياتي حكم المناولة مع الاجازة قال القاضي عياض فخذ عند بعضهم التي لم يحلف في جوارها ولا خالف فيه اهل الظاهر واما الخلاف بينهم في غير هذا الوجه وقال القاضي ابو الوليد الباجي لا خلاف في جوار الرواية بالاجازة من سلف هذه الامم وخطها وادعي فيها الاجماع ولم يقتل وذكر الخلاف في العمل بها فتولى قال اي الباجي وما حكمه ابا جاز من الاجماع في مطلق الاجازة غلط قال ابن الصلاح هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جسماعات من اهل الحديث والفقه والادب وذلك احدي الروايتين عن الشافعي وقطع بابطالها القاضي حين دالم وردى وبه قطع في كتابه الحارثي وعنه الى مذهب الشافعي وقال جميعا كما قال شعبة لو جاز الاحازة لبطلت الرحلة ومن قال بابطالها ابراهيم الحارثي وابو الشيخ عبد الله بن محمد الا وابو نصر الوائلي السجزي وابو طاهر الدباس من الخفيعه وابو بكر محمد تابت المجتهد من الشافعية وخبراه الامدي عن له خفيقه والى يوسف لكن الذي استفتى عليه العمل وقال به جماهير اهل العلم من اهل الحديث وغيرهم القول بخو الاجازة واجازة الرواية بها وحكمه الامدي عن اصحاب الشافعي واكثر المحدثين وكما نحو الرواية بالاجازة لذلك يحال العمل بالمروية او قال بعض اهل الظاهر ومن تابعهم لا يحب العمل به كالحديث المرسل قال ابن الصلاح وهذا باطل لانه ليس في الاجازة ما يندرج في اتصال المنقول بها في الثقة به والله اعلم

صوليدين

صهافي

م بلغ نافع كذا
سعد احمد العراقي

ص والثان ان يعين المجاز له دون المجاز وهو ايضا قبل

جمهورهم رواية ومثلا والخلف اقوى فيه مما قد خلا

ش النوع الثاني من انواع الاجازة ان يعين الشخص المجاز له دون الكتاب المجاز فيقول احرت لك جميع سموعاتي او جميع مروياتي وما اشبه ذلك والجمهور على نحو الرواياتها وعلى وجوب العمل بما رويها بشرطه ولا كن الخلاف في هذا النوع اقوى من الخلاف في النوع

المقدم **ص** والثالث التيميم في الجواز له وقد مال إلى الجواز
مطلقا للخطيب ومنه **ص** فإبو العلا أيضا يحد
وجاز الموجود عند الطبري والشيخ للامبال مال فاحذر

ش والنوع الثالث من أنواع الأجازة أن يتم الجواز فلا يعيبه كاجتزأ المسلمين أو لكل أحد
أو لمن أدرك زمانه ونحو ذلك وقد فعله أبو عبد الله ابن منته فقال اجتزأ لمن قال لا إله إلا الله وحده
أيضا للخطيب وحكي للجازمي عن أدركه من الحفاظ كجلى العلا الحسن بن أحمد القطاري الهذلي
وغيرهم أنهم كانوا يميلون إلى الجواز وحكي للخطيب عن القاضي في الطبري أنه حوز
الأجازة لجميع المسلمين من كان منهم موجودا عند الأجازة قال ابن الصلاح وله أثر ولم
نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الأجازة فروي لها ولا عن الشرح منه المستأخر
الذين سئو عونها والأجازة في أصلها ضعف وتردد بهذا التوسيع والاسترسال ضعفا
التعدادي كثيرا لا ينبغي احتمالها قلت **ص** فمن أجازها أبو الفضل أحمد بن الحسين بن خيثون وأبو
الوليد بن رشد المالكي وأبو طاهر السلي وغيرهم ورحمه أبو عمرو بن الحاجب وصححه النووي
مراد أنه في الرواية وقد جمع بعضهم من أجاز هذه الأجازة العامة في نصف له جمع
فيه خلقا كثيرا رتبهم على حروف المعجم لكن تصوره هو الحفاظ أبو جعفر محمد بن الحسين بن
البندار كاتب البندادي ومن حديثها من الحفاظ أبو بكر بن أبي شيبة ومن الحفاظ المتأخرين
الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن حطيف الديلمي بأجازته العامة من المؤيد الطوسي وسمع
الحفاظ أبو المحاسن المزي وأبو عبد الله الذهبي وأبو محمد البرزالي على الركن الطائفة العامة
من له جعفر الصيدلاني وغيرهم وقرا بقا الحفاظ أبو سعيد العلالي على أبي العباس بن نجمة
ما حازته العامة من داود بن محمد بن الفاروقات بمائة أجزاء على الوجيه عبد الرحمن القوفي
بأجازته العامة من عبد الطيف بن القبيطي ولبى استحق الكاشغري وابن رواج والسبكي
وأخر من بغداديين والمصريين وفي النفس من ذلك شي وأنا أتوقف عن الرواية

وأهل الحديث يقولون إذا كتبت فقمس وإذا حدثت فقلش **ص**
ص وما تتم مع وصف حصر كالحال أو مبد بالتقصر
فإنه إلى الجواز أقرب فلت عياض قال لست أحب
في ذلك الاختلاف من شري أجازة لكونه منحصرا **ش** والأجازة العامة

إذا ثبت بوصف حاضر فصول الجواز أقرب قاله ابن الصلاح ومثله القاضي عياض بقوله
اجتزأ لمن هو الآن من طلبة العلم سلك كذا وكذا أو لمن قرأ على مثل هذا وقال فما أحبهم
أجلوا في جوانه من تصح عنه الأجازة ولا ريت تمنعه لأجل ذلك تحصور موصوف
كقوله لا ولد فلان أو أخوه فلان **ص**

ص والرابع الجعل بمن أجيز له أو ما أجيز كاجتزأ من أرفله
بعض سماعتي كذا أن يسمى كتابا أو شخصا وقد سمي
به سواه ثم لما يتضح مراده من ذلك فحولا يصح
أما المسمون مع البيان فلا يضر الجعل بالأعيان
وسمى الصحة أن حملهم من غير عدد يصح لهم

ش والنوع الرابع من أنواع الأجازة المجهول أو بالجهول فالأول كقوله اجتزأ بحجابه
من الناس سموعاتي والثاني كقوله اجتزأ بك بعض سموعاتي وقد جمعت سأل المحمل
فيهما في مثال واحد وهو اجتزأ من أرفله بعض سماعي والأول ففتح الحضره واسوان الزاكي
وفتح الفالجماعة من الناس وسه أن عايشه أرسلت إلى أرفله من الناس وذلك في قصة
خطبه عايشة في فضل أهلها ومن أمثلة هذا النوع أن سمي شخصا وقد سمي به غير
واحد في ذلك الوقت كاجتزأ لمحلب خالد الدمشقي مثلا أو لسمي ثانيا سوا اجتزأ لك أن
تروي عن كتاب السنن وهو مروي عن من السنن المعروفة بذلك وله منقطع مراده
في المسكتين فإن هذه الأجازة غير صحيحة أما إذا انقطع مراده لعرضه بأن قيل له اجتزأ
لمحمد بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي مثلا بحث لا يندرس فقال اجتزأ لمحلب خالد الدمشقي أو قيل
له اجتزأ لي رواية كتاب السنن لابي داود مثلا فقال اجتزأ لك رواية السنن فالظاهر
صحة هذه الأجازة وإن الجواب خرج على المسؤول عنه ولذلك إذا سمي الشيخ المسؤول
منه المجاز له مع البيان المزيل للاشتباه ولكن الشيخ لا يعرف المسؤول له بل يحمل عنه
فلا يضر ذلك والأجازة صحيحة كما لا يشترط معرفة الشيخ من سمع من الشيخ وإذا سئل
الشيخ الأجازة لمجماعة مسمين مع البيان في استدعائها كاجتزأ به العادة فاجاز لهم من غير
معرفة بهم وله يعرف عدد صمد ولا تصح أسماهم واحدا واحدا قال ابن الصلاح
ينبغي أن يصح ذلك أيضا كما يصح سماع من سمع منه على هذا الوصف **ص**

لم يلحق بالجماعة
كسائر أهل العراق

لم يلحق بالجماعة
كسائر أهل العراق

ص والخامس التعليق في الاجازة ، بمن يشأها الذي اجاز
او غير معينين ، الاول ، اكثر جملة واجاز الكل
ثانيا ابو يعلى الاسام الخليل ، مع ابن عمرو وقال بحلي
المحصل اذ يشأها والظاهر ، بطلانها اذ لا يفتى بذلك ظاهر
قلت وجدت ابن له ختمه ، اجاز كالثانيه المبرمه
وان نقل من شاير روى قرا ، ونحوه الازدي مجيزا كتبا
اما اجرت لفلان ان يرد ، فالظاهر الجواز فاعتمد الاقوي
والنوع الخامس من انواع الاجازة المعلقة بالمسئله ولم يفرده ابن الصلاح هذا النوع
وادخله في النوع قبله وقال فيه جملة وتعليق بشرط وافردته بنوع لان بعض
الاجاز المعلقة لا جملة فيها كما يشق عليه هنا وذلك لان التعليق قد يكون مع ابهام
المجاز او مع تعيينه وقد تعلق بمسئله المجاز وقد تعلق بمسئله غير معينة وقد يكون التعليق
لنفس الاجازة وقد يكون للرواية بالاجازة فاما تعليلها بمسئله المجاز فمما كقول من شا
ازا جره فقد اجرت له او اجرت لمن شا فمما كقولها بمسئله غير معينة وسياتي حكمه قال
ابن الصلاح بل هذه اكثر جملة وانتشارا من حيث انها معلقة بمسئله من لا يحصر عددهم
بخلاف تعليلها بمسئله معينة اما تعليلها بمسئله غير المجاز فان كان المعلق بمسئله منها
فقد باطله قطعا لقوله اجرت لمن شا بعض الناس ان يروى عنى وان كان معين لقوله من
شا فلان ان احصره فقد اجرت له او اجرت لمن يشأ فلان ونحو ذلك فقد حكى الخطيب في جزله
في الاجازة للمعذور والمجهول عنى على محب الحسن بن النضر الخليل والى الفضل بن عبيد الله
ابن عمرو سألها احاز ذلك واستدل لها بان هذه الجملة ترتفع عند وجود المسئله وتعيين
المجاز له قال ابن الصلاح والظاهر انه لا يصح وبذلك الفتى القاضي ابو الطيب طاهر بن
عبد الله الطبري يادشاه الخطيب عن ذلك وعلى انه اجازة للمجهول لقوله اجرت لبعض الناس
قال ابن الصلاح وقد يعلل ايضا بما فيه من التعليق بالشرط فان ما يفسد بالجملة لا يفسد
بالتعليق عند قوم قلت وقد وجدت عن جماعة من ائمة الحديث المتقدمين والمتأخرين
استعمال هذا من المتقدمين الخافط ابو بكر احمد بن حنبل ختمه زهير بن حرب صاحب يحيى
معين وصاحب التاج قال الامام ابو الحسن محمد بن الحسين بن الوزان الفيت

الاجازة

معنا

معه

في بكر بن خنمه قد اجرت لابي بكر بن محمد بن مسلم ان يروى عنى ما اخب من كتاب التاج
الذي سمعه منى ابو محمد القاسم بن الاصبع ومحمد بن عبد الله بن علي كما سمعاه منى واذا نت له في ذلك
ولمن احب من اصحابه فان احب ان يكون الاجازة لاحد بعد هذا فانا اجرت له ذلك سحا
هذا وكتب احمد بن حنبل في حنمه بيدى في شوال من سنة ست وسبعين وما بين ذلك احار
حفد يعقوب بن شيبه وهذه نسخها فيما حكاه الخطيب يقول محمد بن احمد بن يعقوب
بن شيبه قد اجرت لعمر بن احمد الخليل وابنيه عبد الرحمن بن عمر وحنبل بن الحسن جميعا
فانه من حديثي ما لم يدرك سماعه من المسند وغيره وقد اجرت ذلك لمن احب عمر فليروى
عنى اشأوا او كتبت له ذلك غطي في صفر سنة اثنتين وثلثين وثلثمائة قال الخطيب بعد
حكاه هذا ورايت مثل هذه الاجازة لبعض المتقدمين الا ان اسمه ذهب من حنظلي
انتهى وكأنه اراد بذلك ابن له خنمه والله اعلم واما اذا كان المعلق هو الرواية كقوله
اجرت لمن شا الرواية عنى ان يروى فقال ابن الصلاح هذا اولى بالجواز من حيث ان
مقتضى كل اجازة يعول الرواية بها الى مسئله المجاز له فان هذا مع كونه بصيغة التعليق
نصحا بما تقتضيه الاطلاق وحكاية للحكاية لا تعليل في الحقيقة قال ولهذا
اجاز لبعض ائمة السلفيين في البيع ان يقول بعتك هذا بكذا ان شئت فتقول بعتك
الفرق بينهما تعيين الجميع ان تقول بعتك هذا بكذا البتة هنا بخلافه في الاجازة فانه
بهم نعم وزانه في الاجازة ان يقول اجرت لك ان يروى عنى ان شئت الرواية عنى وانما
المثال الذي ذكره في التعليق وان له نصرة فالجملة مبطله له وكذلك ما وجد بخط لي الفتح
الازدي اجرت رواه ذلك لجميع من احب ان يروى ذلك عنى واما تعليل الرواية مع
التصريح بالمجاز له وتعيينه كقوله اجرت لك كذا وكذا ان شئت روايته عنى او اجرت
لك ان شئت ان يروى عنى او اجرت لفلان ان شا الرواية عنى ونحو ذلك قال ظاهر
الاقوي ان ذلك جائز وقد انتفى فيه الجملة وحقيقة التعليق وله سبق سوى صيغته
فقولى ان تردى ان ترد الرواية يدل عليه قولى في البيت قبله من شا يروى وبحوران يراى
معنا ان اراد الرواية والاجازة والظاهر انه لا فرق وان لم يصرح ابن الصلاح بتعليل الاجازة
في المعين فتعليله وبعض امثله يقتضى الصحة فيه بعمومه
ص والسادس الاذن للمعذور مع كقوله اجرت لفلان مع

م
له الامانة
سنة اجماع

اولاده ونسبه وعقبه ، حيث اتوا او خصص المردوم به ،
وهو اوقى واجاز الاول ، ابن له داود وهو مت لا
بالوقف لكن ابا الطيب ، كليهما وهو الصحيح المقدم
كذا ابو تهر و اجاز مطلقا ، عند الخطيب وبه قد سبقنا
من ابن عمرو مع القرا ، وقد راى الحكماء على استواء
في الوقف في صحة من تبعنا ، ابا حنيفة ومالك معا

ش النوع السادس من انواع الاجازة للمردوم وهي على قسمين الاول ان يعطى المردوم
على الوجود كقوله اجرت لفلان ولولده وعقبه ما تناسلوا واجزت لك ولمن يولد لك ولخودك
وقد فعله ابو بكر عبد الله بن له داود السجستاني وقد قيل الاجازة فقال قد اجزت لك
ولا ولا ذلك وتجعل الحبله يعني الذين لم يولدوا بعد والقسمة الثاني ان يخص المردوم
بالاجازة من غير عطف على موجود كقوله اجرت لمن يولد لفلان وهو اضعف من القسم الاول
والاول اقرب الى الجواز وقد شبه بالوقف على المردوم وقد اجاز اصحاب السانعي القسم
الاول دون الثاني وحكي الخطيب عن القاضي له الطيب الطبري انه منع صحة الاجازة
للمردوم مطلقا قال وقد كان قال في قديمه انه يصح وحكي ان ابن الصلاح عن له نضر بن الصباغ
انه يثبت بطلا بقاء الاجازة في ذلك وهو الصحيح الذي لا ينبغي عزم لان الاجازة في حكم
الاخبار حمله بالمحار بالمحار وكما لا يصح الاجازة للمردوم لا يصح الاجازة له واجاز الخطيب
الاجازة للمردوم مطلقا وحكاها عن له يعلى بن الفراء الى الفصل بن عمرو وقال
القاضي عياض اجازة معظم الشيوخ المتأخرين قال وبهذا استمر علمهم بعد شرقا وغربا
انتهى وحكي الخطيب ان اصحاب لبي حنيفة ومالك قد اجازوا الوقف على المردوم وان لم
يكن اصله موجودا حال الايقاف مثل ان يقول وقتت هذا على من يولد لفلان وان لم
يكن وقفه على فلان **ص** والمسابع الاذن لغير اهل ، للاخذ عنه كافر او طفل

غير مميز وذا الاحرار ، راي ابو الطيب والجمهور
وله اجازة كافر نقلا بلي ، محرم المزكى بري فعلا
وله اجازة الحمل ايضا نقلا ، وهو من المردوم اول فعلا
وللخطيب له اجازة من فعلة ، قلت راي بعضهم قد سلبه

مطلع ما في كتابه
لسد احاديث العباد

مع ابويه واجاز ولعل ، ما اضعف الاسماء فيها اذ فعل
وبسفي البناء على ما فعلوا ، هل يعلم الحمل وهذا المصير

ش والنوع السابع من انواع الاجازة الاجازة لمن ليس فاهل حين الاجازة للاداء او الاخذ
عنه وذلك يشمل صور المردان ابن الصلاح منها الا الصبي ولم يفرده بنوع بل ذكره
في اخر الكلام على الاجازة للمردوم وردت عليه في النظر الاجازة للمردوم فاما الاجازة
الصبي فلا يحلو اما ان يكون مميزا او لا فان كان مميزا فلا اجازة له صحيحه كسماعه
وان تقدم فعل خلاف صبي في صحة سماعه فانه لا يعتد به وان كان غير
مميز فاختلاف فيه لحكي الخطيب ان بعض اصحابنا قال لا يصح الاجازة لمن لا يصح السماع
له قال وسالت القاضي ابا الطيب الطبري هل يعتد في صحته سنة او عمره كما
يعتد ذلك في صحة سماعه فقال لا يعتد ذلك فذكر له الخطيب قول بعض اصحابنا
المتقدم فقال يصح ان يحرم للعالم ولا يصح سماعه قال الخطيب وعلى هذا راينا
كافة شيوخنا محرمون للاطفال العبد عنهم من عمر ان تسالوا عن مبلغ اسنانهم
وحال تمميزهم واجتبه لذلك بان الاجازة انما هي اباحه المحرم للمحار له ان يروي
عنه والاجازة تصح للعاقل وغير العاقل قال ابن الصلاح كانهم راوا الطفل اهلا لتحل
هذا النوع ليوذي به بعد حصول اهليته بقا الاستناد واما الاجازة للكافر الا
ان شخصاً من الاطباء دمشق من رآته بدمشق ولم اسمع عليه يقال له محمد بن عبد الله السد
الربان سمع الحديث في حاله يهوديته على له عبد الله محمد بن عبد المومن الصوري وكتب
اسمه في طبقة السماع مع السامعين واجاز ابن عبد المومن لمن سمع وهو من جملهم وكان
السماع والاجازة بحضور الحافظ الى المحاح يوسف بن عبد الرحمن المزكى وبعض السماع
بقراءته وذلك في غير ما حرمها حراس عمره فلو كان المزكى يرى جواز ذلك ما اقرر
عليه ثم هذان الله ابن عبد السيد المدور للاسلام وحدث وسمع منه اصحابنا ومن
صور الاجازة لغير اهل الاداء الاجازة للمحمون وهي صحيحة وقد تقدم ذكرها في كلام
الخطيب ومن صورها الاجازة للفاسيق والميتدع والظاهر جوازها واولى من الحافو
فاذا زال المانع من الاداء صح الاداء كالسماع سواء اما الاجازة للحمل فلم احدا يصاف
نقلا غير ان الخطيب قال لم نرهم اجازوا لمن لم يكن مولودا في الحال ولم يتصور من لكونه

ان سماعه صحيح ولو اخطى احدا
من المتقدمين والمتأخرين
الا

اذا وقع يصح اوله ولا شك انه اول بالصحة من المعدوم والخطيب يركب صحته للمعدوم
 كما تقدم وقد دلت بعض شيوخنا المتأخرين سئل الاجازة لجل بعد ذكر ابو به قبله
 وجماعة معهم فاجاز فيها وهو الحافظ ابو سعيد العلوي ورايت بعض اهل الحديث
 قد احتد عن الاجازة له بل عن لم يسجد في الاجازة وان كان موجودا فكتب للمسلمين
 فيه وهو المحدث النعم ابو النعمان محمد بن طغف المنيحي ومن عم الاجازة لجل وغيره
 اعلم واحفظ وانفق الا انه قد يقال لعله ما اصبح اسما الاجازة حتى يعلم هل فيها
 حمل ام لا فقد تقدم ان الاجازة يصح ولو لم يصح السمع المجيز اسما للجماعة المسؤولة
 لهما الاجازة الا ان العالين ان اهل الحديث لا يجيزون الا بعد نظر المسؤول كما
 شاهدناه منهم قلت وبتنفي ما الحكمة في الاجازة الحمل على الخلاف في ان الحمل
 هل يعلم امره لان قلنا انه لا يعلم فيكون كالاجازة للمعدوم ويحرك فيه الخلاف
 فيه فان قلنا انه يعلم وهو الاصح كما صححه الرازي تحت الاجازة ومعنى قوله ان
 الحمل يعلم اني لعامل معاملة العلوم والا فقد قال امام الحرمين لا خلاف انه لا يعلم
 وقد جزم به الرازي بعد هذا موصفه في التفرقة ذكره وقول وهذا الظاهر اني
 في ان الحمل يعلم وفي بنا الاجازة للحمل على هذا الخلاف ففيه ترجيح الامرين معان
ص والتاسع الاذن بما يتحمل الشيخ والصحيح انما ينطه
 وبعض عصرى عياض يذله وان ثبت لم يجز من سأل
 وان نقل اجزئة ما صح له او يتبعه فصحح عميله
 الدارقطني وسواء او حذف يصح جازا لحيث ما عرف
ش والنوع الثامن من انواع الاجازة احار ما يتحمل المجزى بما لم يسمع قبل ذلك
 ولم يتحمل ليرويه المجاز له بعد ان يتحمل المجيز قال القاضي عياض في اللماع فهذا
 ار من يكلم فيه من المساج قال ورايت بعض المتأخرين والعصر من يصنعونه الا اني قرأت
 في فهرس لى مروان عبد الملك ابن زياد ه الله الطنبلي قال كنت عند القاضي بقرطبة
 لى الوليد بن يوسف من غيب مجاهه لسان فسا له الاجازة له بجميع ما رواه الى بارئكمها
 وما يرويه بعد فلم يحبه الى ذلك فنصب السبيل فطر الى ثقلت له يا هذا يعطيك
 ما لم ياخذ هذا محال فقال يونس هذا اجواى قال القاضي عياض وهذا هو الصحيح

فان هذا بخير مما لا خير عنده منه وبان له بالحديث بما لم يحدث به بعد وبلغ ما لا
 يعلم هل يصح له الاذن فيه فمنه الصواب وقال ابن الصلاح ينبغي ان يبنى هذا على
 ان الاجازة في حكم الاجازة بالمجاز حمله او هي اذن فان جعلت في حكم الاجازة لم يصح
 اذ كيف خبر عما لا خبر عنده منه وان جعلت اذنا ان يبنى على الاذن في الوكالة
 فيما لم يملكه الاذن بعد وازاد ذلك بعض اصحاب الشافعي قال والصحيح بطلان
 هذه الاجازة وقال ابو الويث انه الصواب وعلى هذا يتعين ان يروى عن سماع بالاجازة
 ان تعلم ان ذلك سميعة او تحمله قبل الاجازة له واما اذا قال اجرت له ما صح ويصح عنده
 من سموعاتي فهي اجازة صحيحة وفعله الدارقطني وغيره وله ان يروى عنه ما صح
 عنده بعد الاجازة انه سمعه قبله وكذلك لو لم يعلم ويصح فان المراد بقوله ما
 صح اي حالة الرواية لا حاله الاجازة فنقول جاز الحل اي ما عرف حالة الادا انه
 سماعه وقول يذله هو بهذا الوجه اي اعطاه لمن سأل له
ص والتاسع الاذن بما اجيزا، فيسخره فيقول ان يجوزا،
 ورد والصحيح الاعتماد عليه قد جاز النفا د،
 ابو نعيم ولذا ابن عقدة، والدارقطني ونصر بعد،
 دالى لثا باجازه وقد رايت من والي الحسن نعمد،
 وبتنفي تامل الاجازة، فحيث شيخ شيخه اجازة،
 بلفظ ما صح لديه لم يحط ما فتح عند شيخه منه فقط



ش والنوع التاسع من انواع الاجازة احار المجاز لكونه مجازا في ولخو ذلك
 فمنع ذلك الحافظ ابو البركات عبد الوهاب بن المبارك ابن الاعمادى احد شيوخ ابن
 الجوزي وصرف جزا في منع ذلك وذلك ان الاجازة ضعيف فيقوى الضعف
 باجتماع اجازتين وحكاية الحافظ ابو علي البردائي عن بعض من يخطي الحديث ولم يسمه
 وقد ابراهمه ابن الصلاح الذي عليه القول ان ذلك جائز ولا يشبه ذلك ما امتنع من
 توكل الوكيل بخير اذن الموكل وحكي الخطيب يحوز عن الدارقطني وابي العباس ابن
 عقدة وفعله الحاكم في تاريخه قال ابن طاهر ولا يعرف من القائلين بالاجازة خلاف
 في العمل بالاجازة الاجازة وقال ابو نعيم الاجازة على الاجازة قوته جازين وقول ونصر هو

من يروى ما صح عنه
 من يروى ما صح عنه
 من يروى ما صح عنه

من يروى ما صح عنه
 من يروى ما صح عنه
 من يروى ما صح عنه

مبتدأ خبره والى مثلنا اي من تلك اجازة ويجوز ان يكون لصر معطوفا على الدار قطنى فان فعل
 لصر له والى جوافه عنده وهو الفقيه نصر بن ابراهيم المقدسى قال محمد بن طاهر
 سمعته من عبد الله بن يونس بالاجازة عن الاجازة وربما تابع من ثلاث منها وذكر
 ابو الفضل محمد بن طاهر الحافظ ان ابا الفتح بن بيه الفوارس حدث بجر من العدل لاجل
 اجازته بن بيه على الصواف ما حازته من عبد الله بن احمد ما حازته من ابيه قلت
 وقد رايت في كلام غير واحد من الامة واهل الحديث الزيادة على ثلاث اجازة قد رواها
 باري اجازة متواليه وخمس وقد روى الحافظ ابو محمد عبد الكريم الحلبي في تاريخ مصر
 عن عبد الغنى بن سعيد الازدي خمس اجازة متواليه في عدة مواضع وبلغني من يروي
 بالاجازة عن الاجازة ان يتامل كفايته اجازة شيخه لشيخه ومقتضاها حتى
 لا يروى بها ما لم يدرج تحتها فربما يقيد بها بعضهم بما صح عند المجاز او بما سمعه
 فقط او بما حدث به من سمعته او غير ذلك فان كان اجازة بلفظ اجازت له ما
 صح عنده من سمعته في فليس للمجاز ان يروي عن المجاز الاول الا ما علم انه صح
 عنده انه من سمعته شيخه الاعلى ولا ينبغي بمجرد صحة الاجازة ولذلك ان يقيد بها
 بسماعه لم يتعد الى مجازاته وقد غلط غير واحد من الامة وعثر بسبب هذا من ذلك
 ان الامام ابا عبد الله محمد بن احمد بن محمد بن ابي اسحق المعروف بابن ابي عمير دخل
 وجالي في البلاد وسمع ببلاد المغرب ومصر والسام والعراق وخراسان واحمد بن السلفي في
 وابن عساكر والشهيد وابن بشكوال وعبد الحق الاشعري وخلق ذكر اسناده في الترمذي
 عن ابي طاهر السلفي عن احمد بن محمد بن سعيد الحداد عن اسمعيل بن زياد المجبوني عن
 ابي العباس المجبوني عن الترمذي هكذا ذكر الحافظ ابو جعفر بن النعمان انه وجد
 بخط ابن النعمان ووجه الغلط فيه ان فيه اجازة بين احدهما ان ابن زياد اجاز الحداد
 ولم يسمعه منه والثاني ان الحداد اجاز للسلفي في ذلك قديما ثم تذكر ويجمع عن
 هذا السند قال ومن هنا تعلم ابو جعفر بن النعمان في السلفي وعدد الناس السلفي فقد
 رجع عنه قال وتعلم الناس في ابن النعمان وما اظن اباعث لذلك الا ما ذكرته انتهى وقد
 بين السلفي صورة اجازة الحداد له في فهرسته فيما اخبرني به محمد بن محمد بن يحيى القرمي
 انه ليس من يحيى السبني ابا عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي اخبرني ابو طاهر السلفي

هذا السند قد رجع عنه
 قال وتعلم الناس في ابن النعمان
 وما اظن اباعث لذلك الا ما ذكرته انتهى

قال كان ابو العزج الحداد يروي عن كتاب الترمذي قال ولم يجز لي ما اجيز له بل ما سمعته فقط
 قال كتب الى اسمعيل بن زياد المجبوني سر رواه انتهى قلت وكان الشيخ تقي الدين
 بن دقيق العيد لا يجيز رواية سماعه كله بل يقيد بما حدث به ولم يجزه وهو سماعه
 على ابن المقير من حدث عنه باحازته منه ليشي ما حدث به من سمعته لغيره
 فينبغي التمسك بهذا امثاله **ص لفظ الاجازة وشرطها**
 اجازته ابن فارس قد نقله وانما المعروف قد اجرت له

ش قال ابو الحسين احمد بن فارس معنى الاجازة في كلام العرب ما جود من جواز المسما الذي
 يستقاه المالك من المائيه والحرف يقال منه استجرت فلانا فاجازني اذا استعان ما الارضك
 او ما شئت لك لذلك طالب العلم يسأل العالم ان يجيزه علمه فخير اياه قال ابن الصلاح
 في المحرر على هذا ان يقول احزت فلانا سمعته او مروياتي فيقيد به بغير حرف جر من
 غير حاجة الى ذكر لفظ الرواية او نحو ذلك وتحتاج الى ذلك من جعل الاجازة بمعنى
 التسوية والاذن والاباحة قال وذلك هو المعروف فيقول اجرت له رواية سمعته
 مثلا قال ومن يقول اجرت له سمعته في فعل سبيل الحذف الذي لا يخفى نظيره

ص وانما تستحسن الاجازة من عالم به ومن اجازة
 طالب علم والوليد اذا ذكره عن ملك شرطه عن ابن عمر
 ان الصحيح ان لا يقبل الا ما هو وما لا يشك كل
 واللفظ ان احسن او دون لفظ فابو وهو اذون

ش هذا بيان لشرط صحة الاجازة اذا كان المجيز عالما بما يجزى والمجاز له من اهل العلم
 لانها توسع وترخيض بها لاهل العلم ليس حاجتهم اليها قال وبالغ بعضهم في ذلك
 فجعل شرطها فيها وحكاها الوليد بن بكر المالك عن مالك وقال ابو عمر بن عبد البر الصريح
 لا يجوز الا لما هو بالصناعة وفي شيء معين لا يشك اسناده ثم الاجازة قد تكون بلفظ
 الشيخ وقد يكون بالخط سوا اجازة ابتداء او كتب به على سوال الاجازة كما جرت العادة
 فان كانت الاجازة بالخط فالاحسن والاولي ان يلقظ بالاجازة ايضا فان اقتصر
 الكتاب ولم يتلفظ صحت اذا اقترنت الكتاب بقصد الاجازة لان الكتاب كتابه وهذه
 دون الاجازة الملقوظة في المرتبة فان لم يقصد الاجازة فالظاهر عدم الصحة قال

هذا السند قد رجع عنه
 قال وتعلم الناس في ابن النعمان
 وما اظن اباعث لذلك الا ما ذكرته انتهى

هذا السند قد رجع عنه
 قال وتعلم الناس في ابن النعمان
 وما اظن اباعث لذلك الا ما ذكرته انتهى

الصلاح وغير مستبعد **فصيح** ذلك يجد هذه الحكاية في باب الرواية التي جعلت
 فيه القراءة على الشيخ مع انه لم يلفظها فقرأ عليه اخبارا منه بذلك **ن**
ص الرابع المناولة

- ثم المناولات اقامت بركن • بالاذن او لا قال في فيها اذن
- اعلى الاجارات واعلاها اذا اعطاه مدكا فاعان كذا
- ان حضر الطالب بالكتاب له عرضا وهذا العرض للمناولة
- والشيخ ذو معرفه فينظر • ثم يوافق الكتاب مخضرة
- نقول هذا من حديث فاروق • وقد حكوا عن ملك وخرج
- بانها تعاد السماع • وقد ابي القسوس ذا المتناوعا
- استحق والثوري مع النعمان • والسامعي واحدا الشيباني
- وابن المبارك وغيرهم رواوا • بانها انقضت قد حكوا
- اجماعهم بانها صحيحة • معتمدا وان تكن سرحوخه

ش القسم الرابع من اقسام الاخذ واليتم المناولة وهي على نوعين الاول المناولة المقررة
 بالاجازة وهي على انواع الاجازة على الاطلاق ثم هذه المناولة العالية صورة اعلاها
 ان يباوله شيئا من سماعه اصلا او فرعاً مقابلاً له ويقول هذا من سماعي او روايتي
 عن فلان فاروق عني وخرج ذلك وكذا الولد يذكر شيخه وكان اسم شيخه في كتاب المناول وفيه
 بيان سماعه منه او احازته منه وخرج ذلك ويملكه الشيخ له او يقول له خذ وان شئت
 وقابل به ثم رده الى وخرج ذلك ويمنها ان يباوله ثم يرجعه منه في الحال وبيان
 حكم هذه الصور في الابيات التي يلي هذه ويمنها ان يحضر الطالب الكتاب اصل الشيخ
 او قوعه القابل به فيعرضه عليه وسماء غيره واحد من الامة عرضاً فيكون هذا عرض
 المناولة وقد تقدم عرض السماع فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ تأمله الشيخ وهو
 عارف متيقظ ثم يباوله للطالب ويقول هو روايتي عن فلان او عن فلان فيخرج ذلك
 فاروق عني وخرج ذلك ولم يتعرض ابن الصلاح لكون الصور الاولى من صور المناولة
 اعلى وكيفية قدمها في الذكر وقد افاض عياض ارفها ان يدفع الشيخ كتابه فيقول للطالب
 هذه روايتي فاروق عني ويدفعها اليه او يقول له خذها فاسمها وقابل بها ثم ارفها الى

مبلغ سماعه
 له اهل العلم

او بايته الطالب فليصحح الى اخر كلامه وهذه المناولة المصونة الاجازة حاله ثمحل
 السماع عند بعضهم كما حكاه الحاكم عن ابن شهاب وربيعة الرازي ويحيى بن سعيد البصري
 ومالك في اخر من اهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشارع ومصر وخزاسان وفي كلامه
 بعض تخليط اذ خلط عرض المناولة بعرض السماع وقال الحاكم في هذا العرض اما فقهاء الاسلام
 الذين افتوا في الحلال والحرام فانهم لم يفرقوا بينا وبين السامعي والاذاعي والبولي
 والمنني وابو حنيفة وسفيان الثوري واحمد بن حنبل وابن المبارك ويحيى بن يحيى وابن راهو
 قال وعليه غصده نا ايمنا وايه ذهبا وايه نذهب وقال ابن الصلاح انه الصحيح
 وان هذا منقطع عن الحديث والاجازة وقول قلت قد حكوا اجماعا على اجماع اهل
 النقل انما اردت نقل تغايرهم لان الشيخ حكى الخلاف المتقدم في الاجازة ولم
 يحك هنا الا كونها موازية لسماع اولها فاردت نقل تغايرهم على صحتها وقد حكاه القاسم
 عياض في الامايع بعد ان قال وهي رواية صحيحة عند معظم الامة والمحدثين وسمى
 جماعة ثم قال وهو قول كافي اهل النقل والاذا والمحققين من اهل النظر انتهى
 وقول معتمد هو بفتح اليم وهو غير ابي صحيحة اعتمادا **ن**

- **ص** اما اذا ناول واستتر فدا • في الوقت صح والمجاز اذكي
- من نسخة قد افقت سرور • وهذه ليست لها سرية
- على الذي عيبت الاجازة • عند المحققين لكن ما رده
- اهل الحديث اخروا قدما • اما اذا ناول الشيخ لم ينظر ما
- اخضه الطالب لكن اعتماد • من اخضر الكتاب وهو معتك
- صح ولا بطل استيقانا • وان يقل اجزته ان كانا
- فامر حديثي فتوفعل حسن • في حديث وقع التبيين

ش هذا هو صور المناولة التي تقدم الوعد بذكر وهو ان يباوله الشيخ الكتاب والجيز
 له روايته ثم يرجعه منه في الحال فالمناولة صحيحة ولكنها دون الصور المتقدمه
 لعدم احتواء الطالب عليه وعيبت عنه وقول المجاز اي والمجاز له وهو مبتدا
 خبره اذكي اي ومن ناول على هذه الصورة فله ان يؤذي من الاصل الذي ناوله له
 الشيخ واسترده اذا طهر به مع غلبه طهره بسلامته من التغيير او من قرع مقابل

مبلغ سماعه
 وماله لسماعه
 العبد الحق

كذلك وهو المراد بقولي قد واقتت مروية اي الكتاب الذي تناوله اما يكون من الكتاب المناولة نفسه مع غلبة السلامه او من نسخة توافقه بمقابلته او اخبار رتبة بموافقتها ونحو ذلك وقولي وهذه اي هذه الصور من صور المناولة ليست لها مرتبة على الاجازة كتاب معين قال القاضي عياض وعلى التحقيق فليس هذا بمتى زائد على معنى الاجازة للشي المعين من التصانيف المشهورة والا كما دلت المعروفه المعينه ولا فرق بين اجازته اياه ان حدث عنه كتاب الموطا وهو غايب او خاضا في المقصود تعيين ما اجاز له لكن قديما وحديثا شيوخنا من اهل الحديث يرون لهذا مزية على الاجازة قال ولا مزية له عند مناخنا من اهل النظر والتحقيق بخلاف الوجوه الاول فتقول عند المحققين ثم اوردت على ابن الصلاح من كلام القاضي عياض وابن الصلاح انما حكى هذا عن غير واحد من الفقهاء والاصوليين لا عن اهل التحقيق كما قال عياض والله اعلم ومن صور المناولة ان يحضر الطالب الكتاب للشيخ فيقول هذا روايتك فبناؤني به واخرى روايتك فلا ينظر فيه الشيخ ولا يتحقق انه روايته ولكن اعتمد خيرا لطالب والطالب ثقة يعتمد على مثله فاجابه الى ذلك تحت المناولة والاجازة وان لم يكن الطالب موثوقا بخبره ومعرفة فانه لا يجوز هذه المناولة ولا تفصح ولا الاجازة فان ناولة واجازة لم تبين بعد ذلك تحجر ثقة يعتمد عليه ان كان من سماع الشيخ او من مروياته فضل يحكم بصدقه المناولة والاجازة المتساويين لم يثبت عياض هذه صرحا ابن الصلاح وعموم كلامه يقتضي ان ذلك لا يصح ولم ارها ايضا في كلام غيره الا في عموم كلام الخطيب الا في الظاهر الصحيح لانه تبين بعد ذلك صحة سماع الشيخ لما ناولة واجازة وزاد ما كنا نخشى من عدم ثقة المخبر والله اعلم قال الخطيب ولو قال حدثت بملء هذا الكتاب عني ان كان من حديثي مع برائي من الخلط والوهم كان ذلك جائزا حسنا انتهى ويدخل في كلام الخطيب الصور بان ما اذا كان من احضر الكتاب ثقة معتمدا وما اذا كان غير موثوق به فان كان ثقة جازت الرواية بهذه المناولة والاجازة وان كان غير موثوق به لم تبين بعد الاجازة تحجر من لوثق به ان ذلك الذي ناولة الشيخ كان من مروياته جازت روايته بذلك واشرت الى ذلك بقولي يثبت حيث وقع التبيين وهذا النصف الاخير من الروايد على ابن الصلاح **من** وان خلت من اذن المناولة قيل يصح والاصح باطله

ذلك

ش هذا النوع الثاني من نوعي المناولة وهو ما اذا تجردت المناولة عن الاجازة بان بناولة الكتاب ويقول هذا من حديثي او من سماعي ولا يقول له اروي عني ولا اجرت لك روايته ونحو ذلك وقد اختلف فيها على الخطيب عن طائفة من اهل العلم انهم يحرمونها واجازوا الرواية بها وقال ابن الصلاح هذه اجازة تختلف لا تجوز الرواية بها قال وعابها غير واحد من الفقهاء والاصوليين على المحدثين الذين اجازوها وسوغوا الرواية بها وقال النووي في التضييق والتيسير لا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء واصحاب الاصول قلت ما اطلعت من انه قاله الفقهاء واصحاب الاصول مع كونه مخالفا لعلام ابن الصلاح في حكمه لئلا يثبت ذلك عن غير واحد فهو مخالف لما قاله جماعة من اهل الاصول منهم صاحب المحصول فانه لم يشترط الاذن بل ولا المناولة بل اذا اشار الشيخ الى كتاب وقال هذا سماعي من فلان جاز لمن سمعه ان يرويه عنه سواء ناولة ام لا خلافا لبعض المحدثين وسواء قال له اروي عني ام لا نعم مقتضى كلام السياف الامدي اشتراط الاذن في الرواية وقد قال ابن الصلاح بعد هذا ان الرواية بها تنجح على الرواية بمجرد اعلام الشيخ لما فيه من المناولة فانها لا تخلو من اشعار بالاذن في الرواية **من كيف يقول من روي بالمناولة والاجازة**

- واحملوا يمين روي ما ناولا
- فقلت وابن شهاب جفلا
- اطلاقه حدثنا واخبرنا
- يسوخ وهو لا يقبل من سماع
- العرض كاسماع بل اجازة
- بعضهم مطلق الاجازة
- والمراد بالي والي نعم
- اخبروا الصحيح عند القوم
- يثبتون مما يبين الواثق
- اجازة تناولة هاهنا
- اذ لك اطلقوا اجازتي
- سوغ لي اياح لي قاولني
- وان اياح الشيخ للخبار
- اطلاقه لم يثبت في الجواز

ش اختلعتوا في عبارة الراوي لما تجمل بطريق المناولة فحكي عن جماعة منهم ابو بكر بن شهاب الزهري وما لك بن الشرحوا اطلاق حديثنا واحبنا وهو لا يقبل مذهب من يري عرض المناولة المقرونة بالاجازة سمعا ممن تقدمت حكمه عنهم وحكي عن قوم اخرين جواز اطلاق حديثنا واحبنا في الرواية بالاجازة مطلقا قال القاضي عياض

من لم يسمع من الراوي وماله له من العذر

وَحَكِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَحَكِيَ الْوَلِيدُ بْنُ بَكْرٍ أَنَّهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَهْلِ
 الْمَدِينَةِ وَذَهَبَ إِلَى جَوَانِ أَمَّا الْحَرَمِيُّونَ وَخَالِفُهُ غَيْرُ مَنْ أَهْلُ الْأَصُولِ وَأُطْلِقَ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ
 وَأَبُو عُبَيْدٍ اللَّهُ الْمَرْزُبَانِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ اخْتَارَ أَنْ يُطْلَقَ لَفْظُ اخْتَارَ فِي الْأَجَانِ وَالصَّحِيحُ اخْتَارَ الَّذِي
 عَلَيْهِ عَمَلُ الْجُمْهُورِ وَاخْتَارَ أَهْلُ النَّجْدِ وَالْوَرْعُ الْمَنْعُ مِنْ إِطْلَاقِ مَا وَافَا وَخَوَّهَ فِي الْمُنَاوَلَةِ
 وَالْأَجَانِ وَتَقَرَّرَ ذَلِكَ لِعَمَارَةَ تَبَيَّنَ الْوَاقِعُ فِي كَيْفِيَّةِ التَّحْلِ وَتَشْهِيهِهِ فَيَقُولُ أَمَّا وَاحِدًا
 فَلَا جَانَهُ أَوْ مُنَاوَلَةً أَوْ جَانَهُ وَمُنَاوَلَةً أَوْ إِدْنًا أَوْ فِدْنًا أَوْ إِذْنًا أَوْ أَطْلُقُ فِي رِوَايَتِهِ
 عَنْهُ أَوْ أَجَانِي أَوْ أَجَانِي أَوْ سَوَّغَ لِي أَنْ أُرْوِيَ عَنْهُ أَوْ أَبَاحَ لِي أَوْ نَاوَلَنِي وَمَا اسْتَبَدَّ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ
 الْمُبْتَدِئَةِ لِكَيْفِيَّةِ التَّحْلِ وَأَنْ أَبَاحَ الْخِيَرَةَ لِلْجَانِ لِطِلَاقِهَا أَوْ سَاوَى الْأَجَانِ أَوْ الْمُنَاوَلَةِ لَمْ يَجْزَلْهُ
 ذَلِكَ كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ الْمُسَالِحِ فِي إِجَارَتِهِمْ فَيَقُولُونَ عَنْ إِجَارَتِهِ أَلَمْ يَنْشَأْ قَالَ مَا وَانْشَأَ لَهَا

- ص. وَبَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُلْقِظُ مَوْجُوهٌ شَأْنُهُ كَيْفِيَّةٌ فَمَا سَلِمَ
- وَقَدْ أُنْجِزَ الْأَوْدَاعُ فِيهَا وَلَمْ يَحْلُ مِنْ السَّبْرِ
- وَلَفْظُ اخْتَارَ الْخَطَابِيُّ وَهُوَ مَعَ الْأَسْنَادَةِ وَاقْتِرَابِ
- وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْأَجَانِ أَنْ يَكْتُبَ صَاحِبَ الْوَجَانِ
- فَاخْتَارَ الْخَاكِرَ فَمَا سَاوَىهَا بِالْأَدْنَى عَرْضَهُ سَامَهُ
- وَاسْتَحْسَنُوا اللَّيْسَ بِمُصْطَلَا أَيْ جَانَهُ فَصَرَّحَ خَا
- وَبَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْلَ عَنْ جَانَهُ وَهُوَ قَرْنُهُ لَمْ يَنْ
- سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فَهِيَ تَشْكُ وَحَرْفٌ عَنْ بَيْنَهُمَا فَشَرَكُ
- وَفِي الْبَحَارِ كَيْفِيَّةٌ جَيْرٌ يَصُولُ لِلْعَرْضِ وَالْمُنَاوَلَةِ

ش. هَذِهِ الْفَاقَاتُ اسْتَعْمَلَهَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الرِّوَايَةِ بِالْأَجَانِ فَاسْتَعْمَلَ بَعْضُهُمْ فِيهَا شَأْنَهُ فَلَانِ
 أَوْ أَنَا مُنَاوَلَةٌ أَذْكَانَ قَدْ سَاوَىهَا بِالْأَجَانِ لَفْظًا وَاسْتَعْمَلَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَجَانِ مَا كَتَبَتْهُ
 لِي أَوْ فَلَانِ أَوْ أَكَاكِبَةً أَوْ فِي كَابَةٍ وَهَذِهِ الْفَاقَاتُ وَأَنْ اسْتَعْمَلَهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُبَاحِثِينَ فَلَا يَسْلَمُ
 مِنْ اسْتَعْمَالِهَا مِنَ الْإِبْهَامِ وَطَرَفٍ مِنَ التَّدْلِيلِ أَمَّا الْمُسَافِقَةُ فَتَوْجُوهٌ شَأْنُهُ بِالتَّخْدِثِ وَأَمَّا
 الْكُتَابَةُ فَتَوْجُوهٌ أَنْ كَتَبَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ بَعِيثُهُ كَمَا كَانَ يَفْعَلُ الْمُتَقَدِّمُونَ وَمِنْهَا لَفْظُ
 خَيْرَنَا وَقَدْ وَرَدَ عَنْ الْأَوْدَاعِ أَنَّهُ خَصَّصَ الْأَجَانَةَ بِقَوْلِهِ بِالتَّشْدِيدِ وَالْفَرَاةِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ مَا دَقَّقَ
 وَلَمْ يَحْلُ مِنَ الْبَحَارِ أَيْ أَنْ مَعْنَى خَيْرٌ وَخَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ وَمِنْ حَيْثُ الْأَصْطِلَاحُ الْمُتَعَارَفُ بَيْنَ

٤

أَهْلُ الْحَدِيثِ وَمِنْهَا لَفْظُ أَنْ يَقُولَ فِي الرِّوَايَةِ بِالسَّمَاعِ عَنْ الْأَجَانِ أَمَّا فَلَانِ أَنْ فَلَانًا
 حَدَّثَهُ أَوْ أَخْبَرَهُ وَحَكِيَ عَنْ الْخَطَابِيِّ أَنَّهُ إِحْسَانٌ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ الْأَشْعَارِ
 بِالْأَجَانِ وَحَكَاهُ الْقَاضِي عِيَاضُ عَنْ اخْتِيَارِ رَأْيِ حَاتِمِ الرَّازِيِّ قَالَ وَانْتَهَى هَذَا بَعْضُهُمْ
 وَحَقُّهُ أَنْ يَنْكَرَ فَلَا مَعْنَى لَهُ يَتَّبِعُهُ مِنْهُ الْمُرَادُ وَلَا اعْتِيَادُ هَذَا الْوَضْعِ فِي الْمُسْلَمَةِ
 وَلَا عَرَفَا وَلَا أَصْطِلَاحًا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَهُوَ يَمُنُّ إِذَا سَمِعَ مِنْهُ الْأَسْنَادَ فَحَسِبَ وَأَجَانَهُ
 مَا وَرَدَ قَرِيبٌ فَإِنْ فِيهَا اشْتِعَالٌ لِيُوجِدَ أَصْلَ الْإِجَارَةِ وَأَنْ أَجَلَ الْخَبَرِ بِهِ وَلَمْ تَذْكُرْ تَفْصِيلًا
 مِنْهَا إِنَّمَا نَاوَلَنِي عَنْهُ الْمُتَقَدِّمِينَ بِمَنْزِلَةِ مَا وَحَكِيَ الْقَاضِي عِيَاضُ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي
 الْأَجَانِ بِهِ مِنْ أَسْمَاءَ قَالَ وَرَوِيَ عَنْهُ أَيْضًا أَخْبَرَنَا قُلْتُ وَكَلَامُهَا بَعِيدٌ عَنْ شُعْبَةَ
 فَإِنَّهُ كَانَ مَنْ لَا يُرَى الْأَجَانُ كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنْهُ وَأَصْطِلَحَ قَوْمٌ مِنَ الْمُبَاحِثِينَ عَلَى إِطْلَاقِهَا
 فِي الْأَجَانِ وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْوَجَانِ وَهُوَ الْوَلِيدُ بْنُ بَكْرٍ وَقَالَ الْخَاكِرُ الَّذِي اخْتَارَ
 وَعَصَدَتْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَشَايِخِ وَابْنَةِ عَصْرٍ أَنْ يَقُولَ فَمَا عَرَضَ عَلَى الْحَدِيثِ فَاجَادَ لَهُ رِوَايَتَهُ
 شَفَاهَا أَسَانِي فَلَانِ وَكَانَ الْمُبْتَدِئُ يَقُولُ فِي الْأَجَانِ إِنَّمَا أَجَانُهُ فِي هَذَا الْبَصْرِ بِالْأَجَانِ
 مَعَ رِعَايَةِ أَصْطِلَاحِ الْمُبَاحِثِينَ وَمِنْهَا لَفْظٌ عَنَّا وَكَثَرًا مَا يَأْتِي فِيهَا الْمُبَاحِثُونَ فِي مَوْضِعِ
 الْأَجَانِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَذَلِكَ قَرِيبٌ فِيمَا إِذَا كَانَ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ مَا حَارَتْهُ مِنْ شَيْخِهِ
 أَنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعًا فَإِنَّهُ شَاكَ وَحَرْفٌ عَنْ مُشْتَرَكٍ مِنَ السَّمَاعِ وَالْأَجَانِ صَادِقٌ عَلَيْهِمَا
 وَقَوْلِي مُشْتَرَكٌ دَخَلَتْ فِيهَا فِي الْخَبَرِ عَلَى رَأْيِ الْكُتُبِ وَمِنْهَا قَالَ لِي فَلَانِ وَكَثِيرًا مَا يُعْمَرُ
 فِيهَا الْبَحَارِي فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو وَمَحْدُودٌ لِي جَعَلَ مِنْ جَدِّهِ الْخِيَرَةُ كَمَا قَالَ الْبَحَارِيُّ قَالَ لِي فَلَانِ
 مُضَوَّعٌ وَمُنَاوَلَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ وَأَنَّهَا كَمَا اخْتَارَ وَأَنَّهَا كَثِيرًا مَا يَسْتَعْمَلُونَ فِيهَا
 فِي الْمَذَاكِرَةِ وَأَنْ بَعْضُهُمْ جَعَلَهَا مِنْ أَقْسَامِ التَّعْلِيلِ وَأَنْ ابْنُ مَثَلٍ جَعَلَهَا جَانَهُ نَاسِئًا

- ص. الْخَامِسُ الْمَكَاتِبَةُ ن. هِيَ الْكُتَابَةُ بِحَقِّ الشَّيْخِ أَوْ بَائِيَةٍ عَنْهُ لَغَائِبٌ وَلَوْ
- لِحَاضِرٍ فَإِنْ جَادَ مَعَهَا اسْتَبَدَّ مَا نَاوَلَهُ أَوْ جَرَدَهَا
- صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ قَدْ بَدَأَ بِأَيُّوبَ مَعَ تَنْصُورِ
- وَاللَّيْسَ وَالسَّمْعَانَ قَدْ جَانَهُ وَعَدَّهُ أَقْوَى مِنَ الْأَجَانِ
- وَبَعْضُهُمْ حَقَّقَ ذَلِكَ مَعَهَا وَصَاحِبُ الْحَاوِيَةِ قَدْ قَطَعَهَا
- ش. الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِنْ أَقْسَامِ حَقْلِ الْحَدِيثِ الْكُتَابَةُ وَهِيَ أَنْ يَكْتُبَ الشَّيْخُ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ حَقَّهُ

لَا يَحِلُّ لِلْمُتَلَمِّذِ أَنْ يَكْتُبَ بِحَقِّ الشَّيْخِ إِلَّا بِإِذْنِهِ

او يامر عرج فيكتب عنه باذنه سوا كتيبه او كتبت عنه الى غايب عنه او خاضع عنه وهي
 ايضا تنقسم الى نوعين احدهما الكتاب المقترونه بالاجازة بان يكتب اليه ويقول اجزت
 لك ما كتبتك وللخود ذلك وهي شبيهة بالمناولة المقرونه بالاجازة في الصحة والقوة
 والنوع الثاني الكتاب المقترونه عن الاجازة واليهما اشترت بقولي او جردتها اي من الاجازة
 فانها صحيحة نحو الرواية على الصحيح المشهور بين اهل الحديث وهو عندهم معدود
 في المسند الموصول وهو قول كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم ابواب الشجيات
 ومنصور والبيت بن سعد وغير واحد من السافيين منهم ابو المظفر السمعاني وجعلها
 اقوي من الاجازة قاله جماعة من الاصوليين منهم صاحب المحصول وفي الصحيح
 احاديث من هذا النوع منها عند مسلم حديث عامر ابن سعد بن له وقاص قال كتب
 الى جابر بن سمرة مع غلامني نافع ان اخبرني بشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 فكتبت الى سمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعة عشيبة رخم الاسلي فذكر
 الحديث وقال البخاري في كتاب الايمان والنذور كتب الى محمد بن بشير و منع صحبه ذال يوم
 اخرون وبه قطع الماوردي في الحاوي وقال السيف الامدي لا يرويه الا بتسليط من
 السبخ كقولهم فاروق عني او اجزت لك روايته وذهب ابن القطان الى انقطاع الرواية
 بالكتابة قاله عبيد بن جابر بن شمر المذکور ورد ذلك عليه ابو عبيد الله بن المواقف

ص ويلتقي ان يعرف المكتوب له خط الذي كاتبه وابطله
 قوة للاعتناء لكن ردا لنسب التبريد حيث ادبي
 فالبيت مع منصور استجازا اخبرنا خذنا جوازا
 وصححوا النسب بالكتابة وهو الذي يليق بالنسب

ش يكتب في الرواية بالكتابة ان يعرف المكتوب له خط افكاتب وان لم تعلم السنة عليه ومنهم
 من قال الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك قال ابن الصلاح وهذا غير مرضي لان ذلك
 نادروا الظاهر ان خط الانسان لا يشبهه بغيره ولا يتبع فيه الباس واختلوا في اللفظ الذي
 يودي به من تحمل بالكتابة فذهب غير واحد منهم اليه بن سعد ومنصور الى جواز اطلاق
 حدسا واخبرنا والحناء الصحيح الذي يمداهب اهل النجوى والنسابة ان يقيده ذلك بالكتابة
 فيقول ما انا كاتبه او كاتبه او كتبت الى فلان ذلك وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه

اكثر مساجي واية عصري ان يقول فيما كتب اليه الحديث من مدينه ولم يشأ يفضله بالاجازة
 كتب الي فلان **ص السادس من اعلام الشيخ**
 وقيل لمن اعلم الشيخ بمنا يرويه ان ترويه فحزما
 يمنع الطوسي وذا المختار وعدة كان سريضا روا
 الى الجواز وابن جرير وصاحب الشامل حرما ذكره
 بل زاد بعضهم بان لو منع لم يمنع كما اذا قد سمع
 ورد كاستر عامر تحمل لكن اذا صح عليه العمل

ش القسم السادس من اقسام اخذ الحديث ونحله اعلام الشيخ للطالب ان هذا الحديث
 او الكتاب سماعه من فلان او روايته من غير ان ياذن له في روايته عنه وقد اختلف في
 جوار روايته له مجرد ذلك فذهب غير واحد من الحديثين وغيرهم الى المنع من ذلك وبه
 قطع ابو حامد الطوسي من السافيين ولم يذكر غير ذلك فيما ذكره ابن الصلاح عنه
 والظاهر انه اراد بما يجرى هذا القضي فانه لذلك قال في المستصفى فقال اما اذا
 اقتصر على قوله هذا سمعني من فلان فلا يجوز الرواية عنه لانه لم ياذن في الرواية فله
 لا يجوز الرواية لخلل يعرفه فيه وان سمعه انتهى كلامه وفي السافيين غير
 واحد يعرف ما في حامد الطوسي لكن لم يذكر له مصنفا ذكره فيها هذه المسئلة
 وما قاله ابو حامد من المنع فهو المختار كما قال ابن الصلاح وقد تقدم ان مقتضى كلام
 المصنف الامدكي اشتراط الاذن فيه وذهب كثير من منهم ابن حرج وعبيد الله
 العمري واصحابه المديون وطوائف من الحديثين والفقهاء والاصوليين والظاهر
 الى الجواز واحسانه وصرح الوليد بن بكر العمري بفتح العين المجردة في كتاب الجواز له
 وبه قطع ابو نصر بن الصاع صاحب الشامل وحكاها القاضي عياض عن اكثر من
 ابو بكر خلاص الراي ثم مزي وهو مذهب عبد الملك بن حبيب من المالكية وهو الذي
 صاحب الحصول وابتاعه بل زاد بعضهم على هذا وهو القاضي ابو بكر خلاص الراي ثم مزي
 فقال حتى لو قال له هذه روايتي لكن لا تروها عني ولا اجيز لك لم يصح ذلك قال
 القاضي عياض وما قاله صحيح لا يقتضي النظر سواه لان منعه ان يحدث بما حدثه لا لعله ولا
 ربه في الحديث لا يوثق لانه قد حدثه فهو شئ لا يرجع فيه ورد ابن الصلاح بان قال انما هذا

لم يلحق ما عدا هذا
 هذه الرواية خاصة
 احمد بن عبد الله

كالشاهد اذا ذكر في غير مجلس الحكم شهادة ته بئس فليس لمن سمعه ان يشهد على شهادته
 اذا لم ياذن له ولم يشهد على شهادته قال ذلك مما تناوت فيه الرواية والشهادة
 لان المعنى يجمع بينهما وانه انما في عزم وقال القاضي عياض قياس من قاس الاذن
 في الحديث في هذا الوجه وعدمه على الاذن في الشهادة وعدمه غير صحيح لان الشهادة
 على الشهادة لا تنضم الا مع الاشهاد والادنى في كل حال الا اذا سمع اداها عند الحاكم فبها
 اختلاف والحديث عن السماع والقراءة لا يحاح فيه الى اذن ما يفاق فهذا ليس عليهم حجتهم
 بالشهادة في مسيلتنا هنا ولا فرق وايضا فالشهادة مفترقة من الرواية في اكثر
 الوجوه لم عدد اشياء مما يفترقان فيه وتوالي رد اي القول بالحوار كمسئلة استرعا
 الشاهد لمن يحمله شهادته فلا يكفي اعلامه بل لا بد ان ياذن له ان يشهد على شهادته الا
 اذا سمعه يودي عند الحاكم كما تقدم فهو نظير ما اذا سمعه يحدث بالحديث فحسب الحاجة
 الى اذنه في ان يرويه عنه ولا يضر منه وهذا كله في الرواية باعلام الشيخ اما العمل
 بما اخبره الشيخ انه سماعه فانه يحب عليه اذا صح اسناده كما حزم به ابن الصلاح وحكا
 القاضي عياض عن محمدي اصحاب الاصول انهم لا يحلفون في وجوب العمل به **ن**

ص **الكتاب الوصية بالكتاب**

وتبعضهم اجاز للموصي له بالخيرين واو قضى اجله
 يرويه او ليس في اراده **ن** ورد ما لم يرد الوجادة
ش القسم السابع من اقسام الاخذ والتحليل الوصية بالكتاب بان يوصي الراوي بكتاب يرويه
 عند موته او سقمه ليحضر فضل له ان يرويه عنه تلك الوصية فروي الراوي من رواية
 حتما بن زيد عن ابي القاسم قال قلت لمحمد بن سيرين ان فلانا وصي بكتابي فاجبت بها عنه قال نعم
 ثم قال في بعد ذلك لا امرك ولا ايضا قال حماد وكان ابو فلان قال ادفعوا كتيبي الى ابي
 ان كان حيا وادفعوا قوتها وعقلها القاضي عياض بان في دفعها له نوعان الاذن وشبهها من العرض
 والمناولة قال وهو قريب من الضرب الذي قبله قال ابن الصلاح وهذا بعيد جدا وهو اما
 زله عالم او متاول على انه اراد الرواية على سبيل الوجادة وقال انه لا يصح تشبيهه بقسم الاعلام

ص **الثامن الوجادة**

ثم الوجادة وتلك مقدره وجدته مولدا ليظهر

مما جاء في كبره
 لسد اهل العوالي

تقارر المعنى ودال ان الجحد **ن** تحط من عاصرت او قبل عهد
 ما لم يحدثك به ولم يحس **ن** نقل بخطه وجدت واحترز
 ان لم يتيق بالخطا قل وحدث عنه او اذكر قيل او طننت

ش القسم الثامن من اقسام اخذ الحديث ونقله الوجادة بلسان الواد وهي مصدر مولد
 لوجد نجد قال المصنفين مكرها الهرواني ان المولد من عوا توهم وجاده فيما احسن العلم
 من صحيفه من غير سماع ولا اجاز ولا مناولة من سر من العرب بين مصادره وجد كالمميز
 بين المعاني المختلفة قال ابن الصلاح يعني توهم وجدنا لانه وجدانا ومطلوبه وجودا
 وفي الغضب موجبة في المعنى وجدنا في الخبر وجدنا قلت ولو وجد مصدران اخر ان لم
 يذكرها وهما جرح في الغضب واجدان بكسر الهجره حكاهما ابن الاعرابي قال ابن سيرة
 وهذا على بدل الهجره من الواو وليس معنى من المعاني التي ذكرها مقتصر على مصدر
 واحد الا في الحب فان مصدره وجد بالفتح لا غير كما قال ابن سيرة وكذلك هو مصدر
 وجد بمعنى حزن قاله الجوهرى ويخرج واما في المطلوب فله مصدران وجود وجدان
 حكاهما صاحب المشارق واما في الضالة فله اجذان ايضا كما تقدم واما معنى الغضب
 فله مصادره موجبة وجرح وجد بالفتح وجدان حكاهما ابن سيرة واما معنى الغنى
 فله ايضا مصادره راجعة وجد مثل الواو وجد حكاهما الجوهرى وابن سيرة وذكر
 ما لعله في قوله تعالى استكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وقولي ودال اي
 والوجادة ان تجد خطا من عاصرته لقيته او لم تلقه اولم تقاصر بل كان قبلك احاديث
 مدحا او غيره ذلك مما لم يسمعه منه ولم يحرم لك ذلك ان تقول وجدت بخط فلان
 فلان ولست اقول اسناد والمتن او ما وجدت بخطه ولخوذ ذلك هذا اذا وثق بانه خطه
 فان لم يثق بانه خطه فليحذر عن حزم القيان بقوله بلغني عن فلان او وجد عنه او وجد
 بخطه قيل انه خط فلان او قال لي فلان انه خط فلان او طيب انه خط فلان او ذكر
 كاتبه انه فلان بن فلان ولخوذ ذلك من العبارات المفصحة بالمستندية كونه خطه قلت
 هكذا مثل ابن الصلاح الوجادة بما اذا لم يكن له اجازة من وجد ذلك بخطه وقد استعمل غير
 واحد من اهل الحديث الوجادة مع الاجازة وهو واضح كقوله وجدت بخط فلان واجاز لي
 ولذلك لم يذكر القاضي عياض في الامعاء مثال الوجادة وانما اراد الشيخ ان يتكلم على الوجادة

في الغضب

الخالفه عن الاجازة هل في مستند صحيح في الرواية او العمل والله اعلم
ص وكله منقطع والاول قد سبب وصلاهما وقد تسهلوا
 فيه بعض قال وهذا دلالة بفتح مع ان او هو ان نفسه
 حذته به وبعض ادي حذرا اخبرنا وردا
 وقيل في العمل المعظم لدرء وبالوجوب جردا ما
 بعض المحققين وهو الاصح ولا ين ادريس الجواز لسبوا
ش اي كل ما ذكر من الرواية بالوجاهة منقطع سواء وثق بانه خط من وجهه عنده ام لا
 ولكن الاول وهو ما اذا وثق بانه خط واحد شوباً من الاتصال بقوله وجدت بخط فلان
 وقد تسهل من لينة بلفظه عن فلان في موضع الوجاهة قال ابن الصلاح وذلك تدليس فيجب اذا
 كان يجب بوجه سماعه منه على ما سبق في نوع التدليس نقول ان نفسه اي نفس من وجد
 ذلك بخطه حذته به وجازف بعضهم فطلق في الوجاهة حذرا واخبرنا واشتد
 ذلك على فاعلة قال القاضي عياض لا اعلم من يقتدي به اجاز النقل فيه حذرا واخبرنا ولا
 من بعده مستند انتهى هذا الحكيم في الرواية بالوجاهة واما العمل بها فقال
 القاضي عياض اختلف ائمة الحديث والفقه والاصول فيه مع اتفاقهم على منع النقل والرواية
 به فوهم الحديث والفقه من المالكية وغيرهم لا يرون القلبية قال وحكي عن المسافع جواز
 العمل به وقالت به طائفة من نظار اصحابه قال وهو الذي يصرح الجويني واختاره غيره من
 ارباب التحقيق قال ابن الصلاح قطع بعض المحققين من اصحابه في اصول الفقه بوجوب العمل
 به عند حصول الثقة به وقال الوعر عن ما ذكرناه على جملة المحدثين لا يرون قال ابن الصلاح
 وما قطع به فهو التكاثر في الاغصان المتاخمة وقال النووي هذا هو الصحيح
ص وان يكن بغير خطه فقل قال ونحوها وان لم يحضل
 بالنسخة الوثوق بل بلغني والجزم يرجح جلة للفظ
ش اذا اردت نقل شيء من كتاب مصنف فان كانت النسخة بخط المصنف ووثقت بانه خطه
 نقل وجدت بخط فلان واحك كلامه كما تقدم وان كانت بغير خط المصنف فان وثقت
 بصحة النسخة بان قالها المصنف او بعد غيره بلا صل او شفع مقابل عياض ما تقدم نقل قال
 فلان اذ ذكر فلان ولخو ذلك من الفاظ الجزم وان لم تنسخ النسخة نقل بلفظ عن فلان اذ

مبلغ سماع
 وماله لسان
 العراشي

في نسخة من الكتاب الفلاني ولخو ذلك مما لا يقتضي الجزم قال ابن الصلاح فان كان المطالع عالماً
 فطناً بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الاستقاط والسقط وما اجل عن حصنة من غيرها
 رجونا ان يجوز له اطلاق اللفظ الحازم فيما يحكيه من ذلك قالوا في هذا فيما احسب
 استروح كثير من المصنفين فيما يفتلون من كتب الناس والعلم عند الله تعالى
ص **كتاب الحديث وضبطه**
 واختلت الصحابة والاتباع في كتبه الحديث والاجماع
 على الحسوار بعددهم بالجزء لقوله اكتبوا كتب السهمي
ش اختلف الصحابة والتابعون في كتابة الحديث فلهذا ابن عمر وابن مسعود وزيد بن
 ثابت وابو موسى وابو سعيد الخدري واخرون من الصحابة والتابعين لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا تكتبوا عن شيئا الا القرآن ومن كتب عن شيئا غير القرآن فليحجج اخرج مسلم
 من حديث ابى سعيد وجوان او فعله جماعة من الصحابة منهم عمر وعلي وابنه
 الحسن وعبد الله بن عمرو بن العاصي وانس وجابر وابن عباس وابن عمر ايضا والحسن وعطا
 وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وحكام القاضي عياض عن اكثر الصحابة
 والتابعين قال توافر اجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف وما يدل على
 الجواز قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح اكتبوا لاني شاه وروي ابوداود عن حديث
 عبد الله بن عمر قال كتب اكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر
 الحديث وفيه ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له اكتب وفي صحيح البخاري
 من حديث ابى هريرة قال ليس احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا قد كتب عنه
 الا ما كان من عبد الله بن عمر فانه كان يكتف ولا يكتب وهذا الحديثان هما المراد
 بقولي وكتب السهمي اراد عبد الله بن عمر والسهمي وهذا الاستدلال من الزوائد على
 الصلاح مما لم اخرج من كلامه وقد ذكر ابن عبد البر في كتاب بيان اداب العلم ان
 الحرة كان يكتب قاله الرواية الاولى اصح وقد اختلف في الجواب عن حديث ابى
 سعيد والجمع بينهما ومن احاديث الاذن في الكتابة فيقول ان النبي منسوخ بها وكان
 النبي في اول الامر لخوف اختلاطه بالقرآن فلما امن ذلك اذن فيه وجمع بعضهم
 بان النبي في حق من وثق بخطه وحذف اماله على خطه اذا كتب والاذن في حق من

مبلغ سماع
 ورواه وكلمة مطوع
 كسده اهلها العراشي

ابو شاة
 من ابن
 لخصم
 وهو من
 فاشبه

الماء مستعمل على
القرية
ثم السبب كونه ماء المستعمل عند
يوسف هو زلت الحدث قصد القرية وعند محمد
قصد القرية فلاحظ وعند زواقع ازلت الحدث
لا غيره فوضوا وارفح الحدث بنية القرية
صلا لما لم يستعمل بالاجماع ولو توضحا للتبديد
لي جاز رجل متوضي للتبديد ولا يصح مستعمل بالا
جماع ولو توضحا رجل متوضي الحدث للتبديد
صار مستعمل عندهما وعند زواقع على العدة
قصد القرية وكذا اعنه الشافعي لعدم ازلت
الحدث عنده بل بنية ولو توضحا المتوضي له
لقصد القرية صار مستعملا عند ثلثه بخلاف
لزمه استدلالا شرح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل ما لا يرى بالعين

وَأَخَذْتُ الصَّحَابَ وَالْأَتْبَاعَ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ
عَلَى الْحِسْوَةِ وَارْتِدَائِهِمْ بِالْجَزْمِ لِقَوْلِهِ لَتَيَوُّوا لَتَبِ السَّيِّئِ

۱۰ الموشاة بما قبل
 منهن في العجى عام فصار
 لظنهن له مبالاة التي
 دغوه من قلب نغمهم
 ما فاض

مبلغ سماء
ومعالمه
العمر

قوله وبها منذ ثلث يعني في حق الوضع حتى
يلزمهم إعادة الصلوة أو الوضوء منها فاما
في حق غيره فانه يحكم بنجاستها في الحال

في نسخة من الكتاب الفلاني ولخوة كنت مما لا يقتضي الجزم قال ابن الصلاح فان كان المطالع عالماً
فقطنا بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الاستسقاء والسقيط وما اجعل عن حصه من غير ما
دجونا ان يجوز له اطلاق اللفظ الخادم فيما يحكيه من ذلك قالوا الى هذا فيما انصب
استروح كثير من المصنفين فيما نقلون من كتب الناس والعلم عند الله تعالى
من كتابه الحديث وخطبه
واتخذت الصحابة والاتباع في كتبه الحديث والاجتماع
على الخصال بعددهم بالجزء لقوله التتوا وكتب السهمي
ثالث اختلف الصحابة والتابعون في كتابة الحديث فلهذا ابن عمر وابن مسعود وزيد بن
ثابت وابو موسى وابو سعيد الخدري وآخرون من الصحابة والتابعين لقوله صلى الله عليه
وسلم لا تكتبوا عني شيئاً الا القرآن ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليحى اخرجه مسلم
من حديث أبي سعيد وجوزة او فعله جماعة من الصحابة منهم عمر وعلي وابنه
الحسن وعبد الله بن عمرو بن العاصي وانس وجابر وابن عباس وابن عمر ايضا والحسن وعطاء
وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وحكامه القاضى عياض عن اكثر الصحابة
والتابعين قال ثم اجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف وما يدل على
الجواز قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح لا يثبت الا ما رواه ابو داود ومن حديث
عبد الله بن عمر وقال كتب اكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر
الحديث وفيه ذكر ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال له اكتب وفي صحيح البخاري
من حديث أبي هريرة قال ليس احد من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم الا وله حديث عنه
الا ما كان من عبد الله بن عمر فانه كان يكتب ولا الب وهذا الحديثان هما المراد
بقولي وكتب السهمي اريد عبد الله بن عمر والسهمي وهذا الاستدلال من الزوائد على
الصلاح مما لا يخرج من كلامه وقد ذكر ابن عبد البر في كتاب بيان اداب السلم ان
الجاهلية كان يكتب قاله والرواية الاولى اصح وقد اختلف في الجواب عن حديث أبي
سعيد والجمع بينهما ومن احاديث الاذن في الكتابة فيقول ان النهي منسوخ بها وكان
النهي في اول الامر لخوف اختلاطه بالقرآن فلما امن ذلك اذن فيه وجع بعضهم
بان النهي في حق من روى بخطه وحذف احواله على خطه اذ اكتب والاذن في حق من

مبلغ سماء
ومعالمه
العمر

قوله وبها منذ ثلث يعني في حق الوضع حتى
يلزمهم إعادة الصلوة أو الوضوء منها فاما
في حق غيره فانه يحكم بنجاستها في الحال

در ربع ساعت
و معالجه

ابن

مطلع ربيع الأول سنة
 ١٢٠٤ هـ

هذا بيان كيفية ضبط الحرف المهملة قال القاضى عياض وكما ناسم سقط ما
سقط للبيان كذلك ناسم بتدوين المهملة ثم ذكر علامات يصب عليها الحرف المهملة
قال ابن الصلاح وسبيل الناس في ضبطها مختلف فمنهم من يقبل النقط الذى فوق
المجتمعات تحت ما تشاكلها من المهمات فنقط تحت الراء والصاد والطاء والعين

ونحوها من المملات واختلافها في كيفية نقط السين المملة من تحت قيل هو كصورة
النقط من فوق وذكر بعضهم ان سكتها تخلف فيجعل النقط فوق الحجة كالألف
وتحت المملة مبسوطة صفا وهو المراد بقولي والبعض نقط السين صفا فالواو
الا الحاهوا استثنى البعض الحروف المملة مما ينقط تحت وهو الحاهوا لم يستثنها ابن
الصلاح تبعا للقاضي عياض ولا بد من استثنائها والا فلو فعل ذلك لاستثنت بالجيم
فلا يدخل هذا الحرف في عموم هذه العلامة للممل والعلامة الثانية للحرف الممل ان
يكتب ذاك الحرف الممل بعينه مفردة تحت الحرف الذي يسار الى افعالها فيجوز
تحت الحاهوا المملة حاء مفردة صغير وكذا تحت الدال والصاد والطاو والعين قال
القاضي عياض وهو على بعض اهل المشرق والاندلس الى هذا السر بقولي او كذا
الحرف بح وهو جبريل بن احمد بن محمد بن ابي حنيفة او علامته يكتب ذاك الحرف والعلامة
الثالثة ان يجعل فوق الحرف الممل صورة هلال كعلامة الظفر مضجعه على قفاها
قال ابن الصلاح ان هذه العلامات الثلاثة شائعة معروفة والعلامة الرابعة
ان يجعل فوق الممل خط صغير قال ابن الصلاح وذلك موجود في كثير من الكتب القديمة
ولا ينظر له كثير من قلة وسمعت بعض اهل الحديث يفتح الرام من رضوان فقلت له في
ذلك فقال ليس لهم رضوان بالسر فقلت اعما سمي بالمصدر وهو بالسر فقال وجدته
خط فلان بالفتح وسمي من لا يحضر ذكره لان ثم اني وجدت بعد ذلك في بعض الكتب
التقديمية هذا الاسم ونوقه فتحه فتأملت الكتاب فاذا هو يخط فوق الحرف الممل خطا
صغيرا فقلت انه علامة الافعال لا الفتح وان الذي قاله بالفتح من هاهنا اني لكن ذكر
القاضي عياض عن بعض اهل المشرق انه يعلم فوق الحرف الممل بخط صغير يشبه البقرة
وذكر الجوهري وابن سيده ان البقرة الهز فانه اعلم والعلامة الخامسة ان يجعل تحت
الحرف الممل مثل الهز حكاية ابن الصلاح عن بعض الكتب القديمة وذكر القاضي عياض
ان منهم من يقتصر على مثال البقرة تحت الحرف الممل
ص وان اني بمرزوا وميزا مراده واختاره ان لا يرمزوا
ش تجرت عادة اهل الحديث اذا سمعوا الكتاب من طرق ان يدسوا الاختلاف الروايات
ان اختلفت على ما يسي في بيانها ويدينوا عند ذكر لفظ كل رواية منها اسم راويها اما

م لم يسمع
لما سمعوا
المرزوا

باسمه كاملا وهو ابي وادفع للاقتباس اما برمز يدل عليه حرف او حرفين من اسمه كما فعل
اليوميني في نسخة من صحيح البخاري فان بين مراده بتلك العلامات في اول كتابه او اخر
كما فعل النووي فلا بأس به والا فهو مكره لما يوقع فيه عجز من الجرح في فهم مراده
ص وتنبغي الدار فضلا وارضى اعتقالات الخطيب حتى يعرضنا
ش ينبغي ان يجعل بين كل حديثين دارة صورية تفصل بين الحديثين وتبين بينهما وقد
روى ابن خلدون من رواية ابن له الزناد ان كاتب ابيه كان هكذا وحكي ذلك ايضا عن احمد
والجزي وابن جرير واستحب الخطيب ان يكون الدارات غفلا فاذا عارض وكل حديث يفرع
من عرصته بنقط في الدار التي تلي نقطه او تحط في وسطها خطا قال وقد كان بعض
اهل العلم لا يعتد من سماعه الا بما كان كذلك او في تغناه
ص وذكره افضل مضاف اسم الله منه ليعطوا ان شاف ما تلاه
ان يعصل في الخط من ما اوصف الي اسم الله تعالى وبين اسم الله في مثل عبد الله بن فلان
او عبد الرحمن بن فلان وغير ذلك من الاسماء فيكتب عيديا اخر سطر ويكتب في السطر
الاخر اسم الله وتكتبه النسب هكذا ذكر ابن الصلاح انه مكره وفي كلام الخطيب
منعه فانه روي في الجامع عن عبد الله بن بطة انه قال هذا كله غلط فيجب تجنب على الكاتب
ان يتوقاه ويتأمله ويحفظ منه قال الخطيب وهذا الذي ذكره ابو عبد الله صحيح فحب
اجتنابه فعلى هذا يحل الكراهة في النظم وفي كلام ابن الصلاح على التحريم وجعله
صاحب الاقتراح ايضا من الادب لا من باب الوجوب قال الخطيب ومما اكرهه
ايضا ان يكتب في اول السطر ويكتب في اول السطر الذي يليه الله صلى الله عليه
وسلم مسني التحفظ من ذلك قلت ولا تحسن المنع او الكراهة باسما الله تعالى بل
الحكم لذلك في اسما النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ايضا مثاله لو قال ساء النبي صلى الله
عليه وسلم كما رواه قاتل ابن صفيه في النار يريد ان يري العوام ولخو ذلك فلا يجوز ان
يكتب ساء او قال في سطر وما بعد ذلك في سطر اخر ويمنع ان يكتب ايضا ما يستبشع
ولو وقع ذلك في غير المضاف والمضاف اليه كقوله في حديث شارب الخمر الذي اتي به
النبي صلى الله عليه وسلم وهو يمل فقال عمر اخراه الله ما اكره ما يوق به فلا ينبغي ان يكتب فقال
في اخر سطر وعمر وما بعد في اول السطر الذي يليه اما اذا لم يكن في شيء من ذلك بعد

قاله عمرو بن عمرو

اسم الله تعالى واسم نبيه واسم الصحابي ما ينافيه بان يكون الاسم آخر الكتاب او آخر الحديث
ولخو ذلك او يكون بعده شيء من كلامه غير مناف له فلا بأس بالتفصيل نحو قوله في آخر
بخاري سبحان الله العظيم فانه اذا اتصل بين المضاف والمضاف اليه كان اول السطر
الله العظيم ولا منافاه في ذلك ومع هذا فجمعهما في سطر واحد اولى والله اعلم ن

ملايم

لم يلحق احد
ومع انه كساده
اراد العدم

ص واكتب ثنا الله والتسليما ، منع الصلاة للشيء العظيم ،
، وان يكن اسقط في الاصل قد ، خولف في سقط الصلاة احمد ،
، وعلة قيد بالرواية ، مع تطفه كما رووا واحكامه ،
، والعند ابن المديني ايضا ، لها لا مجال وعادة اعوضا ،
، واجتنب الرمز لها والحدفا ، منها صلاة اوسه ما تكفي ،

ش يعني انما قطع على كتب الشافعي الله تعالى عند ذرا اسمه نحو عز وجل وتعالى ولخو
ذلك وكذلك كتابة الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ولا تساء
من كره ذلك فاجره عظيم وقد قيل في قوله صلى الله عليه وسلم اولى الناس بي اكرههم على
صلاة انهم اهل الحديث وذلك لكثرة ما يتكرر ذكره في الرواية فيصلون عليه فان كان
الناس والصلاة والتسليم باسما في اصل سماعه او اصل الشيخ قواض وان لم يكن في الاصل
فلا يتقيد به ايضا بل سقط به ويذهب وذلك لانه ثابته لا كلام برويته واما ما
وجد في خط احمد بن حنبل من اغفال الصلاة والتسليم فقال الخطيب قد غفل عنه غير من
الامة المتقدمين قال ابن الصلاح لعل سنده انه كان يركى التسليم في ذلك بالرواية وعز
عليه ايضا لما في جميع من فوته من الرواه قال الخطيب وبلغني انه كان يفضل على النبي صلى
الله عليه وسلم نطقا لا حظا وقد قال ابن دقيق العيد ما فعله احمد فقال في الاقتراح والذي
يحمل اليه ان مع الاصول والروايات وقال اذا ذكر الصلاة لفظا من غير ان يكون في
الاصل فينبغي ان تصحها قرينه يدل على ذلك من كونه مرفوعا عنه عن النظر في الكتاب ويؤيد
بقوله انه هو المصلي الاحياك عن غيرم وقال عبد الله بن سنان سمعت عاصم العديري وعيسى بن
المديني يقولان ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه وربما
عجلنا فيبصر الكتاب في كل حديث حتى يرجع اليه قال النووي وكذا الترمذي والترمذي على العبادة
والعلماء سائر الاختار ويكره ان يرمز للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخط بلفظ

ملا

يقصر

يقصر من ذلك على حرفين ولخو ذلك كمن يكتب قل علم يشير بذلك الى الصلاة والتسليم ويكره
حذف واحد من الصلاة او التسليم والاقتصار على احدهما كما يفعل الخطيب فان في خطبه
الاقتصار على الصلاة فقط شاهده نخطه كذلك في كتاب الموضع وليس مرضي فقد
قال حمزة الكاظمي كنت اكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فرائب النبي صلى الله عليه وسلم
في المنام فقال لي بذلك لا تتم الصلوة علي قال فما كتبت بعد ذلك صلى الله عليه الا كتبت
وسلم ن

ولا اخذ وسلم

لم يلحق احد
ومع انه كساده
اراد العدم

ص ، وعليه العرض بالاصل ولو ، اجازة او اصل اصل الشيخ او ،
، فرج مقابل وخير العرض مع ، استأذنه بنفسه اذ يسمع ،
، وقيل بل مع نفسه واشترط ، بعضهم هذا وفيه غلط ،
، ولينظر السامع حين يطلب ، في نسخة وقال يحيى بنجب ،

ش على الطالب مقابلة كتابه بكتاب شيخه الذي يروي عنه سماعا واجازة او باصل اصل
شيخه المقابل به اصل نسخة او نزع مقابل باصل السماع المقابلة المشروطة وقال
القاضي عياض مقابل السجدة باصل السماع متعينة لا بد منها وقد قال عرو لانه
هشام عروض كتابك قال لا قال لم تكتب وقال الاوزاعي ويحيى بن زكريا كثر مثل الذي يكتب
ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاوة يستنحي وعن الاحمسي قال اذا نسخ الكتاب ولم يعارض
لم يسمع ولم يعارض خرج اعجبا ثم افضل المعارضه ان يعارض كتابه بنفسه مع نسخة
كتابا به في حال حديثه به وقال ابو الفضل الجارودي اصدق المعارضه مع نفسه
والنقل الاول اولى وقال بعضهم لا يصح مقابلة مع اخذ غير نفسه ولا يقلد غيره كتابا
القاضي عياض عن بعض اهل التحقيق قال ابن الصلاح وهذا مذهب متروك ويجب
للتطالب ان ينظر في نسخة حاله السماع ومن ليس معه نسخة ينظر في نسخة من معه
نسخة وسئل يحيى بن معين عن من ينظر في الكتاب والمحدث بقدر اهل يجوز ان يجد
بذلك عنه فقال اما عندك فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ هكذا اسماعلهم قال ابن الصلاح وهذا
من مذاهب اهل التشديد في الرواية والصحيح ان ذلك لا يشترط وانما يصح السماع وان لم
ينظر اصلا في الكتاب حاله القراءة وانه لا يشترط ان يقابله بنفسه بل يكفي مقابلة
نسخته باصل الراوي ان لم يكن ذلك حاله العراء وان كانت المقابلة على يد غيره اذا كان

تفه موثوقاً بصنطه ن
ص وجود الاستاد ان يروي من غير مقابل وللخطيب ان
 تنزل النسخ من اصل ولا يتركه بجهة نقل ناسخ فالشيخ قد
 سوطه ما عذر ما ذكره في اصل الاصل لا تكن مؤثراً

ش اختلفوا في جواز رواية الراوي من كتابه الذي لم يعارضه فقال القاض عياض لا يحل للمسلم
 المتق الرواية مما لم يعارضه بل باصل شيخه او نسخة شقيقه ووثق بمقابلتها بالاصل ويكون
 مقابله لذلك مع التقه المأمون على ما ينطويه فاذا جاز حرف مثل بطرعه حتى
 تحققوا ذلك وذهب الاستاد ابو اسحق الاسفراييني الجواز وسئل ابو بكر الخ
 سما على هل للرجل ان يحدث بما كتب عز الشيخ ولم يعارضه باصله قال نعم ولكن لا بد
 ان سئل انه لم يعارضه اليه ذهب ابو بكر البرقاني واجاز الخطيب بشرط ان يكون
 نسخة نقلت من الاصل وان يثبت عند الرواية انه لم يعارضه قال ابن الصلاح ولا بد
 من شرط ثالث وهو ان يكون ناسخ النسخة من الاصل غير مستقيم النقل بل صحيح
 النقل قليل السقط ثم انه ينبغي ان تراعى في كتاب شيخه ما ليسه الى من توفقه مثل
 ما ذكرنا انه تراعيه من كتابه ولا يكون كمن اذا راى سماع شيخه لكتاب قرأه عليه
 من اي نسخة اختلفت والتهورا لوقوع في الشئ نقله مبالاة قاله الجوهرى ن

ص **كتاب الساقط**
 ويكتب الساقط وهو الحق حاشية الى اليمين بلحق
 ما لم يكن اخر سطر وليكن لنون والسطور اعل فحسن
 وخرج للسقط من حيث سقط منقطاً له وصل بحرف
 وبعده اكتب صح او رد رجاء او كرر الكلمة للسقط معاً
 وفيه ليس وفي الاصل خرج بوسط كلمة المحل
 ولعياض لا يخرج ضيق او صحن لحرف ليس واي

ش اهل الحديث والكتاب يسمون ما سقط من اصل الكتاب فالحق بالحاشية او بين السطور
 الحق بفتح اللام والخاء المهملة معاً وما اسما به فيحتمل انه من الخاق قال الجوهرى
 والحق بالتحريك شى يلحق بالاول قال والحق ايضا من المراد الذي ياتي بعد الاول وقال صاحب

الحق من كتاب
 الشئ يروي ما كتب
 وما لم يزل
 المعامله لسهل
 العسر الى

الحكم الحق كل شى الحق شيا او الحق به من الحيوان والنبات وحل المحل ونسب
 والحق بلحق من اعرابها ن ويحتمل انه من الزيادة ويدل عليه كلام صاحب الحكم فانه قال
 والحق الشئ السرايدق لاربعه كانه بين اسطر الحق وقد وقع في شعر نسب لاجد
 ابن جبل باسكان الحاء الشدة الشريف ابو علي محمد بن احمد بن موسى الهاشمي لا محمد بن جبل

ص من طلب العلم والحديث فلا يظهر كذا من حصة يقاسيها
 دراهم للعلوم بجميعها وعند بشر الحديث بغيرها
 بضمض الضرب في دافعه وكثرة الحق في حواشيها
 نفسل ثوابه وسرته من اثر احب ليس ينفقها

ش كانه خفف حركة الخالقوة الشعر واما كيفية كتابه ما سقط من الكتاب فلا ينبغي ان
 يكتب بين السطور لانه يصعبها وسفلس ما يقرأ خصوصاً ان كانت السطور ضيقة
 متلاصقة والاولى ان يكتب في الحاشية ثم الساقط لا يحلوا ما ان يكون سقط من وسط السطر
 او من اخره فان كان من وسط السطر فخرج له الى حجة اليمين وسياتي صفة الخرج له لاحتمال
 ان يطرا في بنية السطر سقط اخر يخرج له الى حجة اليسار فلو خرج للاول الى اليسار
 فظهر في السطر سقط اخر فان خرج له الى اليسار ايضا اشبه موضع هذا السقط بموضع
 هذا السقط وان خرج لثاني اليمين بما يلطف اليه كحسن وبما التقى القرب السقطين
 فنظر ان ذلك ضرب على ما بينهما على ما سيأتي في صفة الضرب وان كان الذي سقط محله
 تمام السطر فقال القاض عياض لا وجه الا ان يخرج الى حجة الشمال لقرب الخرج من
 الحق وسرعه لحاق الناطر به ولا نه امين بعض حدث بعد فلا وجه الى الخرج الى اليمين
 وبتعه ابن الصلاح على ذلك نعم ان ضاق ما بداخر السطر لقرب الكتاب من طرف الورق
 لضيقة او لضيقة بالتحليل بان يكون السقط في الصفحة اليمنى فلا بأس حينئذ بالخروج
 الى حجة اليمين وقد رايته ذلك في خط غير واحد من اهل العلم ثم الاول ان يكتب الساقط
 صاعداً فوق الى اعلا الورقة من حجة كان خرج الساقط الى اليمين او الشمال لاحتمال حدوث
 سقط اخر فيكتب الى اسفل فلو كتب الاول الى اسفل لم يجد للسقط الثاني موضعاً يقابلها
 بالحاشية حالها وهذا معنى قولى وليكن فوق والاولى ان يتدي السطور من اعلى الى اسفل
 فان كان الخرج في حجة اليمين اعصب الحاشية الى طرف الورقة وذلك لان الساقط ربما زاد على

قصا

وهو فاسد من جهة المعنى أو اللفظ أو الخط بان يكون غير جائز في العرصة أو شادا أو مصحفا أو ا
وما اشبه ذلك محرت عادة اهل النسخ كقول القاضى عياض ان يمدوا على اوله مثل الصاد
ولا يلزقا بكلمة العلم عليها لئلا يظن ضربا قال ويسمونه صبه ويسمونه قمر ايضا لان الصلاح من
مواضع التصيب ان يقع في الاسناد ارسال او انقطاع فمن عادتهم تصيب موضع ارسال
والا تقطع قال ويوجد في بعض الاصول القديمة في الاسناد الذي يجمع فيه جماعة معطوفة
اسما وهم بعضها على بعض علامة تشبه الصبه فيما بين اسمائهم فتوهم من لا خيرة له انها صبه
وليست بصبه وكانها علامة وصل فيما بينهما المتناكدة للعطف خوفا من ان يجعل
عن مكان الواو العلم عند الله تعالى قال ثم ان بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح فجاءت
صورتها صورة التصيب والفتنة من خيرا ونية الانسان

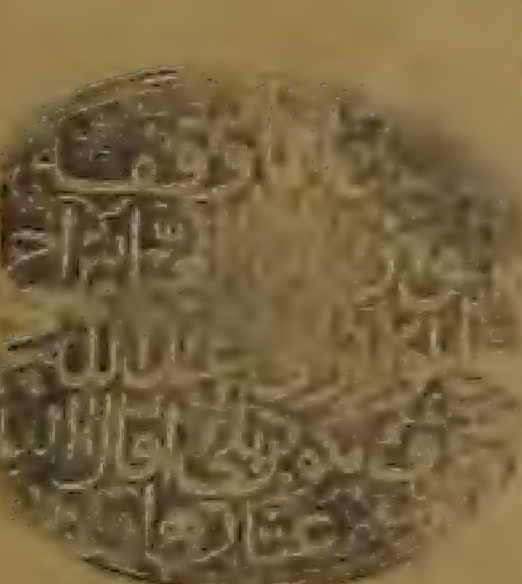
ص : الكشط والمحو والضرب

- وما يزيد في الكتاب يفسد • كشطا ومحوا او يضرب اجود
- وقيل بالحرز حط او لا • مع عطفه او كتب لا ثم الى
- انصف دائرة والا صفر • في كل جانب وعلم سطر
- تنقروا اذا ما كرت سطرون • اولا وان حرف اتى تكرير
- فابق ما اول سطر ثم ما • اخر سطر ثم ما تقدم ما
- او اسجد قولان ما لم يصف • او يوصف او لموها قالف

ش لما تقدم الحاق الساق فاسب تعقنته بانطال الزايد فاذا وقع في الكتاب شي زايد ليس منه
فاندرى عنه اما بالكتشط وهو الحك واما بالمحو بان تكون الكتابة في لوح او ورق او ورق صفيح جلا
في حال طراقة المكتوب وقد روى عن سحنون انه كان ربما كتب الشيء ثم لم يلقه واما بالضرب عليه
قال ابن الصلاح والضرب خير من الحك والمحور وروينا عن محمد بن خلاد البراهمى قال قال
اصحابنا الحك اثمه قاتل واجود الضرب ان لا يطس الحرف المضروب عليه بل يخط من فوقه خطا
جدا يتايد على ابطاله ويترامى تحت ما خط عليه وقد انتهت عن ابن عياض عياض
قال سمعت ابا الحسن بن العاصي الاسدي يخطى عن بعض شيوخه انه كان يقول كان الشيوخ
يكبرون حضور السنين مجلس السماع حتى لا يثبت شي لان ما يثبت منه ربما يصح في رواية
اخرى وقد يسع الكتاب من اخرى على شيخ اخر يكون ما يثبت من رواية هذا صحيحا في رواية

الاخر فيحتاج الى الحاقه بعد ان يثبت وهو اذا خط عليه واوقفه من رواية الاولى
وصح عند الآخر السعي بعلامته عليه بصحته انتهى وقد اختلف في كيفية الضرب على خمسة
اقوال الاول ما تقدم نقله عن البراهمى من حكاية القاضى عياض عن الاكرين قال لكن
يكون الخط مخلطا بالكلمات المضروب عليها وهو الذي يسمى الضرب والشدق والعشق
والقول الثاني ان لا يخط الضرب باو ايل الكلمات بل يكون فوقها منفصلا عنها لكنه يعطف
طرفي الخط على اول المبتدأ واخر حكاية القاضى عياض عن بعضهم واليه الاشارة بتولي
او لا مع عطفه اي اولا تصله بالحرز بل اعطفه عليها من الطرفين مثال الضرب في هذا القول هكذا
والقول الثالث ان يكتب في اول الزايد وفي اخر الى قال القاضى وسئل هذا يصح فيما يصح بعض
الروايات وسقط من بعض من حديث او كلام قال وقد يكتفى في مثل هذا بعلامة من يثبت
نقط او بآيات لا والى نقط والى هذا القول الاشارة بتولي او كتب لا ثم الى وهو معتذر في
منسوب على نزع الخافض اي تبعا لزايد بالكتشط او المحو او الضرب او يكتفى كذا في مثال
الابطال في هذا القول هكذا والقول الرابع ان يخط في اول الزايد ككلمة الزايد
بصرف دارة وعلى اخر بصف دارة واليه الاشارة بتولي او نصف دارة اي اولا
واخر والباقي منه منصوب عطف على محل المضاف اليه مثال ذلك على هذا القول
والقول الخامس ان يكتب في اول الزايد دارة دايرة صغيرة وكذلك في اخرها حكاية القاضى
عياض عن بعض الاشياخ المحققين لكتبهم قال وسميها صفرا كما يسميها اهل الحساب
ومعناها خلو موضعها من عدد كذلك هنا يشعر بخلوها بينهما عن صحة واليه الاشارة بتولي
والاصفران مثال ذلك ن وقولي وعلم سطر الى اخر وهو مبني على الاقوال
الاخير انه يعلم اول الزايد واخر من غير ضرب اي فاذا كثرت سطور الزايد جعل
علامة الابطال في اول كل سطر واخر للبيان ان شئت او لا تكرار العلامة بل انقربها في
اول الزايد واخر وان كثرت السطور حكاية القاضى عياض عن بعضهم انه ربما اكتفى
بالتحقيق على اول الكلام واخر وربما كتب على الزايد في اوله والى اخر واليه الاشارة
بتولي اولا وهذا كله فيما اذا كان الزايد غير مكرر فان كان حرفا تكررت كتابته فالزاد
القاض عياض انه ان كان كجرا في اول سطر ان يضرب على الثاني لئلا يطس اول السطر
وان كانت احري الكلمتين في اخر سطر والاخرى في اول الذي يليه فيضرب على الاولى وان

دائرة صغيرة



كانت الخلفاء معانيه اخر السطر فيضرب على الاولى صوابا ولا يخل السطر وادارها ومراعاة
 اول السطر اول وان كان التكرار لهما في وسط السطر فبقي قولان هما من خلافه وغير
 في اصل المسئلة من غير مراعات لا ويل السطر وادارها احدها ان اولها بالابطال
 الثاني لان الاول كتب على صواب فالخطا اولى بالابطال والنور الثاني اولها بالاتباع اجودها
 صورة وادارها على قرأته وهذا معنى قولنا واستجدنا استجد لاتباع اجودها وقد اطلق
 ابن خلدون الخلاف من غير مراعاة كلفصل بين المضاف والمضاف اليه وهو ذلك قال
 القاضي عياض وهذا عندي انما هو في المنازل فاما ان كان مثل المضاف والمضاف
 اليه فتكرر احدها فسعى ان لا يفصل في الخط ويضرب بعد على المتكرر من ذلك كان اول
 اذ اخرا وكذلك الصفة مع الموصوف وشبه هذا فراعاه هذا مضطر اليه لفهم مراعاة
 المعاني اولى من مراعاة الحسنيين الصورة في الخط واستحسن ابن الصلاح من القاضي عياض
 هذا التفصيل كله

الحمل في اختلاف الروايات

- **ص** وليست بآية ولا على رواية كتابه وخبره الغاية
- بغيرها يكتب راوي شتميا او رمزا او يكتبها معتبرا
- حجة وحيت زاد الامثل حوكة محرم وتخلو ا

ش اذا كان مراد بالرواية اداكثر ووقع الاختلاف في بعضها فسعى لمزاد ان جمع بين
 روايتين فكثر في نسخة واحدة ان يسمى الكتاب اولا على رواية واحدة ثم ما كان من روايته اخرى
 المحترمة الحاشية او غيرهما مع كتابة اسم راويها معها او الاشارة اليه بالرمز ان كانت زيادة وان
 كان الاختلاف بالتقصير علم على الراوي انه ليس في رواية فلان باسمه او الرمز اليه وان شاك
 زيادة الرواية الاخرى فجمع وما نقص منها حقوق عليه بالحرمة فتدحكه كاه القاضي عياض عن كثير
 الاشياخ واهل الصلح كما في دراهمك وادبي الحسن القاضي بسوقها وقولنا يجلو الى ويوضح مراده
 بالرمز او بالجره في اول الكتاب او اخره على ما سبق ولا يعتمد على حفظه في ذلك وفيه فرما ليس
 في صواب كما قال القاضي عياض ان لا يتساهل في ذلك ولا يهمله وقد سمع كاه الى غير فيرفع
 خمس من رموز كما قال ابن الصلاح

- **ص** واختصر رواية كتبهم حديثا على ثا او ثا وقيل دسا
- واختصر واخبرنا على انسا او انا والسهمي انسا

لا يلزم السطر
 لم يجمع
 هذه الرواية
 في نسخة
 الصواب

ش جرت عادة اهل الحديث باختصار الفاظ الاداية الخطا دون النطق فمن ذلك حديثا المشهور
 عندهم حذف سطرها الاول ويقتصر من منه على صورة كورما اقتصر على الصغير فقط
 فقالوا كورما اقتصر على حذف الحافط فليستوا ذلكا وقال ابن الصلاح انه ذاه في خط
 الحاكم وادبي عبد الرحمن السلمي واليهي ومن ذلك اخبرنا والمشهور في اختصارها حذف اصل
 الكلمة والاقتصار على الالف والصغير وربما لم تحذف بعضهم الالف او انا وبعضهم حذف الحاء
 والراء وكنت انما وقد فعله اليه في طائفة من الحديثين قال ابن الصلاح وليس تحسبن
ص قلت ورمز قال استاء ايسرد قافا وقال الشيخ حذف قافا عسدا
ص خطأ ولا بد من النطق كذا قيل له وينبغي النطق بكذا

ش وما جرت به عادة اهل الحديث حذف قال بالمرقبات في بعض الكتب الممنوعة الاشارة اليها
 في الاسماء في الخطا والاسماء في بعضها مع اداة الحديث فيكتب قنبا
 قال كورما وقد توفى بعض من راي هذا اهلا فاما الواو التي تاتي بعدها التحويل وليس كذلك
 وبعضهم يفردها فيكتب في هذا الاصطلاح متروك وقال ابن الصلاح جرت العادة بحذف
 خطا لا ولا بد من ذكر حال القراءة لفظا لا واذا تكررت كلمة قال كاي في قوله في كتابا بخار
 كاصالح بن جيان قال قال عامر السعدي حذروا احداها في الخطا على الفار كان يخطها جميعا وقد
 شغل ابن الصلاح في فتاويه عن ترك الفاري قال فقال لهذا الخطا من فاعله قال ولا اظن انه لا
 يبطل السماع به لان حذف القول جائز اختصارا فندجا به الفزان العظيم وكذا في النور في التقر
 والتيسير تركها خطا وانما ظهر صحتها السماع وقول كذا قيل له اي كذا لفظا قيل له فيما اذا كا
 في آثا الاسناد فري على فلان اخبرك فلان قال ووقع في بعض ذلك فري على فلان كفلان
 فهذا يذكر فيه قال انتهى وقد كان بعض من لقيه من ائمة العريسة فذكر اشراط الحديث للفظ
 يقال اننا السند وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الرحل وما اورد
 ما وجه انما مع لذلك لان اصل الفصل بين كلامي المنكرين للتبيين بينهما وحيث لم يفصل فهو
 مستمر والا فمما خلاف الاصل **ص** وكتبوا عند اشغال من سند لغرض ولا نطقن بها وقد
 راي الرهاوي بان لا يقرا وانها من جبال وقد راي
 بعض اولى الغرب بان يقولا سماعها الحديث قط وقيل لا
 بل خطا تحويل قال قد كتب سماعها صحيحا منها انتخب **ش** جرت عادة اهل

في اسما الاستاذ في الخطا
 او الاسماء في البها

قال ابن الصلاح
 للعارف ارموز
 فكل له احولا
 قال الاسود
 في الخطا
 من موم اعرف الله
 والاسم مع طول
 رايهم عند الخطا
 طالع والورق في السند

الحديث وكنته انه اذا كان الحديث اسناد ان فاكرو جمعوا بين الاسانيد في تبيين احد
 انهم اذا اتفقوا من السند الى اسناد اخر كتبوا بينهما حاضرة مفعلة ضووع والدي
 عليه عمل الحديث ان ينطق القاري بها كذا كذا مضرده واختار ابن الصلاح وذهب
 الحافظ ابو محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي الى ان القاري لا يتلفظ بها وانها حاض
 حامل اي تحول بين الاسنادين وانكر كونها من قولهم الحديث وغير ذلك لما سأل ابن الصلاح
 عن ذلك قال ابن الصلاح وذاكرت فيها بعض اهل العلم من اهل الغرب وحكى له عن بعض من
 لقيت من اهل الحديث انها حاضرة الى قولنا الحديث فقال لي اهل المغرب وما عرف
 بينهم اختلافا جعلوها حاضرة ملة ويقول احدهم اذا وصل اليها الحديث قال ابن الصلاح جكي
 لي بعض من جعني واياء الرحلة بخراسان عن وصفه بالفصل من الاصبها سنن انها من
 التحويل اي من اسناد الى اسناد اخر وقال ابن الصلاح وجدت بخط الاستاذ الحافظ ابى
 عثمان الصابوني والحافظ ابى مسلم عن عيسى بن عيسى النخاري والفقيه الحديث بى سعيد
 الخليلي في كتابها بذكرها عن حجة قال وهذا يشعر بكونها لرمز الى صح وحين
 اثبات صحها هنا لا يتوهم ان حديث هذا الاستاذ سقط وليلا يركب الاستاذ
 الثاني على الاول فحسبوا اسنادا واحدا **كتاب التسميع**

ص ويكتب اسم الشيخ بعد البسملة والتامعين قبلها مكملة
 • موزجا او جنبها بالسطر • او اخر الجواز والاضطر •
 • بخط موثوق بخط غير • ولو بخطه لنفسه كفى •
 • ان حضر الخط والا استعمل من تقة شيخ ام لا •

ش قال الخطيب في كتاب الجامع يكتب الطالب بعد التسمية اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنته
 ونسبه قال وصورة ما ينبغي ان يكتبه ابو فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان
 وليسوق ما سمعه من الشيخ على لفظه قال واذا كتب الطالب الكتاب المسموع ينبغي ان يكتب
 فوق سطر التسمية اسما من سمع معه وما تخرج وقت السماع قال واذا كتب كتب ذلك في حاشية
 اول ورقة من الكتاب فلاحها قد فعله شيوخنا قال وان كان سماعه للكتاب في مجلس عدة كتب
 عند انهاء السماع في كل مجلس علامة البلاغ ويكتب في الذي يليه التسميع والقارح كما حكيت
 في اول الكتاب فلي هذا شاهد اصول جماعة من شيوخنا مرسومة قال ابن الصلاح ولا

باسم بكتبته اي التسميع اخر الكتاب في ظهره وحيث لا يحفى موضعها وتولى بكتابه اي يكتب
 اسما السامعين قبل البسملة مكملة الانساب والعدد فيكتب اسما وهم واسما ابائهم
 واجدادهم واسما بهم التي يعرفون بها ولا يسقط احدا منهم قال ابن الصلاح وعليه الحذر
 من اسقاط اسم احد منهم لغرض فاسد قال ويصح ان يكون التسميع بخط موثوق به غير محمول
 الخطا قال ولا بأس على صاحب الكتاب اذا كان موثوقا به ان يقتصر على اثبات اسماء بخط
 نفسه فطال ما حمل الثقات ذلك قال فان كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه لكن
 ائنه معتددا على اجازة من يتقبحم من حاضره فلا بأس بذلك ان شاء الله تعالى
 وتولى صح شيخ ام لا اي لا يشترط كتابة الشيخ المستمع للتصحيح على التسميع بعد ان يكون
 كاتب السماع ثقة **ص**

ص وليغير المسمى ان يستعمل وان يكن بخط ملك سطر •
 • نقدي اي حفص واسمعي • كذا الزبيري مرضها اذ شيلوا •
 • ادخله على الرضى به دلي • كما على الشاهد ما لحمل •
 • ولحد والمعار تطويلا وان • يثبت قبل عرضه ما لا يثبت •

ش اي ومن كان اسمه في طبقة السماع فليذكر ان يستعمل الكتاب من مالكة ليستشيره او ينقل
 سماعه منه فليحصر اياه استجابا فان التسميع بخط مالك الكتاب فقد قال جماعة من الامة
 بوجوب العارية في ترك بن خلاد ان رجلا ادعى على رجل باكونه سمعا بمنعه اياه ففحا كما الى
 فاصنها حفص بن غياث وهو من الطبقة الاولى من اصحاب بى حنيفة فقال لصاحب الكتاب اخرج
 الينا كبتك لما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك الزناك وما كان بخطه اعينناك منه
 قال بن خلاد فسالت ابا عبد الله الزبيري وهو من ائمة اصحاب ابي حنيفة عن هذا فقال لا
 في هذا الباب حكم احسن من هذا لان خط صاحب الكتاب دال على رضاه باستماع صاحبه
 معه قال ابن خلاد وقال غير ليس بشي وروى الخطيب انه نحو كونه ذلك الى اسمعيل بن ابي العباس
 وهو امام اصحاب ملك فاطرق مليا ثم قال للمدعي عليه ان كان سماعه في كتابك بخط يدك فليذكر
 ان يسمع وان كان بخط غيرك فانت اعلم قال ابن الصلاح ويرجع حاصل اقوالهم الى ان سماع غيره
 اذا ثبت في كتابه برضاه فليذكره اياه قال وقد كان لا يبين في وجهه ثم وجهته بان ذلك
 بمنزلة شهادته له عند فليذكره اياها بما خوته وان كان فيه بذل ماله كما يلى **مزم**

بلغ من السهو
 سماع كتب ومسا
 رهولة وكسوا عنه
 اسما لم يرد له
 اهل العلم

الشهادة اذ اعاد وان كان فيه بذل نفسه بالسعي الى مجلس الحكم لادائها انتهى ثم اذا اعان
 فليحذر المعاملة من التطويل بالعارية والابطال عليه الا بقدر الحاجة فقد روي عن الزهري
 انه قال اياك وظول الكتب قبل وما غلوا الكتب قال حطسها عن اصحابها وروينا عن الفضيل
 ابن عياض قال ليس من فعال العلماء ان ياحد سماع رجل وكما به فليحسبه عنه انتهى ثم اذا نسخ
 الكتاب فلا يثبت سماعه عليه ولا ينقله الا بعد العرض والمقابلة ولذلك لا ينبغي اثبات
 سماع على كتاب الا بعد المقابلة الا ان يبين في النقل والاثبات ان النسخة غير مقابلة

مبلغ ما كتب
 كساده العوام

ن صفة رواية الحديث وادابها

ص وليروى من كتابه وان عرى من حفظه فحاز للاكثر
 وعن له خيفة المنع كذا عن ملك والصيدة لا بدوا
 وادى سماعه ولم يدكر فغن نعان المنع وقال ابن الحسن
 منع به يوسف ثم الشافعي والاكثرين بالجواز الواسع
 ش اختلفوا في الاحتجاج بمن لا يحفظ حديثه وانما يحدث من كتابه معتدلا عليه فذهب الجمهور الى جواز
 الرواية لذلك وثبتت الحجة به اذا كان قد ضبط سماعه وقابل كتابه على الوجه الذي سبق ذكره
 في المقابلة وروي عن له خيفة وملك انه لا حجة الا بما رواه الراوي من حفظه وتذكره وايده
 ذهب ابو بكر الصديق الى المروزي من الشافعية والقواب كما قال ابن الصلاح الاول واذا وجد سماعه
 في كتابه وهو غير ذكره فليكن عن له خيفة انه لا يجوز روايته وايده ذهب بعض اصحاب الشافعي
 وخالف ابا حنيفة في ذلك صاحباه محمد بن الحسن والقاضي ابو يوسف فذهبا الى الجواز وايده
 الشافعي واكثر اصحابه وقال ابن الصلاح ينبغي ان يثبت على الخلاف في جواز اعتماده والراوي على كتابه
 في ضبط سماعه فان ضبط اصل السماع كاصل المسموع فكما كان الصحيح وما عليه اكثر اهل البلد
 يجوز الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط المسموع حتى يجوز له ان يروي ما يبينه وان كان لا يدكر
 احاديثه حديثا حديثا ذلك لكن هذا اذا وجد شرطه وهو ان يكون السماع بخطه او بخط من
 يثق به والكتاب مضمون قال وهذا اذا سكنت نفسه الى صحته فان شك فيه لم يجز الاعتماد عليه

- ص** وان يغيب وعلبت سلامته جازت لدى جمهورهم روايته
- كذلك الضرر والامور
- لا يحفظان بضبط المرصني
- ما سمعوا والخلف في الضرر اقوى واول منه في البصير
- ش اذا كان اعتماد الراوي

منه لا سيما اذا كان من غير

على كتابه دون حفظه وغاب عنه الكتاب باعارة او ضياع او سرقة ولخوذة ذلك فذهب بعض اهل
 التشديد في الرواية الى انه لا يجوز الرواية منه لغيبته عنه وجواز التغيير فيه والصواب
 الذي عليه الجمهور انه اذا كان الغالب على الظن من امره سلامته من التغيير والتبديل جازت
 له الرواية بمعنى على غلب الظن وتولي ذلك الضرر اي كذلك تجري الخلافات في الضرر والامور
 التي لا يحفظان حديثهما فاذا ضبط سماعهما بثقة وحفظ كتابيهما عن التغيير بحيث يغلب
 على الظن سلامة صحته روايتهما قال الخطيب والشماع من البصير الامم والضرر الذي لا يحفظان
 من الحديث ما سمعاه منه لكنه كتب لهما بمثابة واحدة قد منع منه غير واحد من العلماء
 فيه بعضهم وقال ابن الصلاح في الضرر الذي لم يحفظ حديثه من غير من حديثه واستعان
 بالما موين في ضبط سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته في القراءة منه عليه واخطا في ذلك
 على حسب حاله بحيث يحصل منه الظن بالسلامة من التغيير صحت روايته غير انه اولى
 بالخلاف من مثل ذلك في البصير

الرواية من الاصل

- ص** وليروى من اصل او لمقابل به ولا يجوز بالتساهل
- مما به اسم شيخه او اخذا عنه لدى الجمهور ورواها اذا
- ايوب والبرسان قد جازوا وخصص الشيخ مع الاجازة
- ش اذا اراد الراوي ان يحدث ببعض مسبوقة فليروى من اصله الذي سمع منه او من نسخة مقابلة
 على اصله بمقابلة ثقة وهل له ان يحدث من اصل شيخه الذي لم يسمع فيه هو او من نسخة كتبت
 عن شيخه تسكن نفسه الي صحته فذكر الخطيب ان عامة اصحاب الحديث منعوا من
 روايته من ذلك وجاز عن ايوب ومحمد بن بكر البرساني الترخيص فيه وتعلي عن له نظر الصباغ
 انه قطع بانه لا يجوز ان يروي من نسخة سمع منها على شيخه وليس فيها سماعه ولا قبلت
 بنسخه سماعه وذلك لانه قد يكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه وقولي وخصص
 الشيخ اي بن الصلاح فقال اللهم الا ان يكون له اجازة عن شيخه عامة لمروياته او لخوذة ذلك
 فحوز له حديث الرواية منها اذ ليس فيه اكثر من رواية تلك الزيادات بالاجازة بلفظ
 اما او انما من غير بيان للاجازة فيها والامر في ذلك قريب يقع مثله في محل الشاع قال فان
 كان الذي في النسخة سماع شيخ شيخه او هي مسموعة على شيخ شيخه او مروية عن شيخ شيخه
 وليشيخه اجازة شاملة من شيخه قال وهذا ليس بحسن هذا نا الله له

مبلغ ما كتب
 كساده العوام

منه لا سيما اذا كان من غير

ص وان خالف حفظه كتابه . وليس منه قرأوا صوابه .
 الحفظ مع يقرن والاحسن . الجمع كالحلاف ممن يتقن . **ش** اذا وجد
 الحافظ للحديث في كتابه خلاف ما يحفظه فان كان انما يحفظ من كتابه ولم يرجع الى كتابه وهذا معنى قوله
 وليس منه أي وليس حفظه من كتابه وان كان حفظه من غير الحديث او من القراءة على الحديث وهو
 غير شك في حفظه فليعلمه وحفظه والاحسن ان الجمع فيقول حفظي كذا وفي كتابي كذا فكلذا
 فعل شجرة وغير واحد من الحفاظ وقول كالحلاف ممن يتقن أي كسلكه ما اذا حفظ شيئا
 وخالف فيه بعض الحفاظ المتقنين فانه يحسن فيه ايضا بيان الامر فيقول لحفظي كذا وكذا
 وقال فيه فلان كذا وكذا لخواه كنت وقد فعل ذلك سنيان الثوري وغيره .

رواية بالمعنى .
ص وليروا به لفظ من لا يعلمه . قد لولوا وغيره فليعلمه .
 اجاز بالمعنى وقيل لا الخبر والشيخ في التفسير بطلنا حظه .
 وليقل الراوي بمعنى او كما . قال ولحقه كشكك انهما .

ش لا يجوز لمن لا يعلم مدلول الالفاظ ومقاصدها وما يحيل معانيها ان يروي ما سمعه بالمعنى دون
 اللفظ بالاخلاق بل يتقيد بلفظ الشيخ فان كان عالما بذلك جازت له الرواية بالمعنى عند اكثر
 الحديث والفقه والاصول وضع بعض اهل الحديث والفقه مطلقا وقول وعزم ليست الواو
 للعطف بل لا سيما في اما غير وهو الذي يعلم مدلول الالفاظ وقول لا الخراسي وقيل
 لا يجوز الرواية بالمعنى في الخبر وهو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجوز في غيره والقول
 الا وهو الصحيح وقد روي عن غير واحد من الصحابة النسخ بذلك ويدل على ذلك روايتهم
 للقصص الواحد بالفاظ مختلفة وقد ورد في المسئلة حديث مرفوع رواه بن سعد في معروفة الصحابة
 من حديث عبد الله بن سليمان بن ابي كريمة اللبتي قال قلت لرسول الله اني اسمع منك الحديث
 لا استطيع ان اوديه كما اسمع منك يزدحرفا او ينقص حرفا فقال اذا لم تخلوا اخراما ولم تخرموا
 خلا ولا اصبتم المعنى فلا بأس بذكر ذلك للحسن فقال لولا هذا ما حدثنا قال ان اصلاح ثم ان هذا الخلا
 لا نراه جاريا ولا اخراه الناس فيما تعلم فيما تضمنته بطون الكتب وليس لاحد ان يغير لفظ شي
 كتاب مصنف وثبتت بدله فيه لفظا اخر بمعناه فان الرواية بالمعنى يخص فيها من رخص لما كان عليهم
 في ضبط الالفاظ والجمود عليها من الجرح والنقص و ذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق

م بلغ ما يحسن
 له احمد الراوي

وبلغ

والجبت

والكتب ولا نه ان ملك تغيير اللفظ فليس عليك تغيير تصنيف غيره والله اعلم وقد تعقب كلامه
 ابن دقيق العيد فقال انه كلام ضعيف لا راد له ما فيه ان يقتضي لجوز هذا فيما ينقل من
 المصنفات الى اجزائها ولا يحارحها فانه ليس فيه تغيير التصنيف المتقدم قال وليس هذا جاريا
 على الاصطلاح فان الاصطلاح على ان لا تغير الالفاظ بعد الانتهاء الى الكتب المصنفة شيئا ورواها
 فيها او نقلناها منها وقول خطري منع من قوله تعالى وما كان عطارك محطورا اي ممنوعا
 وينبغي لمن روي بالمعنى ان يقول او كما قال او نحو هذا وما اسسه ذلك فقد ورد ذلك عن
 مسعود وبلى الدرداء والنس وهو من اعلم الناس بمعاني الكلام وقول كشكك ايهما اي كسلكه
 ما اذا شك القاري او الشيخ في لفظ او اكثر فصرها على الشك فانه يحسن ان يقول او كما قال
 قال ابن الصلاح وهو الصواب في مثل هذه لان قوله او كما قال يتضمن اجازة من الراوي
 وادناه رواية صوابا يحسنه ادا بان لا يشترط افراد ذلك بلفظ الاجازة لما بيناه قريبا

ن الاقتصار على بعض الحديث .
ص وحذف بعض المتن فامنع او اخر . او انتم او لغيركم .
 دايا يصح ان يكون ما اختصر . منفصلا عن الذي قد ذكره .
 وما يروي ثم ان يتعبد . فان لم يجز ان لا يكمله .
 اما اذا قطع في الالبواب . فهو الى الجواز دو اقرباب .

ش اختلف العلماء في جواز الاقتصار على بعض الحديث وحذف بعضه على قولين احدهما المنع
 مطلقا والثاني الجواز مطلقا ومنع بتقييد الاطلاق بما اذا لم يكن المحذوف مالم ياتي به تعلقا
 محل بالمعنى حذفه كالاستدراك او الحال والحذف لك كما سياتي في القول الرابع فان كان كذلك
 لم يجز بالاخلاق وبه جزم ابو بكر الصفي وغيره وهو واضح والثالث انه ان لم يكن رواه على التمام
 مرة اخرى هو او غيره جاز واليه الاشارة بقول وان اهدى او اجز ان اتم من تمامه
 او من غيره والرابع وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح انه يجوز ذلك من العالم العارف اذا كان ما
 تركه متميزا عما نقل غير متعلق به بحيث لا يخل البيان ولا يختلف الدلالة فيما نقله بترك
 ما تركه قال ايضا ينبغي ان يجوز وان لم نقل بالمعنى لان ذلك بمنزلة خبر من منفصلين
 والى صحيح هذا القول الاشارة بقولي من دايا يصح وليس للمتم ان يحذف بعض الحديث كما ذكر
 الخطيب ان من روى حديثا على التمام وخاف ان رواه مرة اخرى على النقصان ان يهتم بانه رآه او

م بلغ ما يحسن
 له احمد الراوي

متعلقا

القول

مرة ما لم يكن سمعه او انه نسي في الثاني باقي الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلطه فوجب عليه
ان ينفي هذه الغلطة عن نفسه وقال سلم الراوي من روى بعض الخبر ثم اذا ان ينقل
تمامه وكان ممن يترهم بانه زاد في حديثه كان ذلك عدوا له في ترك الزيادة وكتمانها واليه
الاشارة بقولي فان اي فان خالف ورواه ناقصا من فجاز ان لا ينقل بعد ذلك
قال ابن الصلاح من كان هذا حاله فليس له من الابتداء ان يروي الحديث غير تام اذا كان
يقين عليه ادا تمامه لانه اذا رواه او ناقصا اخرج باقته عن حيز الاجتهاد به
ودار من ان لا يرويه اصلا فيصعب راسا وبين ان يرويه متما فيه فيضيع ثمرته
ليرقوط المحمد فيه واما تقطيع المصنف للحديث الواحد وتفريقه في الابواب بحسب
الاجتهاد به على مسألة مسألة فتصو الى الجواز اقرب وقد فعله الا بتملك واحد
والنجاري وابوداود والنسائي وغيرهم من الامة وحكي الخلاف عن احمد انه ينبغي ان لا

يتصل قال ابن الصلاح ولا يخلو من كراهية **ن الشميع بقراءة اللسان والمصحف**
ص وليحذر اللسان والمصحف على حديثه باز يحرقا
فيدخل في قوله من كذا **ن** فحق الحق على من طلبه
والاخذ من افواههم لا الكتب ادفع للتصحيح فاسمع

ن وليحذر الشيخ ان يروي حديثه بقراءة لسان او مصحف فتدبر وينبغي الاصح قال ان اخوف ما
اخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو ان يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب على
فلينسأ مقتدر من النار لا يند له يمكن يلين فمما رويت عنه ولخت فيه كذبت عليه فقد روي
لخوهذا عن حماد بن سلمة انه قال لا تسان ان لخت في حديثي فتد كذبت علي فاني لا الحق وقد كان
حمادا ما في ذلك وقد روي في سيبويه شواه الى الخليل من احمد قال سالت عن حديث
هشام بن عروة عن ابيه في رجل رعت فانتهرني وقال لي اخطأت انما هو رعت اي بفتح العين
فقال له الخليل صدق اتقي بهذا الكلام ابا اسامة قال ابن الصلاح فحق على طالب الحديث
ان يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به عن شيئين اللحن والتحريف ومعرفة ما روى الخطيب عن شعبة
قال من طلب الحديث ولم يبصر العربية كمثل رجل عليه برنس وليس له راس وروى الخطيب ايضا
عن حماد بن سلمة قال مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل مخللة لا شعير فيها فيتعلم النحو
يسلم من اللحن واما السلامة من التصحيف فببيل الاخذ من افواه اهل العلم والضبط اعلم

مبلغ كماله
سماه العار

التمار عليه

لا يربطون الكتب فتل ما سلم من التصحيف من اخذ العلم من الصحف من غير تدريب المشايخ **ن**
ص اصلاح اللحن والخطا **ن**

ص وان اتي في الاصل لحن او خطا فيقبل بروي كيف جا غلطا
ومذهب المختلطين بصلح ويقرأ الصواب وهو الأرجح
في اللحن لا يختلف المعنى به وصوبوا الى تقامع نصسه
ويذكر الصواب جانبيا كذا عن اكثر السيوخ نقلنا اخذنا
والبدء بالصواب اولى واسد واصح الاصلاح من مقرر

ن اذا وقع في الاصل لحن او تحريف فيقبل بروي على الخطا كما وقع ذلك حكي عن ابن سيرين وعبد الله بن
سبحر وقيل يعلى ويقرأ على الصواب واليه ذهب الاوزاعي وابن المبارك والمطلون من العلماء
من الحديثين لا سيما في اللحن الذي لا يختلف المعنى به واصلاح مثل ذلك لازم على تجوز الرواية
بالمعنى وهو قول اكثر من وقد ذكر ابن له ختمه في كتاب الاعراب له انه سئل الشعبي والغنم من محمد
وعطا ومحمد بن علي بن الحسين الرجل يحدث بالحديث فيلحن الحديث كما سمع او اعر به فقالوا بل اعر به
واختار الشيخ عز الدين بن عبد السلام في هذه المسئلة ترك الخطا والصواب ايضا حياء عند ابن
ديق في الاقترح فقال سمعت ابا محمد بن عبد السلام وكان احد سلاطين العلماء كان يروي في هذه
المسئلة ما له ان هذا اللفظ المحتمل لا يروي على الصواب ولا على الخطا اما على الصواب
فانه لم يسمع من الشيخ كذا كنت واما على الخطا فلا سبيلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقله ذلك
وهذا معنى ما قاله او قريب منه وقولي في اللحن فهو متعلق بقولي وهو الأرجح اي الأرجح في هذه
الصورة لا مطلقا قال ابن الصلاح واما اصلاح ذلك وتغييره في كتابه واصيله فالصواب تركه
وتغيير ما وقع في الاصل عما هو عليه مع التغيير عليه وبيان الصواب خارجا في الحاشية وحسب
الفاضي عياض عن علي كثر الاشياخ قال ابو الحسين فارس وهذا الحسن ما سمعت في هذا الباب ثم
اذا قرأ الراوي او القاري عليه شيئا من ذلك فان شأنا قدم ما وقع في الاصل والرواية ثم يقرأ الصواب
وان شأنا قدم ما هو الصواب ثم قال وقع في الرواية كذا وكذا وهذا اولى من الاول كيلا يقول على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل قاله ابن الصلاح قالوا على ما يعتمد عليه في الاصلاح ان يكون
ما يعل به الفا سد قد ورد في احاديث اخر فان ذكره آمين من ان يكون مقولا على رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما لم يقل **ن** وليأت في الاصل بما لا يكثر كابر وخوف حيث لا يغير

مبلغ كماله
سماه العار
العداني

والسقوط يدري ان من فوق اتي به يتراد بعد يعني مثبتا

ش اذا كان الساقط من الاصل شيئا يسيرا يعلم انه سقط في الكتابة وهو معروف كلفظ ان في النسب وكما لا يختلف المعنى به فلا بأس بالحقاقه في الاصل من غير تبنيه على سقوطه وقد سأل ابو داود احمد بن حنبل فقال وجدت في كتابي تخارج عن جرح عن ابن جرح فقال ارجوا ان يكون هذا لا بأس به وقيل لما كنت ارايت حديث النبي صلى الله عليه وسلم تزد فيه الواوون والالف والمعنى واحد فقال ارجوا ان يكون خفيفا انتهى اذا كان الساقط يعلم انه سقط من بعض من تاخر من رواة الحديث وان من فوقه من الرواة اتي به فانه يتراد في الاصل ويؤتي قبله بلفظ يعني كما فعل الخطيب اذ روى عن ابن عمر عن مدي عن الحاملي بسنده الى عروة عن عمار عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي الى راسه فارتجله قال الخطيب كان في اصل من مدي عن عمر قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي الى راسه فالحقنا فيه ذكر عائشة اذ لم يكن منه بد وعلينا ان الحاملي لذلك رواه وانما سقط من كتاب شيخنا وقلنا فيه يعني عن عائشة لان ابن مدي لم يقل لنا ذلك قال وهكذا رايت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا يروى عن جميع قال انا استعين في الحديث يعني

من صححه من بعض ثمن او سند كما اذا ثبت من يعتمد وحسنوا البيان كالمستش كل كلمة في اصله فليست كل

ش اذا درسن بعض المنز او الاسناد ينقطع او يبلل او يحوذ لك فانه يجوز له استدراكه من كتاب غير اذ اعرف صحته وثق بصاحب الكتاب بان يكون قد اخبر عن شيخه وهو ثقة او خوذ لك على الصحيح ومن فعل ذلك يعمم حماد وذهب الحديثين الى المنع من ذلك قال الخطيب ولو بين ذلك كان أولى وهكذا الحكم فيما اذا شك الحديث في شيء فاستدنه من ثقة عجم من حفظه او كتابه كما روي ذلك عن ابن عوانه واحمد بن حنبل وغيرهما ويحسن ان يبين من ثبته كما فعل يزيد بن هارون وعمر وقد روي في مسند احمد قال شاذ بن زهير قال انا عاصم بالكوفة فلم اكتبه فسمعت شعبة يحدث بفرقة به عن عاصم عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر قال اللهم اني اعوذ بك من وعتا السفر الحديث وفي غير السند عن يزيد قال انا عاصم وبتتني فزيتن اصل التثبت لم يبين من ثبته فلا بأس به فعلم ابو داود في مسنده عجب حديث

الحكم بجزء الكل فيقال ثبت في شيء منه بعض اصحابنا وقولي كالمستش كل اي كالحكم بذلك في مسئلة ما اذا وجد في اصله كلمة من غريب العربية او غيرها غير متقدمة واشكلت عليه فجايز ان ليسل عنها اصل العلم ويروى بها على ما يحبرونه به روى مثل ذلك عن احمد واسحق وغيرهما

اختلاف الفاظ الشيوخ

- حيث من اكثر من شيخ سمع
- بئنا بمعنى بلفظ اقنع
- بلفظ واحد وسمي الحلق صح
- عند مجزى النقل معنى ورج
- بيانه مع قال او مع قال لا
- وما بعضه او داود سالا
- اقربا في اللفظ او لم يقل
- صح لهما والكتب ان تقابل
- باصل شيخ من شيوخه فضل
- يشتمل الجميع مع بيانه احتمل

ش اذا سمع الراوي الحديث من شيخين فكثر بلفظ مختلف والمعنى واحد جاز له ان يرويه عن شيخه او شيخه مع تسميته كل ويسوق لفظ رواية واحد فقط عند من يحيز الرواية بالمعنى وهو الاكثر بالشرط المتقدم والاحسن الراجح ان يبين لفظ الرواية لمن هو بقوله وهذا لفظ فلان وخوذه لك للخروج من الخلاف فهو محبر بين ان يفرد فعل القول فيخصه من له اللفظ فيقول اجبرنا فلان وفلان واللفظ له قال ويبين ان ما في الفعل لهما فيقول قال فلان فلان واللفظ فلان والى هذا الاسان بتوا مع قال او مع قال واستحسن مسلم قوله ما ابو بكر بن لي سبعة وابو سعيد الا شج كلاهما عن بله خالد قال ابو بكر ما ابو خالد الاحمر قال ابن الصلاح فاعادته ما نساء كراحتها خاصة اشعار بان اللفظ المذكور له قلت ويحتمل انه اراد باعادة بيان المصريح فيه بالتحديث وان الاصح لم يصرح في روايته بالتحديث فانه اعلم وقولي وما بعضه او داود قال الالف في اخر حرف الروي للاطلاق اي وما اتي فيه الراوي بعض لفظ احد الشيخين وبعض لفظ الآخر ولم يبين لفظ احدها من الآخر بل قال وتعارب في اللفظ او والمعنى واحد وخوذه لك فهو جاز في جميع عند من يجوز الرواية بالمعنى وهكذا لو لم يقل وتعارب او ما استبها فهو جاز في جميع ايضا عند من يجوز الرواية بالمعنى واليه الاسان يقول صح لهما في مجزى الرواية بالمعنى قال ابن الصلاح وهذا مما عجب به البخاري او عجم اي ترك البيان وقولي ذا الكتب ان تقابل الى اخره اي اذا قول كتاب من الكتب المصنفة سمعه على شيخين فاكمل اصل احد شيخيه او احد شيوخه في روايته لذلك مع بيان ان اللفظ للشيخ الذي قابل باصله قال ابن الصلاح يحتمل ان يجوز كلاه لان ما اوردته قد سمعه

لم يلحق ما عجب
ومما لم يسمعه
العلم

دون منعه من ان يسمع من غيره

وَأَخْبَرَنَا يَتُولُ مِثْلَ مَتْنٍ قَبْلَ وَمَتْنِهِ كَذَا وَيُنِي

ش إذا روي الشيخ حديثا باسناد له وذكر من الحديث ثم أتبعه باسناد آخر وحذف منه وأحال به على المتن الأول بقوله مثله أو نحوه فصل لمن سمع منه ذلك أن يقتصر على السند الثاني وليس له لفظ حديث السند الأول فيه ثلاثة أقوال أظهرها منع ذلك وهو قول شعبة فروينا عنه أنه قال فلان عن فلان مثله لا يجرى وروينا عنه أيضا أنه قال قولك الراوي نحوه شك والثاني جواز ذلك إذا عرفت أن الراوي لذلك صابطا بمتن الحديث إلى تبيين اللفاظ وعدل الحروف فإن لم يعرف ذلك منه لم يجر حكاية الخطيب عن بعض أهل العلم وروينا عن سفيان الثوري قال فلان عن فلان مثله يجرى وإذا قال نحوه فهو حديث والثالث أنه يجوز في قوله مثله ولا يجوز في قوله نحوه وهو قول يحيى ابن معين وعليه يدل كلام الحاكم في عبد الله حيث يقول لا يحل له أن يقول مثله إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد ويجوز أن يقول نحوه إذا كان على أصل معانيه قال الخطيب وهذا على مذهب من لم يجر الرواية على المعنى فأما على مذهب من أحازها فلا فرق بين مثله ونحوه قال الخطيب وكان غير واحد من أهل العلم إذا روي مثل هذا يورد الأسناد ويقول مثل حديث قبله منه كذا وكذا أو ليسوقه قال وكذلك إذا كان الحديث قد

قال نحوه قال وهذا الذي أختارناه

ص وقوله إذا بعض متن لم يسق وذكر الحديث فالمنع أحق

و قيل إن يعرف كلامها الخبر يجرى الجواز والبيان المختار

وقال إن يقرئ الأجازة لما طوي واعتفروا إفرا

ش إذا روي الشيخ الراوي بعض الحديث وحذف بقية واستأثر إليه بقوله وذكر الحديث أو نحوه ذلك كقوله وذكره وكقوله الحديث ولم يكن تقدم كالحديث كالصورة الأولى فليس من سمع كذلك أن يتم الحديث بل يقتصر على ما سمع منه إلا مع البيان كاستأثر في وهذا أولى بالمنع من المسئلة لأنه قبلها لأن المسئلة التي قبلها قد ساق فيها جميع المتن قبل ذلك باستناد آخر وفي هذه الصورة لم يسق إلا هذا القدر من الحديث وبالمنع أجاب الاستاذ أبو اسحق الأسفري في قول أبو بكر الأسماعيلي إذا عرفت الحديث والظاهر ذلك الحديث فأرجو أن يجوز ذلك والبيان أولى أن يقول كما قال من أراد إقامته أن يقتصر ما ذكره الشيخ منه ثم يقول قال وذكر الحديث ثم يقول وتما مد كذا وكذا أو يسوقه وقال ابن الصلاح بعد حكاية كلام الأسماعيلي إذا جردنا ذلك

ع
م
ص
و
ا

وطريق

في الحديث

فالتحقيق فيه أنه بطريق الأجازة فيما لم يذكر الشيخ قال لهما إجازة أكيدة قوية من حجات عدل
لجانب هذا مع كون أوله سماعا أدناج أبيه عليه من غير أن يراد له بلفظ الأجازة

أبد الرسول بالبنى وعكسه

ص وأرسل رسول بني أد لا فظاهر المنع كعكس محلا

وقدر جاجوان ابن حبل والنووي صوبه وهو حبل

ش إذا وقع في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم فصل للسماع أن يقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا عكسه كأن يكون في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول عن النبي قال ابن الصلاح الطاهر أنه لا يجوز أن تجازت الرواية بالمعنى فإن شرط ذلك أن لا يختلف المعنى والمعنى في هذا مختلف وكان أحدا إذا كان في الكتاب النبي فقال الحديث رسول الله ضرب وكتب رسول الله قال الخطيب هذا غير لازم وإنما استحب اتباع اللفظ والألفاظ الترخيص في ذلك وقد سألنا له أنه صالح يكون في الحديث رسول الله فيحمل النبي قال أرجو أن لا يكون به بأس وقال حماد بن سلمة لعفان ويعز لما جعلنا يعز أن النبي من رسول الله أما انتهى فلا تقهها زيدا قلت وقول ابن الصلاح إذا اختلف في هذا اختلف لا يمنع جواز ذلك لأنه وإن اختلف معنى النبي والرسول فإنه لا يختلف المعنى في نسبة ذلك القول لقائده بأي وصف وصفه إذا كان يعرف به وأما ما استدلى به بعضهم على المنع بحديث البراء بن عازب في الصحيح في الدخاء عند التورم وفيه وبينك الذي أرسلت فقالا لا يستدكرهن وبرسوك الذي أرسلت فقال لا وبينك الذي أرسلت فليس فيه دليل لأن لفظ الأجازة كارتقوبية وربما كان في سائر اللفظ لا يحصل بغيره ولعله إذا كان جمع بين اللفظين في موضع واحد وقال النووي الصواب والله أعلم جواز أنه لا يختلف به هنا معنى

السماع نوع من الوهن وعن رحلين

ص ثم على السماع بالذاكرة بياضة كنوع وهن حاصر

ش إذا سمع من الشيخ من حفظه في حالة المذاكرة فعليه بيان ذلك بقوله ما عدا ذكره أدني المذاكرة ولو ذلك لأنهم يفسدوا في المذاكرة والحفظ أحوان ولهذا إذا كانا جميعين من رواية ما يحفظه إلا من كتابه وقد منع عبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك وأبو زرعة الرازي أن يحمل عنهم في المذاكرة شي هكذا قال ابن الصلاح إن عليه بيان ما فيه بعض الوهن وجعل من أمثله

م
ل
ل
ل

م
ل
ل
ل

سمعت في المذاكرة فتبعته في ذلك وفي كلام الخطيب انه ليس يحتمل فانه قالوا استجب ان يقول
 حدثناه في المذاكرة وقول كنوع وهن خاتمه اي اذا كان في سماعه نوع من الوهن فان
 عليه بيا انه كما سمع من غير اصل او كان فهو او شيخه يتحدث في وقت الفتوة عليه او يشرح
 او يفتي او كان سماع شيخه او سماعه هو بقراءة مصحف او لحان او كايه التسميع بخط
 من فيه نظره لحدوث ذلك فانه في اغفال ذلك وترك البيان نوعا من التدليس

ص والمتميز عن شخصين واحد خرج لا يحسن الحديث له لكن يصح
 وسلم عنه كما في قوله وفي الحديث حيث وثقوا فهو

ش اذا كان الحديث عن رجلين احدهما مجروح الحديث لا تسن برويه عنه مثلاً ثابت البياضي
 وابان بن لبي عياض ولخود ذلك لا يحسن استقراط الجرح وهو ابان والاقصا ر علي ثابت
 لجواز ان يكون فيه شيء عن ابان لم يذكر ثابت وحمل لفظ احدهما على الاخر قال لحدوث ذلك احمد
 والخطيب وقال ابن الصلاح انه لا يمنع ذلك امتناع تحريم لان الظاهر اتفاق الروايتين
 وما ذكر من الاحتمال فاما در بعيد قال الخطيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ر بما استقط
 الجرح من الاسناد ويذكر النسخة لم يقول واخر كفاية عن الجرح قال وهذا القول لا فائدة
 فيه قال ابن الصلاح وهكذا ينبغي اذا كان الحديث عن ثمنين ان لا يسقط احدهما
 منه لتطرق مثل الاحتمال المذكور اليه وان كان محدورا لا سقط فيه اقل ثم لا يمنع

ص ذلك وان يكتفى عن كل واحد قطعه اجزأ لا يمزجها جمعة
 مع البيان الحديث الا يك وجرح بعض مقتضى للتريك
 وحذف واحد من الاسناد في الصورين امتنع للازداد

ش اذا لم يكن مع جميع الحديث من شيخ فأكبر بل سمع قطعة من الحديث من شيخ وقطعة من شيخ
 شيخ اخر فما زاد فانه يجوز له ان يخلط الحديث ويرويه عنهما او عنهما جميعا مع بيان ان
 عن كل شيخ بعض الحديث من غير تمثيل لما سمعه من كل شيخ من الاخر الحديث الا فيك في الصحيح
 من رواية الزهري حيث قال حدثني عروة وسعيد بن المسدب وعلمة بن وقاص وعبيد
 بن عبد الله بن عتبة عن عائشة وكل قد حدثني طائفة من حديثها ودخل حديث
 بعضهم في بعض وانا اوفي الحديث بعضهم فذكر الحديث فان اتفق في حديث غير هذا
 ان كان بعض الرواه في مثل هذه الصور ضعيفا فذلك مقتضى لطلوع جميع الحديث

لانه ما من قطعة من الحديث الا وجاز ان تكون عن ذلك الراوي الجرح وقول وحذف هو
 مفعول مقدم ماضي منع حذف واحد من الاسناد فيما نحن فيه في الصورين في صورة
 ما اذا كان الراويان او الرواه كلهم ثقات وفي صورة ما اذا كان فيهم ضعيف فذلك
 حذف واحد من الاسناد واثبت جميع الحديث فتدبرت على بقية الرواه ما ليس
 حديثهم وان حذف بعض الحديث لم يعلم اما حذفه هو رواية من حذف اسمه فحجب
 ذكر جميع الرواه في الصورين معناه

ص وفي الحديث في الحديث . وأحرص على ترك الحديث .
 . ثم توضأ وأغتسل واستعمل . طيبا وتستر حيا وزرعا معتلي .
 . صونا على الحديث واجلس بآية . وهيبة بصد رجلين وهب .
 . لم يخلص اليه طالب نفسه . ولا حدث عجلة او ان تقصر .
 . اوفي الطريق فخرجت احب لك . في شيء اروع وان خلا ذلك .
 . بانه يحسن الحديث . عا ما ولا بأس لا ريبنا .
 . ورددوا الشيخ بغيرا لبارع . خصص لك والشايعي .

ش من قصد كلاس سماع الحديث او الافادة فيه فليقدم تصحيح الحديث واخلاصها فاما الاعمال بالنسبة
 وقد نادى سفيان الثوري قلت لجيب ابن لجة ثابت حديثا قال حتى يحكي الله وقيل لا ياتي الا هو
 سلام بن سليمان فقال ليست لي بيته فقالوا الله انك توجر فقال يميني الخرا اكثر وليتي
 لحرف كفا لا يعل ولا يبا وروينا عن حماد بن زيد انه قال استغفر الله ان لذكر الاسناد
 في القلب حيلة ولكن اكرهية لسر الحديث والعلم وقد رايتني صلى الله عليه وسلم بالتدليغ عنه
 وقد كان عروة يتألف الناس على حديثه وقال سفيان الثوري تعلموا هذا العلم فاذا علمتموه
 فحفظوه فاذا حفظتموه فعملوا به فاذا عملتم به فاستردوه ولا يسئب له ان يستعمل عند
 ارادة الحديث ما روينا عن مالك رضي الله عنه انه كان اذا اراد ان يحدث توضأ وحس
 على صدره فراشه وسرح لحيته وتمكن في جلوسه يوقار وهيبة وحدث قيل له في ذلك
 فقال احب ان اعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احث الاعلى طاعة من كذا
 وكان يكنى ان يحدث في الطريق وهو قائم او يستعمل وقال احب ان تفهم ما احدث به عروة
 الله صلى الله عليه وسلم وروينا عنه ايضا تمسك لذلك ويحرم ويتطيب فان رفع احد صوته

م بلغ شاع
 حرمه احمد بن العذر

اولي بابنا الثمانين فان كان عقله ثابتا ورايه مجتمعا يعرف حديثه ويقوم به في تحري ان يحدث
احسنا بارجوت له خيرا كالخضري وموسى وعبدان قال ولم اربهم الى خليفه وصبطه بالسمع
سنة انتهى كلامه وقد حدث جماعة من الصحابة فمن بعدهم بعد مجاوزة الثمانين
من الصحابة اثنتي عشرة ملكا وعبد الله بن له اوفي وشاهل بن سعد في اخرين ومن ابا بعير
مشوح القاصي ومجاهد والسبعي في اخرين ومن ابا عجم ملك بن السد واليت بن سعد وسفيان
ابن عيينة في اخرين منهم ومن بعدهم وقد ذكر القاصي عياض ان ملكا قال انما لم يزل في كذا يوم
وقد حدث جماعة بعد ان جاوز المائة من الصحابة حليم بن خرازمي من ابا بعير شريك ابن عبد الله
التميمي ومن بعدهم الحسن بن عرفة وابو القاسم عبد الله بن محمد البقوي وابو اسحق ابراهيم
ابن علي الجعفي حدث وهو ابن مائة وثلاث سنين والقاضي ابو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري
والحافظ ابو الطاهر احمد بن محمد السلفي وغيرهم ولم يتغير احد منهم وقرأ القاصي يوما على الجعفي بعد ان
جاوز المائة واداد اختباره بذلك ان الجعفي جثته من فوقه كما تكب تحي حلة بوقه فقال
له الجعفي قل لثوري ثور فان القلب لا يروق له فخرج الناس بصحة عقله وجوده حسنة فالجوهري
والروق الفزقي والقاضي عياض واما كرم من كرم اصحاب الثمانين الحديث لان القاصي
من يطلع هذا السن اختلال الجسم والذكور وضعف الحال وبعسر الفهم وطول الحروف ونحوه ان
يعد به التغير والاختلال فلا يظن له الا بعد ان جاء رت عليه اشياء

الرواية الثور
الرواية الثور

مبلغ كمال
مبلغ كمال
مبلغ كمال
مبلغ كمال

ص وينبغي اساك الاعيان بحرف وان من سبل خزان قد عرف
رحمان راو فيه دل فموضح وترك حديث لخصه الا حق
وبعضهم كره الاخذ منه ببلد فيه اولي منه

ش اي وينبغي لمن عرف ان يدخل عليه ما ليس من حديثه ان عسك عز الرواية وينبغي ايضا للحدث اذا
سئل بحرف او كتاب ان يقرأ عليه وهو يعلم ان حرفه في بلد او غيرها ارجح في روايته منه بكونه اعلى اسنادا
منه فيه او سماع عزم متصلا بالسماع وفي طريقه هو اجازة او غير ذلك من الترجيحات ان يزل السائل
على من هو احق بذلك منه فذلك من النصيحة في العلم وينبغي ايضا ان لا يحدث بحضرة من هو احق
بالحديث واولي به منه فتد كما نأبرهم الخفي اذا اجتمع مع الشعبي لم يتكلم ابراهيم بن ابي
على هذا بان كره الرواية ببلد وفيه من هو اهل منه لسنه او غيره ذلك فقد قال يحيى بن معين
الذي يحدث ببلد وفيه اولي بالحديث منه احمى وروى عنه انه قال اذا حدثت في بلد فيد مثل

له مسهر يحس الحجة ان يكون **ص** ولا تقبلوا حديثه واقبل عليهم وللحديث دليل
واحد وصل مع سبعة مائة في بدء مجلس وختمه مائة

ش ينبغي للشيخ ان لا يقوم لاحد في حال الحديث وكذلك قاضي الحديث فقد بلغنا عن محمد بن احمد بن عبد
الله الفقيه وهو ابو زيد المروزي انه قال القاصي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
فانفكبت عليه خطيئة وليسف له ان يفعل على من يحدثهم فقد روي عن جيب بن له ثابت قال
السنه اذا حدث القوم ان يقبل عليهم جميعا وروينا عنه قال كان يوجبون اذا حدث الرجل ان لا
يسل على الرجل الواحد ولكن ليعلمهم ويسحب ان يزل الحديث ولا يسهو سوادهم السامع من كرم
بعضه ففي الصحيحين من حديث عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث
زاد الترمذي ولكنه كان يتكلم بكلام يبين فصل يحفظه من جلس اليه وقال حديث حسن
وليسف له ان يفتح مجلسه ويختمه بتحميد الله تعالى وصلاحه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
ودعا يلقون بالخان قال ابن الصلاح ومن ابلغ ما يفتحه به ان يقول الحمد لله رب العالمين اهل الحمد
على كل حال والصلوة والسلام الايمان على سيد المرسلين كما ذكره الذكرون وكما عقل عز ذكره
النافلون للصلوة عليه وعلى اله وسائر النبيين والركي وسائر الصالحين طاعة ما ينبغي ان يساله
السائلون **ص** واعتقد الاملا مجلسا فداك من ادفع الاسماع والاخذ ثم ان

مبلغ كمال
مبلغ كمال
مبلغ كمال
مبلغ كمال

ص تكثر جموع فالحديث مستحيا بمجئلا ذابطة مستويا
بجاء او فقاما يتبع ماسا يمتعه قبلها او من ماسا

ش ليستحب للحدث العارف ان يعقد مجلسا الاملا الحديث فانه من اعلى مراتب الاسماع والتأمل فان
كثر الجمع فليست مستحيا يبلغ عنه فقد فعل ذلك ملك وشعبة ووكيع وابو عاصم وغيرهم
هؤلاء في عدد كثير من الحفاظ والمحدثين وقد روي في سنن له داود والنسائي من حديث
رافع بن عمر قال رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخطب الناس بمي حين ارتفع الصبح على بطنه
وعلى رضى الله عنه ليعبر عنه فان تكثر الجمع بحيث لا يكتفي بمسئله واحدا فليست مستحيا فكثر فقد
روينا ان ابا مسلم الكشي املأه رجة تسان وكان في مجلسه شعبة مستحيا يبلغ كل واحد صاحبه
الذي عليه وكتب الناس قيا ما يابدهم المحاور مستحيا رجة وحسب من حضر فحضر فبلغ ذلك
تفقا واربعتين الف محضر يتولى النظار وروينا ان مجلس غاصم بن علي كان حزر باكثر من مائة الف
انسان وكان يستعمل عليه هرون الديلمي وهو من سجد وليكن المستحيا بالها خلو علة بن من فقال

مبلغ كمال
مبلغ كمال
مبلغ كمال
مبلغ كمال

ابن نفعك وليكن المستملي على ارتفاع من كرسى أو نحو ذلك لا يرفع يده على قدميه ليكون المبلغ للناس
وعلى المستملي أن يفتح لفظ المثل في قوله على وجهه من غير تغييره ولا الخطيب يستحب له أن لا
يخالف لفظه وقال ابن الصلاح عليه ذلك كما تقدم وتأيدته إجماع من لم يثقله لفظ المثل
وأما من ثقله على فبدل في نفسه فينقل بصوت المستملي إلى نفسه وتحققه وقد تقدم
الكلام فمن لم يسمع اللفظ المستملي هل له أن يرويه عن المثل أو ليس له إلا أن يرويه إلا عن
المستملي عنه **ص** واستحسنوا البدء بقاري ثلاثا . ولعمري استندت ثم استملا .
فالحمد لله الذي هدانا لهذا . يقولون ما ذكروا . وابتدل .
له وصلى ونرضى راقعا . والشيخ ترجمه الشيوع ودعا .
ش واستحسنوا افتتاح مجلس الإجماع بقراءة قاري لشيء من القرآن العظيم وقال الخطيب سورة من
القرآن تروى بإسناده إلى الجعفر قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتمعوا قرأوا
العلم وفروا سورة فإذا فرغ القاري استندت المستملي أهل المجلس حيث أحتج الاستندت
ففي الصحيحين من حديث جرير بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع استندت الناس
فإذا استندت الناس يستملي المستملي وحده تعالى وحلى عليا النبي صلى الله عليه وسلم ثم أقبل على الشيخ
المحدث قايلا أنه أي من الشيوع أو ما ذكرت أي من الأحاديث رحمت الله أو غفر الله لك وهو
المراد بقول وابتدل له أي ودعا له وقد روي عن يحيى بن زكريا قال قلت للقضاة قضا القضاة
والوزارة وكذا ما شئت بشي مثل قول المستملي من ذكرت رحمت الله قال الخطيب وإذا انتهى
المستملي في الاستناء إلى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم استحب له الصلوة عليه رافعا صوته بذلك
وهكذا يفعل في كل حديث عاده فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال وإذا انتهى إلى ذكر بعض الصحابة
قال ليصوتوا لله عليه أو رضي الله عنه انتهى ولذلك الترضي والترحم عن الأئمة فتدرك الخطيب
أن الرسع بن سليمان قال للقاري يوما حدثك الشافعي فلم يقل رضي الله عنه فقال الرسع ولا حرق
حتى يقال رضي الله عنه وقولي والشيخ هو مبتدأ أي الشيخ المثل يترجم شيوخه الذين حدثهم
فذكرنا أسماهم وبعض مناقبهم وبعثوا لهم بالمعزة والرحمة قال الخطيب إذا فعل المستملي ما
ذكرته قال الراوي في فلان ثم نسب شيخه الذميمة حتى يبلغ ينسب منها . قال والمبلغ بين
اسم الشيخ وكنيته يبلغ في اعظامه ثم قال أنه يقتصر في الرواية على اسم من لا يشك كأيوب
ويونس ومالك وأبيات وهو هكذا من كان مشهورا بنسبة إلى أبيه أو قبيلته فقد نسي

مبلغ جامع
الشيخ
أحمد بن محمد

في كثير من الروايات يذكر ما اشتهر به وإن لم ينسب كان نحو ابن جريج وابن لهيعة وابن عيينه
ونحوهم وكالشعبي والنخعي والزهرى والثوري والاوزاعي والشافعي ونحوهم ثم ذكر من اشتهر
بلقب أو كنية أو نسبة لا مراء ونقص كالقور والحوي ونسباني وأما ذكر بعض أوصاف شيوخه
فلقول أبي مسلم الخولاني حدثني الجيب الأمين أما هو إلى الحرب وأما هو عذري فأما ابن
عوف بن مالك روى مسلم وكقول مسروق حدثني الصديق بن الصديق حده
حب الله المعراء وكقول المطايع بن زياد حدثني أبو عبد الله بن عباس وكقول الشعبي
حدثنا الرسع بن خيثم وكان من معادن الصدوق لقول ابن عيينه ما وثق الناس بأبواب
وكقول شعبه حدثني سيد الفهاثوب وقال وكيع ما سمعت أبا عبد الله بن محمد بن أحمد
وقال ابن جريرة ما من لم يترعينا مثل أبو الحسن محمد بن أسلم الطوسي وما لحاظ أبو سعيد
المعالي يوما عن الرضى الطبري فقال قال الإمام أبو اسحق الطبري وهو أجل شيخ لقينته
ص وذكره من بشي من كتب . كخندباد وصف نقص أو نسب .
لأئمة فخاير ما له يكن . يكرهه كان عليه قصص .

مبلغ جامع
وهو له
الحداني

ش قال الخطيب قلت القاب جماعة من أهل العلم فاقترن الناس بما ذكر القابهم في الرواية عنهم
منهم عند محمد بن جعفر ولون محمد بن سليمان المصيصي وشكك أنه عبد الله بن عمر الكوفي وعلم
محمد بن الفضل السدوسي وسعد بن سفيان بن سليمان الواسطي وصاحبه محمد بن عبد الرحيم
البغدادى وتبين محمد بن عبد الله الحضري في نبطوية إبراهيم بن محمد بن عرفة الخوي وقال له
محمد بن علي في أنه يجوز ذكر الشيخ وتقرينه بصفته التي ليست بصفته كطوله
والزرقه والشقرة والحمره والصفرة قال وكذلك يجوز وصفه بالهجر والتصرف والعمارة
والعمر والحول والافتقار والسلب كعمران القصير وأبي شعيرة الضريرو وهو بن موسى الأعور ولين
الأعس وعبد الرحمن بن مهران الأعرج وما صم الأهل وأبي محمد المقتدر ومنصور الأشل وجماعة
وسيل ابن المبارك عن فلان الضير وفلان الأعرج وفلان الأصغر وخيرا لظول قال إذا أراد
صفته ولم يرد عيجه فلا بأس قال الخطيب وإذا كان معروفا باسم أمه وهو القالب عليه جاز
نسبته إليه مثل ابن عيينه وابن أم مكتوم ويعلى بن مينة والحارث بن أبرص وغيرهم من الصحابة
ومن بعدهم كمنصور بن حبيبة واسمها بن علي وأستغنى عن الصلاح من الجواز ما يكرهه
اللقب فقال أما يكرهه من ذلك كإسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن علي وهو أمه وقيل أمه

روينا عن يحيى بن معين انه كان يقول يا اسمعيل بن علقمة فنهاه احمد بن حنبل وقال قل اسمعيل بن ابراهيم فانه بلغني انه كان يكره ان ينسب اليه فقال قد قبلت منك يا نعم الخير انتهى ولم يستقر الخطيب ذلك من الجواز بل روى هذه الحكاية والظاهر ان ما قاله احمد على طريق الادب لا لزوم له **من** واروي الاملا عن شيخ قديم . اولاهم وانفعه وانفعهم . ما فيه من فائدة ولا تزد عن كل شيخ فوق من واعم . عاليا اسناد قصير من واجتنب المسهل فوق العسير .

مطلع سماع
ومطالع لسان
اسم العرامى

ن قال الخطيب يستحب للراوى ان لا يقتصر في املاية على الرواية عن واحد من شيوخه بل يروى عن جماعةهم ويقدم من علا اسناده منهم زاد ابن الصلاح او يقدم الاول من وجه اخر قال ونسقى ما يملكه ويتجرى المستفاد منه قال الخطيب ومن انفع ما على الاحاديث النفعيه قال ويستحب ايضا املا احاديث الترخيب قال واذ روى حديثا منه كلام غريب فسر او معنى غامض فبينه واظهر ثم روى عن ابن مهدي قال لو استقبلت من امرى ما استديرت لكنيت بحبيب كل حديث تفسير قال الخطيب ويستحب للراوى ان يثبت على فصل ما يرويه ويدين المعاني التي لا يعرفها الا الحفاظ من مثاله وذو به فان كان للحديث عالما علوا متفاديا وصفا بذلك وهكذا اذا كان رواية غايه في الشقة والعدالة قال ويستحب ان يروي حديثا معلولا ان يدين علته واذا كان في الاسناد اسم يشاكل عجم في الصورة استجبت له ان يذكر صورة عجمه ثم ذكر التنبية على تاريخ السماع القديم وكونه انفسد عن شيخه به وكون الحديث لا يوجد الا عند قال الخطيب ويكون املا عن كل شيخ حديثا واحدا فانه اعم للفائدة واكثر للنفع قال ويتبع ما علا سنده وقصر متنه وروينا عن يحيى بن عمار انه كان يقول . وطيفنا بامة الغريب في كل يوم يروى ما يعاد . شريكية او شبيهة اخاديت فته فضا رجناد **قال** الخطيب ينبغي ان يعتد في املاية الرواية عن ثقات شيوخه ولا يروى عن كذاب ولا متظاهر ببدعه ولا معروف بالنسوق قال ويستحب في املاية رواية ما لا يحمله عقول العوام لما لا يؤمن عليهم فيه من دخول الخطا والادها وان يشبهوا الله تعالى خلقه ويلحقوا به ما يستحيل في وصفه وذلك لمواحدي الصفات التي ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم واثبات الجوارح والامطار للاربي القديم وان كانت الاحاديث فحاجا ولطفا في التاويل طرق ووجوه الامزجها ان لا يروى الا لا حلقا خوفا من ان يضل بها من جعل معانيها فيجعلها على ظاهرها ويستفاد منها فبردها

شحم

ويكتب روايتها ونقلتها ثم روى حديث لي هرة كفى بالمرء اثما كذبا ان يحدث بما سمع وتقول على تحبون ان يكتب الله ورسله حدثوا الناس بما يعرفون ودهوا ما ينكرون وتقول ابن مسعود ان الرجل يحدث ما الحديث فيسمعه من لا يبلغ عقله فمصدق ذلك الحديث فيكون فتنة قال الخطيب ومما راي العلماء ان الصدوق عن روايته للقائمة الى احاديث الرخص كحديث الرخصة في النبيل ثم ذكر كراهية رواية احاديث بني اسرائيل الماثورة عن اهل الكتاب وما نقل عن اهل الكتاب ثم روى عن الشافعي ان معنى حديث حدثوا عن بني اسرائيل ولا تخرج اي لا بأس ان تحدثوا عنهم ما سمعتم وان استحال ان يكون في هذه الامه مثل ما روي ان ثياهم تطول والنازل التي تنزل من السماء فكل القربان انتهى وقال بعض العلماء ان قوله ولا تخرج في موضع الحال اي حدثوا عنهم حيث لا حرج في الحديث عنهم كما حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخبار روى قال الخطيب كتاب له في القول في علم الخو من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ذكر اصحابي فاسكوا ورواه ابن عدي من حديث ابن عمر ايضا وكلاهما لا يصح والعين في فتح الفا صدق قوله فخرج كاه الخليل بن احمد .

عليه مع
الاصح
الاصح

وعن صحابته وعن
العلماء فان روايته
محوز قال الخطيب
ولم يثبت ما شاع من الصحابة
وقد روى الخطيب

مطلع سماع
ومطالع لسان
اسم العرامى

ص واستحسن الانشاء في الاواخر . بعد الحكايات مع النوادر . وان يخرج للرواة متقين . تجالس الاملا فمؤحسن . وليس بالاملا حين يحل . غنى عن العرض لزيغ يحصل . **ش** حجت عادة غيره واحدا من الامثلة ان تخم بحال الس الاملا بشي من الحكايات والنوادر والانشادات باسنادها قال ابن الصلاح وذلك حسن وقد يوب له الخطيب في الجامع واستدل له بما روى باسناده الى عمارة روى القلوب وابتغوا لها طرف الحكم وعز الزهري انه كان يقول لا صحابه فها توامن اشعاركم فها توامن حديثكم فان الاذن حجة والقبول محض وعن حماد بن زيد انه حدث ما حاديت ثم قال لناخذوا في ازار الجنة فحدثنا بالحكايات وعن كثير بن افلح قال اخر مجلس جالسنا فيه زيد بن ثابت تناشدنا فيه المتفق قال الخطيب وان لم يكن الراوى من اهل المعرفة بالحديث وعلمه واختلاف وجوه وطرقه وعنده لك من انواع علومه فينبغي له ان يستعين ببعض حفاظ وقته في خرج الاحاديث التي يريد املاها قبل يوم مجلسه

- ومن قيل اذا كتبت قسّمس ثم اذا رويته فقسّمس
- فليس من اذا الكتاب قسّمس سماعه لا ينجيه ثم
- وان يصفو حاله عن استيعابه لعاريف اجاديه انتخابه
- او قصر استعانه في حفظه فقد كان من الخفايا من له يعمد
- وتعلو اية الاصل اما خطا او من يزل او يصاد او طسا

وليس يتناول الطالب ما سمع من الحديث في فضائل الاعمال فقد روي في حديث علي ان رجلا
 قال يا رسول الله ما ينبغي عنى حجة الجمل قال يا بني عنى حجة العلم قال لا لعل روي
 عن بشير بن الحارث قال يا اصحاب الحديث اذ واركا هذه الحديث اعلوا من كل ما يني حديث
 خمسة احاديث وروي عن عمر بن قيس الملاي قال اذا بلغت شي من الخير فعمل به ولو
 تمكن من اهل روي روي عن وكيع قال اذا اردت ان تحفظ الحديث فاعمل به وروي عن ابراهيم
 ابن اسمعيل بن مجمع قال كما استعين على حفظ الحديث بالعلم به وروي عن احمد بن حنبل قال ما
 كتبت حديثا الا وقد عملت به حتى سوتني في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمعوا
 واعطى ابا طيبة دينارانا عطيت الحجام دينارا حين اجتمعت ولجل الطالب الشيخ بقدر
 روي عن غيره قال كما يعاين الطالب الامير وروي عن البخاري قال ساريت احدا او فتر
 للحديثين من يحيى بن معين وليجد من التثقيب عليه لئلا يصحح وعمله في الخطيب واذا احده
 فحب ان ياحد منه الحضور ولا يصحح قال ولا يجازي غير الا فها هو يفسد الاخلاق ويجل
 الطباع وقد كان اسمعيل بن الجهم خلد من احسن الناس خلقا فلم يزلوا به حتى ساء خلقه
 انه وروي عن محمد بن سيرين انه سأل رجلا عن حديث وقد اراد ان يتوهم فقال انك كلفتي
 ما لم اطيعك ساك ما سرك مني من خلق قال ابن الصلاح يجشي عاقل ذلك ان يحرم الاسماع
 قلت وقد جربت ذلك فان شيخا ابا العباس احمد بن عبد الرحمن المروزي كان كبير وعمر عن
 الاسماع حتى كان نالقه على قراءة الشيء اليسير فقرأ عليه بعض اصحابنا فيما بلغني العمد باجازه
 من ابن عبد الدائم واطاع عليه فاصحح فبان يقول له الشيخ لا حياك الله ان تروي بها عنى او لحو ذلك
 فان الطالب بعد قليل لم يدفع بما سمعه عليه وليجد الطالب ان يمنع النكر او الحيا
 عن طلب العلم فتدرك البخاري عن مجاهد قال لا ينال العلم مستحي ولا مستكبر ولا يجنب
 الطالب ان يظفر بشيخ او بسامع لشيخ فيكتمه لينفرد به عن اضرابه فذلك لو منى فاعلى

طلب الشيخ
 في اصحابه

طلب

انه قد روي في فعل ذلك عن جماعة من المتقدمين كسفيان وسفيان الثوري وهشيم والليث
 وابن جريج وسفيان بن عيينه وابن لهيعة وعبد الرزاق والله اعلم بمقاصدهم في ذلك وروى
 عن مالك قال من بركة الحديث افادة بعضهم بعضا وخرج عن المبارك ويحيى بن معين وروي عن
 يحيى بن معين قال من غل بالحديث وكنتم على الناس سماعهم لم يفلح وروي عن اسحق بن زاهويه قال
 قد راينا اقواما منعوا هذا السماع فوالله ما افلحوا ولا ابجروا في الخطيب والذي نسخته افادة
 الحديث لمن لم يسمعه والدلالة له على الشيوع والتبعية على وياهم فان اقل ما يفي ذلك النسخ للطلاب
 والحفظ للطلوب مع ما يلنسب به من حزيل الاجر وحمل الذكر ثم روبا سناده الى ابن عباس
 ونفعه قال لخواني منا صحوا في العلم ولا يكتف بعضكم بعضا فان حياة الرجل في علمه اشهر من حياته
 في ماله ثم روي عن الثوري قال ليفد بعضكم بعضا وهذا يدل على ان روي عنه وعن من تقدم
 ذكره من الامة مما يخالف ذلك محمول على كتمه عن ليروي اهل او على من لم يقبل الصواب اذا ارشده
 اليه او لحوه ذلك وقد قال الخطيب من اذاه لخصه قوط البنية والاعجاب الى المخاماة عن الخطا والمادات
 في الصواب فمؤيد لك الوصف مذموم ما توم ويختار القايمة عنه غير مؤتب ولا مأوم وروي عن
 الخليل بن احمد انه قال لا يعبى من المتني لا تردن على معي خطا فيستفيد منك على او يخذلك
 به عدوا وليكن هذه الطالب لخصيل الفايده سوا او فتش له لعلوا ويزول ولا يافت ان يكت
 عن هود ونه ما يستفيد روي عن سفيان وكيع قال لا يكون الرجل من اهل الحديث حتى يكت
 وقال وكيع لا يكون عالما حتى يخذ عن هود وقد وعمن هو مثله وكان ابن المبارك يكت عن هود
 فقبل له فقال لعل الكلمة التي في تجاني لم تقع لي ولخذر الطالب ان تكون همة تكثير السيوخ
 لجره اسماء الكثرة وصيحتها قال ابن الصلاح وليس لوفيق من ضيع شي من وقته في ذلك وروي عن
 عثمان انه سمع قوما يقولون نسخا كبت فلان فقال هذا الضرب من الناس لا يفعلون كذا في هذا
 فسمع منه ما ليس عند هذا وسمع من هذا ما ليس عند هذا فقد روي الكوفة فافنا اربعة
 اشهر ولوا ردنا ان يكت مائة الف حديث ككتناها فاككتنا الا فدر خمسة الاف حديث وما رويها
 من احد الا بالاملا الا مريكت فانه ابى علينا قال ابن الصلاح وليس من ذلك قول لي خاتم الرايك
 اذا كتبت فمستش واذا كتبت فمستش والتقليد والتقليد ايضا جمع الشيء من هاهنا ولهم يدين ان
 الصلاح ما المراد بذلك وكانه ارا فاكبت الفايده من سمعها ولا تخرج ذلك حتى تطوف في حرك
 فيمن هو اهل ان يوحده عنه ام لا فربما فاكبت ذلك بموت الشيخ او سفره او سفره فاكبت

كله
 م بلغ سماعه
 ومعه له
 العراي

الرواية عنه ولو وقت العمل بذلك فقلش حسد وقد ترجم عليه الخطيب باب من قال يكتب عن كل
 أحد ويحمل ان مراد أبي حاتم استيعاب الكتاب المشتمل وتكون انتجابه او استيعاب ما عند
 الشيخ وقت العمل ويكون التطرف فيه حاله الرواية وقد يكون قصد الحديث بكثير طرق الحديث
 وجمع بين اطرافه فتكثر لذلك شيوخه ولا بأس بذلك فقد روي عن أبي حاتم قال لو لم يكتب
 الحديث من سنيين وجها ما غفلنا وقد وصف بالاكاذيب الشيوخ سفيان الثوري وابو داود
 الطيالسي ويونس بن محمد المودب ومحمد بن يونس الكوفي وابو عبد الله ابن هبة والنسفي
 داود البغدادي وروينا عنه قال كتب عن شيخه الاف شيخ وتنفى للطالب ان يسمع ويكتب
 ما وقع له من كتاب او جزء على التمام ولا ينتجبه فرما احتاج بعد ذلك الى رواية شي منه لم يكن فيما
 انتجبه منه فيسند وقد روي عن ابن المبارك قال لما انتجت على عالم قطا لا تدمت وروينا عنه
 قال ما جاء من متني في خبر قط وروينا عن يحيى بن معين قال صاحب الانتخاب مبدع وصاحب الشيخ
 لا يندر وقد فرق الخطيب في ذلك بين ان يكون الشيخ عسرا او الشيخ والطالب واذا عريا
 فقال اذا كان الحديث مكررا في الرواية فخير ما ينبغي للطالب ان يسمع حديثه ويكتبه فليكن
 فيكتب عنه ما لا يجد عند غيره ويختار المعاد من رواياته قال وهو الحكم الوارد من الغريب
 الذين لا يمكنهم طول الاقامة والتواقيد واما شي لم يتميز للطالب معاد حديثه من غيره
 وما يشترك في روايته مما ينفرد به فالاولى ان يكتب حديثه على الاستيعاب دون الانتقاء وال
 انتخاب انتهى واليه اشرت بقولي فان يصرف حاله عن استيعابه اي لعسرا الشيخ او لكون الشيخ
 او الطالب واردا غير مقيم ولخو ذلك وقولي ليعرف اي جودة الانتخاب فقد روي عن يحيى بن
 معين قال دفع الي ابن وهب كتابين عن معوية بن صالح خسر ما به اوسيت مائة حديث فانقيت
 شرارها لم يكن لي بها ثوب يد تفرقة وان قصر الطالب عن معرفة الانتخاب وجودة تلك
 الخطيب ينبغي ان يستعين ببعض حفاظ وقته على انتقا ما له غرض في سماعه وكتبه ثم ذكر
 من المعروفين حسن الانتقاء ابا زرعة الرازي وابا عبد الرحمن النسي وابراهيم بن اوزمة الا
 صباه في عبيد الجبل واما ابو الجهمي وعمر البصري ومحمد بن القطر والدارقطني واما الفتح بن
 الفوارس واما القسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي وقولي وعلو في الاصل هذا بيان لما
 به عادة الحفاظ من تقديمهم في اصل الشيخ على ما انتجبه وقابله لاجل المعاصرة او لميسر
 الشيخ امله ولا احتمال ذهاب النزاع فينقل من الاصل بذلك المعلم عليه واختصارا لهم لصون

البحار

العلامة

العلامة مختلفه ولا يرح في ذلك فحاز الدارقطني لعلم بخط عريض بالجرعة في الحاشية
 اليسرى وكان اللالكائي يعلم على اول اسناد الحديث بخط صغير بالجرعة وهذا الذي استقر
 عليه على اكثر المتأخرين وكان ابو الفضل علي بن الحسن الفلكي يعلم بصوت هزين بحرفي الحاشية
 اليمنى وكان ابو الحسن علي بن احمد النعماني يعلم صاها مندودة بحرفي الحاشية اليمنى ايضا وكان ابو
 محمد الخلافي يعلم ظامدودة لذلك وكان محمد طلبة النعماني يعلم بحاشين احدها الى جنب الآخر

معلم كاعمر بن عبد الله

لذلك **ن** **ص** ولا تكن مقتصر ان يسعيا وكتبه من دون قصص نفعا
 واقرأ كتابا في علوم الاشعر كتاب الصلاح او كذا المختصر

ش لا ينبغي للطالب ان يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فقد روي عن ابي عاصم
 النبيل قال الرياسة في الحديث بلا دراية رايه نذلة قال الخطيب في اجتماع الطلبة على الراي
 للسمع عند علويته قال فاذا تميز الطالب بفهم الحديث ومعرفة تيجل بركة ذلك في شبيبته
 قال لو لم يكن في الاقتصار على سماع الحديث وحلده المصحف دون السمع بمعرفة صحيح من فاسد
 والوقوف على الاختلاف وجوهه والتصرف في انواع علومه الا لتقرب المعتزلة القدرية من سلك
 تلك الطريقة بالحشوية لوجب على الطالب الانتباه لنفسه ودفع ذلك عنه وعن اتباع طبعه
 وروينا عن فارس بن الحسين نفسه با طالب العلم الذي ذهبت بمدته الرواية كثر الرواية
 والعناية بالرواية والدراية واروا القليل ورايعه فالعلم ليس له نفايه وتولي وكتبه هو منصوب
 عطفا على محل ان المصدرية فحظا نصب على نزع الغافض اي مقتصر على سماع الحديث وكتبه
 للطالب ان يقدم قراء كتاب في علوم الحديث حفظا او تفههما ليعرف مصطلح اهله قال ابن
 الصلاح ثم ان هذا الكتاب مدخل الى هذا الشأن فنص عن اصوله ونزوعه شارح لمصطلحات
 اهله ومفاصدهم ومما تهم التي ينقص الحديث بالتحليل نقضا فاحشا فحوا ان شاء الله تعالى جدير

بان تقدم العناية وقولي اذنا المختصر اشارة الى هذه الارجوة **ن**

ص وبالصحيحين ابدان ثم السن واليه في ضبط او فها ثم سن
 بما اقتضته حاجه من مسند احمد والموطا المهم
 وعلل وخبرها لاجل دارقطني والتواريخ عندا
 من خبرها الكبير للجمع في الجرح والتعديل للوارثي
 وكتب المؤلف المشهور والاكمل الاكمال للابن سيرين **ش** قال الخطيب اول

ش قال الخطيب اول

ما ينبغي ان يستعمل الطالب شدة الموصى بها السماع والمصارعة اليه والملازمة للشيخ
 ويقتدى بسماع الامة من كتب اهل الاثر والاصول الجامعة للسنن واحكامها بالتدريج
 الصحيح ان البخاري مسلم ومما تلو الصحيحين سنن ابى داود والنسائي والترمذي وكتاب
 ابن خزيمة قال ابن الصلاح ضبط المشكوك فيها الخفي تعانها قال ولا يخفى عن كتاب السنن
 الكبير للبيهقي فاننا نعلم مثله في بابها ثم يسار ما نحتاجه صاحب الحديث اليه من كتب
 المسانيد لسند احمد من كتب الجوامع المصنفة في الاحكام وموطا ما لك هو المقدم منها
 وقال الخطيب بعد ان ذكرنا كتب المسانيد الكبار مثل مسند احمد ورواه هو
 ولى كراين في شيبه ولى خيمه وعبد بن حميد واهن سنان والحسن بن سفيان وابى يعلى وما يوحى
 من مسند يعقوب بن شيبه واسماعيل القاضي ومحمد بن ايوب الرازي ثم اكتب المصنفه مثل
 كتب ابن جرير وابن عرويه وابن البرك وابن عيينه وهشيم وابن وهب والوليد بن مسلم وروى
 وعبد الوهاب بن عطاء عبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهم قال واما موطا ملك فهو المقدم
 في هذا النوع وحج ان يترك على كل كتاب لغرض مما لكتبت المتعلقة بعلم الحديث فيها
 كتاب احمد بن حنبل وابن المديني وابن له جاتم ولى عليا النيسابوري والدارقطني والتميز لمسلم
 ثم توارخ الحديث مثل كتاب بن معين ورواية عباس ورواية الفضل الغلابي ورواية الحسين
 ابن حبان وتاريخ خليفة والى حسان الزيادة ورواية يعقوب العسوي ورواية خيمه ولى زرعه
 الدمشقي وحنبل بن اسحق والسراج والبرج والتقدم بل لى جاتم قال ويرى على هذه الكتب
 كلها تاريخ محمد بن اسمعيل البخاري ومما توارخ الكبير له ثلاثة توارخ والى هذا الشرح بتولي
 من خبرها الكبير للجهني الى البخاري فقال ان الصلاح ان من اجود العدل كتاب احمد والدارقطني
 ومن افضل التواريخ تاريخ البخاري الكبير وكتاب ابن له جاتم ثم قال ومن كتب الضبط المشكوك
 الاسماء قال ومن اكملها كتاب الاحكام لابي نعيم ما كولا

ص واحفظه بالتدريج ثم ذكره به والاتقان اصح من وباء در
 اذا تاهت الى التالف ثم روى ذكره هو في التصنيف
 طريقان جمع ابوابا او مسند تفردة محتابا
 وجميعه متعلا كما نعمل يعقوب اعلم رتبة وما كمل
 لكن تحفظ الطالب الحديث على التدرج قليلا قليلا ولا يأخذ نفسه بما لا يطيقه في الحديث

م لم يسمي
 وسماه كذا
 ابن الصلاح

الصلح

الصحيح خذوا من الاحكام ما تطيقون وروى عن الثوري قال كتب الى الامير ومنصورا فاسمع
 اربعة احاديث خمسة ثم انصرف كرايمه ان تكثر وتغلب وتروى الخو ذلك عن شعبة وان عليه
 ومعمور وروى عن الزهري قال من طلب العلم جمل فانه جمل وانما يدرك العلم حديث وحديثان
 وقال ايضا فيما رويناه عنده ان هذا العلم ان اخذته بالمكاشفة لك عليك ولكن خذ مع الاقام
 والى الى اخذ ارفقا تطعربه ومما يعين على دوام الحفظ المذاكره وروى عن علي بن طالب
 رضي الله عنه قال تذاكروا هذا الحديث لا تقبلوا يدسروا وروى عن ابن مسعود قال تذاكروا
 الحديث فان حيوته مذاكرته وروى الخو عن ابن مسعود الحذري وابن عباس وروى عن الجليل
 ابن احمد قال فاكر بعلمك تذكر ما عندك وتستفيد مما ليس عندك وروى عن عبد الله ابن
 المعتز قال من اكثر مذاكره العلم لم يفسد ما علم واستفاد ما لم يعلم وليكن الحديث مصاحبا
 للاتقان فقد روى عن عبد الرحمن بن مهدي قال الحفظ الاتقان اذا تاهل الحديث للتأليف
 والبرج واستعد لذلك فليبدأ رايه فقد قال الخطيب قل ما يتهمس في علم الحديث ويقف على
 عوامضه ويستبين الخفي من فوائده الامن جمع متفرقه والى تصنيفه وصم بعضه الى
 بعض واشتغل بتصنيف ابوابه وترتيب اصنافه فان ذلك الفعل مما يقوى النفس فليست
 الحفظ ويذلى القلب وليتجد الطبع ويلتقط اللسان ويجيد البيان ويلتشف المسئلة ويوضح
 الملبس ويلبس ايضا جميل الذكر وخلقه الى اخر الدهر كما قال الشاعر

قال يموت قوم فيجي العالم ذكرهم والجليل يلقى اموالاً باموات
 وكان بعض شيوخنا يقول من اراد الفائدة فليترك قلم النسخ وليأخذ قلم التخرج وروى عن الحافظ
 له عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري قال رايت عبد الغني ابن سعيد الحافظي للنام قال
 لي يا عبد الله خرج وصنف قبل ان لحال بينك وبينه هذا انا قد تراجى قد جيل بيني وبينك
 ذلك ثم ان العلماء في تصنيف الحديث وجمعه طرقت احداها تصنيفه على مسانيد الصحابة
 كل مسند على حدة كما تقدم وروى عن الدارقطني قال اول من صنف مسندا وتبعه نعيم بن حماد
 قال الخطيب وقد صنف اسد بن موسى مسندا وكان اكبر من نعيم سنا واقدم سماعا فيحمل ان
 يكون نعيم سبته في حديثه قال الخطيب فان سارت اسمها الصحابة على حروف المعجم وان
 على التبايل فليبدأ سني هاشم ثم الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب
 وان شاعلي فذسوا بق الصحابة في الاسلام قال وهذه الطريقة احب اليها يند ابى الحسن

مجهول
 والمطابق في تصنيفه
 لا يوافق على احكام

ثم بالمتقدمين من أهل بدر وتبليهم أهل الحديث ثم من أسلم وهاجر من الحديث والفتح
 ثم من أسلم يوم الفتح ثم الأصاغر الأسمان كالسائب بن زيد ولي الطليل قال ابن الصلاح
 ثم بالنساق له وهذا حسن والأول أشبه قال الخطيب يستحب أن يصنف المسند معلا
 فإن معرفته العدل أجل أنواع الحديث وزوينا عن عبد الرحمن بن مهدي قال لأن أعرف
 علمه حديث هو عندك أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس وقد جمع يعقوب ابن سيبه
 مسندا معلا قال الأزهري ولم يصنف يعقوب المسند كله قال وسعت الشيوخ يقولون
 لم يتم مسند معلا فظا لا وقيل لي إن نسخة بمسند أبي هريرة شوهت بمصرفها نثرت
 بحرقها لا ولمدة على ما خرج من المسند عشرة آلاف دينار قال الخطيب والذي يخصر
 يعقوب مسند العشر وابن مسعود وعطاء وعبيد بن غزوان والعباس وبعضهم إلى هذا
 الذي رأينا من مسنده وإلى هذا أشرت بقولي وما كمل وهي من الزوائد على ابن الصلاح

لم يلحق بها
 ومما لم يسه
 أهل الحديث

ش ومما جرت عادة أهل الحديث أن يخصوا بالجمع والتأليف الأبواب والسيوخ والتراجم والطرق
 فاما جمع الأبواب فمما فراد باب واحد بالتصنيف ككتاب دفع الدين وباب القراءة خلف
 الإمام أفرد بها البخاري بالتصنيف وباب التصديق بالتطويع أفرد به الأجرى وباب البينة
 أفرد به ابن أبي الدنيا وباب القضاء باليمين مع الشاهد أفرد به الدارقطني وباب القنوط أفرد به
 ابن مندة وباب البسملة أفرد به ابن عبد البر وغيره وغير ذلك وأما جمع الشيوخ لم يجمع حديث
 شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على أفراده كجمع حديث الأعمش للإسماعيل وحديث الفضيل
 بن عياض للنسائي وحديث محمد بن حمادة للطبراني وغير ذلك وقد ذكر الخطيب من جمع حديثه
 أي اسمعيل بن خالد وإيوب ابن أبي عمير وبيان بن بشر والحسن بن صالح بن يحيى وحامد بن زيد
 وداود بن لهيعة وربيعة بن أبي عبد الرحمن وزائدة وزهير بن زباد بن سعد وسفيان
 الثوري وسفيان بن عيينة وسليمان بن اسحق الشيباني وسليمان بن طرخان وسليمان بن مهران
 الأعمش وشعبة وصنوان بن سليم وطحمة بن معمر وعبد الله بن عوف وعبد الرحمن بن عمرو
 مراكزي وعبيد الله بن عمر العمري وأبا حصين عثمان بن عاصم الكوفي وعمرون دينار المكي وذلك
 ابن انس ومحمد بن حمادة ومحمد بن سوقة ومحمد بن شهاب ومحمد بن واسع وسفيان بن عمار

بن طهمان وهشام بن سعد ويحيى بن سعيد الأنصاري ويونس بن عبيد البصري وروينا
 عن عثمان بن سعيد الدارمي قال يقال من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث سفيان
 وشعبة وملك وحماد بن زيد بن عيينة وهما أصول الدين وأما جمع التراجم فمما جرت عادة
 واحدة من الحديث كالك عن نافع عن ابن عمر وشميل بن جراح عن أبيه عن أبي هريرة وهشام بن عمرو
 عن أبيه عن عائشة وأيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ولخودك وأما جمع الطرق فمما جرت عادة
 واحد كطريق حديث مسرا لم للطوسي وطريق حديث من كذب على سعدا للطبراني وطريق حديث طلب
 العلم فربضه ولخودك وقد دخل الخطيب هذا القسم في جمع الأبواب وأفرد به ابن الصلاح بالذكر
 وهو واضح لأن هذا يجمع طرق حديث واحد وذلك جمع باب وفيه أحاديث مختلفة والله أعلم
 وكرهوا الجمع والتأليف لمن هو قاهر عن جودة التأليف زوينا عن علي بن المديني قال إذا رأيت
 الحديث أول ما يكتب الحديث يجمع حديث الغسل وحديث من كذب فأكذب على قتاه لا يفلح وكذلك
 كرهوا إخراج التصنيف إلى الناس قبل تصديقه وتحريم إعادة النظر فيه وتكريره

لم يلحق بها
 ومما لم يسه
 أهل الحديث

الكتاب الثاني في طلب العلم والطلب من الرسول وهو الفصل
 وقسموه خمسة فالأول قرب من الرسول وهو الفصل
 أن فتح الأسناد وقسمه القرب إلى إمام وعلمه يسبي
 ينسب إلى الكتب الستة أذ ينزل من طريقها أحده
ش روينا عن أحمد بن حنبل قال طلب الأسناد العالي سنة عن سلف وزوينا عن محمد بن أسلم الطوسي
 قال قرب الأسناد قربة إلى الله عز وجل وقال الحاكم وفي طلب الأسناد العالي سنة صحيحة قد ذكر حديث
 ابن أبي عمير في الإعراب وقوله يا محمد أنا رسولك فرفع كذا الحديث قال ولو كان طلب العالي في الأسناد
 غير مستحب لا نكول عليه سؤالي عما أخبر رسول الله عنه ولا من بالافضاض عما أخبر الرسول عنه
 ولم يحك الحاكم خلافا في تفصيل العلل وحكام بن خلاد بن الخطيب حكاه عن بعض أهل النظر أن السناد
 في الأسناد أفضل لأنه حب على الراوي أن يحتمل في من الحديث وقا ويلاه وفي التأقل وتعديله
 زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثوابا قال ابن خلاد وهذا مذهب من يزعم أن الخبر أقوى من القياس قال
 ابن الصلاح وهذا مذهب ضعيف الحجة قال ابن ديتق العبد لأن كثرة المسئلة ليست مطلوبة
 لنفسها قال ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أو كذا وهذا بمثابة من يقصد
 المسجد لضللة الجماعة فيسلك طريقا بعيدا لتكثير الخطأ وإذا داه سلوكها إلى فوت الجماعة

المعجم

هذا هو المعجم
الذي هو
المعجم

الظاهر الذي هو فوائدها مع التزول فمماه مع التزول لكن مقيد بالتزول كما قيدها غيره
بالعلو واما المساواة فهو ان يكون بين الراوي وبين الصحابي او من قبل الصحابي الى شيخ احد الستة كما
بين احد الائمة الستة وبين النبي صلى الله عليه وسلم كما بين احد الائمة الستة وبين النبي صلى الله عليه وسلم
من العدد وهذا كله كان يوجد قديما واما اليوم فلا توجد المساواة الا بان يكون عدما بين الراوي
الا وبين النبي صلى الله عليه وسلم كعدما بين احد الائمة الستة وبين النبي صلى الله عليه وسلم ومثال
المساواة لشيخنا حديث النهي عن كالح المتعة اخبرنا محمد بن اسمعيل بن عبد العزيز قال قال عبد
العزيز بن عبد المنعم الخزاز قال قال اسعد بن سعيد بروح وعفيفه بنت احمد الفارابي في قوله
لها قال لا اخبرنا فاطمة بنت عبد الله الجوزدانية قال قلت ان ابو بكر بن زيدة قال ان سليمان بن احمد
الطبراني قال قال ابو الزينباع روى عن المزج في يحيى بن بكير حديثه في الحديث قال الطبراني و
يوسف القاضى قال ابو الوليد الطيالسي قال في حديثه في الحديث في سيرة الجهمي عن اسه
سيرة انه قال ان لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة الحديث وفيه ثم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ان كان عندك شيء من هذه النساء اللاتي يمتنع من فلتخل سبيلها واللفظ الحديث
يحيى بن بكير حديث صحيح اخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة عن الليث فوقع ذلك لهما عاليا وورد
حديث النهي عن كالح المتعة من حديث جماعة من الصحابة منهم علي بن ابي طالب وهو متفق عليه من
حديثه من طريق مالك وقد رواه النسائي في جمعه حديث مالك عن زكريا بن يحيى خياط السند عن ابيهم
بن عبد الله الهروي عن سعيد بن محبوب عن عتبة بن الفضل عن سفيان الثوري عن مالك عن ابن شهاب
عن عبد الله والحسن بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن عتبة هذا العدد كان شيخنا ساوي فيه النسائي
وكافي لبيت النسائي وصالحه به والله المبرر واما المصاحفة فهو ان يعلو طرف واحد الستة عن
المساواة بدرجة فيكون الراوي كانه سمع الحديث من البخاري او مسلم مثلا وهو المراد بقوله حيث
راجحه الاصل اي حيث راجح احد من الائمة الستة يراو واحد على الراوي الذي وقع له ذلك الحديث
تموه مصاحفه بمعنى ان الراوي كانه لقي احد الائمة الستة وصاحفه بذلك الحديث ومثله بالكتب
الستة لان الغالب على المخترجين استعمال ذلك بالنسبة اليهم فقط وقد استعمله الظاهري وغيره
بالنسبة الى مسند واحد ولا مشاخه في ذلك وقد وقع لنا عن واحد مصاحفه في ذلك الحديث
المتقدم مثلا للمساواة فانه مساواه لشيخنا مصاحفه لنا كما تقدم والله اعلم

ص فوطي قدّم الوقاة اما العولام مع النقائ

نشاخ

لاخير فقبل الحين اوالثلاثين مضت سنيها

ش هذا القسم الرابع من اقسام العلو وهو تقدم وقاة الراوي عن شيخ على وقاة داو اخر عن ذلك
الشيخ مثلا من سمع من شيخ له داود على الزكي عبد العظيم اعلى من سمعه على النجيب الخزازي ومن سمعه على
النجيب اعلى من سمعه على بن خطيب المزة والخضر بن البخاري وان اشترك الا ربعة في رواية الكتاب
عن شيخ واحد وهو ابن طبرزد لتقدم وقاة الزكي على النجيب وتقدم وقاة النجيب على من بعده
روينا عن علي بن الحسين قال قد يكون الاسناد يعلو على غيره بتقدم موت رواية وان كان اسنادا
في العدد وهذا كله ينسب به شيخ الى شيخ اما علو الاسناد بتقدم موت الشيخ لا مع النقات
لامر اخر او شيخ اخر فتي يوصف بالعلو وروينا عن ابن جوصا قال اسناد خمسين سنة من موت
الشيخ اسناد علو وروينا عن علي بن محمد الله بن منة قال اذا مر على الاسناد ثلثون سنة فصول
وقول سنيها تميز والتقييد بالخمسين اراد من موت الشيخ لا من وقت السماع عليه كاصح
ان جوصا واما كانه من منة فيحتمل انه اراد من حين السماع وهو بعيد لانه يجوز ان يكون
يشيخه الى الان حيا والظاهر انه اراد مضي على اسناد كتاب او حديث ثلثون سنة وهو في
تلك المدة لا يقع اعلى من ذلك كسماع كتاب البخاري في سنة ستين وسبع مائة مثلا على اصحاب
اصحاب ابن الزبير فان مضت عليه ثلثون سنة من موت من كان اخر من يرويه عاليا وهو البخاري

ص ثم علو قدم السماع وهداه التزول بالانواع

وحيث دم فصولا لم يخبر والصحة التواتر عند الخطر

ش هذا القسم الخامس من اقسام العلو وهو تقدم السماع من الشيخ من تقدم سماعه من شيخ كان اعلى
من سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده روي عن محمد بن طاهر قال لما تقدم السماع ولكن جعل
ظاهر وتبعه ابن دقيق هذا القسمة الذي قبله قسما واحدا وقال ابن الصلاح ان كثيرا من هذا يدخل
في النوع المذكور قبله وفيه ما لا يدخل مثل ان يسمع شخصان من شيخ واحد وسماع احدهما من شيخ
مثلا وسماع الاخر من اربعين سنة قلت واهل الحديث يجمعون على افضلية المتقدمين حتى من
اخطأ شيخه او حرطه او مرض وهو اصح اما من لم يخطئ له ذلك فربما كان السماع المتأخر
الرجح بان يكون حديثه الاول قبل ان يبلغ درجة الاتقان والصباط ثم كان الشيخ منصرفا بذلك
في حالة سماع الراوي المتأخر السماع فلقد امر به وفضل على السماع المتقدم وهو افضل واعلم لانه
علو معنوي على ما سياتي في هذه اقسام العلو ولما جعنا ظاهر ابن دقيق العيد بين قسمي تقدم السماع

هذا هو المعجم
الذي هو
المعجم

الترمذي عن مهدي كلاهما عن سفيان عن مصعب بن محمد عن علي بن لهيعة عن فاطمة بنت الحسين
 عن أبيها يحيى بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اسناد جيد ويعلى وان جعله ابو حاتم
 فقد وثقه ابو حاتم بن حبان واما مصعب فوثقه يحيى بن معين وعمره واخرجه ابو داود في
 سننه وسكت عنه فهو عندنا ضالح واخرجه ايضا من حديث علي وفي اسناده من لم يسم
 وزيناه ايضا من حديث ابن عباس ومن حديث الهيثم بن زباد واما حديث من اذا ذمنا فقد
 رواه بخي ابو داود ايضا وسكت عليه من رواية صفوان بن سليم عن عدي بن ابان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابيهم ذبيبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا
 من ظلم معاهدا ولا انتقصه او كلفه فوق طاقته او اخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا نجح
 يوم القيمة وهذا اسناد جيد وان كان فيه من لم يسمو فانهم عدي بن ابان الصحابي يلقون
 التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة فقد روينا في سنن البيهقي وفيه عن ثلثين من ابنا
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الحديثان الاخران فلا اصل لهما كما ذكرنا اما
 الضريب الصحيح فلما رواه الصحيح وفي كسره منها حديث ملك عن سمي عن جابر عن علي
 هيرج مرفوعا السرفو قطعة من العذاب واما الضريب الذي ليس بصحيح فهو الغالب على القراء
 وقد روينا عن احمد بن حنبل في لا تكتبوا هذه الاطبايت الغريب فانما كبر وعامتها عن
 الصنعاء وروينا عن ملك قال ستر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس
 وروينا عن عبد الرزاق قال كما ترى ان غريب الحديث خير فانه هو سر وقسم الحاكم الغريب
 الى ثلاثة انواع غريب الصحيح وغريب الشيوخ وغريب المتن وقسمه ابن طاهر الى خمسة
 انواع وقال ابن الصلاح ان من الغريب ما هو غريب متنا واسناد او هو الحديث الذي
 تفرد بروايته منه راو واحد ومنه ما هو غريب اسنادا لا متنا كالحديث الذي منته
 مروي عن جماعة من الصحابة اذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي اخر كان غريبا من تلك الوجه
 قال ومن ذلك غريب الشيوخ في اسناد الممنون الصحيح قال وهذا الذي يقول فيه الترمذي
 غريب من هذا الوجه قلت واشرت الى القسم الاول بقولي تفردت عن مطلقا والى الثاني
 بقولي او اسنادا افتداه فقط قال ابن الصلاح ولا ارك هذا النوع ينعكس فلا يوجد
 اذا ما هو غريب متنا وليس غريبا اسنادا الا اشتبه الحديث المفرد عن تفرد به رواه
 عنه عدد كثير فان اسناده متصرف بالعبارة في طرفه الاول متصرف بالشهرة في طرفه

من لم يسم
 في الحديث

من لم يسم
 في الحديث

من لم يسم
 في الحديث

الاخر الحديث انما الاعمال بالنيات وكسايد الغرائب التي اشتملت عليها النصاب المشهورة
 هكذا قال ابن الصلاح انه لا يوجد ما هو غريب متنا لا سندا الا بالنا وبيل الذي ذكره وقد اطلق
 ابو الفتح البكري ذكر هذا النوع في جملة انواع الغريب من غير تقييد باخر السند فقال في
 شرح الترمذي الغريب على اسناد غريب سندنا ومتنا لا سندنا وسندنا لا متنا وعن
 بعض السند فق طو غريب بعض المتن فقط فالقسم الاول واضح والقسم الثاني هو الذي
 اطلقه ابو الفتح وليرد كونه مثالا والقسم الثاني **مثاله** حديث رواه عبد المجيد
 بن عبد العزيز بن لهيعة رواد عن ملك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن جابر عن
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا اعمال بالنية قال الخليل في الارشاد اخطأ فيه عبد المجيد
 وهو غير محفوظ من حديث زيد بن اسلم بوجه قال فهذا مما اخطأ فيه الثقة وقال ابو الفتح
 البكري هذا اسناد غريب كله والمتن صحيح والقسم الرابع مثاله حديث رواه الطبراني
 في المعجم الكبير من رواية عبد العزيز بن محمد الداروردي ومن رواية عباد بن منصور فمرهما
 كلاهما عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة بحديث امر زرع والمحفوظ ما رواه عيسى
 ابن يونس عن هشام بن عروة عن اخيه عن عائشة هكذا اتفق عليه الشيخان وكذا رواه
 مسلم من رواية سعد بن سلم بن لهيعة عن هشام قال ابو الفتح فلهذا غرابته يخفى
 من السند والحديث صحيح قلت ويطلع ما ذكرناه من عند الطبراني مثالا للقسم الخامس
 لان عبد العزيز وعبادا جعلوا الحديث مرفوعا وانما المرفوع منه على الله عليه وسلم
 كافي زرع لا مزرع فهذا غرابة بعض المتن ايضا **مثاله**

من لم يسم
 في الحديث

من لم يسم
 في الحديث

- من** لذلك المشهور ايضا قسموا الشهرة مطلقا كالمسلم
- من سئل الحديث والمقصود على الحديثين من مشهور
- قنونه بعد الركوع مشهورا ومنه دونه وانما مشهورا
- في طبقاته كمن من كذب ففوق سبيل دونه والحب
- يامن رواه للعشيرة وخصر بالامرين فيما ذكرهم
- الشيخ عن بعضهم قلت بلى مسخ الخفاف وابن من الى
- عشر بضم رفع اليد من سببا وينفوا عن مائة من كذبا

مطلقه

مثاله كما ان المشهور ينقسم الى صحيح وضعيف لذلك ينقسم من وجه اخر الى ما هو مشهور مشهور

بين اهل الحديث وغيرهم كحديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وما استبه ذلك في المطلقة والى ما هو مشهور بين اهل الحديث خاصة حديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فنت شهراً بعد ان كوع يد عوا على رجليه وان هذا حديث انفق عليه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن له يجلزو اسمه لاحق بن حميد عن انس وقد رواه عن انس عن علي بن مجلز وعن له مجلز عن سليمان التيمي عن سليمان التيمي جماعة وهو مشهور بين اهل الحديث وقد يستغفره غيرهم لان الغالب على رواية التيمي عن انس كونه باطلاً وبغير واسطه وهذا الحديث بواسطه لي مجلز ثم انه المشهور ايضا فيقسم باعتبار اخر الى ما هو متواتر وقد ذكر المتواتر الفقر والاصول

ولبعض اهل الحديث قال ان الصلاح اقل الحديث لا يد كونه باسمه لما صرح المشعر بمغناه لما صرح في كتابه الخفايه وان كان الخطيب قد ذكر في كلامه ما يشعر بانها تتبع فيه غير اهل الحديث قلت وقد ذكره الحاكم وابن حزم وابن عبد البر وهو الخبر الذي ينقله عدد فيحصل العلم بصدقه ضرورة وعبر عنه غير واحد بقوله عدد يستحيل بواجبهم على الكذب ولا بد من وجود ذلك في رواية من اوله الى منتهاه والى ذلك اشترت بنو لي طبقاته قال ان الصلاح ومن سئل عن ابراهيم قال ذلك اعناه نطلبه ثم قال نعم حديث من كذب على متعمداً فليتبو مقعده من النار رواه بذلك فانه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجرم وهو في الصحيحين يروى عن جماعة منهم قال وذكر ابو بكر البراء في مسنده انه رواه اخو من اربعين رجلاً من الصحابة قال وذكر بعض الحفاظ انه رواه اثنان وستون نفساً من الصحابة وفيهم العشرة المشهورون بالجنة قال وليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة عمن ولا يعرف حديث يروي اكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا الحديث الواحد قال وبلغهم بعض اهل الحديث اكثر من هذا العدد وفي بعض ذلك عدد التواتر انتهى وما حرره ان الصلاح عن بعض الحفاظ وابهمه صوفي كلام ابن الجوزي فانه ذكر في مقدمة الموضوعات انه رواه من الصحابة اثنان وستون نفساً ثم روي بعد ذلك باوراق عن له بكر محمد بن احمد بن عبد الوهاب الاسفريابي انه ليس في الدنيا حديث اجتمع عليه العشرة عمن ثم قال ابن الجوزي قلت ما وقعت الى رواية عبد الرحمن بن عوف الى الان قال ولا عرفت حديثاً رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد وستون نفساً في علي ثم هذا الحفاظ اثنان وستون نفساً الا هذا الحديث هذا كلامه في النسخة الاولى من الموضوعات ومن خط الحفاظ لي محمد المندري نقلت فاما كلامه المحكي عن الكتاب المذكور في اخر الفصل فهو

والظاهر مشهور
عن متواتر

عزم

هذا الحديث
من كلام
ابن الجوزي

النسخة الاخيرة فاعلم ذلك قلت وما ذكر ابن الصلاح من تخصيص هذا الحديث بهذا العدد وكونه من رواية العشرة فنقص حديث المتصح على الحديث فقد رواه اكثر من ستين من الصحابة وفيهم العشرة ذكر ذلك ابو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن اسحق بن منده في كتاب له سماه المستخرج من كتب الناس وذكر صاحب الامام عن ابن المنذر قال روي عن الحسن انه قال حدثني سبعون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين انتهى وجعل ابن عبد البر متواتراً فقال روي عن النبي صلى الله عليه وسلم المتصح على الخفين لخوارزميين من الصحابة واستفاضت تواتر قلت فهذا مثله اخر للمتواتر صرح بوصفه بذلك والى ذلك اشترت بنو لي قلت على مسح الخفاف وايضا فحديث رفع اليدين قد رواه غير واحد من الائمة الى رواية العشرة ايضا منهم ابن منده المذكور في كتاب المستخرج والحاكم ابو عبد الله وجعل ذلك مما اختص به حديث رفع اليدين قال البيهقي سمعته يقول لا يعلم سنده ابي علي روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلفاء الاربعة ثم العشرة الذين شهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنه فمن بعدهم من اكابر الصحابة على تفرقهم في البلاد السابعة عشر هذه السنة قال البيهقي وهو كما قال استنادنا ابو عبد الله رضي الله عنه فقد روي هذه السنة عن العشرة وغيرهم واما عدد من رواه من الصحابة فقال ابن عبد البر في التمهيد رواه ثمانية عشر رجلاً من الصحابة وقال البيهقي رواه سبعة عشر قلت وقد جمعت روايته فبلغوا نحو الخفين والله الحمد وقال ابن الجوزي في مقدمه الموضوعات رواه من الصحابة ثمانية وستون نفساً هكذا نقلته من خط علي وليد المصنف وهي النسخة الاخرى من الكتاب المذكور وفيها زيادة وليست في النسخة الاولى التي كتبت عنده وقد جمع الخطيب ابو الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي طرقه في حرس فبلغهم مائة واثنين واخبرني بعض الحفاظ انه راي في كلام بعض الحفاظ انه رواه مائتان من الصحابة وانا استعبد وقوع ذلك والله اعلم

ص والبراء معمر طفت اوله من صنف الغريب فيما نقلوا
 • ثم تلا ابو عبيد القاسم الشيباني ثم حمد صنف
 • فاعز به ولا تحضر بالظن ولا تقلد غير اهل الفن
 • وخير ما فسرته بالوارث كالدخ بالذخ لا بصر صايد
 • كذا كان عند الترمذي الحاكم فسر الخراج وهو واصم غريب الحديث هو ما

او يروى العبد

هذا الحديث
من كلام
ابن الجوزي

هذا الحديث
من كلام
ابن الجوزي

هذا الحديث
من كلام
ابن الجوزي

يقع فيه من الالفاظ الفاضة البعيدة عن الفهم وقد صنف فيه جماعة من الائمة واختلوا في
اول من صنف فيه فقالوا لما كره في علوم الحديث اول من صنف العرب في الاسلام النضر بن شميل
ثم صنف فيه ابو عبيد القاسم بن سلام كتابه الكبير قال ابن الصلاح ومنهم من خالفه فقال اول
من صنف فيه ابو عبيد بن عمير المثنى وقال الحافظ محمد بن الطبري في كتاب تقريب المرام
وقد قيل ان اول من جمع في هذا الفن شيئا والفة ابو عبيدة بن عمير المثنى ثم النضر بن شميل
ثم عبد الملك بن قزيب الاصمعي وكان في عصر ابي عبيدة وناخروا كذلك قطرب وغيره من ائمة
الفقه واللغة جمعوا الحديث فكلوا على القتها ومغناها في اوراق ودواير عديدة ولو يكاد احد منهم
ينفرد عن غيره بكثير حديث لم يتركه الاخر واستمرت الحال الى زمن ابي عبيد القاسم بن سلام و
بعد المائتين جمع كتابه المشهور في غريب الحديث والافان انتهى في بعد ذلك صنف ابو محمد عبد
بن سلم بن قتيبة الدينوري القتيبي كتابه المشهور في غريب الحديث والافان انتهى في بعد ذلك
مواضع وتبعه في مواضع ثم صنف بعده ابو سليمان احمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي كتابه في ذلك
فزا على القتيبي وتبعه على انا ليطا له وصنف فيه جماعة منهم قاسم بن ثابت بن جزم السمرقندي وعبد
القادر التماري صنف كتابا جامع سماه مجمع الغرائب وصنف الزنجيري كتابه الفايق وبعد ابو
العزج بن الجوزي وكان جمع بين العرسين عربي القرآن والحديث ابو عبيد بن محمد الهروي
صاحب لي منصور الزهري وذييل عليه الحافظ ابو موسى المديني في بلا حسنا ثم جمع بينهما منتقرا
على غريب الحديث فخط ابو السامدات المراكزي محمد بن اثير الجزري وزاده عليهما ذيات
كثير و ذلك في كتابه الينا يد وبلغني ان الامام صفي الدين محمود بن محمود بن خايد الارموي ذييل
عليه ذيلا له انه بلغني انه كتبه خواشيعا اصلها في فقه وان الناس افرده وقد كتبت
كتبت على نسخة كانت عندي من الينا يد خواشيعا كثيرة وارجوا ان اجدها وادبل عليه بذيل
كثير ان شاء الله تعالى وقولي فاعني به اي عابرا القريب الى اجله من عنايتك واحفظه واستغل
به فان قيل انما تستعمل هذه النسخة منبذ لما لم يسمه الله تعالى عني بالاشرف عناية كما جزم به
احمد بن محمد بن الصالح والمحكم على هذا فلا يؤمر به بصغره افضل قال الجوهرى واذا امرت منه قلت
انتم حاجتي قلت فيه لغتان عني وعني حكاها صاحب العرسين والمطوري وفي الحديث
انه قال رجل لقد عجز الله بك قال ابن الاعراب في حقه ذلك قال الجوهرى يقال عجزت بامرئ فانما
معنى بك وعجزت بامرئ ايضا فانما عان ولا يدعى لمن عجز في غريب الحديث ان لخصه فيه رجما بالظن

مجمع
ومع
الافان

فقد وينا عن احمد بن حنبل انه سئل عن عرف منه فقال سئلوا عن اصحاب الغريب فاني اكره ان
اتكلم في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن وسئل الاصمعي عن حديث الجار الحق بسقيته فقال
انما انفسه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العرب يترعون السبق للشرق ولا ينبغي ان
يقدر من الكتب المتبعة في الغريب الا ما كان معصومها ائمة جلة في هذا الشأن فمن لم يكن من
اهله تعرب فيه فخطا وقد كان بعض العجم يترعون على من مدة سين في المصاحح لا يفرقوا حديث اذا
سافرتم في الغريب فاعطوا الابل حتمها واذا سافرت في الجذب فبادروا بها فترها فترها فترها
النون والياء الموحدة بعد القاف فقلت له انما هو يقيمها بالكر وبالياء الخ لوف فقال هكذا ضبطها
بعض الشراح في طبع الكتاب فاخت من الكتاب واذا على الحاشية كما ذكره قال النقيب الطريق الضيق
بين جبلين فقلت هذا خطأ وتصحيح وانما هو ينبغي اي الملح الذي في العظم ومنه قوله في حديث ام رزق
لا سيمين فينتقي في حديث الاحجية والعفا التي لا تنقي فليحذر طالب العلم ضبط ذلك من الحواشي
الا اذا كان بخط من يعرف خطه من الائمة واحسن ما يفسره القدر ما جاء مفسرا به في بعض طرق
الحديث كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المتفق عليه لا يدايد قد جات جانا فها هو
قال الدخ قال الدخ هو الدخان وهو لغة فسه حكاها بن ذرير وان السد والجوهري وغيرهم
وحكي ابن السيد ايضا فيه فتح الدال وقد وي بو داود والترمذي من رواية الزهري عن سالم بن
ازعم في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اني قد جات لك خبيثة وقال الترمذي خيا
ونجالة يومئذ في السما بدخان ميين قال الترمذي هذا حديث صحيح والحديث متفق عليه دون
ذكر الية وذكر ابو موسى المديني ان اليسرى كونه خاله الدخان ان عيسى صلى الله عليه وسلم
يقبله جبل الدخان فها هو الصواب في تفسير الدخ هنا وقد فسر غيره على غير ذلك
فخطا ومنهم الحاكم في علوم الحديث فقال سمات الادب با عن تفسير الدخ قال كذا يد خا وير خا
يعني واحد الدخ والريح قال والمعنى الذي اشار اليه ابن خايد خذله فيه مفهوم ثم انشد
علي بن ابي طالب **سقطوني لمن كان له مريحته** **ير خاها ثم يراما الفخه**
فمريحته بالفتح هي المرأة قاله الجوهرى ومعنى ير خاها يجامعها والفخه ان يام فينسخ في نومه وهذا الذي
نسب الحاكم به الحديث من كونه الجماع تخليط فاحش كما قال ابن الصلاح ثم اني لما راي كلام اهل اللغة الدخ
بالدال هو الجماع وانما ذكره بالزاي فخط من فسره على غير الصواب ابو سليمان الخطابي فرج ان الدخ
ثبت موجودة من الخيل وقال لا معنى للدخان هنا اذ ليس مما تجا الا ان يريد جات امرت وما قاله

فاحش

عزيم

وَمِنْهُ ذُو الْقُرْبَىٰ يُطْعِمُ السَّالِسَةَ ۖ كَأُولَٰئِكَ وَبَعْضُ مَا يَكُونُ

المجئدة وقال امت بالقدر حينه وسم طوق وسر واخذ اسمعيل المجئدة وقال امت بالقدر حينه

او مصفا لهم او لا او اوعلا مال السلسل حوال الروا

قالوا فاذنربند بالحسبه وقال امننا بالود حمزه وسره حلوه

الشمس والارض

والشهر على فلان م

السلسلة الأولى
الأسود

المسلسل بولم
الاسود

اليعربي في شرح الترمذي انه روى ذلك ايضا عن عبد الله بن عمر والله اعلم ومع الاجماع على خلاف العلل فيقدروا نسخ ذلك كما قال الترمذي من رواية محمد بن اسحق عن محمد بن المنكر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان شرب الخمر فجلدوه فان شرب في الرابعة فقتلوه قال ثم اتي النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضر به ولم يقتله قال وكذلك روى الزهري عن قيس بن ذؤيب عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ وهذا قال في رفع القتل وكانت دخصة ولم يحمل ابو بكر البصري في الاجماع دليل على تعيين المصير للنسخ بل جعله مقرودا بين النسخ والغلط فانه في كتابه الدلائل فان اجمع على ابطال حكمه احدى النسخ فمسخ او غلط

الاصح ما ثبت وما قاله شتمل والله اعلم

- **ص** والعسكري والدارقطني صنفا • فيما له بعض الرواة صحفا •
- في المتن كالصولي سنا غير • شيئا او الاسناد كابر التردد •
- صحف فيه الطبري قال • بذر بالبا ونقط اذا لا •

ش معرفة التصحيف فمن مهم وقد صنف فيه ابو الحسن الدارقطني وصنف فيه ابو احمد العسكري كتابه المشهور في ذلك وذكر العسكري من الزوايد على ان اصلاح من غير تمييز ثم التصحيف ينقسم الى تصحيف في متن الحديث واولي تصحيف في الاسناد وينقسم ايضا الى تصحيف السرو وهو الاكثر واولي تصحيف السمع كما ياتي وينقسم ايضا الى تصحيف اللفظ وهو الاكثر والي تصحيف المعنى كما ياتي فمثال التصحيف في المتن ما ذكره الدارقطني ان ابا بكر الصولي امل في الجامع حديث ابي ايوب مرفوعا من صام ومضانا وابتعد ستا من شوال فقال فيه شيئا بالسين الجمة والياء اخر الحروف وكقول هشام بن عروة في حديث ابي ذر رقتن ضايحا بالاضاد الجمة والياء اخر الحروف والصواب بالمهملة والنون وكقول وكيع في حديث معوية لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين ليسعوز الخطيب معي الحاء المهملة وانما هو بضم الججمة وحكى ان ابن شاهين صحفه لذلك وكقول ابي موسى محمد بن المشي في حديث شاه تغرب بالنون وانما هو بالياء اخر الحروف وكقول ابي بكر الاسمعي في حديث عائشة قر الرجاجة بالزاي وانما هو بالذال المهملة المفتوحة ومثال التصحيف في الاسناد ما ذكره الدارقطني ان محمد بن حرر الطبري قال فيمن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من بني سيد وسنهم عتبة بن النذر قاله بالموحة والذال الججمة وانما هو بالنون المضمومة وفتح الذال المهملة

مبلغ سماع
ومعالمه
العدامي

المشودة وكقول يحيى بن معين العوام بن مراحمة بالزاء والحاء المهملة وانما هو بالتر والهمزة

ص واطلقوا التصحيف فيما ظهرا • كقولهم احججكم ما احججرا •
ش اي قد اطلق من صنف في التصحيف على ما لا تشبه حروفه بغيره وانما الخطا في
والله قد استقطا بعض حروفه من غير اشتباه مثله ما ذكر مسلم في التمييز ان ابن لهيعة
صحف في حديث زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احججني في المسجدة فقال احججكم
باليم وكما روى يحيى بن سلام المعسر عن سعيد بن كعب عروبة عن قتادة في قوله تعالى يا ايها
دار الفاسقين قال مصر وقد استنسخه ابو زرعة الرازي هذا واستنسخه وذكر انه
تفسير عن قتادة مصيرهم فاطلقوا على مثل هذا اسم التصحيف لم يشبهه ولكن

- **ص** واصل بعاصم والاحدب • باحول تصحيف سمع لثبوا •
- وصحف المعنى امام غيره • نحن القيل حديث العشرة •
- وبعضهم ظن سكون نونه • فقال شاة خاي في ظنونه •

ش هذا مثال التصحيف السمع وتصحيف المعنى فاما تصحيف السمع فحواض يكون الاسم واللقب
او الاسم واسم الاب على وزن اسم لخر ولقبه او اسم اخر واسم اميه والخروف تختلف
شكلا ونطقا فتشبه ذلك على السمع كان يكون الحديث لعاصم الاحول فيجمله بعضهم عن
واصل الاحدب وقد ذكر الدارقطني انه من تصحيف السمع وكذا عكسه مثاله ما ذكره
النسائي عن يزيد بن هريرة عن عاصم الاحول عن ابي ايل عن ابن مسعود وحديث ابي
الذئب اعظم الحديث ولذلك ذكر الخطيب في المدرجات من طريق مهيدي عن عاصم
الاحول والصواب واصل الاحدب محاذ عاصم الاحول من طريق شعبه ومهدي وغيرهما قال النسائي
حديث زيد بن حذافا انما هو عن واصل وقال الخطيب ان قول بعضهم عن مهدي ان معوية عن عاصم
الاحول وهو قال وقد رواه شعبه والثوري ومالك بن يعقوب وسرو عن واصل الاحدب
عن ابي ايل وهذا ايضا هو المشهور من رواية المهدي ومن ذلك ما رواه ابو داود والنسائي
من رواية شعبه عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن علي بن وصيفة الوضوء وقد نسب شعبه فيه
الخطا ابو داود والنسائي وغيرهما وقد سمى احب جنيل هذا تصحيفا فقال في حديث رواه شعبه
عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن عائشة في النهي عن الدباء والمزف صحف فيه شعبه وانما هو

علمه
والصواب
مطابق
عروفة
م

راما تصحيح المعنى فقال ما ذكره الدارقطني ان ابا موسى محمد بن المنصور العنبري الملقب بالزمن احد
 شيوخ الائمة السنية وهو المرام في قول ابا عنزة قال يوم الحزن قوت لنا شرف نحن من عنزة قد جعل النبي
 صلى الله عليه وسلم السار يدان النبي صلى الله عليه وسلم على الائمة فتوجههم الله على الله عليه وسلم
 لا قبيلتهم وانما القنرة هنا الجعربية فنصب بين يديه شاه فصحبها عنزة باسكان الحنوف
 رواه بالمعنى عيا ووجهه فاختار في ذلك من وجهين والله اعلم ومن امثلة تصحيح المعنى ما ذكره
 الخطابي عن بعض شيوخه في الحديث انه لما روى حديث النهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلوة
 قال ما خلقته راسي قبل الصلوة منذ اربعين سنة فهم منه يخلق الروس وانما المراد تحليق الناس
 حلقا والله اعلم في **مختلف الحديث**
 ص. المتن ان فاه متن آخر. وامكن الجمع فلا تناقض.
 كمن لا يورد مع لا عدوي. فالتعني للطبع وفرع دي.
 اولان نسخ يذا فاعل به. اول فرج واعلمن بالاشبه.
 هذا فن تعلم فيه الائمة الجامعون بين الحديث والفقه واول من تعلم فيه الامام الشافعي رضي الله عنه
 في كتابه اختلاف الحديث فكريه جملة من ذلك يقتضيه اعطى طريق الجمع ولم يقصد استيفاء ذلك
 ولم يفرده بالتأليف انما هو جرد من كتاب الامم ثم صنف في ذلك ابو محمد بن قتيبة فاقى بابيا
 خمسة وقصر بعبدة اشيا قصر فيها وصنف في ذلك محمد بن جرير الطبري وابو جعفر الطحاوي
 كتابه مشكل الآثار وهو من اجابته وكان الامام ابو بكر بن خزيمة من احسن الناس كلاما في ذلك
 حتى انه قال لا اعرف حديثين يجتمعان متضادين فمن كان عنده فليأتني به لا ولف منهما جملة
 الكلا مني ذلك انا اذا وجدنا حديثين مختلفين الظاهر فلا نجعلوا اما ان يمكن الجمع بينهما بوجه
 ينفي الخلاف بينهما او لا فان امكن ذلك بوجه صحيح تعين الجمع ولا نصار الى التفرع والاشخ
 مع اسكان الجمع شاله قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لا يورد من مرض على صحيح وقوله فمن
 المجدوم فزارك من الاسد مع قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ايضا لا عدوي فقد جعلنا
 متفاد منه وادخلنا بعضهم في النسخ والمنسوخ كابي حمزة بن شا هير والاصواب الجمع بينهما
 فوجهه ان قوله لا عدوي ففي لما كان يعتقد اهل الجاهلية وبعض الحكماء من ان هذه الامراض
 تعدي بطبعها ولما قال في اعدائي اول اي ان الله هو الخالق لذلك بسبب وغير سبب وان
 قوله لا يورد من مرض علي ومن المجدوم بيان لما يخلقه الله تعالى من الاسباب عند الخلق للمرض

مختلف ذلك عن سنده وهذا مذهب اهل السنة كما ان النار لا تحرق بطبعها ولا الطعام يسبق بطبعه
 ولا الماي يروي بطبعه وانما هي اسباب والقدر واذ لك وقد وجدنا من خالط المصائب بالامراض
 اشترت بالاعداء لم يتاثر بذلك وجدنا من اختار عن ذلك الاختار المكن واخذ بذلك المرض وعلا
 في اخر البيت مصدق تلك عدا اعدوا عدا اذا اسرع في مشيئه اشار الى قوله فمن المجدوم
 فزارك من الاسد وان لم يمكن الجمع بين الحديثين المختلفين فان عرف الماخ منهما فانه يجازي حده
 الى النسخ ويعمل بالماخ منهما وان لم يدرك دليل على النسخ فقد تعارضوا حينئذ فيصار الى الترجيح
 ويعمل بالارجح منهما كما ترجح بكثرة الرواه او بصفاة في حسين وجهين وجوه الترجيح
 محسوسا كثر وتبع في ذلك الحاذي فانه لذلك قال في كتاب الاختيار له في النسخ والمنسوخ وقد
 راينا ان لسردا مختصرا الاول كثرة الرواية الثاني كون احدا روايتين اثنين واخفا الثالث
 كونه متفقا على عدالة الرابع كونه باحالة الفهم الخامس كون سماعه حديثا او غير ذلك السادس
 كون احدهما سماعا والاخر كتابا او وحادة او متواترة السابع كونه باشر المارواه الثامن
 كونه صاحب القصة التاسع كونه احسن سيقا واستقصا الحديث العاشر كونه اقرب
 مكانا الحادي عشر كونه اكثر ملازمة ليشته الثاني عشر كونه سمعه من شيوخ بلده الثالث عشر
 كون احد الحديثين له خارج الرابع عشر كون اسناده حجازيا الخامس عشر كون رواه من بلد
 لا يرضون التذليل السادس عشر كثرة الاقوال على الاتصال كسعت وكما السابع عشر كون
 كون رواه لم يضطرب لفظه وهو قريب من الذي قبله العشرون كون الحديث متفقا
 عا دفعه الحادي والعشرون كونه يقيها متفقا على اتصاله الثاني والعشرون كون رواه
 لا يحيز الرواية بالمعنى الثالث والعشرون كونه يقيها الرابع والعشرون كون القول
 يتاثره الفعل السابع والعشرون كونه موافقا لظاهر القسوان الثامن والعشرون كونه
 موافقا لسنه اخرى التاسع والعشرون كونه موافقا للقياس الثلثون كونه متفق حديث
 اخر من سلف منقطع الحادي والثلاثون كونه عمل به الخلفا الراشدون الثاني والثلاثون
 كونه عمل الائمة الثالث والثلاثون كون ما تضمنه من الحكم مسطوقا الرابع والثلاثون
 كونه مسندا لا يحتاج الى اخبار الخامس والثلاثون كون حكما متوقفا بصحة والاخر بالاسم
 السادس والثلاثون كونه مقبولا بغير الراوي السابع والثلاثون كون احدهما قولا والاخر فعلا
 يترجح القول الثامن والثلاثون كونه لم يدخل التخصيص التاسع والثلاثون كونه غير مشعر بنوع قبح

لادلر الصلاح
 ان وحوال الرحا
 حسن واكره
 لم يلع كاع كس
 وسام لسانه
 العذر
 الغرض
 عشر
 بلد
 شافعي
 عبد الله
 صاحب
 لونه
 يرمي به الخامس
 والسادس
 الحديث
 السادس

في الحديث الذي رواه الشيخان في مسندهما

فيلحق به الأربعون كونه مطلقا والاخر ورد على سبب الحادثة الاربعون دلالة الاشتقاق على احد
الحديثين الثاني الاربعون كون احد الخصمين قايلا بالخبر الثالث الاربعون كون احد الحديثين
فيه زيادة الرابع الاربعون كونه فيه احاطة للمؤمن وجماعة الامة الخامس الاربعون كون
احد الحديثين له نظير تنفق على حكمة السادس الاربعون كونه يدل على الخطر والاخر على الابهة
السابع الاربعون كونه مستقيا بقت حكما موافقا لحكم ما قبل الشرع فقبل هو اول وقبل هما
ثنا الثامن الاربعون كون احد الخبرين مستقيا للآخر فقبل هو اول وقبل هما ثنا التاسع الاربعون
لا ترجع التاسع الاربعون كونه اما ما يتضمن النقل عن حكم العقل والاخر نفيًا يتضمن الاقرار
على حكم العقل الحسن ان يكون احدهما في الاقصية وراويه على ارفى المواضع وراويه زيد بن
ثابت اوفى الحلال والحرام وراويه معاد وهلم جرا فالصحيح الذي عليه الاكره ان كانا في الحجاز
الترجيح به وقد اقتصر الحارثي على ذكر هذه الحسنيين وجمعا قال وتزوجوه كثيرا اضرنا عن ذكرها
كيلا يطول به المختصر هذا قلت وقد خالفه بعض الاصوليين كالامام فخر الدين الرازي
والسبب الامدي واتباعهما وجوها اخرى للترجيح اذا نظرت الى هذه ذات على المايه
وقد جمعتها فيما جمعه على كلام ابن الصلاح يلبراجع من هناك واقتصر هنا على ما اردعه الحديثون

في خفي الارسل والمزني في متصل الاسناد

- عدم السماع واللقاء • بعد وابه الارسل ذو الحفا •
- كذا زيادة اسم راوية السند • ان كان خدعه بغير فيه ورد •
- وان تحديث اني فالحكم له • مع احتمال كونه قد جمل •
- عن كل الاحيت ما زيد وقع • وهما وانه ذين الخطيب قد جمع •

ش ليس المراد هنا بالارسال ما سئل منه الصحابي كما هو المشهور في حد المرسلة وانما المراد
مطلق الانقطاع عن الارسل على نوعين ظاهر وخفي فالظاهر هو ان يروي الرجل عن الرجل عن
حيث لا يشبهه ارساله بانقضاءه على اهل الحديث كان يروي ما كنت متلأعن سعيد بن المسيب
وتحدث رواه النسائي من روايته القسم بن محمد عن ابن مسعود قال اصاب النبي صلى الله عليه وسلم
بعض نسائه ثم نام حتى اجمع الحديث فان القسم لم يدرك بن مسعود والحفي هو ان يروي
عن سمع منه ما لم يسمعه منه او عن لقينه منه او عن عا حرم ولم يلقه فلهذا الخفي على كثير من
اهل الحديث لكونها قد جمعتا معا وهذا النوع اشبه بروايات المدلسين وقد

في صحيح البخاري

في صحيح البخاري

افوه ابن الصلاح بالاذكر عن نوع المرسلة فنبهته على ذلك ويعرف خفي الارسل بانوارها
ان يعرف عدم التقا بينهما بنص بعض الائمة على ذلك او يعرف ذلك بوجه صحيح كحديث
رواه ابن ماجه من رواية محمد بن عبد العز بن عن عتبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال رحم الله حارس الحرثين فان عمر لم يلق عتبة كما قال المزي في الاطراف والثاني بان
يعرف عدم سماعه مطلقا بنص ما مر على ذلك او نحوه كاحاديث في عبيد بن مسعود
عن ابيه وهي في السنن الاربعه فقد روى الترمذي ان عمرو بن مرة قال لا يعبده
هل تذكر من عبد الله شيئا قال لا والثالث بان يعرف عدم سماعه منه لذلك الحديث
نقطه وان سمع منه غير اما بنصر اما رواه اخبار عن نفسه بذلك في بعض طرق
الحديث او نحو ذلك والرابع بان يروي في بعض طرق الحديث زيادة اسم راويينهما
كحديث رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن اسحق عن زيد بن عدي عن حماد بن
سرفوعان وليتموها ابا بكر فقوي امين فهو منقطع في موضعين لانه روى عن عبد
الرزاق قال حدثني النعمان بن بن شيبه عن الثوري وروى ايضا عن الثوري عن شريك
عن ابن اسحق وهذا القسم الرابع محل نظر لا يدركه الا الحفاظ النقاد وليستبه ذلك
على كثير من اهل الحديث لانه ربما كان الحكم للزيادة وربما كان لنا قص والزايد وهم فيكون
من نوع المزني في متصل الاسناد فلذلك جمعت معه وبين خفي الارسل وان كان
الصلاح جعلها نوعين ولذلك الخطيب افرد بها بالنسيف فصنف في اهل الكتاب
سماه التفصيل لمهم المراسيل وصنف في الثاني كتابا سماه تهذيب المزني في متصل
الاسانيد وفي كثير مما ذكر فيه نظروا تصواب ما ذكره ابن الصلاح من التفصيل
واقترحت عليه وهو ان الاسناد الخالي عن الراوي الزايد ان كان يلفظ عنه في ذلك
وكذلك ما لا يقتضي الاتصال كقول ولخبرها فينبغي ان يحكم بارساله ويجعل محلا للاسناد
الذكر كوفيه الراوي الزايد لان الزيادة من الشفه مقبولة وان كان يلفظ يقتضي الاتصال
كحديثا واخبرنا وسمعت كالحكم للاسناد الخالي عن الراوي الزايد لا زمعه الزيادة وثبات
سماعه منه ومثاله حديث رواه مسلم والترمذي من طريق بن المبارك عن عبد الرحمن بن زيد
جابر عن يسير بن عبيد الله قال سمعت ابا ادريس الخولاني قال سمعت ابا عبد الله يقول سمعت ابا عبد الله
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فذكر ابي

في صحيح البخاري

في صحيح البخاري

في صحيح البخاري

ادريس في هذا الحديث وهو من ابن المبارك لان جماعة من الثقات رَوَوْه عن ابن جابر
عن بسر عن واثله يلفظ الاتصال بين بسر واثله رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ اَيْضًا وَالنَّسَائِيُّ
عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَرْرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي بَرْزَةَ عَنِ ابْنِ جَابِرٍ عَنِ ابْنِ جَابِرٍ عَنِ ابْنِ جَابِرٍ
ابو هاشم بن موسى عن عيسى بن يونس عن ابن جابر عن ذلك وحكي الترمذي عن البخاري قال حديث
ابن المبارك خطأ اما هو عن بسر بن عبيد الله هكذا روى غير واحد عن ابن جابر قال
واسم قد سمع من واثله وقال ابو حاتم الرازي سَوَدَّ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَهُوَ فِي هَذَا قَدْ كَثُرَ
مَا يَخْلُطُ لِسَرٍّ عَنْ ابْنِ اَدْرِيسٍ فَيَقْلِبُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَظَنَ انْ هَذَا مِمَّا رَوَى عَنْ ابْنِ اَدْرِيسٍ عَنْ
وَاثِلَةَ قَالَ وَقَدْ سَمِعْتُ هَذَا السَّرَّ مِنْ وَاثِلَةَ نَفْسِهِ وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ زَادَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي هَذَا
ابا ادريس ولا احسبه الا ا دخل حديث في حديث فقد حكم هو الا انه على ابن المبارك بالوهوم
في هذا وقد وقع في احتمال كونه قد ختم له عن كل الاحث مما روي في هاتين النسختين
يكون سمعه من هذا ومن هذا قال ابن الصلاح بخاري ان يكون سمع ذلك من رجل عنه ثم
سمعه منه نفسه قال فيكون بسر في هذا الحديث قد سمعه من ابْنِ اَدْرِيسٍ عَنْ وَاثِلَةَ
ثم اتى واثله فسمعه منه كما جاء مثله مصرحاً به في غير هذا الوجه الا ان توجد قرينة تدل
على كونه اي الطريق الرازي وهما النسخة ذكر ابو حاتم الرازي في المثال المذكور قال وايضا فافظا
من وقع له مثل هذا ان يذكر السماعين فاذا لم يحج عنه ذكر ذلك احتملناه على الزيادة
المذكورة وقد وقع في هذا الحديث وهو اخر من دون ابن المبارك بزيادة راوا اخر
في السند فقال فيه عن ابن المبارك قال ما سفيان عن ابن جابر حدثني بسر قال سمعت
ادريس قال سمعت واثله في ذكر سفيان في هذا وهو ممن دونه ابن المبارك لان جماعة
يُضَاهِي رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ
ابن ابي عمير وهذا بن السري وغيرهم وزاد فيه بعضهم التصريح بلفظ الاخبار بينهما
وقول في دين اي وفي هذين النوعين وهما الارسل الخفي والمزيد في متصل الاسانيد

عن واثله

فقد صنف الخطيب كتابه اللذين سبق ذكرهما **معرفة الصحابة**
ص ز اعي النبي مسلما ذ وصحة . وقيل ان طالت ولم يثبت .
وقيل من اقام حولا وعزا . معه وذال ابن المسيب عزا .
سالف العلماء في معرفة الصحابة كتباً كثيرة منها الصحابة لاني حاتم بن حبان البستي مختصرة

لم يلحق جامع
ويعال له
للعالي
عاما

في مجلده ومنها كتاب تعرفه الصحابة لاني عبد الله بن منته وهو كتاب كبير جليل وقد ثبت عليه
الحافظ ابو موسى المديني بذييل كبير ومنها الصحابة لاني نعم الاضهاني كتاب جليل ومنها كتاب
الاستيعاب لابن عبد البر وهو كبير الفوائد يدل عليه ابن فحون بذييل في مجلده ومنها
معرفة الصحابة للعسكري وهو على غير ترتيب الحروف وصف معاجيل الصحابة جماعة
منهم ابو القاسم البغوي وابن قايغ والطبراني لا ان من صنف المعاجيل لا يورد غالبا الامن له ورواه
وان ذكره من لا رواية له ايضا وقد صنف ابو الحسن علي بن محمد بن الاثير الجزري كتابا كبيرا
سماه اسند النهاية جمع فيه من كتاب ابن منته وذييل له موسى عليه وكتاب لي نعم والاستيعاب
وراد من غيرها اسماؤا لم يقع له ذييل اس فحون لكنه يذكر اسام الصحابة باعتبار اسمائهم
وكما هو باعتبار الاختلاف في اسمائهم او كما هو واختصر جماعة منهم للحافظ ابو عبد
الله الذهبي في مختصر لطيف وقد ثبت عليه بحد اسماء لم تقع له وقد اختلف في حد الصحابة
من هو على احوال احدها وهو المعروف المشهور بين اهل الحديث انه من راى النبي صلى الله
عليه وسلم في حال اسلامه هكذا أطلقه كثير من اهل الحديث ومراره هو بذلك مع
المانع من الرواية كالنوا والافن صحبه صلى الله عليه وسلم ولم يرد له اشارة في نظر كتاب
مكتوم ونحوه فعدوه ولي الصحابة بلا خلاف قال احمد بن حنبل من صحبه سنة او شهرا
او يوما او ساعة او راء فصور من صحبه وقال البخاري في صحيحه من صحب النبي صلى الله عليه
وسلم او راء من المسلمين فصور من صحبه وفي دخول الاعلى الذي يلي النبي صلى الله عليه وسلم
مسلم ولم يصحبه ولم يحل له في عبارة البخاري نظر ولو قبل في النظر لاني النبي كان اولى
ولكن تبع فيه عبارة ابن الصلاح فالعبارة السالمة من الاعتراض ان يقال الصحابي
من راي النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ثم مات على الاسلام لم يخرج من ارتد ومان كافرا
كان خيلا ورسعة بن امية ومقيس بن ضبابة وغيرهم وفي دخول من رايه مسلما ثم
ارتد ثم سلم بعد وفاته النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابة نظر كثير في الرواية بحسب
العمل عند لي خيفة ونقص عليه السانعي الا و ان كان الراوي قد حكي عنه انها انما تحيط
بشرط انما لها بالموت ويحييها فاطاها انما تحيط للصحة المتقدمة لقوة ان هيبه
وكالا شعث بن قيس ما من رجوع الى الاسلام في حياته كعبدا لله من في شرح فلا مانع من دخوله
في الصحة بدخوله الياني في الاسلام والله اعلم فتقوا را اي اسم فاعل من راى والنبي مضاف

جام

اليه وسلم حال من أسمى الفاعل وذو الصفة خبر المبتدأ والمراد بروية النبي صلى الله عليه وسلم
روية في حال حياته وإلا فلوراه بعد موته قبل الدفن أو بعد دفنهم فليس بصحاحي على
المشهور بل إن كان عاصم فقيه الخلفاء التي ذكره فإن كان ولد بعد موته فليست
له صحة بالأخلاف واحترزت بقول مسلم عما لوراه وهو كما في غيره من رواه
على الله عليه وسلم فإنه ليس بصحاحي على المشهور كرسول فيصير وقد خرج أحد في الشد
وتعبد الله بن صياد أن لم يكن هو الدجال وقد عده في الصحابة لذلك أبو بكر بن فضال
في دليله على الاستيعاب وحكي أن الطريق قد عجز بغيره هكذا وتوصل من روى النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم هل المراد رآه في حال نبوته أو بعد من ذلك حتى يدخل قبل النبوة ومات قبل
النبوة على دين الحقيقة كزيد بن عمرو بن نفيل فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أنه بعث الله
محمداً وقد ذكره في الصحابة أبو عبد الله بن منذر وكذلك لوراه قبل النبوة ثم غاب عنه
وعاش إلى بعد من البعثة وأسلم ثم مات ولم يره ولم يره من تعرض لذلك ويدل على أن
المراد من رآه بعد نبوته أنهم ترجوا في الصحابة من ولد النبي صلى الله عليه وسلم بعد النبوة
كأبراهيم وعبد الله ولم يترجموا من ولد قبل النبوة ومات قبلها كالقسم ولذلك أيضاً
ما المراد بنوهم من رآه هل المراد رؤيته مع تميزه وعقله حتى لا تدخل الأطفال الذين
حسبهم ولم يترجم بعد التمييز ولا من رآه وهو لا يعقل والمراد غير ذلك ويدل على
اعتبار التمييز الروية ما قاله شيخنا الحافظ أبو سعيد بن العلاء في كتاب المراسيل
في ترجمة عبد الله بن الحارث بن نوفل حنكته النبي صلى الله عليه وسلم ودعا له ولا صحة له بل
ولا روية أيضاً وحديثه مرسل قطعاً وكذلك قال في ترجمة عبد الله بن أبي طلحة أيضاً
حنكته ودعا له ولا يعرف له روية بل هو تابع وحديثه مرسل والقول الثاني أنه من طالت
صحبته لم يكرهت مجالسته على طريق التبع له والأخذ عنه حكاية أبو المظفر السمعاني عن
الأصوليين وقال إن اسم الصحابي يرفع على ذلك من حيث اللغة والظاهر قال أصحاب
الحديث يطلون اسم الصحبة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة ويتوهمون حتى يجدوا
من رآه روية من الصحابة قال وهذا بشرط منزلة النبي صلى الله عليه وسلم أعطوا كل من
راه حكمه الصحبة هكذا حكاية أبو المظفر عن الأصوليين وهو قول لبعضهم حكاية
الأمدي وإن لم يجب وغيرهما وبه جزم ابن الصباغ في العدة فقال الصحابي هو الذي روى النبي

من رآه

من رآه
ومما لم يكره
معرفته الصحابي
المراد

صلى الله عليه وسلم وأقام عنده واتباعه فاما من روى عنه وانصرف عنه من غير مصاحبة
ومتابعه فلا يصرف اليه هذا الاسم فقال أبو بكر بن الطيب الباقلاني لأخلاق بين أهل اللغة
أن الصحابي مشتق من الصحبة وأنه ليس بمشتق من قد رآهها مخصوص بل هو جار على كل
من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً يقال صحبت فلاناً حوله أو هراً أو سنة وشهر أو يوماً
وساعة قال ذلك ليرحب في حكم اللغة أجزاًها على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ساعة
من فناء هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم ومع ذلك فقد تقرر للائمة عرف في أنهم لا
يستعملون هذه التسمية إلا فيمن كثر صحبته واتصل بقاءه ولا يجوز ذلك على من لم يزل
المرو ساعة ومشي بعد خطا ومع منه حديثاً فوجب لذلك أن لا يجرى هذا الاسم في عرف
الاستعمال الأعلى من هذه حاله وقال الأمدي الأشبه أن الصحابي من رآه وحكاية عن أحمد
بن حنبل وأكره أصحابنا واختاره ابن الحاجب أيضاً لأن الصحبة تعم القليل والكثير نحو
كلام أبي زرعة الرازي ولبى داود ما يقتضي أن الصحبة اخص من الروية فإنها قال
طارق بن شهاب له صحبة له روية وليست له صحبة ولذلك ما رويناه عن عاصم الأحول
قال قد رآي عبد الله بن سرجس رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أنه لم يزل له صحبة
ويدل على ذلك أيضاً ما رواه محمد بن سعد في الطبقات عن علي بن محمد عن سبعة عن
موسى السبيعي أن أبا بكر بن مالك فقلت أنت أخ من بني من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم قال تدعي قوم من الأعراب فاما من أضافه فاما أخ من بني أمية قال ابن الصلاح إننا
جئنا حديث به مسلم بحضرة لبي زريعة والجواب عن ذلك أنه أراد إثبات صحة خاصة
ليست لتلك الأعرابي وكذا أبو زرعة وأبو داود في الصحبة الخاصة دون العامة وتوفي
ولم يثبت أي وليس هو الذي عليه العمل عند أهل الحديث والأصول والقول الثالث
وهو ما روي عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم سنة أو سنتين وعزاً معه عزوة أو عزوتين قال ابن الصلاح وكان المراد بهذا
أن صحبه عنده راجع إلى المحكي عن الأصوليين ولكن في عبارته ضيق لوجب أن لا يعد من الصحابة
حرب بن عبد الله النخعي ومن شاركه في فقد ظاهرهما اشتراطه فهم ممن لا يعلم خلافاً في عدة من
الصحابة قلت ولا يصح هذا عن ابن المسيب في الإسناد البعيد محمد بن عمر الواقدي ضعيف في
الحديث والقول الرابع أنه لا يشترط مع طول الصحبة الأخذ عنه حكاية الأمدي عن عمرو بن يحيى

العاصم

قار

من رآه
ومما لم يكره
معرفته الصحابي
المراد

وهم وانما هو عمر بن الخطاب
 ورواه الشيخان في الصحيحين
 ورواه ابن ماجه في صحيحه

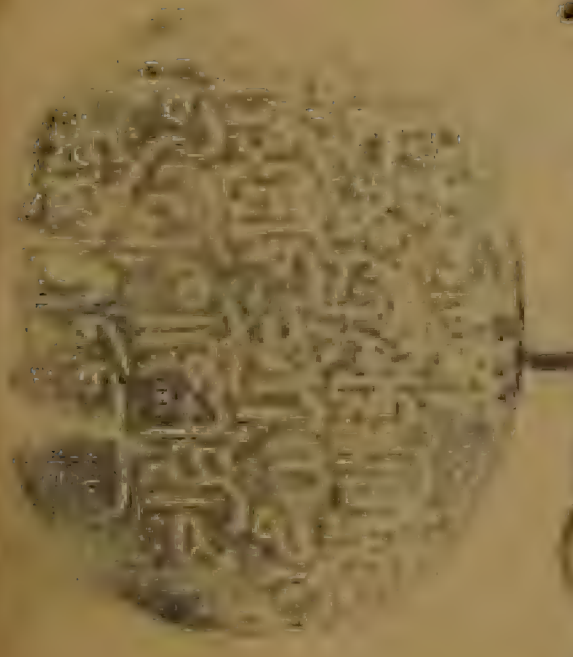
فقال ذهب الي ان هذا الاسم لما يسمى به من طائفت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم واخذ عنه
 العلم وحكامه من الحاجب ايضا قوله لا يعرف لعمر بن الخطاب ولكن ابدل الرواية بالاخذ عنه
 وبينهما فرق وعمر وهذا الظاهر انه لما جاز من ائمة المختزلة قد فيه ثعلب انه غير ثقة
 ولا موزن ولما روى هذا القول لغير عمر وهذا وكان ابن الحاجب اخذ هذا القول من كلام
 الامدي ولذلك استقطعه من الخلاف في حد الصحابي مع الامين الصالح والقول للحاكم من
 رآه مسلما بالقاء على حكاية الواقدي عن اهل العلم فقال راي اهل العلم يقولون كل من
 راي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدا وركب الخلفاء سلم وعقل امير الدين ورصينه فهو عتيدنا
 ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة من نهار انتهى في التقييد بالبلوغ شاذ والقول
 الشاذ من رايه من اركب رايه صلى الله عليه وسلم وهو مسلم وان لم يركب وهو قول يحيى بن عثمان بن
 صالح المصري فانه قال يقيم من اي عصر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن ادركه
 ولم يسمع منه ابو عبيد بن جريح رايه عبد الله بن مالك انتهى وانما هاجرا ابو عبيد الى المدية
 في خلافة عمر باتفاق اهل السير ومن حكي هذا القول من الاصوليين القرافي في شرح السمع
 ولذلك ان كان صغيرا محكوما باسلامه تبعنا لاحد ابويه وعلى هذا عمل ابن عبد البر في الاستيعاب
 وابن منته في معرفة الصحابة وقدين ابن عبد البر في ترجمة الاخرف بن قيس ان ذلك
 شوطه وقال ابن عبد البر في مقدمته كتابه ويجوز ان يكون في القرن الذي اشار اليه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على ما قاله عبد الله بن علي او في صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد
 بذلك تفسير القرون قلت وانما هو قول زرارة اوفي من اثنا بعين القرن مائة وخمسون
 سنة وهذا رواه هو قبل ذلك بارب ورفات كل ذلك في مقدمة الاستيعاب وقد اختلف
 اهل اللغة في مدة القرن فقال الجوهري هو مائة سنة قاله ياقوت لا تون وحكي صاحب
 المحكم فيه ستة اقوال قيل عشرين سنين وقيل ثلاثون وقيل ستون وقيل سبعون
 وقيل اربعون قال وهو مقدار التوسط في اعمار اهل الزمان فالقرن في كل قوم على مقدار
 اعمارهم فعلى هذا يكون مابين السبعين والتسعين كما رواه الترمذي في الحديث المرفوع انما
 امتي مابين والسبعين واما ابتداء قرنه صلى الله عليه وسلم فالظاهر انه من حين البعثة او من حين
 فتش الاسلام فعلى قول زرارة ابن اوفى قد استوعب القرن جميع من رآه وقد روي
 في الصحابة من حديث عبد الله بن ليس مرفوعا القرن مائة سنة

السنن

معلم شام
 ومعلم كسائي
 ابن القاسم

ص وتعرف الصحبة باشتهاار او تواتر اقول صاحب ولو
 قد اذاعها وهو عدل قبيلا وهم عدل قبيلا
 في قتيبة والمكر وزيته السنن عمر الصدوق
 البحر خايز ابو هريرة اكرهم والبر في الحقيقة
 اكرهم فتوى هو ابن عمر وابن الزبير وابن عمر وندجرا
 عليهم بالسهم القباد له ليس ابن مسعود ولا من ساكده
 وهو وزيد بن عماري لهم في الفقه اتباع يرون قولهم

شرف الابيات جمع بيت مسایل الاول فيما تعرف به الصيغة وذلك اما بالثواب كما في كرم
 وبقيّة العشرة في خلق منهم واما بالاستغاضة والشهرة القاصرة عن التواتر كما في شرف
 محضين وضام ابن تيمية وغيرهما واما باخبار بعض الصحابة عنه انه صحابي فجملة من في جملة
 الروايات التي مات باضهان مبطونا فشهد له ابو موسى الاشعري انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 حكمة له بالتهادة ذكر ذلك ابو يعين في تاريخ اجهان وزوينا فقصته في مسند لي داود
 الطيالسي ومعجم الطبراني على انه يجوز ان يكون ابو موسى انما اراد بذلك شهادة النبي
 صلى الله عليه وسلم لمن قبله بنبوته وفي عمرهم تحت كانه تسماء باسمه والله اعلم واما باخبار
 عن نفسه انه صحابي بعد ثبوت عدالته قبل ايجان بذلك هكذا اطلق ابن الصلاح تبعا
 للخطيب فانه قال في الكفاية وقد يحكم بانه صحابي اذا كان ثبته ايضا مقبول القول اذا
 قال صحبت النبي صلى الله عليه وسلم وكثر لما يله فيحكم بانه صحابي في الظاهر لموضع عدالته
 وقبول خبره وان لم تقطع بذلك كما يقول بروايته هكذا ذكر في اخر كلامه للمصنف في بكر
 والظاهر ان هذا كلام القاضي قال ولا بد من تقييد ما اطلق من ذلك بان يكون
 ادعاء ذلك يقتضيه الظاهر انما لو ادعاه بعد مضي مائة سنة من حين وفاة النبي صلى
 الله عليه وسلم فانه لا يقبل وان كانت قد بدلت عدالته قبل ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
 في الحديث الصحيح ارايت كيف تكلم هذه فانه على راس مائة سنة لا يبقى احد من عاظمي
 الارض يريد اخرا ذلك القرن قال ذلك في سنة وفاة صلى الله عليه وسلم وهذا واضح
 جلي وقد استرط الاصوليون في قبول ذلك من ان يكون قد عرفت معاشرته للنبي صلى الله عليه
 وسلم قال الامدي فلو قال من عاصره انا صحابي مع اسلامه وعدالته فالظاهر صدقه



وحكاها ابن الحاجب احتمالين من غير ترجيح قال ويحتمل ان لا يصدق كونه متهما بدعوى
 رتبة بثبها لنفسه الثانية الصحابة كلهم عدول لقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة
 وسطا لتكونوا شهداء على الناس وهذا خطاب مع الموجود من جسد وقوله تعالى كنتم
 خيرا امة اخرجت للناس قيل ان المفسرين انفقوا على انه وادري في اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقوله تعالى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته من حديث ابي سعيد الخدري
 لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو انفق احدكم على رجل اخذ بهما ما ادرى ان مدحه
 ولا نصيفه وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته ايضا من حديث ابن
 مسعود خيرا الناس قرني وقد سبق تفسير القرن في اول هذه الترجمة ولا غير ذلك من الا
 حديث الصحيحة ولا جماع من يعتد به في الاجماع من الامة على ذلك ثم ان جميع الامة
 مجمعة على تعديل من لا يلا بس الفتن منهم واما من لا بس الفتن منهم وذلك من حين
 مقتل عثمان فاجمع من يعتد به ايضا في الاجماع على تعديلهم احسانا للظن بهم وجملا لهم
 في ذلك على الاجتهاد هكذا احل ابن الصلاح اجماع الامة على تعديل من لا يلا بس منهم
 الفتن وفيه نظر فقد حكي الامدي وابن الحاجب قولا انهم ليسوا في لزوم البحث عن عدالتهم
 مطلقا وقولا اخر انهم عدول الى وقوع الفتن فاما بعد ذلك فلا بد عن البحث عن ليس ظاهر
 العدالة وقبيل المعتزلة الى فسق من قاتل عليا منهم وقيل يردوا الى اهل البيت في الفتن كلهم
 لان اخذ الفريقين فاسق من غير تعيين وقيل يقبل الداخل فيها اذا انفرد لان الاصل
 العدالة وشكك في فسقه ولا يقبل مع مخالفته لتحقيق فسق احدهما من غير تعيين والذكر
 عليه الجمهور كما قال الامدي وابن الحاجب انهم عدول كلهم مطلقا وقال الامداني انه الحجة وحكي
 ابن عبد البر في الاستيعاب اجماع اهل الحق من المسلمين في ههنا هل السنة والجماعة على ان
 الصحابة كلهم عدول الثالثة المذكرون من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة الله
 ابن مالك وعبد الله بن عمر وعائشة الصديقة بنت لي بكر الصديق وعبد الله بن عباس وهو المختار
 وجابر بن عبد الله وابو هريرة واكثر السنة حديثا ابو هريرة قال ذلك احمد بن حنبل واسرته الى كون
 له هرة اكثر هم حديثا بقولي اكثر هو فذكر تبعه من الصلاح للزيت من بعد له هرة
 في الاكثرية وبعضهم مقارب لبعض فلا يصدق عليه كلام بقى ابن مخلد ان اكثرهم ابو هريرة روى
 خمسة الاف حديث وثمانية واربعين وسبعين حديثا في ابن عمر روى في حديث وثمانية

من ملحق بجمع
 سنة احمد

من ملحق بجمع
 سنة احمد

وثلاثين ثمان مائة الفين و مائتين وستة وثمانين ثم عايشة روت الفين و مائتين
 ثم ابن عباس روى الف و ستمائة و مائتين حديثا ثم جابر روى الف و خمسمائة واربعين
 وليس من الصحابة من يزيد حديثه على الف الا هو لا وابو سعيد الخدري فانه روى الف
 و مائة و سبعين حديثا الرابعة اكثر الصحابة فتوى عبد الله بن عباس قال لا اخذ بن حنبل
 ايضا الخامسة في بيان العباد له من الصحابة قيل لا اخذ بن حنبل من العباد له فقال
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر وقيل له فابن مسعود
 قال لا ليس من العباد له قال لا يسمي هذا لانه تقدم تواتره وهو لا عاشوا حتى
 الى علم فاذا اجتمعوا على شي فله هذا قول العباد له وتواتره هو ابن عمر الصغير عابد على
 البر وهو ابن عباس لانه اقرب مذكور وما ذكر من ان العباد له هم هؤلاء الاربعة هو المشهور
 بين اهل الحديث وغيرهم واقتصر صاحب الصحاح على ثلثة واسقط ابن الزبير واما ما
 حكاه النووي في التهذيب ان الجوهرى ذكر فيهم ابن مسعود واسقط ابن العاصي
 نعم وقع في كتابه من الزبير في المقتل ان العباد له ابن مسعود وابن عمر وابن
 عباس وكذا قال الرافعي في الشرح الكبير في الديات وعلمنا في ذلك من حيث الا
 صطلاح قال ابن الصلاح ويحقق بان مسعود في ذلك سائر العباد له المشايخ
 بعبد الله من الصحابة وهم نحو مائتين وعشرين نفسا اي فلا يسمون العباد له
 اصطلاحا واي ذلك اسرته بقولي ولا من شاكله اي ولا من اسمه ابن مسعود في
 التسمية بعبد الله وقول ابن الصلاح انهم نحو مائتين وعشرين كانه اخذ من الا
 سبعة لابن عبد البر فانه عد من اسمه عبد الله مائتين وثلاثين وفيهم من كثر
 للاختلاف في اسم ابية او في اسمه هو ومنهم من لم يصح له صحبة ومنهم من لم يترجم
 وانما ذكره لمحا صرته على قاعدته وذلك ثوب العشرة مع نحو مائتين وعشرين كما ذكر
 ولكن ذكر الحافظ ابو بكر بن نخون فيما ذكره على الاستيعاب مائة واربعين وستين رجلا
 زيادة على ذلك وفيهم ايضا من عاينهم ولم يرو عنهم كثر للاختلاف في اسمه ايضا واسم
 ابية ومن لم تصح صحته ولكن يجمع من المجموع نحو ثمانمائة ورجل السادسة في بيان من
 كان له من الصحابة اتباع يتولون برأيه قال ابن المديني لم يكن من اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم احد له اصحاب يقومون بقوله في الفقه الا ثلثة عبد الله بن مسعود وزيد

الكتاب

ثابت وابن عباس كانا من أهل بدر من أصحاب يتقون يقولون ويتقون الناس انتهى فتولى

في البيت الآخر وهو ابن مسعود

- ستة أصحاب كبار شيلا
- زيد بن الدرداء مع أبي
- عمر عبد الله مع علي
- ثمانية الذين والبعض جعل
- الأشعر عن ابن الدرداء

ش في هذه الأبيات بيان الذين انتهى إليهم العلم من أكابر الصحابة وقد ذكرنا ذلك مسروق والشعبي فقال مسروق وجدت علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى إلى ستة عمرو بن أبي زيد وزياد بن عبد الله بن مسعود ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين علي وعبد الله فتولى ثم انتهى لذين أي الأخيرين وهما علي وعبد الله وقد روى مطر عن الشعبي عن مسروق بن الحنفية أنه ذكر أبا موسى الأشعري يدل إلى الدرداء قلت زيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري كلاهما خرت وفاته بعد عبد الله بن مسعود ويعد علي بن أبي طالب بلا خلاف فتقول مسروق إن علم الستة انتهى لعبد الله وعلي فبه نظر من هذا الوجه ولهذا عرفت هذه المقالة لمسروق ولما اطلعتنا لتكون المائدة عليه ويصح أن يقال انتهى عليهم إليها لكونها ضما عليهم إلى علمهما وإن تأخرت وفاة زيد وبن موسى عن علي وابن مسعود والله أعلم وقال الشعبي كان العلم لو أخذ عن ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عمر وعبد الله وزيد يشبه بعضهم بعضا وكان يقتبس بعضهم من بعض وكان علي والأشعري ولقي يشبه علم بعضهم بعضا وكان يقتبس بعضهم من بعض

ص والعدة لا يصره فقيدهم • سبعة من أصحاب بن مسعود • حضر • الحج أربعون الفا وقبض • عن ذر بن ربع أربع آلاف •

ش حضر الصحابة رضي الله عنهم بالعدة والأخصا بقتلهم في البلدان والبلاد وقد روى البخاري في صحيحه أن كعب بن مالك قال في قصة الخلع عن عروة بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا لا تجمعهم كتاب خافا يعني الذين ولكن قد جازهم في بعض مناسبات هذه كتبوك وحجة الوداع وعروة من قبض عنه من الصحابة عن أبي الرائي على ما فيه من نظر فروينا عنه أنه سئل عن عدة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يضبط هذا شهد معه حجة الوداع أربعون الفا وشهد معه ثوبان سبعة

الفا وروينا عنه أيضا أنه قيل له ليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف قلت قال ومن قاله فقل الله أنبأه هذا قول الزنادقة ومن جحد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف وأربعة عشر الفا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه وفي رواية ممن رآه وسمع منه قيل له هؤلاء أين كانوا ابن مسعود أمتة قال أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع كان رآه وسمع منه معرفة وقولي عن الذين أي عن مقدار هذين العدد من المذكورين وهما سبعة من الأربعة عشر الفا مع زيادة أربعة آلاف فذلك مائة الف وأربعة عشر الفا كما تقدمت بيانه وقولي بنظر كسر النور وتشديد الضاد أي تيسر تيسرا لخدمته من الذين أي تيسر حكاية الجوهري والنظر والناس وإن كان لما يطلق على الدنيا يروى الدنا هو فقد استعير للصحابة لروا جهم في النقد سبعة منهم من الزيف بعدالة كلهم كما تقدمت وأسقطت المعاني أربع لفروك الشعر **ص** وهو طباق أن يرد تعديده قيل اثنتي عشرة أو ثمانية

ش الصحابة على طبقات باعتبار سبقهم إلى الإسلام والمجرة أو شهادة المشاهدة أو صلوة قد اختلف كلام من اعتنى بذكر طبقاتهم في عددها فقتسمهم الحاكمي في علوم الحديث إلى اثنتي عشرة طبقة فالطبقة الأولى قوم أسلموا بمكة كالخلفاء الأربعة والثانية أصحاب دار الندوة والثالثة مهاجرة الحبشة والرابعة أصحاب الغنم الأولى والخامسة أصحاب العقبة الثانية وكرههم من الأنصار والسياسة أول المهاجرين الذين صلوا إليه بقباء قبل أن يدخل المدينة والسابعة أهل بدر والثامنة الذين هاجروا بين بدر والحديبية والتاسعة أهل بيعة الرضوان والعاشرة من هاجروا من الحديبية وفتح مكة كخالد بن الوليد وعمرو بن الوليد هجرة قلت لا يصح التمثيل بأبي هريرة فإنه هاجر قبل الحديبية عقب خير بل في أخرها والحادية عشر مسلمة الفتح والثانية عشر صبيان وأطفال رآوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وحجة الوداع وغيرهما كلساب بن يزيد وعبد الله بن ثعلبة ابن أبي طهيم وبنو الطفيل وبنو حنيفة قال ابن الصلاح ومنهم من زاد على ذلك انتهى وأما ابن مسعود فجهلهم خمس طبقات **ص** والأفضل الصديق ثم عمر • وبعد عثمان وهو الأكثر • أدنى قبله خلف حكي • قلت وقول الوقف جاعل مذك • فالسنة الماقون بالدرية • فأخذ بالبيعة المرضية •

وفي رواية في نسخة المصنف صرح عليه بأربعة

وان كان ألف مذكر أصح ثم يلحق كذا وكذا

بالله

ش اجمع اهل السنة على ان افضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم علي الاطلاق ابو بكر ثم عمر ومن حكي اجمعهم على ذلك ابو العباس الفريضي فقال ولم يختلف في ذلك احد من ائمة السلف والخلف قال ولا مبالاة باقوال اهل التشيع ولا اهل البدع انتهى وقد حكى الشافعي وغيره لاجماع الصحابة والتابعين على ذلك قال البيهقي في كتاب الاعتقاد روي عن جده عن الشافعي قال ما اختلف احد من الصحابة والتابعين في تفصيل ابي بكر وعمر وتقدمهما على جميع الصحابة فلما اختلفت من اختلف منهم في علي وعثمان انتهى وروينا عن جرير بن عبد الحميد انه سأل يحيى بن سعيد الانصاري عن ذلك قال من ادركت من الصحابة والتابعين لم يخالفوا في ابي بكر وعمر وفضلهما انما كان الاختلاف في علي وعمر وحكي المازري عن اهل السنة تفصيل بكر وعن الخطابي تفصيل عمر عن الخطابي وعن الشيعة تفصيل علي وعن الرازي تفصيل القباير عن بعضهم الامساك عن التفصيل وحكاها الخطابي ايضا في المعالي وحكي ايضا عن بعض مشايخه انه كان يقول ابو بكر خير وعلي افضل وهذا تفاوت من القول وحكي القاضي عياض ان ابن عبد البر وطائفة ذهبوا الى ان من توفي من الصحابة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل ممن بقي بعده لقوله صلى الله عليه وسلم في بعضهم انا شهيد على هؤلاء قال النووي وهذا الاطلاق غير مرضي ولا مقبول انتهى وهو ايضا مردود بما تقدم من حكاية اجماع الصحابة والتابعين على فضلية ابي بكر وعمر عساير الصحابة واختلف اهل السنة في الا فضل بعد عمر فذهب الاكثر من حكاها الخطابي وغيره الى تفصيل عثمان علي وان تفصيل ترتيبهم في الا فضلية كترتيبهم في الخلافة واليه ذهب الشافعي واحمد بن حنبل كما روي البيهقي في كتاب الاعتقاد عنهما وهو المشهور عند ملك وسفيان الثوري وكافة ائمة الحديث والفقهاء وكثير من المتكلمين كما قال القاضي عياض واليه ذهب ابو الحسن الاشعري وابو حنبل والافلاكي وكثيرا ما اختلفوا في ان التفصيل بين الصحابة هل هو على سبيل القطع او الظن قال الذي مال اليه الاشعري انه قطع وعليه يدل قول ملك الا في نقله من المديونة والذي مال اليه القاضي ابو بكر واختره امام الحرمين في الارشاد انه ظني وبه جزم صاحب الميزان وذهب اهل الكوفة كما قال الخطابي الى تفصيل علي علي عثمان وروى باسناده الى سفيان الثوري عنه حكاها عن اهل السنة من اهل الكوفة وحكي عن اهل السنة من اهل البصرة فضلية عثمان فقولنا قلنا انا رجل كوفي ثم قال وقد ثبت عن سفيان في اخر قوله تقديم عثمان ومن ذهب الى تقديم

مطلع عام
لشاه الامير

العاصم

علي علي عثمان ابو بكر من حريمة وقد جاعل ملك التوقف بين عثمان وعلي كما حكاها المازري عن المديونة ان ملكا قيل ان الناس افضل بعد بيتهم فقال ابو بكر ثم قال لا وفي ذلك شك قيل له فعلى عثمان قال ما ادركت احدا من ائمة السلف افضل احدهما صاحبه وروى الكوفي عن ذلك وفي رواية في المديونة حكاها القاضي عياض افضل ابو بكر ثم عرو وحكي القاضي عياض قوله ان ما لكار جمع عن التوقف الى القول الاول قال القرطبي وهو الاصح ان شاء الله تعالى قال القاضي عياض ويحتمل كفه ان يكون ذلك من اقتدى به لما كان يحوي ذلك من الاختلاف والنقص انتهى وقد مال الى التوقف بينهما امام الحرمين فقال الغالب على الظن ان ابا بكر افضل ثم عمر وتعارض الظنون في عثمان وعلي انتهى والذي استقر عليه مذهب اهل السنة تقديم عثمان لما روى البخاري وابوداود والترمذي من حديث ابن عمر قال كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا تفيد باي بكر احدا ثم عمر ثم عمر ورواه الترمذي بلفظ كما نقول وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابي بكر وعمر وعثمان قال هذا خير مني صريح غريب ورواه الطبراني بلفظ اخرج والتفصيل وراى فيه اطلاعه صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان لذلك ولفظه كما نقول وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم في افضل هذه الائمة بعد نبيها ابو بكر وعمر فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر فهذا الحكم الخلفا الاربعة واما ترتيب من بعدهم في الفضل فيقال الامام ابو منصور عبد القاهر البغلي البغدادي صاحبنا مجمعون على ان افضلهم الخلفا الاربعة ثم اليثية الباقيون الى تمام العشرة ثم البدريون ثم اصحاب احد ثم اهل بيعة الرضوان بالحديثة وقولنا فاحدنا لبيقة المصيبة هو على حد المضاف اي فاهل احد فاهل البيعة **ص** والفضل السابق قد روي قيل هم وقيل يدرك قد **م** مطلع عام **ل** لشاه الامير

قيل لاهل القبلتين واختلف ، انيخواسلم قيل من سلف ،
قيل ابو بكر وقيل علي ، ومدعي اجماعه لم يقبل ،
وقيل زيد وادع وصا ، بعض على حجة انفا ،

ش قال ابن الصلاح وفي نص القرآن تفصيل السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وهما الذين صلوا الى القبلتين في قول سعيد بن المسيب وطائفة منهم محمد بن الحنفية ومحمد بن سيرين وقناه وفي قول الشعبي هم الذين شهدوا بيعة الرضوان وهذا مذهب قولي فقولهم هو عن محمد بن كعب القرظي وعطاء بن يسار وهما اهل بدر قال ابن الصلاح روى ذلك عنهما ابن عبد البر وجده عنه قلنا لم يوقل ابن عبد البر اسناده بذلك واما ذكر ذلك عن سعيد وساق

مطلع عام
لشاه الامير

شَيْبَانِي فَقَطَّ عَنْ شَيْخٍ لَهُ لَمْ يُسَمَّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ وَصَنَعَهُ لِحَمُورٍ وَقَدْ رَوَى سَيِّدُ
 أَيْضًا قَوْلَ ابْنِ الْمَيْدِبِ وَابْنِ سِيرِينَ وَابْنِ السَّبْعِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحَةٍ وَكَذَلِكَ رَوَى ذَلِكَ
 عَنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ فِي تَفْسِيرِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ
 فِي تَفْسِيرِهِ وَبِزَيْنِ طَرِيقِهِ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي الْمُسْتَدْرَكِ قَوْلُ زَائِعٍ رَوَاهُ سَيِّدُ أَيْضًا
 بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى الْمُسْنَدِ قَالَ قَرَأْتُ مَا بَيْنَهُمْ فَفُتِحَتْ مَكَّةُ وَأَمَّا أُولُو الصَّحَابَةِ إِسْلَامًا فَقَدْ
 اُخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ عَلَى أَقْوَالٍ لَحْدَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَسَّانَ بْنِ
 ثَابِتٍ وَابْنِ السَّبْعِيِّ وَابْنِ جُمَاعَةَ أَخْرَجَ وَيْلَهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ
 رَوَاهُ ابْنُ جُمَاعَةَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي فَتْحِهِ قَوْلُهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَعَلَّقَ عَلَى هَذَا قَالَهُ حُرَيْرٌ
 سَعْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ وَفَعَلَ يَوْمَئِذٍ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ مِنْ أُولَى مَنْ أَسْلَمَ فَقَالَ إِنَّمَا سَمِعْتُ قَوْلَ حَسَّانَ
 إِذَا تَذَكَّرْتُ شَجْوًا مِنْ أَخِي ثَقَفَ فَذَكَرَ أَخَاكَ أَبَا بَكْرٍ مَا فَعَلَ
 خَيْرَ الْبَرِيَّةِ اتَّقَاهَا وَأَعِزَّهَا بَعْدَ النَّبِيِّ وَأَوْقَاهَا عَمَّا حَمَلَ
 وَالتَّائِي التَّائِي إِلَى الْحَمْدِ وَتَشْرِيعِ وَأُولَى النَّاسِ مِنْهُمْ صَدَقَ الرَّسُولُ

ش والقول الثاني أولهم إسلامًا على روي ذلك عن زيد بن أرقم وبلي دَرَّ والمقداد بن الأسود
 وبلي أيوب وأُسَين بن مَكَّة ويعلى بن مُسَرَّة وعنيفة الكندي وخزيمة بن ثابت في علي رضي
 عنها البسائر أول من قبلهم وأعلم الناس بالزَّفَرَانِ وَالسُّنَنِ **روى الحاكم**
 في المستدرَك من روايته مسلم الملاحق نَبِيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَثَمِ وَأَسْلَمَ
 عَلَى يَوْمِ الثَّلَاثَةِ قَالَ الْحَاكِمُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ لَا أَعْلَمُ خِلَافَيْنِ أَصْحَابِ التَّوَارِيخِ أَنْ عَلِيًّا
 أَوَّلَهُمْ إِسْلَامًا قَالَ وَأَمَّا اُخْتِلَافُ بِلَالٍ وَأَوْعَدَ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَاسْتَفَكِرْتُ هَذَا مِنَ الْحَاكِمِ وَإِي هَذَا
 أَشْرَتْ بِقَوْلٍ وَمُدَّحِي أَجْمَاعِهِ لَمْ يَقْبَلْ إِي الْحَاكِمُ ثُمَّ قَالَ الْحَاكِمُ تَعَدَّ حَكَائِي هَذَا الْأَجْمَاعِ
 وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ لِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ
 عَبَّاسٍ وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ أَزْوَاجُهُمْ إِسْلَامًا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ذَكَرَهُ مَعْمَرُ بْنُ الزَّهْرِيِّ وَالْقَوْلُ
 الرَّابِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِسْلَامًا مِمَّنْ خَدَّجَتْ بَنَاتُ خُوَيْلِدٍ رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالزَّهْرِيِّ
 أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي أَخْرَجَ وَقَالَ التَّوَائِي أَنَّهُ الصَّوَابُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ
 الْمُحَقِّقِينَ وَادَّعَى التَّعَلُّقُ الْغَيْبُ عَنْ تَعَلُّقِ الْعَلَمِ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ اُخْتَلَفَ فِيهِمْ فَأَمَّا هُوَ فِي أَوَّلِ مَنْ أَسْلَمَ
 تَعَدَّهَا وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ انْفَعُوا عَلَى أَنْ خَدَّجَتْ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ثُمَّ عَلَى بَعْدَهَا وَجَمْعُ بَيْنِ الْأَخْلَاقِ

فِي ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَكْرٍ وَعَلَى بَابِ الصَّحِيحِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَوَّلَ مَنْ أَظْهَرَ إِسْلَامَهُ ثُمَّ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ
 بْنِ كَعْبٍ الْقُرْطُبِيِّ أَنَّ عَلِيًّا أَخِي إِسْلَامَهُ مِنْ بَنِي طَالِبٍ وَأَخْلَعَ أَبُو بَكْرٍ إِسْلَامَهُ وَلِذَلِكَ نُسِبَتْ
 إِلَى النَّاسِ لَدُنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالْأَوْفَعُ أَنْ يَقَالَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ أَبُو بَكْرٍ وَمِنْ الصِّبْيَانِ أَوَّلُ
 وَمِنْ الشَّخْصِ أَخَذَ حَجَّةً وَمِنْ الْمَوَالِي زَيْدٌ وَمِنْ الْعَبِيدِ بِلَالٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ
 خَدِجَةُ ثُمَّ عَلَى بَنِي طَالِبٍ وَقَالَ كَانَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ بْنِ
 ثَمَرٍ وَابْنُ حَارِثَةَ ثُمَّ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ عَلِيٍّ أَبُو بَكْرٍ فَأَخْلَعَ إِسْلَامَهُ وَدَعَا إِلَى اللَّهِ فَسَلَّمَ بِدَعَايِهِ
 عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَسَعْدُ بْنُ بَكْرٍ وَفَاضِلُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ
 فَمَا كَانَ هَؤُلَاءِ الْفَرَسُ الثَّمَانِيَّةُ الَّذِينَ سَبَقُوا النَّاسَ بِالْإِسْلَامِ وَذَكَرَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ خَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ
 ابْنَ الْقَاصِي أَسْلَمَ قَبْلَ عَلِيٍّ وَقَوْلِي مَنْ شَكَّ فِي هَؤُلَاءِ عَلَى اخْتِلَافٍ وَقَبْلَ مُبْنِي عَلَى الصِّحَّةِ

- ص** ومات أخرا بغير مزيه
- أبو الطَّيْبِ مَاتَ عَامَ مَائِهِ
- وَقَبْلَهُ السَّابِقُ بِالْمَدِينَةِ
- أَوْ سَهْلٌ أَوْ جَابِرٌ أَوْ كَعْبٌ
- وَقَبْلَ الْأَخْرَجِيِّ ابْنِ عَمْرٍو
- أَنَّ أَبَا الطَّيْبِ فِيهَا قَبْرٌ
- وَالنَّسَبُ مِنْ مَلِكٍ بِالْبَصْرَةِ
- وَابْنُ بَكْرٍ أَوْ فِي قَضَى بِالْكُوفَةِ
- وَالشَّامُ فَإِنَّ لِسْرًا وَبَاهِلَةً خَلَفَ وَقَبْلَ يَدُ شَيْخٍ وَأَتَلَتْ
- وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْرُقَ بَعْضًا
- وَأَنَّ بِالْحَرَمِ الْعُرْسُ قَضَى
- وَيَفْلَسُطِينَ أَبَا بَكْرٍ
- وَمَعْرُوفُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزِي
- وَقَبْرُ الْهَرَمِ مَاتَ بِالْبَيْتِ
- وَقَبْلَهُ زَيْدُ بْنُ سَوْفَةَ
- وَقَبْلَ أَرْبَعَةٍ وَتَسْلَمُ
- بَادِيًا أَوْ بِلِيَّةٍ الْمَكْرَمَةِ

ش في هذا الفصل بيان آخر من مات من الصحابة مطلقا ومقيدا بالبلدان والنواحي فاما آخرهم
 موت علي الاطلاق فابو الطَّيْبِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ الْبَيْتِيِّ مَاتَ سَنَةَ مِائَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ كَذَا أَهْزَمَ بِهِ
 ابْنُ الصَّلَاحِ وَكَذَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ شَيْبَانَ الْعَصْرِيُّ وَهُوَ خَلِيفَةُ بَنِي خِيَّاطٍ كَذَا
 رَوَاهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْيَانَ قَالَ قَالَ مُسْلِمٌ مَاتَ أَبُو الطَّيْبِ سَنَةَ مِائَةٍ وَكَانَ أَحَدَ
 مِنْ مَاتَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَأَمَّا سَنَةُ مِائَةٍ
 فَهِيَ خَلِيفَةُ بَنِي خِيَّاطٍ فِي عَهْدِ رِوَايَةِ الْحَاكِمِ أَنَّهُ تَأَخَّرَ بَعْدَ الْمِائَةِ وَقَبْلَ تَوَلَّى سَنَةَ الْبَيْتِ وَمِائَةٍ
 قَالَ مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ وَجَزَمَ زُهْرَانُ وَابْنُ قَانِعٍ وَابْنُ زَكْرِيَّا بْنِ سَنَةَ أَنَّهُ تَوَلَّى سَنَةَ سَبْعٍ

الاحرار
 حدث علي
 لم يلح ما ع
 ومما لم
 احمد بن محمد

وما به وقد روي عن حازم عن ابيه قال كنت بمكة سنة ثمان ومائة فمات
 بخانة فسألت نفا لوا هذا ابو الطويل وهذا هو الذي صححه الذهبي في الوفيات انه
 في سنة ثمان ومائة واما كونه اخر الصحابة موتاً فحزم به مسلم ومصعب بن عبد الله الزبيري
 وابوزكريان بن منة وابو الحجاج المزني وغيرهم وروى في صحيح مسلم باسناد الى ابو الطويل
 قال رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلياً وجه الارض رجل رآه عذري فتيقن انه اخرهم
 موتاً على الاطلاق ومات بمكة فهو اخر من مات بها من الصحابة كما حزم به ابن حبان وابو
 زكريان بن منة وكذا ذكر عمار بن المدين انه مات بمكة واما ما حكاه بعض المتأخرين
 عن ابن دريد من ان عكرمة بن زهير مات بمكة فذلك وانه عاش بعد الجمل مائة سنة
 فهذا باطل لا اصل له والذي وقع من دريد في ذلك ان قتيبة قد سبقه الى ذلك
 وقاله في كتاب المعارف وهو اما باطل او مؤل مائة استكمل بعد الجمل مائة سنة لا انه
 بقي بعدها مائة سنة والله اعلم واما اخر من مات بمكة فابو النواحي فاختلوا في اخر من
 مات بالمدينة الشريفة على اقوال فقتل السائب بن زيد قال ابو بكر بن لجة داود بن
 واختلف في سنة وفاته فقتل سنة ثمان وثمانين وقيل سنة ثمان وثمانين
 وقيل احدى وتسعين قاله احمد بن محمد بن عبد الرحمن والفلاس وبه حزم ابن حبان واختلف
 ايضا في موته فقتل في السنة الثامنة من الهجرة وقيل في الثالثة والقول الثاني ان اخرهم
 موتاً بالمدينة سهل بن سعد الانصاري قاله علي بن المديني والواقدي وابراهيم بن المنذر
 الخزازي ومحمد بن سعد وابن حبان وابن قانع وابوزكريان بن منة وادعي بن سعد في الخلا
 فقال ليس بينهما في ذلك اختلاف وقد اطلق ابو حازم انه اخر الصحابة موتاً وكانه اخذ
 من قول سهل بن سعد يقول لو مت لم تسبقوا احداً يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لظاهرا نه اراد اهل المدينة اذ لم يكن بالمدينة غيرهم وقد اختلف في سنة وفاته ايضا
 فقتل سنة ثمان وثمانين قاله ابو نعيم والنجاشي والترمذي وقيل سنة احدى وتسعين قاله
 الواقدي والمدايني ويحيى بن بكير وغيرهم من المذاهب الخزازي ورجحه ابن زبر وارحان
 فمات في وفاته ايضا بالمدينة فالجمهور على انه مات بها وقال قتادة بمصر وقال ابو بكر
 لجة داود بالاسكندرية ولهذا جعل السائب اخر من مات بالمدينة كما تقدم والقول
 الثالث ان اخرهم موتاً بها جابر بن عبد الله رواه احمد بن حنبل عن قتادة وبه محمد بن الصلاح

عنهم

مطلع ما
 وسامه
 احمد بن حنبل

كلامه

كلامه فاقصني ترجمته عنده وكذا قاله ابو نعيم وهو قول ضعيف لان السائب مات
 بالمدينة بلا خلاف وقد اختلف ايضا في زمان وفاته جابر فالجمهور على انه
 مات بالمدينة وقيل بقاء وقيل بمكة قاله ابو بكر بن لجة داود واليه اشرت بقول ابو بكر
 واختلف في سنة وفاته فقتل سنة احدى وتسعين وقيل ثلاث وقيل اربع وقيل سبع
 وقيل ثمان وهو المشهور وقيل سنة تسع وسبعين قلت هكذا اقتصر ابن الصلاح
 على ثلاثة اقوال في اخر من مات بالمدينة وقدنا خرب بعد الثلاثة المذكورين بالمدينة محمود بن
 الربيع الذي عقیل محبة النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه وهو ابن حسين سنة وتوفي سنة
 تسع وتسعين بتقديم التناهي فمات بها فماتوا بالمدينة وتاخر ايضا بعد
 الثلاثة محمود بن لبيد الاشجعي مات بالمدينة سنة ست وتسعين وخمس وتسعين وقد
 قال البخاري ان له محبة وكذا قال ابن حبان فان كان مسلم وجماعة عدوه في القبايعين
 واما اخر من مات بمكة منهم فقتل حازم بن عبد الله قاله ابن لجة داود والمشهور وفاته
 بالمدينة كما تقدم وقيل اخرهم موتاً بها عبد الله بن عمر بن الخطاب قاله قتادة وابو
 الشيخ بن حبان في تاريخه وبه صدر ابن الصلاح كلامه وقد اختلف في سنة وفاته
 فقتل سنة ثلاث وتسعين وقيل اربع ورجحه ابن زبر ومن حزمه مات بمكة ودفن
 بفتح ابنة سألوه بن عبد الله وابن حبان وابن زبر وغير واحد ولذلك مضى بن عبد الله الزبيري
 وكلمة قاله في طوي وانما يكون جابر ابن عمر اخر من مات بمكة ان لم يكن ابو الطويل مات
 بها كما قد قيل والصحيح ان ابو الطويل مات بمكة كما قاله علي بن المديني وابن حبان وغيرهما والى
 هذا اشرت بقول ان لا ابو الطويل فها قبره واخر من مات منهم بالبصرة انشأ مالك
 قاله قتادة وابو جلال والفلاس وابن المديني وابن سعد وابوزكريان بن منة وغيرهم
 واختلف في وقت وفاته فقتل سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة اثنتين وقيل احدى وثلاثين
 سنة وتسعين قال ابن عبد البر وما علم احد مات بعد من راي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا ابو الطويل قلت قد مات بعد محمود بن الربيع بلا خلاف في سنة تسع وتسعين كما تقدم
 وقد رآه وعقل عنه وحدث عنه كما في صحيح البخاري والله اعلم وكذا انا خرب بعد عبد الله بن بشر
 المازني قال قول عبد الصمد بن سعيد كاسياق واخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن لجة داود
 قاله قتادة والفلاس وابن حبان وابن زبر وابن عبد البر وابوزكريان بن منة وذكروا

ابن المديني ان اخرهم موتا بالكوكة ابو حنيفة والاول اصبح فان ابا حنيفة توفي سنة ثلاث وثمانين
 وقيل اربع وسبعين وبقي ابن له اوفي بعده لاسنة ست وثمانين وقيل سبع وقيل ثمان نعم
 بقي النظر في ابن له اوفي وعمر بن حريث فانه ايضا مات بالكوكة فان كان عمر بن حريث
 توفي سنة خمس وثمانين فقد تاخر ابن له اوفي بعده وان كان توفي سنة ثمانين واستعين
 كما رواه الخطيب في المتفق والمفترق عن محمد بن الحسن الزعفراني فيكون عمر بن حريث اخرهم
 موتا بصرى والله اعلم وان ابن له اوفي اخر من بقي من شيعته الرضوان واخر من مات منهم بالشام
 عبد الله بن لسر المازني قاله الاخوص ابن حكيم وابن المديني وابن جبان وابن قانع ابن عبد البر
 والمزني والذهبي واختلف في وفاته فقيل سنة ثمان وثمانين وهو المشهور وقيل سنة ست
 وتسعين قاله عبد الصمد بن سعيد وبعده حزم ابو عبد الله بن منده وابوزكريا بن منده
 وقال انه على القليلين فعلى هذا هو اخر من بقي من علي القليلين وقيل ان اخر من مات بالشام
 منهم ابو امامة صدك بن جحان الباهلي روى ذلك عن الحسن البصري وابن عيينه وبعده حزم ابو
 عبد الله بن منده واشتد الخلاف بقولي اوفي وباهله والصحح الاول فقد قال البخاري
 التاج الكبير قال سمعت سفيا بن قتيل قال خوص كان ابو امامة اخر من مات عند كرم
 النبي صلى الله عليه وسلم قال كان بعده عبد الله بن لسر قد ادبته واختلف في سنة وفاته
 له امامة فقيل سنة ست وثمانين وقيل احدى وثمانين وقولي وقيل بدمشق والله اسأله
 له امر الله في الطريقة اخرى سلها بعضهم في اخر من بقي في نواحي من الشام بالنسبة الى دمشق وحص
 وفلسطين وهو ابو زكريا بن منده فقال في جملة في اخر من مات من الصحابة في بلاد وينا
 اخر من مات بدمشق منهم وآله بن الاسقع البستي وكذا قاله قتادة ولكن قد اختلف في
 مكان وفاته فقال قتادة ورجيم وابوزكريا بن منده مات بدمشق وقال ابو حاتم الرازي
 مات ببغيت المقدس وقال ابن قانع لم يمت واختلف ايضا في سنة وفاته فقيل سنة خمس وثمانين
 وقيل ست وقيل سنة ست وثمانين واخر من مات بحمص منهم عبد الله بن لسر المازني قاله قتادة
 وابوزكريا بن منده واخر من مات منهم بفلسطين ابو ايوب عبد الله بن ارم حرام قاله ابو زكريا بن منده
 وهو ابن امراء عبادة ابن الصامت واختلف في اسمه فقال ابن سعد وخليفه وابن عبد البر
 هو عبد الله بن عمرو بن قيس وقيل عبد الله بن له وقيل ابن كعب وقد اختلف ايضا في مكان وفاته
 فقيل انه مات بدمشق وذكر بن شمع انه توفي ببغيت المقدس قلت فان كان توفي بدمشق فاخر

له امر الله في الطريقة اخرى سلها بعضهم في اخر من بقي في نواحي من الشام بالنسبة الى دمشق وحص

وهو ابن امراء عبادة ابن الصامت واختلف في اسمه فقال ابن سعد وخليفه وابن عبد البر

من مات بفلسطين قيس بن سعد بن عبادة فقد ذكر الشيخ في تاريخه عن بعض ولد سعد ان
 قيس بن سعد توفي بفلسطين سنة خمس وثمانين في ولاية عبد الملك لكن المشهور انه توفي بالمدينة
 في اخر خلافة معاوية قاله الهيثم بن عدي والواقدي وخليفة بن خياط وغيرهم واخر من مات منهم
 بمصر عبد الله بن الحارث بن خزيمه الزبيدي قاله سفيا بن عيينه وعلي بن المديني وابوزكريا بن
 منده واختلف في سنة وفاته فالشهور سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وقيل سنة سبع
 وقيل ثمان وقيل تسع وذكر الخطابي انه مات بسفط القنطرة في تعرف اليوم لسفط القنطرة
 وقد قيل انه مات باليمامة حكاها ابو عبد الله بن منده وقال ايضا انه شهد بدر فاعمل هذا
 هو اخر البدرين موتا ولا يصح شهوده بل هو الله اعلم وقولي جزى هو بابدال الهرة بالمواقفة
 القافية واخر من مات منهم باليمامة الحراس بن زياد الباهلي قاله ابو زكريا بن منده وذكر
 عن عكرمة بن عمار قال لقيت الحراس بن زياد سنة اثنتين ومائة واخرهم موتا بريقة
 روي عن ثابت الانصاري وقال ابو زكريا بن منده انه توفي بفرقيته وانه اخر من مات
 بها من الصحابة وقال احمد بن الربيع توفي بريقة وصححه المزني وقال ابن الصلاح انه لا يصح وفاته
 بفرقيته وكذا ذكر ابن بوشان انه توفي بريقة وهو امير عليها المسئلة بن مخلد سنة ثمان
 مائة مروي بفرقة الى التيمر ووقع في تصديق الكمال تغلا عن ابن بوشان وفاته في سنة
 ست وخمسين وفي مكان وفاته قول اخر له يحكمه بن منده ولا ابن الصلاح وهو انه مات
 بانطا بلس قاله الليث بن سعد وقيل انه مات بالشام واخر من مات منهم بالبادية بفرقة
 بن الاكوع قاله زكريا بن منده والصحح انه مات بالمدينة قاله ابنه اياض بن سلمة ويحيى بن بكير
 وابو عبد الله بن منده ورجحه ابن الصلاح واشتد الخلاف بقولي وطبيعة المدكرمة
 واختلف ايضا في سنة وفاته فاصحح انه توفي سنة اربع وسبعين وقيل سنة اربع وسبعين
 فخصوا اخر ما ذكره ابن الصلاح من اخر من مات من الصحابة مقيدا بالاماكن وبقي عليه
 مما ذكره ابو زكريا بن منده ان اخر من مات بخراسان منهم يزيد بن الحبيب فان اخر من مات لهم
 بالخرج العذابي بن خلد بن هذيل والخرج من اعمال سجستان ومما لم يذكره ابن الصلاح ان
 ولا ابن منده ايضا ان اخر من مات منهم باصهان النابغة الجعدي وقد ذكر وفاته باصهان
 ابو الشيخ في طبقات اصحابه بن وابو نعيم في تاريخ اجتهان واخر من مات منهم باطراف

وفاته التابعين

م يلحق معاجير
 وسالمة لسه امير
 القسراي

ص والتابع للآفة لمن قد صحبناه وللخطيب حده ان يصحبا
ش اختلف في حد التابع فقال الحاكم وغيره ان التابع من تلقوا احدا من الصحابة فكثر سياق
نقل كلام الحاكم في البيت الذي يلي هذا وعليه عمل الاكثر وقد ذكر مسلم وبن حبان
سليمان بن مهران ان الامم في طبقة التابعين وقال ابن حبان اخرجناه في هذه الطبقة
لان له لقينا وحفظنا اي ان من ملك وان لم يصح له سماع المسند عن انس انتهى وقال
ابن المديني لم يسمع من انس انما رآه روية بمكة يصلي وليس له رواية في شيء من
الكتب الستة عن احد من الصحابة الا عن عبد الله بن لهيعة في سنن بن ماجه فقط
وقال ابو حاتم الرازي انه لم يسمع منه وقال الترمذي انه لم يسمع من احد من الصحابة وعنه
ايضا في التابعين عبد الغني بن سعيد وعنه فيهم يحيى بن بكير كونه لقي انس وعنه
فيهم موسى بن عيسى لقيه في عمر بن حريث وعنه فيهم حريز بن جازم لقيه في انس
وهذا مصنف منهم الى ان التابع من راي الصحابي ولكن ابن حبان ليس شرط ان يكون راه في
سين من خلفه فان كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عذر بروايته كخلف بن حنيفة فانه
عنه في اتباع التابعين وان كان راي عمر بن حريث لقيه كان صغيرا وقال الخطيب التابعي
من صحب الصحابي الاول اصح وتجه ابن الصلاح فقال ولا نقول هذا مجرد اللقاء والرواية
اقرب منه في الصحابة نظرا الى مقتضى النظمين فيهما وقال النووي في التفسير والتفسير
انه الاظهر انتهى وقد عد الخطيب منصور بن العنبر من التابعين ولم يسمع من احد من
الصحابة وقول الخطيب له من الصحابة ان له او في يريه في الرواية لا في السماع والصحبة
ولما ذكره في طبقة التابعين وقال النووي في شرح مسلم ليس تابع ولا كونه من اتباع
التابعين وقد اشار ابنه صلى الله عليه وسلم الى الصحابة والتابعين بقوله طولي لمن راي وامن
بي وطوي لمن راي من راي الحديث فاكفي فيهما مجرد الرواية **ن**

- ص** وهم طباق قتل حسن عيسى . اولهم رواه كل العشرة
. وقيل المراد بهذا الوصف . وقيل له يسمع من ابن عوف
. وقول من عد سعيدا قتل . بل قيل لم يسمع سوى سعد فقط
. لكنه الافضل عندنا . وعنه قيس وسواه . و .
. وفعل الحسن اهل البصر . والعربي اهل الكوفة . **ش** وان التابعين

طابق فجعلهم مسلم في كتاب الطبقات ثلث طباق وكذا فعل ابن سعد في الطبقات وربما بلغ
بعض اربع طبقات وقال الحاكم في علوم الحديث هم خمس عشرة طبقة اخرهم من لقي انس
ابن مالت من اهل البصرة ومن لقي عبد الله بن ابي اوفى من اهل الكوفة ومن لقي السائب بن يزيد
من اهل المدينة وعنه الحاكم منهم ثلث طبقات فقط وسياتي نقل كلامه في طبقة الاولى من
التابعين من روى عن العشرة بالسماع منهم وليس في التابعين سماع من غير الا قيس بن
حازم وكن عبد الرحمن بن يوسف بن خراش وقال ابو عبيد الا جرى عن له داود روى عن
تسعة من العشرة ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف واما قول الحاكم في النوع السابع من علوم
الحديث وقد ادرنا سعيد بن المسيب ابا بكر وعمر وعثمان وعليه وطلحة والزبير الى اخر
العشرة قال وليس في جماعة التابعين من ادر كصرو سماع منهم غير سعيد وقيس بن حازم
انتهى فحفظنا من في النوع الرابع عشر من الطبقة الاولى قوم لحقوا العشرة
منهم سعيد بن المسيب وقيس بن حازم وابو عثمان النهدي وقيس بن عباد وابو سنان
حذين بن المسدرو وابو اويل وابو رجا العطار دي انتهى وقد ذكر ذلك على الحاكم لان سعيد
ابن المسيب انما ولد في خلافة عمر بخلاف قيس بن حازم الذي ولد في خلافة عثمان
من عمر قال يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابو حاتم الرازي نعم ثبت احمد بن حنبل
سماعه منه وبالحمد فلم يسمع من اكثر العشرة بل قال بعضهم فيما حكاها ابن الصلاح
لا يسمع له رواية عن احد من العشرة الا سعيد بن له وقاص المسند الا انما اختلفوا
في افضل التابعين فقال عثمان بن عوف احمد بن حنبل يقول افضل التابعين سعيد
ابن المسيب فقتل له فعلقة والاسود فقال سعيد وعلمة الاسود وهو المراد بقولي
لكنه الافضل قال صغير لسعيد وقال علي بن المديني هو عندنا اجل التابعين وقال ابو حاتم
الرازي ليس في التابعين اقبل من ابن المسيب وقال ابن حبان هو سيد التابعين وورث
احدا ايضا انه قال افضل التابعين قيس بن حازم وابو عثمان النهدي وسرو
هو لا كانوا قتلين ومن عليه التابعين وعنه ايضا قال لا اعلم في التابعين مثل له عثمان
وقيل وقال الامام ابو عبد الله محمد بن حنيفة السيرازي اختلف الناس في افضل التابعين
اهل المدينة يقولون سعيد بن المسيب واهل البصرة يقولون الحسن البصري واهل الكوفة
يقولون وابو عثمان النهدي واستحسنه ابن الصلاح قلت الصحيح بل الصواب ما ذهب اليه

احمد

م لم يسمع
اهل الكوفة
اهل البصرة

اهل الكوفة لما روى مسلم في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان خير الناس بعين رجل يقال له او ليس الحديث بهذا الحديث قاطع للنزاع واما تفصيل احمد بن المسيب وغيره فليعلم انه لم يبلغ الحديث او لم يبلغ عنه او اراد بالانكشاف الا فضلية في العلم لا الخيرية وقد تقدم في معرفة الصحابة ان الخطابي نقل عن بعض شيوخه انه كان يفرق بين الا فضلية والخيرية والله اعلم

ص وفي نسخة التابعين الاثنا عشر خفصة مع عمر ام الدرداء **ش** هذا بيان لافضل التابعين نقول الا بدأ اي انما هن بعضي او هن في الفضل وقد روي ابو بكر ابن له داود باسناده الى ابا سنان عن معوية قال ما ادركت احدا اقسط على حقة يعني بنت سيرين فقبل له الحسن وابن سيرين فقال اما انا فاقسط عليها احدا وقال ابو بكر بن له داود سبعة تابعين من الشياخ خفصة بنت سيرين وعمر بنت عبد الرحمن واثنا عشر تابعين كثر ما ام الدرداء يريد الصغرى واسمها هجيرة ويقال هجيرة فاما ام الدرداء الكبرى فهي صحابية واسمها خيرة

ص وفي نسخة التبع السبعة خارجة القاسم ثم عروة . ثوبان بن عبيد الله . سعيد والسابع . واشباه . اما ابو سلمة او سائر . او فابو بكر خلافة .

ش من المحدثين في اكا برائنا بعين الفقهاء السبعة من اهل المدينة وهم خارجة بن زيد ابن ثابت والقاسم بن محمد بن له بكر وعروة ابن الزبير وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبد الرحمن فصولا هم الفقهاء السبعة عندنا كثر علما المجاز كما قال الحاكم فجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمر كان له سلمة بن عبد الرحمن فقال كان فقها اهل المدينة الذين يصدرون عن اباهم سبعة فذكرتهم وذكرهم ابو الزناد فجعل ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث كان له سلمة او سائر وروي ابنه عبد الرحمن عنه قال ادركت من فقهاء الذين ينتمون الي قولهم فذكرهم وقال هو اهل فقه وصلاح وفضل وقد بلغ بهم يحيى بن سعيد اثني عشر فنقص وزاد فروك عن علي بن المدني عنه قال فقها اهل المدينة اثنا عشر سعيد بن المسيب وابو سلمة والقاسم بن محمد بن سائر وحمزة بن زيد وعبيد الله وبلال بن عبيد الله بن عمرو وابان بن عثمان بن عفان وقسصة بن ذؤيب وخارجة

الاصحاح في معرفة الصحابة

واسماعيل بن ابي زيد بن ثابت **ص** والمذكورون جاهلية فسمي مخضرمين كسويد في امم **ش** المخضرمون من التابعين نفع الرايه الذين ادركوا الجاهلية وحياء رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست لهم حجة ولم يشترط بعض اهل اللغة في الصحبة قال صاحب المحكم وجل مخضرم وليس عمر بن الخطاب له كذلك من حيث الاصطلاح وذلك لانه متردد بين طبعين من اتهما هو فذا هو ميد لول وضعه في الحضرة قال صاحبنا المحكم والاصحاح لمخضرم لا يدرك من ذكره هو او اني انتهى فلذلك الاسلام هذا المخضرم متردد بين الصحابة المعاصرين ومن التابعين لعدم الروية وفي كلام ابن جابر في صحيحه لم يصح هذا من افقه الكلام صاحب المحكم فانه قال فالرجل اذا كان في الكفر له يتوون سنة وفي الاسلام يتوون سنة يدعي مخضرم لكنه ذكر ذلك عند ذكر بني عمر والسيباني وانه كان من المخضرمين فانه اراد من ليست له حجة وحكي الحاكم عن بعض مسايخه واستغاث ذلك من اهل الجاهلية كما هو المخضرم اذا نال اي يقطعونها ليكون علامة لسلامتهم ان اغتر عليها او جوبوا او استغاثوا على هذا يحتمل ان يكون المخضرم بكسر الراء كما حكاه فيه بعض اهل اللغة لانهم خرموا اذا نال ابل ويحتمل ان يكون بالنسخ وانه اقتطع عن الصحابة وان عاصر لعدم الروية والله اعلم وذكر ابو موسى المديني في الصحابة نحو ما حكاه الحاكم عن بعض شيوخه وقال فيه نسبو مخضرمين قال واهل الحديث يفتخون الراوي اغريب ابن خلكان فقال قد سمع مخضرم بالحا الماملة وبكسر الراء ايضا وروي كسويد اي ابن عوف في امم اي في جماعات وقد عدهم مسلم الحجاج فبلغ بهم عشرين وهم ابو عمر وروث سعد بن اياس والسيباني وسويد بن غفلة وسرج ابن هاني وليث بن عمر وان جابر وعمر بن ميمون الودعي والاسود بن ريد الحنفي والاسود ابن هلال المجازي والمخروم بن سويد وعبد الله بن زيد الحنفي وسليمان بن عوف الجهمي ومسمود بن حراش اخو اربعي ومالك بن عمير وابو عثمان النهدي وابو رجا العطاردي وعين بن قيس وابو ادفع الصائغ وابو الحلال الغنوي واسمه ربيعة بن ذرارة وخالد بن عمير العدوي وتامة بن حزن القيسري وجبير بن نفير الحضرمي ومن لم يدركهم مسلم ابو سلمة الحولاني والاحف بن قيس وعبد الله بن عكيم وعمرو بن عبد الله بن الاصم وابو امية الشعماني

ص وقد عده في الطباق التابع **د** في تابعيهم اذ يكون التابع **ش** الحمل عنهم كابي الزنا **د** والعكس جاز وهو ذوقنا **ش** اي قد عدهم في الطبقات لبعض التابعين في اتباع التابعين لكون الغالب عليه

والسابع عنه روايته عن التابعين وحمله عنهم كابي الزناد عبد الله بن زكوان قال لخليفتي بن حياطة طهنة
 تعدد هم عند الناس في اتباع التابعين وقد لقوا الصحابة منهم ابو الزناد قد لقي عبد الله بن عمر والنس
 ابن مالك واما امامة بن سهل ابن حنيفة وقال الحاكم بن حنيفة وزاد انه اذ دخل على جابر بن عبد الله ايضا
 وقال العجلي تابعي ثقة سمع من انس بن مالك وذكره مسلم في الطبقة الثالثة من التابعين وكذا ذكره
 حبان بن الحسن بن حنيفة ومثل الحاكم ايضا موسى بن عقيبته فقال وقد اذكر ان انس بن مالك وامر
 خالد بن سفيان بن العاصي وقال ابن حبان انه اوردك عبد الله بن عمر وسمي بن سعد وقولوا انعكس جابر
 اي وقد عد بعضهم في التابعين من هو من اتباع التابعين وذلك ضيع فاسد وخطا من تصنيفه
 قال الحاكم طهنة نقدر في التابعين له يصح سماع احدهم من الصحابة منهم ابراهيم بن سويد
 النخعي وله تدرك احكام من الصحابة قال وليس هذا بابراهم بن يزيد النخعي الثقفي وتكرار في التمييز
 له يصح له عن انس روايه انما استقطقتا من الوسط قلت هو يفتح السين وكسر الميم كذا
 وغيره ضبطه ابن ماكولا قال الحاكم وبكر بن عبد الله بن الاشج لم يثبت سماعه من عبد الله بن الحارث
 ابن جزي واما رواياته عن التابعين وثابت بن عجلان الانصاري له يصح سماعه من ابن عباس
 انما يروى عن عطاء سعيد بن جبير عن ابن عباس وسعيد بن عبد الرحمن الرقاشي والخو واسل
 ابو جرح لم يثبت سماع واحد منهما من اشج انتهى كلام الحاكم وفيه نظر من وجوه الاول قوله
 في بكر بن الاشج انما رواياته عن التابعين قلت قد روي عن السائب بن يزيد ولي امامة
 اسعد بن سهل بن حنيفة ومحمد بن لبيد كذا ذكره المزي وغيره وهو معدود في الصحابة
 ولكن ذكره بن حبان في اتباع التابعين الثاني ثابت بن عجلان روى عن علي امامة الباهلي والنس
 ابن مالك فيما ذكره المزي وغيره لكن قال ابن حبان ما اري سماعه من انس يصح وذكره في طبقة
 اتباع التابعين ايضا الثالث قوله سعيد بن عبد الرحمن الرقاشي واخوه اخوه جرح وهو
 الحاكم في تصنيفه سعيد انه الرقاشي انه اخو اخي جرح الرقاشي وليس واحد منهما رقاشيا
 وابو جرح الرقاشي اسمه حنيفة واما اصل فليس بابي جرح الرقاشي وقد دهم فيه ايضا عبد
 الغني المقدسي في الكمال فثبت واصلا ابا جرح الرقاشي وغلطه المزي وقد ذكر ابن حبان
 في اتباع التابعين سعيد بن عبد الرحمن البصري ولخاه واصلا ابا جرح البصري وقال امامة
 قوله لابي سليم **من** وقد يعد تابعيا صاحب كابي مقرر ومن يقارب **ش** قد يعد
 بعض الصحابة في طبقة التابعين اما لخلط بعض المصنفين كما عد الحاكم في اخوه من التابعين

اصل ابوم

من لم يلق كذا

التمناز وسويدا ابني مقرر المزي وهما صحابا نعرفان من جملة المهاجرين كاسيا في نوع
 الاخوة والاخوات واما لكون ذلك الصحابي من صفات الصحابة يقارب التابعين في كون
 روايته اوغا لها عن الصحابة كما عد مسلم في الطبقات يوسف بن عبد الله بن سلام ومحمد بن
 لبيد في التابعين الى هذا الاشارة بقول ومن يقارب اي ومن يقارب التابعين
 في طبقتهم والله اعلم وقد يعد بعض التابعين في الصحابة وكثيرا ما يقع ذلك فيمن يرسل
 من التابعين كما عد محمد بن الربيع الجيزي عبد الرحمن بن غنيم الاشعري فيمن دخل مصر من الصحابة
 وهو وقصم منه على ان الامام احمد قد اخرج حديثه في المسند وذكر ابن لويس ايضا ان له صحبة
 ولذا حكى ابن مندة عن يحيى بن كبر واليث وابن لهيعة **رواية الاكابر عن الاصاغر**

من لم يلق سماع
 وماله كسبه
 اهل العلم

من وقد روي الكبير عن ذي الصغير طهنة وسنا وفي القدر
 او فيها ومنه اخذ الصحب عن تابع كعب

ش اصل في هذا الباب رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن قيم الدار حديث الجساسه وهو
 مسلم ثم ان رواية الاكابر عن الاصاغر على ضرب منها ان يكون الراوي قدم طبقة واكابر
 سنا من المروي عنه كرواية الزهري ويحيى بن سعيد الانصاري عن ملك بن انس ومنها ان يكون
 الراوي اكبر قدرا من المروي عنه لعله وحفظه كرواية ملك وابن له ووثب عن عبد الله بن
 دينار واسباهاه ورواية احمدوا يحيى بن عبد الله بن موسى العباسي ومنها ان يكون الراوي
 اكبر من الوجهين معا كرواية عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصوري كرواية لبي بكر الخطيب
 عن لبي نصر بن ماكولا ونحو ذلك وقول ومنه اخذ الصحب اي ومن هذا النوع وهو رواية
 الاكابر عن الاصاغر رواية الصحابة عن التابعين كرواية التابعين عن اتباع المهاجرين
 ومعوية بن زبني سفيان وانس بن مالك عن كعب الاخبار وكرواية التابعين عن اتباع المهاجرين
 كما تقدم من رواية الزهري ويحيى بن سعيد عن ملك ومثل ابن الصلاح ايضا يعزى بن شبيب
 فقال لم يكن من التابعين وروي عنه اكثر من عشر من نفسا من التابعين هكذا قال انه ليس من
 التابعين وسمع في ذلك ابا بكر النقاش فانه قال لم يكن من التابعين وقد روي عنه عرو و
 من التابعين وحكاها عبد الغني بن سعيد واقن على كونه ليس من التابعين ثم قال جمعهم ووجدت
 زيادة على العشرين ثم عدتهم فبلغهم تسعة وثلاثين جلا قلت وعمر بن شبيب وان عده غير
 واحد في اتباع التابعين فهو من التابعين فقد سمع من زبني بنت لبي سلمة والريج بنت معوية

ابن عمر او لما صحبه وقد حكى المزي كلام عبد الغني في حقه عن الدارقطني قال لو كان الدارقطني قد قال في حقه على انه ليس من التابعين وليس كذلك انتهى في قول ابن الصلاح روي عنه اكثر من عشرين من التابعين جميعهم عبد الغني ليس يحسدنا انه قد بلغ بهم تسعة وثلاثين رجلا كما تقدم قلت وقد جمعهم في جزء فبلغت بهم فوق الحسين قال ابن الصلاح وقرآن بخط الحافظ لي محمد الطبري انه روي عنه سيف وسبعون رجلا من التابعين والله اعلم ومن فائدة تعرف رواية الاكابر عن الاقارب اهل العلم منا زهير وقد روي ابو داود من حديث عائشة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس منا زهير بن

رواية الاقران من القرابة من استنوا في الشدة واللين غالباً وقولها غالباً متعلق بالسلف اشارة الى انهم قد يكتفون بالاسناد دون اللين قال ابن الصلاح وربما اكتفى الحاكم بالتقارب في الاسناد وان لم يوجد التقارب في السن فمران رواية الاقران ينقسم الى قسمين احدهما ما يسمونه المذبذب يضم اليهم وتفتح الدال المهملة وتشد يداها الواو والهمزة في ذلك ان يروي كل من القريبين عن الآخر وبذلك سماه الدارقطني وجمع فيه كما باجاء في مجلد ومثاله في الصحابة رواية لي هرون عن عائشة ورواية عائشة عنه وفي التابعين رواية الزهري عن لي الزهري عن زاذان بن الزبير عنه وفي اتباع التابعين رواية مالك عن الاوزاعي ورواية الاوزاعي عنه وفي اتباع الاقارب رواية احمد عن علي بن المديني ورواية ابن المديني عنه وتمثيل الحاكم هذا باحد وعبد الرزاق ليس يحسد القسيم الثاني من رواية الاقران ما ليس مذبذب وهو ان يروي احد القريبين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه فيما يعلم ومثاله رواية سليمان التيمي عن شعيب قال الحاكم ولا احفظ لمسعر عن سليمان رواية وقد جتمع جماعة من الاقران في حديث واحد كحديث رواه احمد بن حنبل عن لي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن عبيد بن معاذ عن ابيه عن شعيب عن لي بكر بن حفص عن لي سلمة عن عائشة قالت كن ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ياخذن من شعورهن حتى تكون كالقرفة فاحمد والاربعة نوقه خستهم اقران كما قال الخطيب فتولي وتسمين منقول مقدم لا عدد ومدا بدل من قسمين وغير

لم يبلغ سماع محمد بن
سعد احمد

منسوب عطفاً على مدحاً تقديره وأعدد ذلك فسمين مدحا وغير مدح وانفراد خبر مبتداً محذوف اي وهو انفراد قذاي انفراد احد القريبين عن الآخر **الاخوة**

والاخوات من واورد الاخوة بالتصنيف قد وثلاثة بنو حنيفة
اربعة ابوهم الشيمان وخمسة اجدادهم سفيان
وسنة لخونتي سيرين واجتمعوا ثلاثة ترو ونا
وسبعة بنو مقرر وهم مهاجرون ليس فيهم عدهم
والاخوان جملة لعبدية اخي بن مسعود هاذوا حجة

ش قد افرد اهل الحديث هذا النوع بالتصنيف وهو معرفة الاخوة من العلماء والرواه فصنف فيه علي بن المديني ومسلم بن الحجاج وابوداود والنسائي وابوالعباس خراساني ومثاله اخوة الثلاثة سهل وعبد وعثمان بنو حنيفة مصنف اوله يضر عند اهل العلم بالتقارب في قوله في مقابلة كسرون بالتصنيف قال حسان بن ثابت

على الاله على الدين متابعوا يوم الرجيع فاكروا واوثقوا
راس السرية ممرته واميرهم وان البكير اقامهم وخيب

اوله داني صالح الشيمان وهو سهل ومحمد صالح وعبد الله الذي يقال له عباد وفي الكامل محمد بن عدي انه ليس في ولد بني صالح من اسمه صالح انما هو سهل وعبد الله ويحيى وصالح بنو ابي صالح وليس فيهم محمد انتهى فابول يحيى محمد وجعل عباد او عبد الله اثنين وهو هو ويحيى في فضل الاقارب ان احمد ويحيى واباد اود في اخرن قالوا ان عبد الله هو عباد ومثاله يستغرب في الاخوة الاربعه بنو ارشد ليع اسمعيل السلمي ولدوا في بطن واحد وكانوا علماء وهم محمد وعمر واسماعيل ولم يسموا بخاري والدارقطني الرابع ومثاله خمسة سفيان بن عيينه واخوته آدم وعمران ومحمد وابراهيم وقد حدثوا كلهم وقول اجدادهم في العلم واقصر ابن الصلاح على كونهم خمسة لكونهم هم الذين رويوا والا فقدره كغير واحد ان اولاد عيينه عشرة ومثاله الست بنو سيرين كلهم من التابعين وهم محمد والسري ويحيى وعبيد وخفصة وكريمه هكذا سماهم يحيى بن معين والنسائي في الكنى والحاكم في علوم الحديث ولكنه نقل في التاريخ عن لي علي الحافظ تسميتهم فزاد فيهم خالد بن سيرين مكان كريمة فانه اعلم وذكر سعد في الطبقات عمر بنت سيرين وسودة

لم يبلغ سماع محمد بن
سعد احمد

بنت سيرين امهما ام ولد كانت لا تسر من مالك ولكن لو اراد من ذلكها تين رواية فلا ترد ان
 علي ابن الصلاح وقولوا اجتمعوا ثلاثة برؤونا اي اجتمع ثلاثة في اسناد حديث واحد
 يروى بعضهم عن بعض وقد يطرح بذلك فيقال اي ثلاثة اخوة يروى بعضهم عن بعض
 او يقيّد السؤال بكونهم في حديث واحد ذلك فيما رواه الادارقطني في كتابه العلاب
 باسناد من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن اخيه يحيى بن سيرين عن اخيه النسر
 ابن سيرين عن النسر بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبيك تحاجا قعدا ورا
 وذكر محمد بن طاهر المقدسي في بعض تحاجا رجه ان هذا الحديث رواه محمد بن سيرين عن
 اخيه يحيى عن اخيه محمد عن اخيه النسر بن سيرين فعلى هذا اجتمع منهم اربعة
 في اسناد واحد وهو غريب ومثال السبعة بنو مقرن المزني وهم النعمان ومعاقل
 وعقيل وسويد وسان وعبد الرحمن قال ابن الصلاح وسابع لم يسم لنا قلت قد سماه
 ابن فحون في ذيل الاستيعاب عبد الله بن مقرن وذكر انه كان عيا ميسرة لي بكر
 في قتال الردة وان الطري ذكره كذلك وحكي بن فحون قوله ان بني مقرن عشرة
 قاله اعلم وذكر الطري ايضا في الصحابة خرازين مقرن خضر ايضا فخرج الخبر وذكر
 ابن عبد البر خرازين مقرن خلف اخاه لما قتل بها وند ومثال السبعة في التابعين
 بنو عبد الله بن عمر بن الخطاب وهم سالم وعبد الله وحمزة وعبيد الله وزيد وواقف
 وعبد الرحمن ومثال الاخوين كثير في الصحابة ومن بعدهم كعبد الله بن مسعود وعنه
 بن مسعود كلاهما صحابي ومما يستغرب في الاخوين ان موسى بن عبيدة الربذي بينه
 وبين اخيه عبد الله بن عبيدة في العمر ثمانون سنة قال ابن الصلاح ولما طوله بما زاد على
 السبعة لندرته ولعدم الحاجة اليه في عرضنا قها هنا قلت واكثر ما رايته من الاخوة الذكوة
 المشهور بن عشرة ومنهم بنو العباس بن عبد المطلب وهم الفضل وعبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن
 وقتب ومعتد وعوز والحارث وكثير وثمام وكان اصغرهم وكان العباس بن محمد بن يحيى
 قوما ثمام فصاروا عشرة يا رب فاجعلهم كراما برة وا جعل لهم ذكرا وانما الثمرة
 وكان له ثمة اثنا عشر ام كلثوم وام جيب واميمه ومنهم بنو ابي عبد الله بن له طلحة وقد سماهم
 ابن عبد البر وعنه عشر وسماهم بنو الجوزي اثني عشر وسماهم بنو اسم وعمر ويزيد واسماعيل ويعقوب
 واسحق ومحمد وعبد الله وابراهيم وعمر ويعقوب وعثمان قال ابو نعيم وكلهم حمل عنه العلم

لم يطلع جامع
 وسماه له ام ولد
 العسائر

برواية الآباء عن الأبناء وعكسه

من وصنعوا فيما عن ابن اخذنا اب كعب بن عمار عن الفضل كذا

وايل عن بكر ابنه واليتيم عن ابنه نعيم في قوم

ش صنعوا ابو بكر الخطيب كما ياتي رواية الآباء عن الأبناء روى عنه من حديث العباس بن عبد
 عن ابنه الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوة والمزولة وذكر ابوا
 النرج بن الجوزي في كتاب التليق ان العباس روى عن ابنه عبد الله حديثا كذلك روى
 وايل بن داود عن ابنه بكر بن وايل ثمانية احاديث منها في السنن اربعة حديثه عن ابنه
 عن الزهري عن ابنه النضر بن النضر روى عنه وسلم او لم يصنفه بسوق وترونها ما رواه
 الخطيب من طريق بن عيينة عن وايل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري عن سعيد بن المسيب
 عن ابنه هرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجرو الاحوال فان اليد معلقة والرجل
 موقفة قال الخطيب لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما نقله الا من جهة بكر وابيه
 وكذلك روى سليمان اليتيم عن ابنه معتمر حديثين وقد روى الخطيب من رواية معتمر
 بن سليمان اليتيم قال حدثني ابي قال حدثني انت عني عن ايوب عن الحسن قال روى كل واحد
 قال ابن الصلاح وهذا طوف جمع انواعا وقول في قوما في جماعة روى عن ابنا محمد
 فروى النسر بن مالك عن ابنه غير سمى حديثا وروى ذكر يا ابن له زائدة عن ابنه حديثا
 وروى يونس بن له اسحق عن ابنه اسراسل حديثا وروى ابو بكر بن عياش عن ابنه ابراهيم
 وروى شجاع بن الوليد عن ابنه له هشام الوليد حديثا وروى عمر بن يونس البياهي عن ابنه
 حديثا وروى سعيد بن الحكيم عن ابنه محمد حديثا وروى اسحق بن ابراهيم عن ابنه
 يعقوب حديثين وروى كثير بن يحيى البصري عن ابنه يحيى حديثا وروى يحيى بن جعفر
 بن اعين عن ابنه الحسين بن الحسين بن يحيى الدهلي عن ابنه يحيى حديثا وروى ابوا
 دارد السحستاني عن ابنه لي بكر عبد الله حديثين وروى علي بن الحسن بن ابي عيسى الدرا
 بن جدي عن ابنه الحسن حديثا وروى الحسن بن سفيان عن ابنه لي بكر حديثين وروى احمد
 ابن شاذان عن ابنه محمد حديثا وروى محمد بن ابراهيم بن له عاصم عن ابنه لي عبد الرحمن حديثا
 وروى عمر بن محمد السمرقندي عن ابنه محمد حديثا وروى محمد بن عبد الله بن احمد الصغار عن ابنه
 لي بكر ابيانا قالها وروى ابو الشيخ بن جاز عن ابنه عبد الرزاق حكاية وروى الحافظ

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

ابو سعد بن التميمي عن ابنه عبد الرحيم في قيل تا ربح بغداد وروى قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة عن ابنه قاضي القضاة عز الدين حكاية بحجة قال ابن الصلاح واكثر ما روينا به لابن عينا بنه ما روينا به في كتاب الخطيب عز له عمر حفص بن عمر الدورى القري عن ابنه لي جعفر بن محمد بن عيسى حديثا او في ذلك ن

من اما ابو بكر عن الحسن بن عمار بن عيسى بن الجهم السوادى فانه كان له عتيق وعلي الواضف بالصديق

ش قال ابن الصلاح واما الحديث الذي روينا به عن بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الحجة السوداء شفا من كل داء فغلط من رواه انما هو عن بكر بن عتيق عن عائشة وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن بكر الصديق قلت وهكذا رواه البخاري صحيح وفيه التصريح بان ابن بكر عتيق ولكن ذكر ابن الجوزي في التلخيص ان ابنا بكر الصديق روى عن ابنه عائشة حديثان قال وروى امر رومان عن ابنتها عائشة حديثين واما ابو عتيق هذا واما ابو وهو الذي قال فيهم موسى بن عتيق لا تعلم اربعة ادركا

ابن علي الله عليه وسلم الا هو الا اربعة فذكرنا بكر الصديق واباه وابنه عبد الرحمن وابنه محمد ابا عتيق وعكسه صنف فيه الوايل وهو تعالى للمفيد الناقل في صنف ابو نصر الوائلي كتابا في رواية الاباء وروايتنا الرجل عن ابية عن جده من المعالي كما اخبرني الحافظ ابو سعيد خليل بن العلاء في كتابي عليه بيت المقدس ايا محمد بن يوسف اما الامام ابو عمرو بن الصلاح حديثي ابو المظفر عبد الرحيم بن الحافظ طاب له سعد التميمي عن عبد الرحمن بن عبد الجبار القاسمي قال سمعت القاسم منصور بن محمد العلوي يقول الاساد بعضهم عواد وبعضهم معالي وقول الرجل حديثي لي عن جدي من المعالي

من ومن اوجه اذا ما الاما . الاب او جد وذاك قسما . فسمين عزاب فقط لمواي . العشر اعز ابه عن السني . واسمها على التمييز فاعلي . اسامة بن مالك بن قحطمة .

ش ومن اهم هذا النوع وهو رواية الاباء عن الاباء ما اذا اهتم اسم الاب والجد فلم يسم بل اقتصر على كونه ابا للراوي وجدا له فيحتاج حسنة الى معرفة اسمه وينقسم ذلك الى قسمين احدهما ان تكون الرواية عن ابية فقط ووجه كرواية لي العشر الداري عن ابية

لم يسمع سماعة عنه
سعد ابن العمار

بطلب
اربع ادركا
السجلى
للهم

ابا
العلوي

عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند اصحاب السنن الاربعة فان اباه له اسم في طرق الحديث واختلف في اسم لي العشر واسم ابية على اقوال احد ها وهو الاسم كما قال ابن الصلاح انه اسامة بن مالك بن قحطمة وهو بكسر القاف فيما نقله ابن الصلاح من خط السهم وغيره وقيل قحطمة بالحاء المهملة موضع الحاء والثاني ان اسمه عطاره بن تروى بتقديم الراء على الزاي واختلف في الراهل في ساكنه او مفتوحه وقيل اسم ابية بلز باللام مكان الراء

والثالث اسمه يسار بن بكر بن سيعود

من والثاني ان يزيد فيه بعد . كبريا وعمر وانا او جد . والاكثرا نحو ابوعمر وحملا . له على الحد بكسر الهمزة

ش والقسم الثاني من رواية الاباء ان يزيد فيه بعد ذكر الاب ابا اخر فيكون جدا لاول او يزيد جدا لال فثالث زيادة الاب رواية بغير من حكم عن ابية عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم حكيم هو ابن معوية بن حيدة القشيري في الصحابي هو معوية وهو جد بصره وبنو ابية زيادة الجدة رواية عمرو بن شعيب عن ابية عن جده وشعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي في الصحابي هو عبد الله بن عمرو وهو جد شعيب وفي البيت المذكور لقب وشعيب تقدم وتاخير

تقديم والثاني ان يزيد بعد الاب ابا بكر بن حكيم وحملا كعمرو بن شعيب وعمرو بن شعيب عن ابية عن جده نسخة كثيرة فلا خلاف في الاحتجاج بها على اقوال احدها انها حجة مطلقة اذ اخرج

قال البخاري راي احمد بن حنبل وعلي ابن المديني واسحق بن راهويه وابا عبيد وعامة اصحابنا نحو حديث عمرو بن شعيب عن ابية عن جده ما تزكاه احد من المسلمين قال البخاري في الناس بعدهم

ناد في رواية الحميدي وقال من اجتمع على يحيى بن معين واحد ابو جهم وشيوخ من اهل العلم قد اذوا حديث عمرو بن شعيب فليقوه وذكروا انه حجة قد روى عن احمد ويحيى بن معين وعلي ابن المديني خلاف ما نقله البخاري عنهم مما يقتضي تصغير رواية عن ابية عن جده وقال الحميدي

الداري احتج اصحابنا بحديثه وقال ابن الصلاح احتج اهل الحديث بحديثه حملا لمطابق الجد على الصحابي عبد الله بن عمرو وروايتنا محمد والدر شعيب لما ظهر لهم من اطلاقه ذلك والقول الثاني ترك الاحتجاج بها وهو قول لي داود فيما رواه ابو عبيد الاجري عنه قال قيل له عمرو بن شعيب عن ابية عن جده عندك قال لا ولا نصف حجة وروى عباس الدورى عن يحيى بن معين قال روايتنا عن ابية عن جده كتاب من هاهنا جازعته وقال ابن عدي ان روايتنا عن ابية عن جده

لم يسمع سماعة عنه
سعد ابن العمار

مرسله لا زجل محمد الا صحبه له وقال ابن جازي الضعفا بعد ذكره لعروا انه رفته اذ اروي
عن الثقات غير ابيه واذا اروي عن ابيه عن جده فان شيعيا لم يلق عبدا له فيكون منقطعا
وان اراد جده الا في محله فصولا فحجة له فيكون مرسلات قد صحح سماع شيع من عبد
الله بن عمر وكما صرح به البخاري في التاريخ واحد وكما رواه الدارقطني والبيهقي في السنن باسناد
صح والقول الثالث التفرقة ان يفتح مجله انه عبد الله ام لا وهو قول الدارقطني حيث قال
لعرو بن شبيب ثلث اجزاء الا في منهم مجله والاوسط عبد الله والا على عمر وقد سمع بعين شيعيا
من محمد بن محمد لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وسمع من جده عبد الله فاذا بينه وكشفه فهو صحيح
حسبنا ولم يذكر حديثه احد من الامة ولم يسمع من جده عمر وانتهى فاذا قال عن جده عبد الله بن
عمر وهو صحيح حسبنا وكذلك اذا قال عن جده قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم والحجة لك ما
يذكر على ان مراده عبد الله لا محمد وفي السنن عدة احاديث لذلك والقول الرابع التفرقة
بين ان يستوعب ذكر ابيه بالرواية او يقتصر على ابيه عن جده فان مرجه كلهم فهو صحيح والا
فلا وهو رأي له حاتم بن حبان البستي وروي في صحيحه له حديثا واحدا عن عمر بن شبيب
ابيه عن محمد بن عبد الله بن عمر عن ابيه مرفوعا الا احدكم باحبكم الي واقر بكم مني مجلسا يوم
القيمة الحديث قال الحافظ ابو سعيد العمري في كتاب الوشي المصنف فيما قرأته عليه بيته المقدس
ما جافيه التصريح بروايته محمد بن ابيه في السنن فحوشا لنا ذكره وذكر بعضهم ان محمد مات
في حياة ابيه وان اياه كفل شيعا ورواه ثم قال شيخنا ولم يذكر احد من المتقدمين محذرا في
نكايه ولا ترجم له قلت قد ترجم له ابن بوش في تاريخ مصر وابن جازي في الثقات قال ابن بوش
روي عنه حكاية ابن الحارث العمري في اجناد سعيد بن عفير وابنه شبيب بن محمد والقول الاول
اصح والصغير في قول حمله له يعود الى جده المذكور في اخر البيت قبله **ك**
ص وسلسل الالباء اليميني محمد عن تسعة قلت ونوق داورد **ش** روي عبد
الوهاب اليميني عن ابيه حتى عد تسعة ابا وذلك فيما رويناه في تاريخ الخطيب قال عبد
الوقاب بن عبد العزيز بن الحرث بن اسيد بن الليث بن سلم بن الاسود بن سفيان بن يزيد اكنه
ابن عبد الله اليميني من لفظه قال سمعت لي يقول سمعت لي يقول سمعت لي يقول سمعت لي يقول
سمعت لي يقول سمعت لي يقول سمعت لي يقول سمعت لي يقول سمعت لي يقول سمعت لي يقول
طالب وقد قيل عن الحنابلة المنان فقال الحنابلة هو الذي يقبل على من اخر من عهده والمنان الذي

من طبع الترمذي والسنن
سماع حكاية
مرسله والالباء
بعد السماع
العمري

روي عن ابيه

من طبع السماع
السماع حكاية
مرسله والالباء
بعد السماع
العمري

بدا بالرواية قبل السؤال قال الخطيب بين له الفرج يعني عبد الوهاب وبين على في هذا الاسناد
تسعة ابا اخرهم اكنه بن عبد الله وهو الذي ذكر انه سمع عليا رضي الله عنه وقد اقتصر
الصلاح فيما ذكر من التسلسل بالا على هذا الحد وهو تسعة وقد ورد التسلسل
باكثر من ذلك من هذا الوجه فاما من هذا الوجه فورد التسلسل فيه باثني عشر ابا في
حديث مرفوع من طريق يوزن الله بن عبد الوهاب اليميني المذكور اخبرنا به جماعة منهم شيخنا
العلامة برهان الدين ابراهيم بن لاجين الرشيدي قال ابا احمد محمد بن اسحق الالبوبي
قال ابا بكر عبد الله بن محمد ثقلاني قراة عليه وانا حاضر ببغداد انا عبد العزيز بن
منصور بن محمد الاذي قال سادوزق الله ابن عبد الوهاب اليميني قال سمعت لي ابا الفرج عبد
الوهاب يقول سمعت لي ابا الحسن عبد العزيز يقول سمعت لي ابا بكر الحارث يقول سمعت لي
اسدا يقول سمعت لي الليث يقول سمعت لي سليمان يقول سمعت لي الاسود يقول سمعت
اي سفيان يقول سمعت لي يزيد يقول سمعت لي اكنه يقول سمعت لي الهيثم يقول سمعت
اي عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما اجتمع قوم على ذكر
الاخيارهم للملايكة وغيبتهم الرحمة قال الحافظ ابو سعيد بن العمري في الوشي المصنف
فيما قرأ عليه وانا سمع هذا اسنادا عزيب جدا وروى الله كان امام الخائلة في
زمانه من التجار المشهورين متقدما في عدة علوم مات سنة ثمان وثلاثين واربعمائة
وابوه ابو الفرج امام مشهور ايضا ولكن جده عبد العزيز تكلم فيه كثيرا على امامته
واشتهر بوضع الحديث وبقية ابايه مجهولون لا ذكر لهم في شيء من الكتب اصلا وقد
تخبط فيهم عبد العزيز ايضا بالتمحيص ابي فزاد في الثاني ابا اكنه وهو الهيثم وجعله
من روايته عن ابيه عبد الله صحابيا لحصل التسلسل في هذا اباثني عشر ايضا وقد
وجدت التسلسل في عدة احاديث باربعة عشر ابا من طريق اهل البيت منها ما
رواه الحافظ ابو سعد بن السمعاني في الدليل قال اما ابو شعاع عمر بن له الحسن السطابي
الامام بقوا في وابو بكر محمد بن علي بن ابي اسير الحياتي من لفظه قال ساد السيد ابو محمد الحسين
ابن علي بن الجواب من لفظه بلغة قال حدثني سيدي والدي ابو الحسن علي بن الجواب
صحة سنة وستين واربعمائة قال حدثني لي ابو طالب الحسن بن عبيد الله سنة اربع
وثلاثين واربعمائة قال حدثني والدي ابو علي عبيد الله بن محمد قال حدثني ابي محمد بن عبيد الله

من طبع الترمذي والسنن
سماع حكاية
مرسله والالباء
بعد السماع
العمري

حديث عمرو بن تغلب مرفوعا الى لا اعطي الرجل الدرا دح احب الي ولم يرو عن عمرو بن تغلب سوى الحسن البصري فيما قاله مسلم في كتاب الوحدان والمحاكم في علوم الحديث وغيرهما وقال ابن عبد البر انه روى عنه ايضا الحكم بن الاعرج ولم ار له رواية عنه في شيء من طرق احاديث عمرو بن تغلب فلذلك مثلت به ومثل ابن الصلاح با مثله في الصحيح عليه فيها مواخذات فتركها

مطلع جامع كذا
لله الدلالة
احمد بن محمد

من ذكر نبوت متعلد

- واعين بان تعرف ما يلبس من حلة يعني بها المذلس
- من رقت راي نبوت خوفا فعل في الكلبي حتى انما
- محمد بن السائب الفلاس سماء حماد ابو اسامة
- وباني النصر انما سمي ذكره وباني سعيد العوفي شهره

هذا النوع ليس مرة من الرواه بانواع من التعريفات من الاسماء او الكنى او الالقاب او الاسباب اما من جماعة من الرواة عنه بعبارة كل واحد بغير ما عرفت الاخر او من رآوه احدى عنه بعبارة مرة بعد مرة بذكر فليست ذلك على من لا معرفة عنده بل على كثير من اهل المعرفة والحفظ وانما يفعل ذلك كثيرا المدلسون وقد تقدم عند ذكر التدليس ان هذا احد انواع التدليس ويسمى تدليس الشيوخ وقد صنف في ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد الا انه في كتابنا نفا حاشاه ايضا الاشكال عندي به نسخة وصنف فيه الخطيب البغدادي كتابا كبيرا الموضح له وهام الجمع والتفريق ما فيه بارهام البخاري في ذلك وهو عندي بخط الخطيب فمن امثلة ذلك ما فعله الرواه عن محمد بن السائب الكلبي العلامة في الاسباب احد الضعفاء فقد روى عنه ابو اسامة حماد بن اسامة فسماه حماد بن السائب وروى عنه محمد بن اسحاق بن يسار فسماه مرة وكاه مرة باني النظر ولم يسمه وروى عنه عطية العوفي فسماه باني سعيد فلم يسمه فاما رواية لبي اسامة عنه فرواها عبد الغني بن سعيد عن حمزة بن محمد هو النخعي الحافظ بسنده الى ابي اسامة عن حماد بن السائب ما سمي من عبد الله بن الحوت عن ابن عباس مرفوعا دكاه كل مشاك وباعه ثوبان قال لنا حمزة ابن محمد لا اعلم احدا روى هذا الحديث عن حماد بن السائب غير لبي اسامة وحماد هذا تعد كوفي وله حديث اخر عن لبي اسحق عن لبي الاخوص عن عبد الله بن التمهيد قال عبد الغني ثم قدم علينا الدارقطني فسالته عن هذا الحديث وعن حماد بن

سماء

السائب فقال لي الذي روى عنه ابو اسامة هو محمد بن السائب الكلبي الا ان اباسامة كان يسميه حمادا قال عبد الغني فبين لي ان حمزة قد روى من وجهين احدهما ان جعل الرجلين واحدا والاخر ان وثق من ليس بثقة لان الكلبي عند العلماء غير ثقة قال عبد الغني ثم اني نظرت في كتاب الكنى لابي عبد الرحمن النسوي فوجدته قد روى عنه فيهما اربع من وجهين حمزة رايته فداخر هذا الحديث عن احمد بن علي عن لبي اسامة حماد بن السائب واما هو عن حماد بن السائب فاستفاد قوله عن وخفي عليه ان الصواب عن لبي اسامة عن حماد بن اسامة وان حماد بن السائب هو الكلبي قال عبد الغني والدليل على صحة قول الدارقطني ان عيسى بن يونس رواه عن الكلبي مصححا به غير محقق انتهى واما رواية بن اسحق عنه فقال البخاري في التاريخ الكبير روى محمد بن اسحق عن لبي النظر وهو الكلبي قال الخطيب فيما قرأت بخطه وهذا القول صحيح قال فاما رواية ابن اسحق عن الكلبي التي كاه فيها ولم يسمه بغير رواها باسناد الى محمد بن اسحق عن النظر عن ابيه ابن عباس عن عمه الدارقي في هذه الآية يا ايها الذين امنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت فقصم حاتم الفضة واما رواية عطية العوفي عنه فروي الخطيب فيما قرأت بخطه في كتاب الموضح قال ابو سعيد الصيرفي في محمد بن يعقوب الا حم بن عبد الله بن احمد بن حنبل في ابي قال يفتي ان عطية كان ياتي الكلبي فياخذ عنه التفسير قال وكان يكنى باني سعيد فيقول قال ابو سعيد وكان ههنا يضع حديث عطية وقال عبد الله بن رثنى ابي ابو احمد الزبيري قال سمعت سفيان الثوري قال سمعت الكلبي قال كافي عطية ابو سعيد قال الخطيب انما فضل ذلك ليرى الناس انه انما روى عن لبي سعيد الخدري انتهى قلت ومما دلل به الكلبي ما لم يذكره ابن الصلاح تكنيته باني هشام وقديمنه الخطيب فقال فيما قرأت بخطه وهو ابو هشام الذي روى عنه القسم بن الوليد الحمداني وكان الكلبي ابن لبي هشام ما كناه القسم به في روايته عنه ثم روى باسناد الى القسم بن الوليد عن لبي هشام عن لبي طح عن ابن عباس قال لما نزلت قل هو الله احد ان يقول عليكم عز ابا فذكر الحديث ثم روى وجادة الى ابن لبي حاتم انه سأل اباة عن هذا الحديث فقال ابو هشام هو الكلبي وكان كنيته ابو النظر وكان له ابن يقال له هشام بن الكلبي صاحب نحو وعربيه فكاه به قال وهو محمد بن السائب بن بشر الذي روى عنه محمد بن اسحق وقد روى البخاري في التفرق بينه وبين الكلبي انه رجل واحد بين لبي سبه محمد بن سعد وخليفه بن خياط وقول واعين

هشام

اي اجعله من عما سكت وقد تقدم قبل هذا نقل عن الحصري ويروى غيره انه يقال عنى بهذا
 ويعنى به والحلة بفتح الحاء الموحدة المصداق **افراد العلم**
 واعن بالافراد سما ولفسا او كنيته لخواص من لبا
 او من يد له عمرو ولسر انصرا في اليم او الى معيد حفص

ش العلم هو ما يعرف به من جعل علامة عليه من الاسماء والكنى واللقاب فالاسم ما وضع
 علامة على المسمى والكنية ما صدر باب او امير واللقب ما دل على رتبة او صفة او معرفة
 افراد العلم نوع من انواع الحديث صنف فيه جماعة منهم الحافظ ابو بكر احمد بن
 البردجي صنف فيه كتابه المترجم بالاسماء المفردة وهو اول كتاب وضع في جمعها مفسر
 والا ففى معرفة تاريخ البخاري الكبير وكتاب الحرج والعدل لابن بك حاتم في اواخر الابواب
 وقد استدرج ابو عبد الله بن بكر وغيره على كتاب البردجي في مواضع ليست اسما وانما في
 القاب كالا حبل لغت به الحلة كانت به واسمته يحيى وقد مثل ابن الصلاح بحل من الاسماء والكنى
 مرتبه على حروف الجمع ويعد القاب واقتصر من ذلك على مثال واحد لعل قسم من امثله
 افراد الاسماء لي ابن لبا صحابي من بني اسد وكلاهما باللام والباء وهو ابن فردان فالاول
 مصغر على وزن كى والثاني مكبر على وزن فتي وعص في مثال افراد القاب مندول من على العتري
 واسمه عمرو ومندول لغت له وهو بكسر الميم كما نص عليه الخطيب وغيره قال ابن الصلاح
 ويقولونه كثيرا فيجئ انتهى ورايت بخط الحافظ في الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي
 نقل عن خط الحافظ محمد بن اصران الصواب فيه فتح الميم ومثال افراد الكنى ابو معيد
 بضم الميم وفتح العين المهملة وسكون اليا المشاء من حقوق واحرم والهملة واسمه حفص بن
 غيلان فتولى سما هو بضم السين لغة في الاسم وهو منصوب على التمييز وقول او مندول
 هو بحر وعطفا على له واذ لك قول في معيد وعم وحفص من فروعان على الخبرية لمبتدأ
 محدودن اي هو عمرو وهو حفص وكسر انصب على نزع الحافظ اي ونصوا على كسريه الميم

الاسماء والكنى واعن بالاسماء والكنى وقد قسم الشيخ دا المستع او عشر قسم
 من اسمه كنيته افراد ا. لخواص بلال او قدرا د ا.
 لخواص بكر بن حزم قد كنى ا. ابنا محمد خلف فاطم
 والثاني من كنى ولا اسما تدرى. لخواص سبيته وهو الخذري

تم بلع
 المماوى
 اعمام
 اهل

كعب

تم بلع
 العتري
 وماله
 كسر

تم لى الاقارب والمقدرة. لخواص الشيخ لى محمد
 وابن جرح بابى الوليد. وخالد كنى للتقدير
 قدروا الخلف كما وعلمسا. اسما وهو عكسه وفيها
 وعكسه ورواى لى. او عكسه ابو الضحى لى

من فنون اصحاب الحديث معرفة اسما وكنى الكنى ومعرفة كنى ذوى الاسماء وبنح الغاية
 بذلك فرما ورد ذكر الراوى من كنيته ومصره باسمه فيظنهما من لا معرفة له بذلك رجلين
 وربما ذكر الراوى باسمه وكنيته معا فتوهمه بعضهم رجلين كالحديث الذى رواه الحاكم
 من رواية لى يوسف عن لى حنيفه عن موسى بن لى عايشة عن عبد الله بن لى شداد عن
 الوليد عن جابر بن سفيان عن لى خلف الامام فان قرائه له قراءة قال الحاكم عبد الله بن شداد هو
 بنفسه ابو الوليد بن علي بن المدينى قال الحاكم ومن نفاون بمعرفة الاسماء ورثه مثل
 هذا الوهم قلت وربما وقع عكس ذلك كما تقدم قبله بنوع في قول النساي عن لى
 اسامة حماد بن السائب فوهمه في ذلك وانما هو عن حماد بن السائب وابو اسامة
 انما اسمه حماد بن اسامة وحماد بن السائب ومحمد السائب الكلبى وكنيته ابو اسامة
 والله اعلم ولقد بلغنى عن بعض من درس في الحديث ممن رايته انه اراد ان يكشف عن رحمة
 لى الزناد فلم يجتهد الى معرفة ترجمته من كتب الاسماء لعدم معرفته باسمه
 مع كون اسمه معروفا عند المبتدئين من طلبة الحديث وهو عبد الله بن دكوان
 وابو الزناد لغت له وكنيته ابو عبد الرحمن وقد صنف في ذلك جماعة منهم علي بن المدينى
 ومسلم بن الحجاج والنساي وابو بشر الدوالي وابو احمد الحاكم وابو عمر بن عبد البر وكتاب
 لى احمد الحاكم اجل ما صنف في ذلك واكثر فانه يذكر فيه من عرف اسمه ومن لم يعرف اسمه
 وكتاب مسلم والنساي ليرى كرا فيها الامم من عرف اسمه اسما والذين صنفوا في ذلك بولوا

عالم

الابواب على النفا وبنوا اصحابها الا ان النساي رتب حروف كتابه على ترتيب غريب
 ليس على ترتيب حروف المعجم المشهور عند المشارقة ولا على اصطلاح المتعارفة ولا على ترتيب
 التجد ولا على ترتيب حروف كثير من اهل اللغة كالعين والمحك وهذا ترتيبها ال ب ت ث
 ك ن س ش ز د ذ ك ط ظ ص ض ق ف و ه ح خ و قد نظمت ترتيبها في بيتين
 في اول كل كلمة منها حروف ولى اذ الذى شرح لوى يوم ناء بمصر سرت شال رقت روت

تم بلع
 المماوى
 اعمام
 اهل

ذاء دي كهد طوت ظهر صدر ضاق في قيد و حدة هدت من عني جوي حرها خد وقد
 قسم ابن الصلاح معرفة الاسماء والكنى الى عشرة اقسام من وجه الى تسعة اقسام من
 وجه اخر فتولي لتسع او عشر ليس ذلك للشك في كماله من الصلاح ولكنه فرق ذلك
 في نوعين وجمعتهما في نوع واحد فذكر في النوع الاول وهذا النوع الموقفي حين من كتابه
 وهو بيان اسما ذوى الكنى لتسعة اقسام ثم قال في النوع الذي يليه وهو معرفة
 كما المعروفين بالاسماء وهذا من وجه ضد النوع الذي قبله ومن شأنه ان يؤوب على الاسماء
 ثم تبين كتابها بخلاف ذلك ومن وجه اخر يصلح لان يجعل قسمين من اقسام ذلك من حيث
 كونه قسمين من اقسام اصحاب الكنى وقل من افرد به بالتصنيف قال وبلغنا ان لا ياتي حاتم
 ابن جبان السبي فيه كتابا قلت — وانما جمعت مع النوع الذي قبله لان الذين صنعوا
 في الكنا جمعوا النوعين معاً من عرف بالكنية ومن عرف بالاسم القسم الاول من اسمه
 القسم الثاني من كنيته وهذا ينقسم الى قسمين احدهما من لا كنية له غيرا لكنية التي هي اسمه واليه
 اشترت بقولنا انفراد آي ليس كنية الا ذلك ومثال ذلك ابو بلال الاسدي وابو
 الحسن بن يحيى الرازي فقال كل منهما اسمي وكنيتي واحد وكذا قال ابو بكر بن عياش المغربي
 ليس لي اسم غير لي بكر وقد اختلف في اسمه على احد عشر قولا وصحح ابو زرعة ان اسمه
 شعبه وقد ذكر ابن الصلاح في القسم السادس وصحح ان اسمه كنيته كما تقدم والقسم
 الثاني من القسم الاول من له كنية اخرى زيادة على اسمه الذي هو كنيته ومثاله
 ابو بكر بن محمد بن عمر وابو حزم الانصاري فقبل اسمه ابو بكر وكنيته ابو محمد والحرف ابو بكر
 ابن محمد بن عبد الرحمن بن الحوث احد الفقهاء السبعة اسمه ابو بكر وكنيته ابو عبد الرحمن
 ما قاله ابن الصلاح وذكر الخطيب انه لا نظير لحد من الاسمين في ذلك قال ابن الصلاح
 وقد قيل انه لا كنية لابن حزم غيرا لكنية التي هي اسمه انتهى واشترت الى هذا بقولنا اختلف
 ايما اختلف في كنيته بابي محمد والقسم الثاني من اصل التقسيم من عرف بكنية ولم يقف له
 على اسم فلم يدر هل اسمه كنيته كالاول وله اسم ولم يقف عليه مثاله ابو شيبه المذني
 من الصحابة مات في حصار القسطنطينية ودفن هناك وكابى ناس بالنون وابى مويصة
 من الصحابة ايضا وكابى بكر بن نافع تولى ابن عمر دابة النجيب بالنون وقيل بالمشاء والمضمومة
 سولى عبد الله بن سعيد بن لبيد سرح ولبى حرب بن لبيد الاسود ولبى حرب بن الموقفي والقسم الثالث

من لم يعرفه
 ومثاله
 هذه
 امه

من لم يعرفه
 الصالح
 ومثاله
 هذه
 العبد

من لقب بكنية كابي الشيخ ابن جبان اسمه عبد الله ابن محمد بن جعفر وكنيته ابو محمد وابو الشيخ
 لقب له ومن لقب بكنية ابو تراب على بن كلاب وابو الرناد وابو الرجاد وابو نهيلة
 وابو الاذان وابو حازم العبدوي والقسم الرابع من له كنيستان فاكثروا وهو المراد بقولي
 والتفرد اي تعددت كنيته وفي الكنا مرف ونسراي ثم كنى باللقاب كابي الشيخ
 وكنى التعداد كابي جرج كنى بابي الريد وبابي خالد وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جرج
 وكان يقال لمنصور بن عبد المنعم الغزاوي وكنى كان له ثلث كنى ابو بكر وابو الفتح
 وابو القسم والقسم الخامس من اختلف في كنيته على قولين او اقوال وقد علم اسمه
 فلم يختلف فيه قال ابن الصلاح ولعبد الله بن عطاء ابراهيم الهروي من المتأخرين فيه
 مختصر ذلك كاسامة ابن زيد الحلبى بن زيد وابو محمد وابو عبد الله وابو خارجة
 اقوال وكابى كعب الحارثي المنذري وقيل ابو الطفيل وكثيصة بن دؤيب لبي اسحق وقيل ابو
 سعيد وكا القسم بن محمد بن عبد الرحمن وقيل ابو محمد وسليمان بن بلال لبي ايوب وقيل
 ابو محمد قال ابن الصلاح وفي بعض من ذكر في هذا القسم من هو في نفس الامر ملحق بالذي قبله
 وقولي كنى موضع نصب على التمييز والقسم السادس من عكس الذي قبله وهو من اختلف في اسمه
 وعرفت كنيته فلم يختلف فيها ما هي هصرع الدوسي اختلف في اسمه واسم ابيه علي الحواري
 تولا قاله ابن عبد البر وقال النورى ثلاثين قولا وذكر ابن اسحق ان اسمه عبد الرحمن بن صخر
 وصححه ابو احمد الحاكم في الكنى والراعي في التذييل والنورى واخرون وصحح الشيخ شرف
 الدين الدمي طي اعلم المتأخرين بالانساب ان اسمه عبيد بن عامر وكابى بصير بالغفار في اسمه
 جميل بضم الحاء المهملة مصغرا على الاصح وقيل بالجيم مكبرا وكابى جحيفة وجب وقيل وهب الله
 وكابى بردة ابن لبي موسى الاسدي عامر عند الجمهور وقال ابن معين الحارثي وكابى بكر عياش المغربي
 وقد تقدم في القسم الاول والقسم السابع من اختلف في كنيته واسمه معا والله الاسان بقولي
 وفيهما ومثاله سفيته تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لقب له واسمه غير او صالح
 او من ان اقوال وكنيته ابو عبد الرحمن وقيل ابو الخضر والقسم الثامن من لم يختلف في كنيته
 ولا في اسمه بل علما معا واليه اشترت بقولي اول البيت الاخير وعكسه اي لم يختلف في واحد منهما
 وذلك كما به المناصب لبي حنيفة النعمان وابا عبد الله سفيان التوري وملك ومحمد بن ادريس
 الشافعي واحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنهم والقسم التاسع من اشترى باسمه ووز كنيته وقولي

ابو الشيخ
 ابن جبان

اي

يسمى هو يضم السين لغة في الاسم وهي غير لغة القصرية وهذا القسم هو الذي افرد ابن
 الصلاح بنوعه في واحدة كطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عون والحسن بن علي في آخرين كنيته
 كل منهم ابو محمد وكان فيهم ابن العوام والحسين بن عمار وحديقه وسلمان وجابر في آخرين كنوا
 بابي عبد الله وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر في آخرين كنوا بابي عبد الرحمن وفي هذا
 النوع كثرة لا يحتاج مثله الى مثال والقسم العاشر عكس الذي قبله وهو من اشترى بكنيته
 دون اسمه كابي الضحى مسلم بن صبيح وابوه يضم الصاد المهملة ولبى ادريس الخزاعي في عايد الله

لم يلحق باسمه
 كسما جمل العبداني

والاحق السمعى عمرو وابي حازم الاعرج سلة وخلق لا يحصىون **الا لقاب**
ص واعز بالا لقاب فرما حصل . الواحد اثنين الذي منها عطل .
 نحو الضعيف ان يجسمه ومن . ضل الطريق باسمه فاعل ولن .
 نحو وما يكرهه الملقب . وربما كان لبعض سبب .
 كقندري محمد بن جعفر . وصالح جزوة المستهزأ .

ش مما ينبغي العناية به معرفة الاقبا المحدثين والعلماء ومن ذكر معهم وربما وهم العاطل
 من معرفة الاقبا فحصل الرجل الواحد اثنين اذ يكون قد ذكر مرة باسمه ومرة بلقبه وقد وقع
 ذلك لجماعة من اكابر الحفاظ منهم علي بن المديني وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش وقوابين
 عبد الله بن علي صالح اخي سهل وبين عباد بن علي صالح فحصلوا اثنين في وقت الخطيب فيما
 قرأت بخطه في الموضع وعبد الله بن علي صالح كان يلقب عبادا وليس عباد باخ له اتفق على ذلك
 احمد بن حنبل ويحيى بن معين وابو حاتم الرازي وابوداود والسيستاني وموسى بن هرون بن عبد
 البغدادى ومحمد بن اسحق السراج وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في فضل الاخوة والاحوات
 وقد صنف في الاقبا جماعة من الحفاظ ابوبكر البشير بن ابوالفضل النكدي وابوالزيد
 ابن الدباغ وابو العرج بن الجوزي ومثاله ذلك الضعيف والحنال واليه اشترى بقولي من صل
 الطريق باسمه فاعل اي من ضل فخذ الجار والمجور ولدا له الكلام عليه قال عبد الغني ابن
 سعيد رجلا رجلا لاني لان لمهما لقبا نقيحان معاويه ابن عبد الكريم الضال واما ضل في
 طريق مكة وعبد الله بن محمد الضعيف واما كان ضعيفا في جسمه لا في حديثه انتهى وقيل
 انه كان من باب الاصداد كما قيل في النسخي مسلم بن خالد قال ابن جابر واما قيل له الضعيف
 لا تقاه وصنطه ثم الا لقاب تنقسم الى ما لا يكرهه الملقب به كابي تراب على رضي الله عنه

فقد قال سهل بن سعد في الحديث المتفق عليه ما كان له اسم احب اليه منه وكينذا رلقب محمد
 ابن بشير فخص هذا الاشكال في جواز تعريفه به والى ما يكرهه الملقب به فلا يجوز تعريفه به
 وقد تقدم ما لا يكاد يمر على ذلك في او اخره اذ اب المحدث ثم الا لقاب قد لا يعرف سبب
 التلقب بها وذلك موجود في كثير منها وقد ذكر السبب في ذلك لعبد الغني بن سعيد في
 ذلك كتاب مفيد وذلك كقندر وخرره فاما عند فضول لقب محمد بن جعفر البصري وكانت
 سبب تلقبه بذلك ان ابن جريح قد مر البصرة فحدث بحديث عن الحسن البصري في تذكرون عليه
 وشغبوا قال ابن عايشة انما لقب عند ابن جريح من ذلك اليوم الذي كان يكره الضعيف عليه
 فقال اسكت يا عند رواه اهل الحجاز يسمون الضعيف عندنا ثم كان بعد جماعة يلقب كل
 منهم عندنا فمنهم من اسمه محمد بن جعفر ابو الحسين الرازي وابوبكر البغدادى في الحافظ
 وابو الطيب البغدادى واما جرح فحصل لقب اي على صالح بن محمد البغدادى في الحافظ
 وروى الحافظ ان صالحا سئل لم لقب بجرح فقال قد مر عمر بن زرارة ببغداد فاجتمع
 عليه خلق عظيم فلما كان عند الفراع من المجلس سبكت من ان سمعت فقلت من حديث
 الخزنة فبقية على انتهى وذلك في حديث عبد الله بن لسرانه كان يرقى تحت ربة بالخطا الجملة
 وتقديم الرافي فيها صالح بالجيم وتقدم الرازي في ذكر ابن الصلاح عدة صالحه
 من الاقبا فحدثها اختصارا وهي غنجان رشان وشباب وزينج وورستة وسبيد
 وبندار وقبصر والا ففتر جماعة ومرجع وعبيد الجمل وكليجة ومانعة وقلان
 وتجاهة ومشركدانة ومطين وعبدان ومحمدان ووهبان

ص واعز بما صورته مؤلف . خطأ ولكن لفظه مختلف .
 نحو سلام كله فمقل . لآمن سلام الجبر والمعتزلي .
 ابا علي فمحقق الجيد . وهو الاصح في لبي البيه كندي .
 وابن في الحقيقة وابن مشك . والاشهر التثديد فيه فاعلم .
 وابن محمد بن ناهض فمحقق . اوزده ها فكذا فيه مختلف .
 قلت ولحق ابن لغت فمحقق . كذا ان جد السيدى والتسقى .

ش فنون الحديث المهمة معرفة المؤلف خطأ المختلف لفظا من الاسماء والاقبا والافعال
 ونحوها ومما ينبغي لطالب الحديث ان يعتنى بمعرفة ذلك والا كثر عثاؤه وانتفع بين اهله وصنف

م بلغ مسالمة
 اليهودى باع
 حب الله الله
 فاصه كسبه
 اهل العرعر

فيه جماعة من الحفاظ كتبنا مفيدة واول من صنف فيه عبد الغني بن سعيد ثم شيخه الدارقطني قد
تقدم ان اكمل ما صنف فيه كتاب الاكمال لا يضر من ما كولا وديل عليه الحافظ ابو بكر بن نقطه
صغير بريل مفيد ثم ذيل على نقطة بذيدين اخذها للحافظ طحايا الدين بن الصابوني والآخر للحافظ
منصور بن سيلم المعروف بابن العمادية وقد ديل عليها الحافظ علا الدين بن بطي يذييل كبير
لكن اكثر اسما شرا وفي الساب العرب وجمع فيه الحفاظ ابو عبد الله الذهبي مجلدا سماه مستند
النسبه ولكنه اختلف في الاختصار واغفل على ضبط القام فلا يعتمد على كثير من نسخيه وقد
فات جميع من صنف فيه الفاظ كثير علق منها جملة وان ليس الله تعالى جمعها مع ما تقدم
مجموع واجد ليكون اسهل لنا ولها ان شاء الله تعالى ثم المولف والمختلف ينقسم الى قسمين
احدهما ما ليس له ضابط يرجع اليه وانما يعرف بالثقل والحفظ وهو الاكثر والثاني ما
يدخل تحت الضبط وقد ذكرت من هذا القسم الثاني جملة منه تبعا لاجل من الصلاح
هذا القسم على قسمين احدهما على العموم من غير تقييد بتصنيف ويضبط بان يقال ليس
له فلان الا كذا والباقي من القسم الثاني مخصوص بما في الصحيحين والموطا من
القسم الاول سلام وسلام والد محمد بن سلام بن المزج البيه كندى البخاري شيخ البخاري
خلاص فيه فخر معتز بن يارنج بخاري والحبيب وبن ما كولا بالتحفيف وقد اذن الصلاح
انما ثبت وذكر ابن جهم في حاتم في الحج والتعديل في محمد بن سلام بالتشديد وكذا قال
ابو علي الجبائي انه في بعض الماهل بالتشديد وقال صاحب المشارق والمطالع ان التثقل
اكثر قلت وكانه اشتبه عليهما ليخصر اخر يسمى محمد بن سلام البيه كندى ايضا فانه
بالتشديد فيما ذكره الخطيب في التلخيص وغيره ويعرف بالبيه كندى الصغير وهو محمد بن
سلام بن السكن البيه كندى حدث عن الحسن بن سوار الخزاساني وعلي بن الجعد الجوهري
روى عن عبيد الله بن واصل البخاري فاما البيه كندى شيخ البخاري فقد دينا لا سنادا اليه
ان قال ان محمد بن سلام بالتحفيف وهذا قطع للنزاع فيه وسلام بن جهم الحقيقى اليهودي
وقال الميرد في الحامل ليس في العرب سلام بخوف اللام الا واحد عبيد الله بن سلام وسلام بن
جهم الحقيقى قال دوزاد اخرون سلام بن مسكويه خاذا كان في الجاهلية والمعروف فيه التشديد
والله اعلم وسلام بن محمد بن باهض المقدسي هكذا روى عنه ابو طالب احمد بن نصر الحافظ
فسماه سلاما وروى عنه الطبراني فسماه سلاما بزيادة هاء في اخره واي هذا

تقدم في السور والاحكام في موطا والاعمال في سلام بن جهم الحقيقى
وسلام بن جهم الحقيقى في التلخيص وغيره ويعرف بالبيه كندى الصغير وهو محمد بن
سلام بن السكن البيه كندى حدث عن الحسن بن سوار الخزاساني وعلي بن الجعد الجوهري
روى عن عبيد الله بن واصل البخاري فاما البيه كندى شيخ البخاري فقد دينا لا سنادا اليه
ان قال ان محمد بن سلام بالتحفيف وهذا قطع للنزاع فيه وسلام بن جهم الحقيقى اليهودي
وقال الميرد في الحامل ليس في العرب سلام بخوف اللام الا واحد عبيد الله بن سلام وسلام بن
جهم الحقيقى قال دوزاد اخرون سلام بن مسكويه خاذا كان في الجاهلية والمعروف فيه التشديد
والله اعلم وسلام بن محمد بن باهض المقدسي هكذا روى عنه ابو طالب احمد بن نصر الحافظ
فسماه سلاما وروى عنه الطبراني فسماه سلاما بزيادة هاء في اخره واي هذا

اشرت بقول فكذا فيه اختلف اي الخلق في هذا انما هو في زيادة الهاء في اخره او حذفها
لا في التشديد والتخفيف هكذا اقتصر ابن الصلاح في ضبط اللام المحفف على هذا
المقدار وهو ثلاثة اسما تخففه ايضا ذكرتها من الزيادة عليه في البيت الاخير
وهو سلام بن اخت عبد الله بن سلام معدود في الصحابة علم فيهم ابن فحون في تدبيله
على الاستيعاب ولعبد الله بن سلام اخ يقال له سلمة بن سلام وانما لم يشدد ركه على ابن
الصلاح لان والدهما مذكور فلا حاجة الى ذكر سلمة وقد ذكر سلمة في الصحابة ابن
منه ولكن قال ابن فحون في تدبيله على الاستيعاب ان سلمة هو ابن اخي عبد الله بن سلام
قاله اعلم وحيد السيد في هو سعد بن جعفر بن سلام السيد في روى عن البطون مات سنة
اربع عشرة وستماية ذكره ابن نقطه في التكملة فيما قرأته بخطه وكذلك جد النسخي
الا على وهو ابو نصر محمد بن يعقوب بن اسحق بن محمد بن موسى بن سلام النسخي السلامي نسب الي
جده وروى عن زاهر بن احمد بن عبد الله بن اربع مائة ذكره الذهبي في مستند النسبه
والبيه كندى بكسر الهمزة وسكون الهمزة من تحت وفتح الكاف وسكون النون
بعد هاء الهمزة هكذا قيد بكسر اوله ابو علي الجبائي والنسخي بفتح النون والسكن
يقدم السمعاني وغيره وهو منسوب الى يوسف بكسر النون تحت للنسب كالنوي
ص عين ابني زعمان اكيسر وفي خراعه كبر كبر
ش من ذلك عثمان وحمارة وليس لنا عمارة بكسر العين الا ابني عثمان من الصحابة قال
ابن الصلاح ومنهم من قومه قال ومن عداه عثمان بالضم قلت يروى على كلاته عثمان بن عثمان
والتشديد اليهم هو اسم جماعة من النسوة من عثمان بنت عبد الوهاب الحبشي عثمان
بنت نافع بن الخزاعي حلة ابني يوسف محمد بن احمد القبيداني الزبيدي ومن الرجال يزيد
وعبد الله وحاتم بن ثعلبة بن خزيمة بن اصرم بن عمرو بن عثمان معدودون في الصحابة
وعبد الله بن زياد بن عمر بن زمر بن عمرو بن عثمان البلوي شهيد بدر او مدرك بن
عبد الله بن القمام بن عثمان واولاه عمران عبد العزيز الجزي وجعفر بن احمد بن عثمان الخزاعي
روى عن سعيد بن البناء والداة قاسم واحدا بنا جعفر بن احمد بن عثمان وابو محمد بن عمر بن
علي بن عثمان الخزاعي وابو القاسم محمد بن عثمان الخزاعي بنو عثمان البلوي بطون ومن ذلك
كثير بن نافع الحاف وكسر الهمزة كبر او كبر مصغر او كله مصغر لا في خراعه فخر طوي

م بلغ سماع
ومعاليه
احمد بن عبد الله

عمر

الجاني في تقييد المامل عن محمد بن قتيبة فتح الجاني في خراعه وضمها في عبد شمس بن عبد
 مناف قال ابن الصلاح وضمها توجوا ايضا في غيرهما قالوا لا يستدرن في المفتوح بابوب
 ابن كزير الراوي عن عبد الرحمن بن غنم لكون عبد الغني ذكره بالفتح لا نه بالضم كذلك
 ذكره الدارقطني وغيره اي كان ما كولا **ص** وفي قرئش ابد اجرام وافتح في الانصار براجم
ش ومن ذلك حزام بكسر الحاء وبالزاي وخرام بالفتح وبالراء فتى قرئش الاول وفي الانصار
 الثاني وليتس المراد بذلك الاضبط ماني قرئش والانصار والافتح وقع حزام بالزاي في
 خراعه وبنو عامر بن صعصعة وغيرهما وقع خرام بالراء في بني وخضوع وجراد وقيم بن مشر
 وفي خراقة ايضا وفي علة وبنو فزان وهديل وغيرهم كما هو مبين في كتاب الامير وغيره
 والله اعلم **ص** في الشام عيسى بن روتا في كوفه والسين واليا عليا
 في بصره وما لهم من اكنى ابا عبيدة بفتح واكنى
 في السفر بالفتح وما لم يحل الا ابن دكران وعسل فحل
ش ومن ذلك عيسى بن النون والسين المملة وعيسى بالباء الموحدة والمملة ايضا وعيسى بالمثناة
 من تحت والسين المحجمة فالاول في الشايبين منهم عيسى بن هاني وبلا ابن سعد كلاهما تابعي
 والثاني في الكوفيين منهم عبيد الله بن ثوبان والثالث في البصريين منهم عبد الرحمن بن المبارك
 كذا قال الحاكم في علوم الحديث والخطيب البغدادي في الحوق فيما حكاه عنه ابو علي ابن
 البرقاني قال ابن الصلاح وهذا على الغالب واشتد الى ذلك بقولي عليا وزاد الحاكم في
 هذه الترجمة والقيس بن ابي القاف بطن من تميم ومما وقع نادرا مخالفا للغالب عثمان
 ابن ياسر فانه عيسى بن النون وهو معدود في اهل الكوفة وقد احتوز بن ما كولا عز ذلك
 بقوله وعظم عيسى في الشام وكذا قال السمعاني نزولوا البصرة ومن ذلك ان من اكنى بالي
 عبيدة فكلهم بضم العين مصغرا قال الدارقطني لا يعلم احدا يكنى ابا عبيدة بالفتح ومن ذلك
 السقر باسكان القاف والسقر بفتحها قال ابن الصلاح وجدت الكنى من ذلك بالفتح والباء في
 بالاسكان قاله من المقاربه من سكن القاف من بني السقر لسعيد بن محمد قال ذلك خلاف
 ما يتوله اصحاب الحديث حكاه الدارقطني عنهم قلت **ص** في الاسماء والكنى تنقسم سكون
 القاف وتليد ذلك على اطلاقه فمن الاسماء سقر بن جيب الغنوي وسقر بن جيب اخ
 وسقر بن عبد الله وسقر بن عبد الرحمن بن اخي شعبة وسقر بن عبد الرحمن بن شيخ كذا في علي

مملو ما يح
 ومما لم كسبه
 ارا القدي

في كوفه والسين
 في بصره وما لهم
 في السفر بالفتح

وسقر بن حنين الحذا وسقر بن عمار في الكنى ابو السقر يحيى بن يزيد اذ ولهم ايضا شقرة
 بفتح السين المحجمة والقاف في من تميم ينسب اليه السقريون ومعويه السقري وبكسر القاف
 شاعرو من ذلك عسل بكسر العين وسكون السين المملتين وعسل بفتحها قال ابن الصلاح
 وجدت الجميع من القبيل الاول الا عسل بن ذكوان الاخبار في البصري فانه بالفتح كمن
 الدارقطني وغيره قاله ووجدته بخط الامام في منصور الازهر في كتابه تصديق
 اللغة بكسر والاسكان ايضا قاله ولا اراه قبيلة والله اعلم **ص**
ص والعامري بن عيا غنم وعجم فالنون والاعجام
ش ومن ذلك غنم بالعين المحجمة والنون المشددة وغنم بالعين المملة والثالث المثلة
 المشددة قال ابن الصلاح ولا يعرف من القبيل الثاني غير غنم بن عيا العامري الكوفي والد
 عيا بن غنم الزاهد والباقيون من الاول منهم غنم بن اوس صحابي يروي قلت ولهم من القبيل
 الثاني ايضا خفيد المذكور وهو غنم بن عيا بن غنم بن عيا العامري وهذا لا يروى على كلامي
 في النظم لان كلاهما غنم بن عيا العامري فهذا داخل تحت كلامي ويرد على ابن الصلاح
 لتقييده الترجمة بوالد علي بن غنم ولا تعرف لغنم الثاني ولذا اشتهر علي **ص**
ص وروى سروق في مصغروا سواه صما ولهم مسور
 ابن يزيد بن عبد الملك وما يروي في مسور حكي
ش ومن ذلك قيرم كجرا وقير مصغرا والجميع بضم القاف مصغرا الا امرأة مسور
 ابن الاجدع قير بنت عمر وفانها بفتح القاف وكسر الميم والله اعلم ومن ذلك مسور ومسور
 فالاول بضم الميم وفتح السين المملة وتشد يد الواو ومسور بن زيد المالك الكاهلي له
 ومسور بن عبد الملك البزيعي قال ابن الصلاح ومن سواهما فيما تعلم بكسر الميم واسكان
 السين والله اعلم قلت لم يذكر ابن ما كولا بالتشديد الا ابن يزيد فقط ولم يستدر
 ابن نقطة ولا من ذكر عليه وقد ذكر البخاري في التاريخ الكبير مسور بن عبد الملك في باب
 مسور بن مخزومه وهذا يدل على انه عنده مخفف وذكر في باب الواحد مسور بن يزيد ومسور
 ابن مسروق وهذا يقتضي ان يكون ابن مسروق بالتشديد عنده والله اعلم واما الذي
 فتبع ما قاله ابن الصلاح وكانه قلده في ذلك **ص**
ص ووصفوا الجمال في السرواة هرون والغر ويحم ياق **ش** ومن ذلك الجمال

مملو ما يح
 ومما لم كسبه
 ارا القدي

والجاء قال ابن الصلاح لا يعرف في رواية الحديث فيمن ذكر منهم في كتب الحديث المتداولة
 الجاهل بالحق الممثلة صفة لا اسم الا هو من عبد الله الجاهل والدموسي شهرون الجاهل
 الحافظ وكان بزازا فلما رآه دخل حكاه عبد الغني بن سعيد عن القاضي الى الطاهر وحكي بن
 الجارودي في كني عن موسى بن هرون انه كان حاكما ثم تحول الى ابن وزعمه الحيلي وابن الغنكي
 انه لقب بالجاهل لكثرة ما حل من العلم قال ابن الصلاح ولا اري ما قاله يصح قال ومن عده
 فالجاهل بالجهل منهم محمد بن هرون الجاهل قلت وقوله صفة لا اسما احتراز به عن من اسمه
 حكايا كما يقر من حال الما تفي له صحبه وحال بن ملك ونحوها واحتراز برواية الحديث عن غيرهم
 من الغنكي والزهاد كرافع ابن نصر الجاهل الفقيه صاحب لبي اسحق وابو الجاهل السد الزاهد
 بن غداد وبن الجاهل احدا وليا مصر على ان بناها الجاهل قد دوى عن الحسن بن عرفة وغيره وانما لم
 اورد في كلام ابن الصلاح لانه لم يكن مشهورا برواية الحديث والله اعلم ولذلك سمع رافع
 الجاهل من لبي عمرو بن مهدي ومن دوى ايضا ابو القاسم ايضا القاسم مكي بن علي بن نبال الجاهل واحمد بن
 محمد بن الدبر الجاهل احدهم شيخ لبي الرسي ن

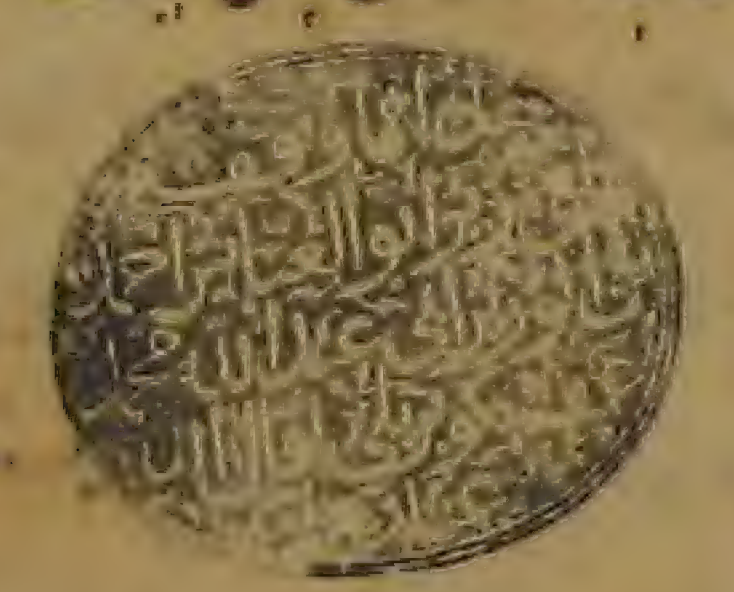
ص ووصفوا جناتا او جناتا عيسى ومسلم كذا خياطا **ش** ومن ذلك
 الخياط بالحق الممثلة والنون والخياطة بالمجعة والموحد والخياطة بالمجعة والمثناة من تحت وذلك عند
 في مطايبه والمقصود بذلك هذا البيت انه قد تجتمع الاوصاف الثلاثة في اسم واحد فيسمى
 الخياط فيه ويكون اللان في مضمون كيف ما وصفه وذلك في اسمين وهما عيسى بن لبي عيسى
 الخياط ومسلم بن لبي مسلم الخياط هكذا ذكر الدارقطني وابن ماكولا انه اجتمع في كل منهما الاوصاف
 الثلاثة وذلك مشهور بالنسبة الى عيسى قاله فيه يحيى بن معين وقاله هو عن نفسه فيما حكاه
 محمد بن سعد وكنى عيسى اشتهر لم يملد ولون واشتهر مسلم بمجعة وموحد وروح الذهبي في
 كل واحد ما اشتهر به **ص** والتسلي افتح في الانصار ومن يكسر لانه كاصله **ش**
 اي ان التسلي اذا جاء في الانصار فهو بفتح السين واللام ايضا كجابر بن عبد الله وتبني قنادة
 وغيرهما وهو نسبة الى بني سلمة بفتح السين وكسر اللام وفتحته في النسب كالتسلي والصديقي
 وبما قاله التتعا في هذه النسبة عند النخوين فادوا صاحب الحديث يكسرون اللام قال ابن
 الصلاح واكثر اهل الحديث يقولونه بكسر اللام على الاصل وهو لحن واقصر ابن باطيش
 في مشيئة النسبة على كسر اللام وجعل المفتوح اللام نسبة الى سليله من عمل حناه ونسبته هذه

ثم لمع ما يحجب
 وماله كسبه
 امه العار

الترجمة بالاصل بضم السين وفتح اللام نسبة الى بني سليم كعب بن مره واسم وبالسلي
 بالفتح وسكون اللام نسبة الى بعض اجداد المنتسب والله اعلم وهذه النسبة
 ادخلها ابن الصلاح في القسم الثاني فنقلها الى هذا القسم الاول لكونها لا تتعلق بما
 في الصحيحين والموطا والله اعلم **ش**

ص ومن هنا الملك ولها **ش** انما اوردت بدارها
 ولها شيارا في اهل الحكم وابن سلامة وباليا قبل جمع

ش هذا القسم الثاني الذي ذكره ابن الصلاح وهو المخصوص بما في الموطا والتصحيحين للبخاري
 ومسلم وهما المرادان من قول الجاهل ثم في ذلك لشار وشار وشار اول بالبا الموحدة بعدها
 شين بحجة مشددة وليس في الصحيحين منه الا اسم واحد وهو لشار والد بن دار واسمه
 محمد بن لشار واحد شيو خه ما قاله ابو علي الغساني في تفسيره الممل في الدجعي وشار ناد
 في التالعين معدوم في الصحابة انتهى والثاني ليسين مفعلة ثم يامثناه من تحت مشددة
 في الصحيحين منه شيارا بن في شيار وورد ان كنيته ابو الحكم وشيارا بن سلامة والثالث
 بتقديم ايا على السين المحففة وهو جهم اي كثير في الصحيحين والموطا كسليم بن يسار وابنه
 عطاء وسعيد بن يسار وغيرهم وقد دخل ابن ماكولا في هذه الترجمة شان بنون فقد
 يستنبه بذلك وقال **ص** الذهبي لا يلبس **ش**



ص وابن سعيد ليس مثل الما تفي **ش** ابن عبيد الله بن محمد
 وفيه خلف وشارا **ص** في ابن يسار وابن لبي واسم
 ليسير ابن عمر واذا سائر والتون في فطن لشار

ش ومن ذلك لشار وشار اول بكسر الباء الموحدة وسكون السين المجعة والثاني بضم الموحدة وسكون
 الممثلة وجميع ما في الصحيحين والموطا من الاول الاربعة اسما وهم ليس بن سعيد وليس الما تفي
 عبد الله بن ليس وليس بن عبيد الله الحضرمي وليس بن محسن الديلمي وقد اختلف في هذا الدابع فذهب
 ماكن والجمهور الى انه بالميملة وقال سفيان الثوري ليس كالجادة وقال الدارقطني ان الثوري
 رجع عنه فيما يقال وكونه بالمجعة **ص** كاه احمد بن صالح المصرك عن جماعة من ولده ورهطه
 وابن محن حديثه في الموطا فقط وليس في واحد من الصحيحين ولم يذكر ابن الصلاح ليس الما تفي
 وحديثه في صحيح مسلم عما ذكره الزكاة القديس انما ذكر ابنه عبد الله بن ليس وكان حقه

ان يدركه حتى يعرف انه في الصحيح وان كان يعرف ضرب طه من صبط ابنه عبد الله قلت
وقد تشبه هذه الترجمة بابي اليسر كعب بن عمرو وهو بالمشناه من تحت والسين الممثلة
المفتوحين وحديثه في صحيح مسلم ولكنه ملازم له داه التخریف غابا بخلاف القسمين
الاولين والله اعلم ومن ذلك بشير ولسير ولسير فالاول بضم الباء الموحدة وفتح الشين
الحجة بشير من سيار البخاري المدني حديثه في الصحيحين والموطأ وبشير بن كعب العدوي عند
البخاري والثاني بضم الباء المشناه من تحت وفتح السين الممثلة وهو ليسير بن عمرو وقيل يسير
ابن جابر حديثه في الصحيحين وثالث فيه ايضا اسير بالهمزة والثالث بضم النون وفتح
السين الممثلة وهو لسير والذوق بن لسير والرابع بفتح الباء الموحدة وكسر الشين الحجة
وهو الجاهل وجميع ما في الصحيحين والموطأ خلا الاسماء الاربع المتقدمة فهو من هذا القسم

مطلع سرقه الملك
ساع كنهه
كسده الدلو

الرابع منهم بشير بن بك مسعود وبشير بن نصيب وغيرهما
ص جدي بن هاشم بن زيد وابن حنيفة الاشعري بن زيد
ولهما محمد بن عرعرة ابن البريد فالامير كسره

ش ومن ذلك يزيد ويزيد بن زيد فالاول بفتح الباء الموحدة وكسر الراء بعدها يا مشناه من تحت وهو
جدي بن هاشم بن البريد روى له مسلم والثاني في مصنف بضم الباء وفتح الراء وهو يزيد بن عبد الله
بن بردة بن بك بن موسى الاشعري روى له الشيخان قلت روى له البخاري حديث ملك بن
الحويرث في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه اخبر كصلوة شيخنا ابو يزيد عمرو
ابن سلمة فذكر ابو ذر الهروي عن محمد الحميري عن الفربري عن البخاري بن يزيد بضم الموحدة
وفتح الراء كما ذكر مسلم في الكنى كنيته عمرو بن سلمة والذي وقع عند عامة رواه البخاري
يزيد بفتح الباء المشناه من تحت وكسر الراء كالمجاذبة وفيه لعبد الغني لم اسمعه من احد
بالراء في قال ومسلم بن الحجاج اعلم والثالث بكسر الباء الموحدة والراء بعدها نون ساكنة
وهو جدي بن عرعرة بن البريد السامي اتفاقا عليه ايضا هكذا ذكر الامير ابو نصر بن ماکولا
انه بكسر الباء والراء في كتاب عمدة الحديث انه بفتح الباء والراء وحكي ابو علي الجبائي عن ابن القضي
انه يناد بالفتح والكسر والاشهر الكسر وكذا قال القاضي عياض وابن
الصلاح ايضا انه لا شهر والرابع يزيد بفتح المشناه من تحت وكسر الراء وهو الجاهل وكل
ما في الصحيحين والموطأ فهو من هذا

الا الاسماء المذكورة

ص ذو كنية بمعشر والعاليه بر الشدة وبجيم جارية
ابن قدامة كذا قال والد يزيد قلت وكذلك الاسود
ابن العلاء ابن سفيان عمرو فخذوا ذاسيان

ش ومن ذلك البراء والبراء فالاول بتشديد الراء هو ابو معشر البراء واسمه يوسف ابن يزيد فخذ
في الصحيحين والبراء اليه البراء قيل اسمه زياد بن زياد وقيل غيره ذلك وحديثه ايضا في الصحيحين
والثاني تخفيف الراء جماعة منهم البراء بن عازب وجميع ما في الصحيحين والموطأ من هذا القسم
الا الكنية من المذكورين من ذلك حاربه وحارثة فالاول بالجيم وبالمشناه من تحت بعد
الراء في جارية بن قدامة ويزيد بن جارية فخذوا ذكرا من الصلاح بفتح الصاحب المشارق ويزيد
حارثة مذكور في الموطأ وقدر في ايضا ملك والبخاري ايضا من رواية القسمين محمد بن عبد الرحمن
ويجمع ابني يزيد بن جارية عن الحسن بن بنت خدام فذكر يزيد بن جارية صحيحا ما جارية ابن
قدامة فوقع ذكره في كتاب الفرس من البخاري قلت وفي الصحيح اسمان اخران لم يذكرهما
ابن الصلاح اشرفهما بقولي قلت وكذا الاسود الى اخره دها الاسود
ابن العلاء بن جارية التقي روى له مسلم عن له سلمة عن له هرة حديث البئر جبار الحديث في
الحدود وعمر بن بك سفيان بن اسد بن جارية التقي روى له البخاري عن له هرة قصة قل خيب
وروى له مسلم عن له هرة حديث لعل بن عروة يدعونها الحديث واريد محمد بن جابر الاعلى
عليه وقع في البخاري في موضع منه عمرو بن اسد بن جارية والثاني حارثة بالحاء الممثلة والثالث
المثالي وهم من هذا المذكورين منهم زيد بن حارثة الخث وحارثة بن وهب الخزاعي وحارثة ابن
النعمان وحارثة بن سراقه

ص محمد بن حارثة لا تهل واليد ربيع حواش اهل
كذا خير الرجى وكنيته قد علفت وار حيدر عنة

ش ومن ذلك خازم وخازم فالاول بالحاء الممثلة وهو محمد بن خازم ابو معوية الضير والثاني بالحاء الممثلة
ابو خازم الاعرج وقجير بن خازم وكل ما فيها من هذا القسم لا محالة خازم المذكور ومن ذلك خراش وخراش
فالاول بكسر الخاء الممثلة وفتح الراء وضم السين معجم وهو خراش والديعي بن خراش وليس في الكتب البائدة
من هذا غير والثاني خراش بكسر الخاء الممثلة والباء في كذا الذي مله منهم شهاب بن خراش واخره
ادخل ابن ماکولا في هذا الباب خراشا بكسر الخاء الممثلة وبالذال موضع الراء وقدر روى مسلم في صحيحه
عن خالد بن خراش ولكن قال الذهبي مشبهه اليشبدان خراشا بالذال فذلك لما استدر

الشمس
النسي مائة
خارج لسه احمه
العمر امي

Handwritten notes in Urdu script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

[illegible]

ط
د
ج

علي اي جنب كان في الله مصري ، وكذلك ابو حبيب كنيته

عبد الله بن الزبير كني بالله جيب بن عبد الله وليس له جيب ذكر في شيء من الكتب الثلاثة المذكورة وانما روي له النساي حديثا واحدا ولم يسمه وانما قال عن ابن عبد الله وسماء عنه جيبا والله اعلم والثاني جيب بفتح الحاء المهملة وكسر الهمزة وهو التواجد في الكتب الثلاثة فيما عدا من ذكرانه بالمحبة منهم جيب بن ثابت وجيب بن السهيد وجيب الملقب وزيد بن جيب وغيرهم ومن ذلك رياح ورياح فالاول بكسر الهمزة بعد هاء ياء مثناه من تحت وهو زياد بن رياح القيسي البصري ويكنى ابا رياح ايضا كما سوا به وقيل كنيته ابو قيس تابعي له في صحيح مسلم عن له هرة حديثان احدهما حديث من خرج من الطاعة وفاق الجماعة والثاني حديث باذروا بالاعمال سنا وما ذكرناه من انه بكسر الهمزة وبالمتناه هو قول الاكثرين انه جزم عبد الله بن ما كولا وحكي صاحب المشارق عن الجارود انه يسمي موحد كما يقسم الثاني وان البخاري ذكر في الوحيين في التابعين من اهل البصرة ايضا رجل يسمى زياد بن رياح الهذلي كنيته ابو رياح ايضا وهو بكسر الهمزة وبالمتناه ايضا راي السنن ما لك وروي عن الحسن وهو متاخر الطبقة عن القيسي ذكره الخطيب في المتوفى والمفتقر ولكنه جعل هذه الكنية لصدا وجرم في الاول بانه ابو قيس وكذلك فعل بن ما كولا وخالفهما المزي فصدر كنيته في الاول بانه ابو رياح والله اعلم والثاني بفتح الهمزة بعد هاء ياء موحد وهو التواجد في الكتب الثلاثة بعد زياد بن رياح منهم رياح بن جيب معروف عند مسلم وعطا بن جيب رياح في الصحيحين والموطا وزيد بن رياح عند مالك والبخاري وغير ذلك واعلم حكيم في ابن عبد الله قد كذا روي عن ابن حكيم والفرد

اهل الدار

شتر ذلك حكيم وحكيم فالاول مصغر بضم الحاء المهملة وفتح الكاف وهو حكيم بن عبد الله بن قيس ابن مخزومة القرشي المصري روي له مسلم في صحيحه ثلثة اجاديت ويسمى ايضا الحكيم بالالف واللام وهو كذلك في بعض طرق حديثه وروي عن ابن حكيم في الحديث في ابي ابي له عن ابن عبد العزيز وذكر ابن الخزاز انه كان حاكما بالمدينة وروي عن مصغر ايضا بتقديم الهمزة وكنى ابا حكيم ايضا كما سوا به له ذكر في الموطا في الحدود وروي مالك عن روي بن حكيم ان رجلا يقال له مصباح فذكر القصة وله ذكر في البخاري في باب الجمعة في القرى والمدن قال ابن يونس كتب روي بن

حكيم

اي اهل الجمع

حكيم بن ابي ثعلبة وانا معه نويد بن ابي القري هل تترك ان اجمع وروي عن نويد على ايلة فذكر القصة وما ذكرناه من انه بضم الحاء هو الصواب كما قال علي بن المديني وحكي صاحب تنقيح المجلد ان سفيان يعني بن عيينه كثيرا ما كان يقول حكيم يعني بالفتح والثاني مكسر بفتح الحاء وكسر الهمزة وهو جميع ما في الكتب الثلاثة ما عدا الاسمين المذكورين منهم حكيم بن حزام وحكيم بن جحش له عند البخاري حديث واحد وهو بن حكيم علق له البخاري وغير ذلك والله اعلم ومن ذلك زبيد وزبيد فالاول بضم الزاى وكسر الهمزة وفتح اليا المتناه من تحت بعدها ياء مثناه من تحت ايضا ساكنة واخره دال مهملة وهو زبيد بن الصلب ابن معدى كروب البكدي له ذكر في الموطا من روايته هيثام بن عروة عنه انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب الى الحرف فنظروا فاهو قد احتلم وصلى فذكر القصة وروي ملك ايضا في الموطا عن الصلت بن زبيد عن غيره واحد من اهل ان الخطاب وجدي بن طيب وهو بالثجوة والى جنبه كثر بن الصلت قال عمر بن ربح هذا الطيب فذكر القصة قال عبد الغنى سمعت ان الصلت بن زبيد بن الصلت المتقدم وحكي ان هذا قول ابن ابراهيم فيهما بعد ما صلت بن زبيد هذا اول قصص المدينة واما قول ابن الخزاز ان اياه زبيد بن الصلت كان فاضلي المدينة في زمان هيثام بن عبد الملك فهو منه والله اعلم وقولوا ضمه وكسراى الزاى زبيد فقيه الوجاهان والثاني زبيد بضم الزاى بعدها موحد مفتوحة منهم زبيد ياء ياء في ابو زبيد عثر ابن القسمة والله اعلم ومن ذلك سليم وسليم فالاول مكسر بفتح السين المهملة وكسر الهمزة وهو سليم بن حبان خديشه في الصحيحين وليس فيهما سليم غيره والثاني مصغر بضم السين وفتح الهمزة وهو بقبية ما في الكتب الثلاثة منهم سليم بن عامر الحنابلة يركبوا السعيا سليم بن اشود الحارثي وسليم بن جبير بن عويمر وقد ذكر ابن الصلاح بعد هذا سلم وسالم ولا يسبقه لزياده الالف فلماذا حذفته

من وازن في شرح احمد يثسا ، يولدا النعمان وابن يونس

شتر ذلك سريخ وسريخ فالاول بضم السين المهملة واخره جيم وهو واحد في سريخ روي عنه البخاري في صحيحه واسم سريخ وسريخ وسريخ وسريخ ولذا كتب سريخ بن النعمان روي عنه البخاري ايضا وذكر الجياني ان مسلما روي عن رجل عنه قال الله اعلم وسريخ بن لونس حديثه الصحيحين وهو واحد من سمع منه مسلم وروي عنه البخاري بواحدة والثاني سريخ بضم السين المهملة واخره جيم مهملة وهو بقبية ما في الكتب الثلاثة منهم سريخ القاضى وابو سريخ الخزاعي وعبد الرحمن ابن سريخ ابو سريخ الاسكندراني وغيرهم وقول ابن يونس اي له اسوة بالمذكورين في كونه

سريخ

بالسنة الممثلة والجميمة وذكر ابن الصلاح هنا سلمان وسليمان ولا يشتهر لزيادة يا للتصغير الثاني
فلهذا استقطبته **ص** عن مع القليل ابن سبلة واختار لعبد الخالق بن سبلة
ومن ذلك سبلة وسبلة فالاول بكسر اللام وهو عمر بن سبلة البري امام قومه اختلف في صحته
ولذلك القليل بنو سبلة من الانصار واختلف في عبد الخالق بن سبلة احد من روكه مسلم وليس له
عنه الحديث واحد في قدومه وقد عدا القيس وسواهم عن الاشربة فقال فيه يزيد بن هرون
ابن سبلة نفع اللام وقال ابن عليه سلم بكسر هاء ومن حكي فيه الوجهين ابن مأكولا وقولوا واختار
ان شئت فحكه وان شئت كسرتة والله اعلم وذكر ابن الصلاح بعد هذا اسنان وشيبان ولا
يلبس لزيادة اليان شيبان ولذلك لم يذكره والله اعلم **ص**
والدع امر كذا التملاني وابن حيدر وولد سفيان
كلهم عبدة وكثر لكن عبيد عندهم مضعفون

ومن ذلك عبيد وعبيد فالاول عبيد مكبر بفتح العين وكسر الباء واخرها التانيث
وليس في الكتب الثلاثة منه الا اربعة اسما الاول عامر بن عبيدة الباهلي قد مضى عن المولى
عبيدة بالضم قال صاحب المشارق وهو وهم وقع ذكره عند البخاري في كتاب الاحكام
فقال قد يعويه بن عبد الكرم القرشي شهد عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة واما بن معوية
والحسن واما بن عبد الله بن اسر وبلال بن برة وعبد الله بن برة بن اسلم وعامر بن
عبيد وعبد ابن منصور بن كعب الفضاة بغير محض من اليهود والثاني من الاسماء
تفسير عبيد بن عمر ويقال ابن قيس السلمي حديثه في الصحيحين والثالث عبيد بن حميد وكي
له البخاري والرابع عبيدة بن سفيان الخزاعي حديثه في الموطأ وصحيح مسلم وليس له عند
الحديث واحد وهو حديث لي في نسخة في تحريم كل ذكاب من السباع وفي صحيح البخاري ان الزبير
قال لقيت لوم بن عبد عبيدة بن سعيد بن العاصي الحديث المعروف فيه الضم وذكر صاحب المشارق
ان البخاري ذكره بالضم وانه حكي عنه الجيد في الفتح والضم والثاني من لفظ الترجمة عبيدة مصغر
بضم العين وفتح الباء وهو بنية من ذكر في الكتب الثلاثة منهم عبيدة بن الحارث بن المطالب
وعبيدة بن عتب وسعد بن عبيد وعبد الله بن عبيد بن نسيط وغيرهم ومن ذلك عبيد
وعبيد كلاهما بغيرها التانيث فالاول مصغر وهو جميع ما في الكتب الثلاثة حيث وقع قاله
ابن الصلاح تبعاً لصاحب المشارق والثاني عبيد مكبر وليس في واحد من الكتب الثلاثة

وهو اسم جماعة من الشعراء عبيد بن الجراح وعبيد بن زهير وعبيد بن قاص وفي الصحابة جماعة
ينسبون الى عوف بن عبيد بن عوف **ص** وافتح عبادة ابا محمد واظم ابا قيس عبادة ابي
ومن ذلك عبادة وعبادة فالاول بفتح العين الممثلة وتخفيف الباء الموحدة وهو محمد بن عبادة
الواسطي شيخ البخاري وليس فيها بالفتح غيره والثاني بضم العين وهو بنية الموجود في الكتب
الثلاثة منهم عبادة ابن الصامت وحفيد عبادة بن الوليد وعبادة بن نسي ومن ذلك عبادة
وعبادة فالاول بضم العين الممثلة وتخفيف الباء الموحدة وهو قيس بن عبادة القيسي الصبيعي البصري
حديثه في الصحيحين وليس فيها بالضم والتخفيف غيره الا ان صاحب المشارق حكي انه وقع عند
ابن عبد الله بن محمد بن عوف بن الرباط في الموطأ عبادة بن الوليد بن عبادة قال وهو خطأ والكل عبادة
ابن الوليد كما تقدم وهو الصواب والثاني عبادة بفتح العين وتشديد الباء وهو باقي من ذكر
في الكتب الثلاثة كعباد بن عيم المازني وعباد بن عبد الله بن الزبير وابن اخيه عباد بن حنيفة
وعباد بن العوام في آخرين **ص** وعامر بن عبد الله وكل وبعض بالسكون قنده **ص**
ومن ذلك عبدة وعبدة فالاول بفتح العين الممثلة وفتح الباء الموحدة ايضا وليس فيها ذلك
الا اسمان الاول عامر بن عبدة البجلي الكوفي روى له مسلم في مقدمه الصحيح عن ابن مسعود قوله
ان الشيطان ليتمثل في صورة الرجل فياتي القوم فيحدثهم الحديث هكذا ذكره بالفتح علي بن المديني
ويحيى بن معين وابو علي الجبائي والنسائي والصدفي وابن الخدابة صدر الدارقطني وابن مأكولا
كلاهما وحكي انه قيل فيه عبيد بن مسكون الباق لصاحب المشارق حكي لنا عن بعض شيوخنا
عبد بغيرها قال وهو هو عامر بن عبد الله الذي روى عنه ابو اسامة فهو باسكان الباء لكن
ليس له رواية في الكتب الثلاثة ولا في بنية الستة وقول الذهبي فيما قرأته بخطه في المسببة
انه يشتهر بعامر بن عبدة الباهلي وهو اما الباهلي عامر بن عبيدة بزيادة يا مشاء بعد الباء
الموحدة المكسورة وقد تقدم في عبيدة والثاني من الاسماء بن عبد الله التميمي القيسري البصري
روى له البخاري في كتاب الجزية قال كنت كاتباً لجزية بن معوية فجاءنا كتاب عمر قبل موته لسنة الخلف
وقد قيد بالفتح الدارقطني وابن مأكولا والجبائي وحكا صاحب المشارق انه ذكره كذلك البخاري
في التاريخ واصحاب الصنط قال وقال فيه البجلي عبدة قال وقال البخاري فيه ايضا عبدة باسكان
قال ويقال ايضا فيه عبدة والثاني من لفظ الترجمة عبيد بفتح العين وسكون الباء وهو بنية
ما في الكتب الثلاثة من ذلك منهم عبد بن سليمان الكلابي وعبد ابن له بابه وغيرها وقول ابن

مطلع ما ع
ومع ما ع
اهل الدار

عبد الله هو الذي لا ينسب في موضع الصفه لبحالة وانما هو جملة في موضع الخبر في كل من المذكورين
ابن عبد الله وقول بعض بالسكون فيه اي في كل واحد من الاسمين جميعا

- عقيل القليل وابن خالده كذا ابو يحيى وثان واقده
- فهم كذا الا على الاصل كذا ابو يحيى ثانيا واقده
- بزا والنسب ابن صباح حسن وابن هشام خلفا ثم النسب
- بالنوف سألما وعبد الواحد وملك بن الاوس نصر يابرد

ومن ذلك عقيل وعقيل فالاول مصغر لضم العين المهملة وفتح القاف من ذلك بنو عقيل القبيلة
المعروفة لعمدة كذا في حديث عمران بن حصين عندهم مسلم كانت ثقيف خلفا لثقيف فذكر حديث
القبيلة وانما كانت لرجل من بني عقيل وكذلك عقيل بن خالد الا على حديثه في الصحيحين وكذلك
روى ابن عقيل والثاني بفتح العين وكسر القاف مكبر منهم عقيل بن جالب مذكور في الحديث المتفق عليه
وهو المراد بهل ترك لنا عقيل من ربيع وليست له رواية عندهما الخراعي البصري روى له مسلم وهو المراد
بقول كذا ابو يحيى ومن ذلك واقده واقده بالالف وهو جميع ما في الكتب الثلاثة منهم واقده
ابن عبد الله ابن عمرو ابن ابي حنيفة واقده بن محمد بن زيد وغيرهما والثاني واقده بالالف وليس في شيء من الكتب
الثلاثة فاصحاب المشارق يتبعه ابن الصلاح ومنهم واقده بن موسى الذارع وواقده بن سلامة
ذكرهما الا مبرور غير ومن ذلك الا على فالاول بفتح الهجره وسكون اليا المشاهير تحت منهم هرون
ابن سعيد الا على ويونس ابن يزيد الا على وعقيل بن خالد الا على وغيرهم فالقاضي عياض في المشارق
وليس فيها الا على في الكتب الثلاثة وتعقبه ابن الصلاح فقال روى مسلم الكبير عن شيبان
ابن فروخ وهو ابي بالبا الموحدة فالكن اذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً له يلحق عياضاً منه
خطئه والله اعلم ومن ذلك البزار والبراز فالاول اخره رامهمله وهو الحسن ابن الصباح
البزار من شيوخ البخاري يخطب بن هشام البزار من شيوخ مسلم والابن الصلاح لا يعلم في الصحيحين
بالراء المهملة الا انها قلت ذكروا الحياني في تفسير الممهل في هذه الترجمة يحيى بن محمد السكن
البزار من شيوخ البخاري ولبشر بن ثابت البزار استشهد به البخاري قلت ولم يتبع ذكرهما في
البخاري منسوبين بل خالين من النسب فلذلك لم استدر كهما في الظاهر على ابن الصلاح والله
اعلم والثاني البزار بن ابي مكرم وهو بابي المذكورين في الصحيحين منهم محمد بن الصلاح البزار
ومحمد بن عبد الرحيم البزار المعروف بصاعقة وغيرهما ومن ذلك النضر بن البصري والاول بالنون

والصاح المهملة وذلك في ثلاثة أسماء الاول سالم النضري مولى النضر بن وهو مولى ملك بن ادس
النضري الا في ذكره روى له مسلم واسم ابن عبد الله قال عبد الغني بن سعيد في ايضاح الاشكال
سالم ابو عبد الله المديني وهو سالم مولى ملك بن ادس وهو سالم مولى النضر بن وهو سالم مولى
النضر بن وهو سالم متبلمان وهو سالم مولى ثور الذي روى عنه ابو سلمة بن عبد الرحمن وهو ابو
عبد الله الذي روى عنه بكر بن الاشج وذكرا انه كان شيخا كبيرا وهو سالم ابو عبد الله الدوسي وهو سالم
مولى دوس وذكروا صاحب المشارق انه تقع عند النضر بن مولى النضر بن باضا بالجمة قال وهو هو
والثاني من الاسماء عبد الواحد بن عبد الله النضري له في صحيح البخاري حديث واحد عن ائمة بن الا سقع
في اعظمه النضري الثالث ملك بن ادس بن الحداد النضري مخضرم وقد اختلف في حجة حديثه
في المطا والاصححين وليس فيها بالنون الا هو لاء الثلاثة قاله ابن الصلاح واوس ابن الحدادان
مذكور في صحيح مسلم في الصيام غير منسوب والثاني من لفظ الترجمة بالبا الموحدة وفيها والفتح والكسر
اصح وهو بنية ما في الكتب الثلاثة والنون بحذف الصلته وفي الخبرين ضم جيم يائي

ومن ذلك النوري والنوري فالاول بفتح النون المشاهير من فوقه الواو المشددة المفتوحة والنزاي
وهو ابو يعلى محمد بن النوري اصله من تور من بلاد فارس ويقال توج بالجميم سكن البصره وروى
عنه البخاري في كتاب الرد حديث العزيم بن ايسر في التور غير والثاني بفتح المثلثة وسكون الواو
بعد هاء امهملة وهو من عبد محمد بن النوري من تور منهم ابو يعلى النوري قال صاحب المشارق وهو يلبس
بالمدكور ولا يريد من حيث اتفاق كنيتهما ايضا واسم ابي يعلى هذا مندرج في حديثه في الصحيحين
ومن ذلك الحريري والحريري فالاول بضم الجيم وفتح الراء وسكون اليا المشاهير من تحت بعدها ايضا
لسببه الى جريته مصغرا وهو جري بن عبد بن بشار بضم العين وتخفيف الموحدة وهو عباس بن فرخ الحريري
حديثه في الصحيحين وسعيد بن اياس الحريري حديثه في الصحيحين ايضا وكذلك داود بن الصفيان
الحريري غير مستحق عن بصره فالمراد به سعيد هكذا اقتصر ابن الصلاح تبعا لصاحب المشارق على الحريري
غير مستحق عن بصره وقد ورد في الصحيح غير مستحق في غير روايته عن بصره في غير ما موضع منها في مسلم
في الكسوف عن الحريري عن جاز بن عمرو عن ذلك وهكذا اقتصر ايضا تبعا لصاحب المشارق على ما فيها
من الحريري بضم الجيم وراه الحياني في التفسير جاز بن عمرو روى له عند مسلم حديث واحد في الكسوف
وابان بن ثعلب الحريري مولا هو روى له مسلم ايضا وحده قلت ولما استدر ك هذين الاسمين

من يرى عبده
ملم يرى

مبلغ باع
ومعالمه
عقل القليل
سليم الدين

علي بن الصلاح لا تمام وان كان في كتاب مسلم فاما باسمهما غير منسوبين والثاني الجري فيفتح
 الحامل المملوك وكسر الراء هو يحيى بن ليس الجري روى عنه مسلم في صحيحه وقول ابن الصلاح
 ان شيخ البخاري ومسلم تنبع في ذلك المشارق وتبع صاحب المشارق صاحب تقييد المامل
 وسبقهم الي ذلك الحاكم ابو عبد الله فذكر يحيى بن ليس الجري فيمن انفق على اخراجه البخاري
 ومسلم وكذلك ذكره الكلاباذي فيمن اخرج له البخاري في صحيحه ولم يصفوا كلهم شيئا ولم
 يخرج له البخاري انما اخرج يحيى بن ليس الجري فيمن اخرج له الكلاباذي واحدا وهو وهو من مامل
 تبعهما وهما راجلان مختلفا بتلده والوفاء ومن فرق بينهما ابن حاتم في الجرح والتعديل والخطيب
 في المتفق والمفترق وبه جزم الحافظ ابو الحجاج المزني في التهذيب وقد اوضحت ذلك فيما جمعت
 وقد اصر على كتاب ابن الصلاح في هذه الترجمة على الجري وذا الجياني في كتاب تقييد المامل الجري
 بفتح الجيم وكسر الراء هو يحيى بن ابوب الجري من ولد جري بن عبد الله الجلي قال ذكره البخاري في صحيحه
 به في اول كتاب الادب وكذا ذكره صاحب المشارق فقال وفي البخاري يحيى بن ابوب الجري بفتح
 الجيم في اول كتاب الادب قلت ولما استدل به علي بن الصلاح لان البخاري لم يذكر له نسبه
 انما ذكره باسمه واسم ابيه فقط فليس في البخاري اذاه هذا اللفظ ن
 والسب خطأ من اهلها فاختلوا والحادي لهما
 وسعد الجادي فقط وفي السب هذا وهو مطلقا قد غلب
 ومن ذلك الجاني والحادي فالاول بكسر الحاء المملوك وبالزاي منهم ابراهيم بن المنذر الجاني والضحك
 بن عثمان الجاني وغيرهما وقال ابن الصلاح انه حيث وقع فيه فخطوا بالزاي غير المملوك انتهى وقول سوي
 مثل اهلها فاختلوا هو من الزيادة علي ابن الصلاح اي سوي من وقع في الصحيح واهم اسمه فلم يسيم
 بل فيه فلان الجاني فان فيه خلافا وذلك في صحيح مسلم في اوائل كتاب الحديث اي اليسرى وكان
 علي بن فلان بن فلان الجاني ما لا نيت اهليه الحديث فقد اختلفوا في ضبط هذه النسبه فوالاكثر
 الرواة كانا انما يصححهما مملوك مفتوحه وروا عند الطبري الجاني بكسرهما وبالزاي وعند قاهان
 الجاني بضم الجيم وذا المعجم وقال ابن الصلاح في حاشيته املاها على كتابه لا يرد هذا لان المراد بجلان
 المذكور ما وقع من ذلك في انساب الرواة وكذا في النووي في كتاب الارشاد وهذا ليس بجدي لان
 ابن الصلاح وبقعه النووي ذكر في هذا القسم غير واحد ليس له في الصحيح ولا في المطارد واية بل
 مجرد ذكر كما تقدم ايضا في هذا الفصل فكذا استثنيت والثاني بفتح الحاء المملوك والراء

بفتح الجيم
 وسعد الجادي
 احد الجاني

بالراء

وهو فلان بن فلان الجاني المتقدم على رواية الاكثر بن سعد ابو علي الجاني في هذا القسم ينسب الي
 بني حرام من الانصار منهم جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الجاني وجماعه سواهم كذا ذكر ابو علي وفيه
 نظر فلان لا اعلم في واحد من الصحيحين وروى هذه النسبه عند ذكره وانما يذكر اسمها غير منسوبه
 فلذلك لم استدل به علي بن الصلاح وقد ذكر صاحب المشارق فيما يستنبه بهذه الماده الجاني
 بضم الجيم وبالذال المعجم فذكر قرون بن نعامه الجاني وهو الذكاهدي للبني حرام الله عليه سلم بعله
 وقد لا يلبس لهذا الماد كرم ومن ذلك الجاني في الحادي فالاول بالحاء المملوك وكسر الراء هاتان
 مثله وهو جميع ما وقع من ذلك في الصحيحين منهم ابو امامة الحادي صحابي له رواية عند مسلم
 في كتاب الايمان بكسر الحاء في حديث من انتزع حتى امرى مسلم بممنه الحديث والثاني الجاني بالجيم
 وبعد الرايا بالنسبه وقوسعد الجاني روى له ملك في المطاع عن زيد بن اسلم عن سعد الجاني
 بفتح الجيم في الحديث قال ابن عمر عن الجاني يقتل بعضها بعضا الحديث قال صاحب المشارق ينسب الي
 جده وقال ابن الصلاح منسوب الي الجاني ثمة في النسخ بساحل المدينة انتهى والمرقا بضم الميم يسكن
 الراء في القام هو مفضل قال الجوهري ارفقت السفينه قربتها من السط قال وذكرك الوضع
 ثم قال في الذهبي في مشيبه النسبه الجاني موضع بالمدينة وذكر ابو علي الجاني فيما يستنبه
 بهذه الماده الجاني بالجاء الجري وبالقام كان التامه عبد الله بن من الجاني ولا يلبس ومن
 ذلك الهادي والهادي فالاول باسكان الميم والهمال ذاله وهو المنسوبون الي قبيلة هذان وهو
 جميع ما في المطا والحقين قال ابن الصلاح وليس بها الهادي بالذال المنقوطة قال صاحب
 المشارق لكن فيها من هو من مدينه هذان ببلاد الجبل الا انه غير منسوبه شي من هذا الكتب
 الا ان في البخاري مسلم بن سالم الهادي ضبطه الاصيل يسكن الميم بخطيبه وهو الصحيح قال
 وجدته في بعض النسخ للنسخ بفتح الميم وذا المعجم وهو وهو واما نسبه تخدي ويعرف بالحقيني
 لانه كان نازلا فيهم انتهى وهذا الاسم وقع عند البخاري في كتاب الابديا في ذكر ابراهيم بن حبيب
 كتب ابن عمر الهادي لك هديه وفيه ابو فرقة مسلم بن سالم الهادي قال الجاني واره هاتان
 احمد بن حنبل ابو فرقة الهادي اسمه عوف وابو فرقة الهادي اسمه مسلم بن سالم فاد وكان من هدي لا
 تفصيل بين هذين وهذا اللفظ في الجملة وقع في البخاري على الوهم وليس له في علي الوجهين معا
 وقد ذكر ابن في حاشيته حديث البخاري هذا فقال فيه ابو فرقة الحقيني وهو الصواب والله اعلم واتفق
 الهادي بفتح الميم وبالذال المعجم قال ابو علي الجاني منهم ابو احمد الموارن حموة الهادي يقال ان البخاري

بفتح الجيم
 وسعد الجادي
 احد الجاني

ادباً وله كتاب مصنف في غريب الحديث مات سنة اربع ومائتين يتأخذاً قاله هلال ابن العلاء
ص وصالح اربعة كلهم ابن له صالح اتباعهم

هذا مثال لقسم سادس من هذا النوع وهو عكس ما قبله ان تنفق اسماءهم وكما اباهم لو صالح بن له صالح
اربعة كلهم من التابعين ولم يذكر الخطيب في كتابه الا الثلاثة الاولى فالاول صالح ابن له صالح ابو محمد المدني
واسم ابن له صالح مهران ابو صالح وهو صالح مولى التومة بنت امية بن خلف الجرجسي عن يمين هرة
وابن عباس وانس وغيرهم من الصحابة تخرجت في الاحتجاج به ثوبه سنة خمس وعشرين ومائة والثاني
صالح ابن له صالح النعمان واسم له صالح ذكوان ابو عبد الرحمن المدني روى عن انس روى له مسلم
والترمذي حديثاً واحداً والثالث صالح بن له صالح السدوسي روى عن علي وعائشة روى عنه
خالد بن عمرو ذكره البخاري في التاريخ وابن جبان في الثقات والرابع صالح ابن له صالح الخزومي الكوفي
مولى عمرو بن حريث واسم له صالح مهران روى عنه ابو بكر ابن عياش ذكره البخاري
في التاريخ وله عند الترمذي حديث ضعيف يحيى بن معين وجعله النسائي في هذا الرابع لم يذكره
الخطيب قلت ومما لم يذكره ابن له صالح ابن له صالح الاسدي روى عن الشعبي روى عنه ذكره
ابن له زائدة ذكره البخاري في التاريخ وروى له النسائي حديثاً واحداً لم يذكره لكونه متأخراً لطبقة
عن الاربعة المذكورين وايضاً سماء بعضهم صالح بن صالح الاسدي قال البخاري وصالح ابن له
صالح اصح **ص** ومنه ما في اسم نقط وتيسر كل **ص** ليجو حماد اذا ما يمسك
ص فان يك ابن جرب او عارم قد **ص** اطلقه فحوازن زيد او ورد
ص عن التبوذة في او عارف **ص** او ابن مهنا في ذاك الثاني

ش اي ومن اقسام المنفق والمفرق وهو القسم السابع منه ان يتفق الاسم فقط ويتفق في النسب
ذكره الاسم فقط مفرقاً من ذكره الاسم او نسبة تميزه ولخو ذلك ان يتفق الكنية فقط ويد
في الاسناد من غير تمييز بينهما في الاسم او يطلق في الاسناد حماد من عمران بن نسب هل هو
ابن زيد او ابن سلمة وتيميز ذلك عندها هل الحديث بحسب من اطلق الرواية عنه فان كان الذي
اطلق الرواية عنه سليمان بن جرب او عارم فالمراد حماد بن زيد قاله محمد بن يحيى الذهلي وكذا
قاله ابو محمد بن خلاد الرازي في كتاب الحديث الفاضل والمزكي في التهذيب وان كان الذي اطلقه
ابو سلمة موسى بن اسمعيل التبوذة في مراده حماد بن سلمة خاصة وكذا اذا اطلقه عن فان فقد روى
عن حماد بن عوفان قال اذا قلت لعمركم حماد ولم النسبه فحوازن سلمة قال الرازي في تهذيبه اذا

م بلغ سماع
ومما لم يذكر
احد من
ومما لم يذكر
هو صالح بن
سبحان ونبه
نظام

في الاسناد من غير تمييز بينهما في الاسم او يطلق في الاسناد حماد من عمران بن نسب هل هو
ابن زيد او ابن سلمة وتيميز ذلك عندها هل الحديث بحسب من اطلق الرواية عنه فان كان الذي
اطلق الرواية عنه سليمان بن جرب او عارم فالمراد حماد بن زيد قاله محمد بن يحيى الذهلي وكذا
قاله ابو محمد بن خلاد الرازي في كتاب الحديث الفاضل والمزكي في التهذيب وان كان الذي اطلقه
ابو سلمة موسى بن اسمعيل التبوذة في مراده حماد بن سلمة خاصة وكذا اذا اطلقه عن فان فقد روى
عن حماد بن عوفان قال اذا قلت لعمركم حماد ولم النسبه فحوازن سلمة قال الرازي في تهذيبه اذا

قال عفان ساجد امكن ان يكون احدهما كذا قاله الرازي في تهذيبه وهو ممكن لو ما حكاها الذهلي عن
عفان من اخطاها فزال احداً احتمالين لهذا اقتصر في النظر على ان المراد ابن سلمة وان
كان بن الصلاح حتى القولين وكذا اقتصر المزكي في التهذيب على ان المراد ابن سلمة وهو الصواب
والله اعلم وكذا اطلق ذلك حجاج بن منهال فالمراد ابن سلمة قاله محمد بن يحيى الذهلي والرازي في تهذيبه
والمزكي ايضا قلت ولذلك اذا اطلقه هدية بن جالد فالمراد ابن سلمة قاله المزكي في التهذيب
وقولي في ذلك الثاني اي حماد بن سلمة وقيل له الثاني اي في الذكر لكونه قبل تقدم ذكر ابن زيد
والا فان سلمة اقدم وفاة من ابن زيد فليس المراد في الوفاة بل في الذكر قلت وانما يزيد
الاشكال اذا كان من اطلق ذلك قد روى عنهما معاً اما اذا لم يروا الا عن احدهما فلا اشكال حينئذ
عندها هل المعرفة ومن انفرد بالرواية عن حماد بن زيد دون ابن سلمة ابو الربيع الزهراني
وقتيبه ومُسَدَّد واحد بن عبد الصبي والحزون ومن انفرد بالرواية عن حماد بن زيد دون
ابن سلمة ابو الربيع الزهراني حماد بن سلمة دون ابن زيد هذين موضع غير هذا ومثل
ابن الصلاح ايضا بما اذا اطلق عبد الله في السند ثم حرك عن سلمة بن سليمان قال اذا قيل بمكة
عبد الله فحوازن الزبير واذا قيل بخراسان فحوازن المبرك وقال الخليل في الارشاد اذا قال المصري
عبد الله فحوازن عمرو ويعني ابن العاصي واذا قاله المكي فحوازن عباس قلت لكن قال النضر بن
شميل اذا قال الشام عبد الله فحوازن عمرو بن العاصي قال واذا قاله المدني عبد الله فحوازن عمر بن الخطاب
وهذا القول صحيح قال وكذا يفعل بعض المصريين في عبد الله بن عمرو بن العاصي ومثل ابن الصلاح
لا تنفق الكنية باني حمزة بالحاء والزاي عن ابن عباس اذا اطلق قال وذكر بعضهم الحفاظ ان نسبة
روى عن سبعة كلهم ابو حمزة عن ابن عباس اذا اطلق وكلمهم بالحاء والزاي الا واحداً فانه الجدي والرا
وهو ابو حمزة نضر بن عمران الصنعوي اذا اطلق فحوازن عمران واذا روى عن عمر فحوازن
اسمه او نسبه والله اعلم والخطيب كتاب تهذيبه في هذا القسم سماء الممثلة في بيان المهمل
ص ومنه ما في نسب كالحنف **ص** فيلا او مذهبها او بالياء صرف

ش اي ومن اقسام المنفق والمفرق وهو القسم الثامن منه ان يتفق في النسب من حيث اللفظ
ويختلف من حيث الاسم السب اليه الاخر والمحدث طاهر المقدسي في هذا القسم تصنيف حسن لحو
الحنف والحنفي فلفظ النسب واحد واحد ما منسوب الى القبيلة وهم بنو حنيفة منهم ابو بكر
عبد الكبير بن عبد الحميد الحنفي واخوه ابو علي عبيد الله بن عبد الحميد الحنفي اخرجهما الشيخان

اذا

وادخل بالكلية
هو ابن مسعود
وادخل بالنسب
هو ابن عباس

الصاد

م بلغ سماع
ومما لم يذكر
العمري
احد من

الهندي حديثا من سلا روى حجاج الصواف ويعرف بصاحب الرقيق وهو عمر مسرهد والدي
 مسرهد والدي جاز بن شاذل بن المني من تحت والباقي سوا وهو حيان بن حصين الاسدي
 الكوفي يلقب بابي الحاج تابع له في صحيح مسلم حديث عن علي بن الحارث حيان الاسدي تابعي ايضا
 له في صحيح بن حيان حديث عن وايلد بن الاسقع ويعرف حيان بن القز ومثال السادس من ابواب
 الرجال الانصاري وابو الرخايم الانصاري فالاول بكسر الراء وتخفيف الجيم اسمه محمد بن عبد الرحمن
 مدني روى عنه عمه بنت عبد الرحمن وعنه حديث في الصحيحين والباقي بفتح الراء وتشديد
 الحاء المهملة يصرى اسمه محمد بن خالد بن محمد له عند الترمذي حديث واحد عن انه هو
 ضعيف ومما يشبه هذه الاقسام ابن عوف المصري وابن عوف المصري كلهما مصنفان الاول
 بالعين المهملة سعيد بن كثير بن عوف عن المصنفين في الحديث واحد عن انه هو
 م مسلم عن واحد عنه والثاني بالعين المهملة اسمه الحسن بن عوف المصري قال الدارقطني متروك
 وله اقسام اخر لا حاجة بنا الى التطويل بها وقد ادخل فيه الخطيب وابن الصلاح ما لا يلف
 خطه كثرة بن يزيد بن زبير بن زارة فلم اذكره لعدم المشابهة في الغالب

المشبه المقاب

صنف فيه الحافظ الخطيب وكان زيدا الاسود الرباني وكان الاسود ربما شاذل
 هذا النوع مما يقع فيه الاستنباه في الوهن لا في صورة الخط وذلك ان يكون اسم احد الراويين
 كاسم اب الاخر خطأ ولخطا واسم الاخر كاسم اب الاول فينقلب على بعض اهل الحديث
 انقلب على البخاري ترجمة مسلم بن الوليد المدي فحمله الوليد بن مسلم كالوليد بن مسلم الذي
 المشهور بخطاه في ذلك ان له في كتاب له في خط البخاري في تاريخه حكاه عنه ابنه
 وهذه الترجمة ليست في بعض نسخ التاريخ وقد صنف الخطيب في ذلك كتابا سماه رافع
 الارتياب في المقلوب من الاسماء والاسباب ومثاله الاسود بن يزيد ويزيد بن الاسود فالاول
 هو النخعي المشهور خالدا برهم النخعي من كبار التابعين وعلماء حديثه في الكتب الستة والرباني هو
 العالم العامل المعلم له ثعلب وقال الجوهر في المشابهة والتفاوت بابنه ثعلب وقد كان الاسود يظلي
 كل يوم سبع مائة ركعة وسافرا ثمانين حجة وعمره من الكوفة لم يجمع بينهما والثاني يزيد بن الاسود
 اخراعي له صحبة وله في السنن حديث واحد قال ابن حبان عداة في اهل مكة وقال المزي في الكوفيين

مرجع
 مساله

يزيد بن الاسود المزي تابعي مخبر مكنى بابا الاسود سكن الشام واستسقاوا به فسقوا الله
 حتى كادوا لا سلفوا من اذ لهم قولي اثنان اشارة الى ان يزيد بن الاسود اثنان

من نسب الى عنبر اسيد

ولنسبوا الى سوي الالباء اما لا مكنى عنبراء
 وحدثه لحوار من مكنى وحده كان جريح وجما غارة وقد
 ينسب كالمقداد بن النبتى فليس للاسود اصلا يانق
 المشهورون الى غير ابائهم على اقسامهم الاول من نسب الى مكنى عنبراء وهو معاذ بن عمرو
 وعود وقيل عوف بالفاء وعفراهم وهي عنبر بنت عبد بن ثعلبة من بني الحارث واسمهم
 الحارث ابن دافع بن الحارث من بني الحارث ايضا وشهد بنو عفراء بدرا فقبل منهم اثنان
 وعود وقيل معاذ بن رز عثمان وقيل الى من علي فتوفي بصغير وقيل انه جريح ايضا بسدر
 ورجع الى المدينة فمات بها ومن امثلة ذلك من الصحابة بلال بن رباح وسهيل بن ابى
 بصير وشريحيل بن حنيفة وعبد الله بن الحنيفة وسعد بن حنيفة ومن التابعين فزيع بن
 محمد الحنيفة واسماعيل بن عتبة وابراهيم بن ابي اسرة وقد صنف فمعرفة بابه الحافظ علا الله
 فعلاطي تصنيفا حسنا هو عندي بحجة في ثلاث وسعين ورقه والقسم الثاني من نسب الى اجد
 دينا كانت او عليا كنعان ابن ميثبة الصحابي المشهور واسم ابائه امية ابن ميثبة وعنه امية
 في قول الزبير بن جابر وكذا قال ابن مأكولا انها جدته اما ابوه الا في وقار الطبري ان ام يعل
 نفسه ورجع المزي قال ابن عبد البر لم يصيب الزبير واما قول ابن وضاح ان ميثبة ابوه فهو
 حكاية صاحب المشارق والمعروف بالصواب ان ميثبة امرأة واختلفت في نسبها فقبل ميثبة
 بنت الحارث بن خابر قال ابن مأكولا وقيل ميثبة بنت جابر عمة عتبة بن عروان قاله الطبري
 وقيل ميثبة بنت عروان اخ عتبة بنت عروان حكاية الدارقطني عن اصحاب الحديث
 واصحاب التاريخ وقد حجه المزي ومثاله من نسب الى جدته العليا بسير بن الحنيفة صبيته
 المشهور واسم ابائه تغيد وقيل نقيز وقيل زيد وقيل شراحيل والخصاصية اما الثالث
 من اجداده قاله ابن الصلاح ويقال هي امه حكاية ابن الجوزي في التلخيص وقد راى امرئ من
 الخصاصية اسمها كبشة وقيل ماوية بنت عمر بن الخطاب وميز ذلك في المتأخرين احمد بن عبد الوهاب
 ابن سكينه فحسبته ام ابيه واسم ابائه علي بن علي ومن ذلك فيما قبل الشيخ محمد بن ابي نعيم

مرجع
 هذه المسألة
 نسبة اهل العراق

الخطيب كتابه على الحروف في الشخص المبهمة وجعله في كتاب الخطيب مائة وواحد وسبعون حديثا واختصره النووي ورتبه على الحروف في راوي الحديث وهو السهل للكشف وزاد فيه اسما ويستدل على معرفة الشخص المبهمة بوردته في بعض طرق الحديث وهو واضح بتبصير اهل السير على كثير منهم وربما استدلوا بوردته في بعض طرق الحديث ليعين ما اسند لذلك الراوي المبهمة في ذلك الحديث وفيه نظر من حيث انه لجور وقوع ذلك الواقعة لشخصين اثنين ومن امثلة ذلك حديث عائشة ان امراء سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل من الحيض قال اخذني قرصه من مسك فطهرني بها الحديث تنفق عليه من رواية منصور بن صفيه عن امه عن عائشة وهذه المراه المبهمة في رواية منصور اسمها اسماء والحجة في ذلك ما رواه مسلم في افراده من رواية ابراهيم بن المهاجر قال سمعت صفيه يحدث عن عائشة ان اسماء سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحيض فذكر الحديث وقد اختلف من صنف في المبهمات في تعيين اسماء هذه فقال الخطيب هي اسماء بنت زيد بن السكن الانصاري وقال ابن بشكوان هي اسماء بنت شريك وهذا هو الصواب فقد ثبت ذلك في بعض طرق الحديث في صحيح مسلم وقال النووي في مختصر المبهمات يجوز ان يكون القصة جرت للمراتين في مجلس او مجلسين ومن ذلك حديث ابى سعيد الخدري ان ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في سفر فمروا على من لحياء العرب فاستنصا فوهمهم فلم يضيفوهم فقالوا اهل فيكم راقى فارتدوا الى ليلى او مصاب فقال رجل منهم نعم فاتاها فراقها بغلحة الكتاب فبدا الرجل الحديث اخذه الائمة السنة وهذا القصة مسلم وقد روى البخاري القصة من حديث ابن عباس قال الخطيب الراقي هو ابو سعيد الخدري راوي الحديث وكذا قال ابن الصلاح تنقله وفيه نظر من حيث ان في بعض طرقه عند مسلم من حديث ابى سعيد فقام معها رجل ما كانا نظنه تحسن رقيه الحديث وفيه قلنا لا اكنتم تحسن رقيه فقال ما رقيته الا بغلحة الكتاب وفي رواية له ما كانا نأمنه برقيه وهذا ظاهر في انه غير الا انه يقال لعل ذلك وقع مرتين مع اخيه ومن له والله اعلم ومن امثلة المبهمة ابن فلان غير مسمي مثاله ما رواه اصحاب السنن الا بعد من حديث يزيد بن سفيان قال انا ابن مربع الانصاري عن بقرقة فقال اني رسول الله ايكلم يقول لكم يقول لكم فقولوا مساعركم الحديث وان مربع هذا بكسر الميم وسكون الراء فتح ابنا الموحدين واخر غير مسمى اختلف في اسمه فيل بن زيد وقليل بن زيد وعبد الله قاله الواقد

رسول

ومحمد بن سعد من ذلك عمر فلان مثاله ما رواه النسائي من رواية علي بن يحيى عن اخيه عن عمر له بتدري في حديث النبي صلى الله عليه وسلم قوله ارجع فصل فانك لم تصل لحديث لي هرة العم المبهمة في الحديث هو رفاعه بن رافع الزرقاني كما سمي في سنن ابى داود وغيرها وفي الصحيح حديث رافع بن خديج عن بعض عمومتة في النهي عن المخاء واسم عمته طهير بن رافع وفي الجامع للترمذي من رواية زياد بن علقمة عن عمه مرفوعا الصم في اعود بك من منكرات الاخلاق الحديث عمه هو قطبة بن مالك كما في صحيح مسلم في حديث اخر ومن ذلك عمه فلان مثاله ما رواه النسائي ايضا من رواية حصين بن محرز عن عمه له انها انت النبي صلى الله عليه وسلم الحاجة فلما فرغت قالت اذا تزوج انت قالت نعم الحديث واسم عمته هذه اسماء له ابو علي ابن السكن وان ما كولا وكذا ذكر ابن بشكوان ايضا في المبهمات وفي الصحيح من حديث جابر في قتل امه يوم احد فجعلت عتي نيكية الحديث اسم عمته فاطمة بنت عمرو بن جرام وقوت سميانة في مسند ابى داود والطيالسي وسميها الوافدي هندا ومن ذلك زوجة فلان كحديث عقيقة بن الحارث قال تزوجت امرأة لجانا امرأة سودا فقالت اني قد ارضعتكما الحديث ووقع في البخاري كنيته بامحى بنت ليلى اهاب ولم يسم فيه قال ابن بشكوان واسمها عيشة بنت ليلى اهاب بن عزيز بن قيسر قلت ووقع في بعض طرق الحديث من رواية اسمعيل بن امية عن ابن له مديكة عن عقيقة بن الحارث قال تزوجت زينب بنت ابي اهاب بالله اعلم وفي الصحيح جات امرأة رفاعه القزطي الحديث في تزوجها بعبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاي مكمل واختلف في اسمها فقيل عمه بن ذؤيب وقيل عممة بضم التاء وقيل سميته ومن ذلك ايضا زوج فلانة كحديث جسيمة الاسلمية انها ولدت بعد وفات زوجها ليلى الحديث وهو في الصحيح وزوجها سعد بن خولة ومن ذلك ابن ام فلان لحديث ام هانئ انها قالت نعم ابن امي امة فالت رجل لا اجرته الحديث ابن امها هو علي بن ابي طالب رضي الله عنه كما هو مسمى في رواية مالك في الموطا وكذلك ابن ام مكتوم الاعم يؤذن النبي صلى الله عليه وسلم برفقة الصحيح غير مسمى واختلف في اسمه فقيل عبد الله وقيل عمرو وقيل غير ذلك

- قواعد الرواة والرواق**
- وصنعوا السارح لما كذبوا • ذوه حتى بان لما حبسوا •
 - فاستكمل النبي والصديق • كذا على كذا الفاروق •
 - علاه الاعوام والستين • في ربيع قد قضى يقينا •

مطهر

- سنة احدى عشرة وقبضا • عام ثلث عشرة التالي الرضى
- وثلاث بعد عشرين عمر • وخمسة بعد ثلاثين عذر
- عاد بعثمان كذا تكلي • في الاربعين ذوا الشفا الا زكي

الصلح
الصلح
الصلح

الحكمة في وضع الحديث التاريخ لوفاة الرواه ومواليدهم وتواريخ السماع وتاريخ قدوم
لخبروا بذلك من لم يعملوا صحة دعواه كما روينا عن سفيان الثوري قال لما استعمل الرواه الكذب
استعملنا لهم التاريخ او كما قال رويناه في تاريخ بغداد الخطيب عن حسان بن يزيد قال لم يستعمل علي
الكذاب مثل التاريخ يقول للشيخ سنة كذا ولدت فاذا اقر بولده عرفنا صدقه من كذبه وقال
حضر بن فيات القاضى اذا انتمم الشيخ فحاسبوه بالسنين ففهم النون المستدرة ثنيه سن وهو
الغمر من احسبوا سنة وسن من كتب عنه وسيل اسمعيل بن عياض رجلا اجابا اي سنة كتبت عن
خلد بن قعدان فقال سنة ثلاث عشرة يعني وما به فقال انت تزعم انك سمعت سنة بعد موته
بسبع سنين قال اسمعيل ما نخلد سنة ميت وما به اسنة خمس وقد وقع لحضر بن قعدان نظير
هذامع من ادعي انه سمع من خالد ولكن عفي اقال انه توفي سنة اربع وما به وهو قول دحيم ومعوية
ابن صالح وسيد بن الجباري ويؤيد بن عبد ربه وقال انه قراه في ديوان الخطا كذلك روجه ارجان
وبه جزم الذهبي في الجبر واما ابن سعد فحكي الاجماع على انه توفي سنة ثلاث وما به وهو قول الهيثم
ابن عدي في المدايني ويحيى بن معين والفلاس ويعقوب بن شيبه في اخرين واما ابو عبيد وخطيف بن خياط
فقالا انه بقى الى سنة ثمان وما به ورجحه ابن قانع قاله اعلم فقد سأل ابو عبد الله الحاكم بحديث جازم
الكثير عن مولاه لما حدث عن محمد بن جعفر فقال سنة ثمان وما به فنادى سمع هذا من عبد بعد موته
ثلاث عشرة سنة وقال ابو عبد الله الحميري انه مما يجب تقديم التهم به وفيات السيموخ قاله
وليس فيه كتاب كانه يريد الاستقصا والا فقيه كتب كالوفيات لابن زبر والوفيات لابن قانع
وقد انزلت الدنوب على ابن زبر الى زماننا هذا فدل عليه الحافظ ابو محمد عبد العزيز بن احمد
الكافي وذييل على الكافي ابو محمد هبة الله بن احمد الكافي في ذيل الاصيل الخو عشرين سنة وذييل على
الاكافي في الحافظ ابو الحسن علي بن المفضل وذييل على بن المفضل الحافظ ابو محمد عبد العظيم بن عبد
القوي المنذرك بذييل كبير مفيد وذييل على المنذرك الشريف عزالدين احلب محمد بن عبد
الرحمن الحسيني وذييل على الشريف المحدث شهاب الدين احمد بن ابيك الذبياطي الي الطاعون سنة
تسع واربعين وسبعماية وذييل على بن ابيك والديول المتاح من البسط من الاصل واكثر فوائد

الصلح
الصلح
الصلح

والصغير في قوله يورده يعود على الكذب لتقدم الفعل الدال عليه وقد ذكر ابن الصلاح عيوننا
من ذلك هنا فاقصر على وفاة النبي صلى الله عليه وسلم والعشر المشهور بالجنه ومن عاش من
الصحابه ستين في الجاهلية وستين في الاسلام والامة الفقهاء الخمسة والامة الحفاظ الخمسة وسبعة
بعدهم من الحفاظ استغنى بقصصهم فاقصرت على ذلك تبعاله وقد اختلف في مقدار سن النبي صلى الله
عليه وسلم وصاحبيه في بكر وعمر وابن عمر على ان طاب رضى الله عنهم فالصحيح في سنة صلى الله عليه وسلم
انه ثلث وستون سنة وهو قول عائشة ومعوية وجابر بن عبد الله الجعفي وابن عباس والسن المشهور
عنه ما وان كان قد صح عن السن انه توفي عياض ستين ايضا فالعرب قد تركت الكسور وقصرت على
روس الاعداد وربة قال ابن التابعين ومن بعدهم ابن المسيب والقسم والسبعي وابو اسحق السبيعي وابو
جعفر محمد بن علي الحسيني ومحمد بن اسحق وصححه ابن عبد البر والجمهور وقيل ستون سنة ثبت ذلك عن
السن وروى عن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول عروة ابن الزبير ومالك وقيل خمس وستون
روى ذلك عن ابن عباس والسن ايضا وغفل بن خطلة وقيل اثنتان وستون رواه ابن له جزمه عن
قناة واما ابو بكر فالصحيح فيه انه عاش ثلثا وستين صح ذلك عن معوية والسن وهو قول الاكثر ورويه
جزم ابن قانع والمزني والذهبي وقيل عاش حسنا وستين حكا ابن الجوزي قال ابن جبار في كتاب الخلفاء
كان له يوم مات اثنتان وستون سنة وولده اشهر واندان وعشرون يوما واما عمر فالصحيح ايضا فيه انه
عاش ثلثا وستين صح ذلك عن معوية والسن به جزم ابن اسحق وهو قول الجمهور ويدل عليه قولهم ولد بعد
الفيل ثلاث عشرة سنة وفيه مبلغ سنة ثمانية اقوال اخر قيل ست وستون وهو قول ابن عباس وقيل
خمس وستون وهو قول ابنه عبد الله ابن عمر والزهرى فيما حكا ابن الجوزي عنهما وقيل احدى وستون وهو قول
قناة وقيل ستون وبه جزم ابن قانع في الوفيات وقيل تسع وخمسون وقيل سبع وخمسون وقيل ست وخمسون
وهذه الاقوال الثلاثة روي عن باقر بن محمد بن عمر وقيل خمس وخمسون رواه البخاري في التاريخ عن ابن عمر
وبه جزم ابن جبار في كتاب الخلفاء واما علي فقال ابو نعيم الفضل بن دكين وغير واحد انه قتل وهو ابن
ثلاث وستين وكان قال عبد الله بن عمر وصححه ابن عبد البر وهو واحد الاقوال المروية عن ابن جعفر محمد بن علي بن
الحسين وروى صدر ابن الصلاح كلامه وقيل اربع وستون وقيل خمس وستون وروى هذا القولان عن ابن
جعفر محمد بن علي ايضا واقصر ابن الصلاح من الخلاف على هذه الاقوال الثلاثة وقيل اثنتان وستين
وبه جزم ابن جبار في كتاب الخلفاء وقيل ثمان وخمسون وهو المذكور في تاريخ البخاري عن محمد بن علي وقيل
سبع وخمسون وبه صدر ابن قانع كلامه وقدمه ابن الجوزي والمزني عند حكاية الخلاف واما تاريخ

الصلح
الصلح
الصلح

وفيما هم فتوى النبي صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة ولا خلاف بين أهل السير في
 الشهر وذلك لا خلاف في أن ذلك كان يوماً الاثنين ومن قرأ به من الصحابة عائشة وابن عباس وأبو
 ومن تابعين أبو سلمة بن عبد الرحمن والزهرى وجعفر بن محمد وأخرون دافعوا اختلافهم إلى يوم كان من
 الشهر لا ثلثي عشرة ليلة خلت منه وبه جزم ابن الصلاح أيضاً والنووي في شرح مسلم وغيره والذهبي
 في العبر وصححه ابن الجوزي وبه صدر المزي كلامه واستشهد كل السهلي كاسياني وقال موسى بن عقبة
 أنه كان يستهل الشهر وبه جزم ابن ذر بن زبيري الوفايات ورواه أبو الشيخ بن جبار في تاريخه عن الليث بن سعد
 قال سليمان التيمي للبلدين خلتا منه ورواه أبو معشر عن محمد بن قيس أيضاً والقول الأول وإن كان قول الجوزي
 فقد استشهد كل السهلي من حيث التاريخ وذلك لأن الوقعة كانت في حجة الوداع يوم الجمعة بالأنفاق
 لحديث عمر المتفق عليه وإذا كان ذلك فلا يمكن أن يكون ثاني عشر شهر ربيع الأول من سنة إحدى
 عشرة يوماً الاثنين لا على تقدير كمال الشهور الثلاثة ولا على تقدير نقصانها ولا على تقدير كمال
 بعضها ونقص بعضها لأن ذا الحجة أوله الخميس فان نقص فهو المحرم وصفر كان ثاني عشر ربيع الأول
 يوم الخميس وإن كمال الثلاثة كان ثاني عشر يوم الأحد وإن نقص بعضها وكل البعض كان ثاني عشر
 أما الجمعة أو السبت وهذا التفصيل لا يحيط به وقد رأت بعض أهل العلم يجيب عن هذا الأشكال
 بأنه تفرض الشهور الثلاثة كواحد ويكون قولهم لا ثلثي عشرة خلت منه أي بأيامها كاملة فتكون
 وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر وفيه نظر من حيث أن الذي يظهر من كلام
 أهل السير نقصان الثلاثة أو اثنين منها بدليل ما رواه إليه في دلائل النبوة بأسناد صحيح
 إلى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض ليلة الاثنين للبلدين خلتا من شهر ربيع الأول
 فصادف ليلته أول صفر يوم السبت فلم ينقص من ذلك الحجة والمحرم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر
 أي من مرضه يدل على نقص صفر أيضاً ويدل على ذلك أيضاً ما رواه الواقدي عن جده معشر عن محمد بن
 فليس قال استكمل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً لا ثلثي عشرة بقيت من صفر إلى أن قال
 استكمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة عشر يوماً وتوفي يوماً الاثنين للبلدين خلتا من ربيع الأول
 فهذا يدل على نقصان الشهور أيضاً إلا أنه جعل مدة مرضه أكثر مما في حديث التيمي وجمع بينهما بأن
 المراد بهذا البعدان وبالأول اشتداده والواقدي فإن ضعف في الحديث حضور أمة أهل السير وأبو
 معشر يجمع بينهما في ترجيح ذلك وروده عن بعض الصحابة وذلك فيما رواه الخطيب في الرواه عن
 ملك من رواية سعيد بن سلم بن قتيبة الباهلي بملك بن النضر عن نافع عن ابن عمر قال لما قبض

في شهر ربيع الأول سنة
 في شهر ربيع الأول سنة
 في شهر ربيع الأول سنة

رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض ثمانية فتوفي للبلدين خلتا من ربيع الأول الحديث فأنصح أن قول سليمان
 التيمي ومن وافقه راجح من حيث التاريخ وكذلك قول ابن شهاب مستهل شهر ربيع الأول فيكون هذا الشهر
 الثلثة ناقصاً والله أعلم ولذلك من المشكل قول ابن جابر وابن عبد البر ثم بدأ به مؤلفه الذي مات منه
 يوم الأربعاء للبلدين بقيت من صفر إلى آخر كلامهما فحذا ما لا يمكن لأنه يقتضي أن أول صفر الخميس وهو
 غير ممكن وقول من قال لا حادي عشرة بقيت منه أولى بالعتوب وهو يقتضي وفاته ثاني شهر ربيع الأول
 وأما وقت وفاته من اليوم فقال ابن الصلاح صحى فلت وفي صحيح مسلم من حديث أسرار بن نطرون نظراً
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه قال لقي السجف وتوفي من آخر ذلك اليوم وهذا يدل على
 أنه تأخر بعد الضحى والجمع بينهما أن المراد أول النصف الثاني فهو آخر وقت الضحى وهو من آخر النهار باعتبار
 أنه من النصف الثاني ويدل عليه ما رواه ابن عبد البر بأسناده إلى عائشة قالت مات رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأنا لله وأنا أريد راجعاً ارتفاع الضحى وانقضاء النهار يوماً الاثنين وذكر موسى بن عقبة
 في معاريفه عن ابن شهاب توفي يوماً الاثنين حين زاعت الشمس فبهذا يجمع بين مختلف الحديث في الظاهر
 والله أعلم وتوفي أبو بكر الصديق رضي الله عنه سنة ثلث عشرة واختلف في أي شهرها توفي فحرم ابن
 الصلاح بأنه في جمادى الأولى وهو قول الواقدي وعمر بن علي الفلاس وكذلك جزم به المزي في التمهيد
 فقيل يوم الاثنين وقيل ليلة الثلاثاء وقيل لثلاث بقين منه وجزم ابن اسحق وابن ذر بن
 وابن قانع وابن جابر وابن عبد البر وابن الجوزي والذهبي في الجهادي الأخرى فإدراج ابن
 ليلة الاثنين لسبع عشرة مضت منه وقال ابن اسحق يوم الجمعة لسبع ليال بقين منه وقال البا
 لثمان بقين منه وحكاها ابن عبد البر عن أكثر أهل السير أما عشية يوماً الاثنين وليلة الثلاثاء
 أو عشية ليلة الثلاثاء أقوال الحكاهما ابن عبد البر وابن الجوزي بين المغرب والعشاء من ليلة
 الثلاثاء وتوفي في عمر بن الخطاب رضي الله عنه في آخر يوم من ذي الحجة سنة ثلث وعشرين وقول
 المزي والذهبي قبل أربع أو ثلث بقين من ذي الحجة فأراد بذلك ما طعنه أبو الوليد فإنه طعنه يوم
 الأربعاء عند صلوة الصبح لا ربع وقيل لثلاث بقين منه وعاش ليلة أيام بعد ذلك وانفقوا على أنه
 دفن مستهل المحرم سنة أربع وعشرين وقال الفلاس أنه مات يوم السبت غرة المحرم سنة أربع وعشرين
 وتوفي عثمان بن عفان مقتولاً شهيداً سنة خمس وبلايين في ذي الحجة أيضاً قبل يوم الجمعة الثامن
 عشر منه فهذا هو المشهور وادع ابن نافع الإجماع على ذلك وليس بجيد فقد قيل أنه قتل يوم
 التروية عثمان خلت منه قاله الواقدي وادع الإجماع عليه عندهم وقيل للبلدين بقيتاً منه وقال أبو

في شهر ربيع الأول سنة
 في شهر ربيع الأول سنة
 في شهر ربيع الأول سنة

ويحيى بن بكير وابن غير وخليفة ابن خياط وقال ابن عبد البر سنة حسين واحد وخمسين وكذا حكمه
الواقدي عن بعض ولد سعيد بن زيد قال لعبد الله بن سعد الزهري سنة اثنين وخمسين وقال البخاري
في التاريخ الكبير سنة ثمان وخمسين ولا يصح فان سعد بن أبي وقاص شهد وتول في حفرته وتوفي قبل
سنة ثمان على الصحيح وكانت وفاته ايضا بالعقيق وحمل الى المدينة وقيل مات بالكوفة ودفن بها
ولا يصح واختلف في مبلغ سنة فقال المدائني ثلاث وسبعون وقال الفلاس اربع وسبعون وتوفي
عبد الرحمن بن عوف في سنة اثنين وثلاثين قاله عروة بن الزبير والهيثم بن عدي والفلاس وابو
موسى الرقي والمدائني والواقدي وخليفة بن خياط وابن بكير في رواية ابن البرقي وابن قانع وابن الجوزي
وقيل توفي سنة احدى وثلثين وبه صدر ابن عبد البر كلامه وقال يحيى بن بكير في روايته اذهبا ابو نعيم
الاصمعي في سنة احدى واثنين وقيل توفي سنة ثلاث وثلثين واختلف في مبلغ سنة فقيل خمس وسبعون
قاله يعقوب ابن ابراهيم بن سعيد والواقدي وابن زبير وابن قانع وابن جابر وابو نعيم الاصمعي وبه صدر
ابن عبد البر كلامه وقيل اثنتان وسبعون روى ذلك عن ابنه ابي سلمة بن عبد الرحمن وقيل ثمان وسبعون قاله
ابراهيم بن سعيد والاولا شهر وعليه افتقر ابن الصلاح وتوفي امير هذه الامة ابو عبيدة بن الجراح واسمه عامر
ابن عبد الله بن الجراح سنة ثمان وعشرين في طاعون حمواش وهو ابن ثمان وخمسين سنة قاله الواقدي ومحمد
ابن سعد والفلاس وابن قانع وابن جابر وابن عبد البر وغيرهم وهو متفق عليه

- وعاش حسان كذا حكمه • عشرين بعد مائة تقو •
- يستوفى في الاسلام ثم حضرت • سنة اربع وخمسين خلط •
- وفوق حسان ثلاثة كذا • عاشوا وما لغيرهم يعرف •
- قلت نحو طب بن عبد العزيز • مع ابن يربوع سعيد يحرى •
- هذان مع حنن وابن نوفل • كل ابي وصف حكيم فاجل •
- وفي الصحيحين سنة قد عمر وا • كذا في المعبرين ذكر وا •

في هذه ذكر من عاش من الصحابة مائة وعشرين سنة سبعمائة في الجاهلية وسنتين في الاسلام قال ابن الصلاح
تخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية سنتين سنة في الاسلام ستين سنة ومات بالمدية سنة اربع
وخمسين احدى احدى احدى حرام وكان تولد في جوف الكعبة قبل غاما في ثلث عشرة سنة والثاني
حسان بن ثابت ابن المذنب بن حرام الانصاري وروي ابن اسحق انه واباه ثانيا والمذنب وحرهما عاش
كل واحد منهم عشرين ومائة سنة وذكر ابو نعيم الحافظ انه لا يعرف في العرب مثل ذلك لغيرهم قال ابن

لم يبلغ ما
وسمى له
احمد بن محمد

الصلاح وقد قيل ان حسان مات سنة حسين قلت افتقر ابن الصلاح في هذا الفصل على اثنين
وقد روت عليه اربعة اشتر كوا متعلمان في ذلك فصاروا سنة مستترين في هذا الوصف فلا ول
حسان بن ثابت الانصاري قال الواقدي انه عاش مائة وعشرين وحكى ابن عبد البر الاتفاق عليه
فقال لم يختلفوا انه عاش مائة وعشرين سنة منها يستوفى في الجاهلية وستون في الاسلام انتهى
وقد خالف ابن جابر في ذلك فقال مات وهو ابن مائة واربع سنين ومات ابو وهو ابن مائة
واربع سنين ومات حنن وهو ابن مائة واربع سنين قاله وقد قيل لحي واحد منهم عشرين ومائة سنة
واختلف في وفاته فقيل سنة اربع وخمسين قاله ابو عبيدة القاسم بن سلام وبه جزم الذهبي في العبد
وقيل سنة حسين حكامه ابن عبد البر وقيل سنة اربعين قاله الهيثم بن عدي والمدائني وابو موسى
الرقي وابن قانع وكذا قال ابن جابر مات ايام قبل علي بن ابي طالب وقيل انه مات قبل الاربعين
في خلافة علي وبه صدر ابن عبد البر كلامه والسلي حاكم ابن حزام ابن خويلد وهو ابن اخي حنن بن
خويلد اسلم في الفتح وعاش ستين سنة في الجاهلية وستين في الاسلام قاله البخاري حكاية عن ابيهم
ابن المنذر والحزامي قاله ايضا مصعب بن عبد الله الزبيدي وابن جابر وابن عبد البر واختلف في وفاته
فقيل سنة اربع وخمسين قاله الواقدي والهيثم بن عدي وابن غير والمدائني ومصعب الزبيدي وابراهيم
المنذر والحزامي وخليفة بن خياط وعبيدة القاسم بن سلام ويحيى بن بكير وابن قانع وقال ابن جابر انه
الصحيح وبه جزم ابن عبد البر وقيل سنة ستين قاله البخاري وقيل سنة ثمان وخمسين وقيل سنة حسان
وكانت وفاته بالمدية والثالث نحو طب بن عبد العزيز العامري من قبل الفتح وروي
الواقدي عن ابراهيم بن جعفر ابن محمود عن ابيه قال كان نحو طب قد بلغ عشرين ومائة سنة ستين
سنة في الجاهلية وستين سنة في الاسلام وقال ابن جابر سنة سن حاكم ابن حزام وعاش في الاسلام
ستين سنة وفي الجاهلية ستين سنة وقال ابن عبد البر اورد في الاسلام وهو ابن ستين سنة او نحوها
وكانت وفاته سنة اربع وخمسين قاله الهيثم بن عدي وابو موسى الرقي ويحيى بن خليفة بن خياط وابو
عبيدة القاسم بن سلام وابن قانع وابن جابر وغيرهم وقيل انه مات سنة اربع وخمسين وكانت وفاته
بالمدية والرابع سعيد بن يربوع القرشي من قبل الفتح مات بالمدية سنة اربع وخمسين وله مائة
وعشرين سنة قاله الواقدي وخليفة بن خياط وابن جابر ولذا قال ابو عبيدة وابن عبد البر انه مات
سنة اربع وخمسين وقيل بلغ مائة واربع وعشرين سنة وبه صدر ابن عبد البر كلامه ومات بالمدية
وقيل مكة والخامس حنن بن عوف القرشي الزهري اخو عبد الرحمن بن عوف وهو نفع الخاء الملهة

لم يبلغ ما
وسمى له
احمد بن محمد

يوم الجمعة والامام يحط بحسن يقين من شهر ربيع الاخر سنة ثمان وثلثمائة ن
معرفة الثقات والضعفاء

- واعز بعلم الجرح والتعديل فانه الميزان للتفصيل
- بين الصحيح والستيم واحذر من عرض الجرح اي خطر
- ومع ذاق التضعيخ ولقد احسن يحيى في جوابه وسد
- لان يكونوا خصما الى احب من كون خصمي المضطج اذ لا ادب
- وربما رد كلام الجارج ع كالنسي في احذر صا
- فربما كان جرح محرج غلط عليه الشيخ طحين يخرج

اي واجعل من غايتك معرفة الثقات والضعفاء فصور اجل انواع الحديث فانه الميزان الى التفرقة
 بين صحيح الحديث وستميه وفيه لاية الحديث تصانيف منها ما افرد في الضعفاء وصنف فيه الجرح
 والنساي والعقيلي والتاجي وان جان والدارقطني والازدي وابن عدي ولكنه ذكر في كتابه الكامل
 كل من شمله فيه وان كان ثقة وشبهه على ذلك الذهبي في الميزان الا انه لم يذكر احدا من الضعفاء
 والائمة المتبوعين وفاته جماعة ذلك عليه في بيان مجلد ومنها ما افرد في الثقات وصنف
 فيه ابن جان وابن شاهين ومن المتأخرين صاحبنا شمس الدين محمد ابيك السروجي ولم يكمل عنده
 بمطهر الاحمدي في مجلد ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء كتاب الجارج وقاويج ابن الجوزي
 ختمه وهو كثير الثواب وطبقات بن سعد وكتاب الجرح والتعديل لابن حاتم والتميم للنساي
 وغيرها وليجد المصنف ذلك من العرض في جاني التوثيق والتجريح فالقائم حطرت ولقد احسن الشيخ

نقي الدين ابن دقيق العيد حيث يقول اعراض المسلمين خسر من خسر النار وقف على شفر حاطينها
 من الناس المحدثون والحكام ومع كون الجرح خطرا فلا بد منه للنجاة في الدين وقيل ان ابانواب
 الخشني قال لا حرج حبل لا تغترب العلم فقال له احمد يحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة انتهى
 وقد اوجبا الله تعالى الكشف والبيان عند خبرنا فاسق بقوله تعالى ان جاك فاسق فبا قتلينوا
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الجرح يمشي اخوا العسيرة الى غير ذلك من الاحاديث الصحيحة وقال في
 التعديل ان عبد الله رجل صالح الى غير ذلك من صحيح الاجار وقد شمل في الرجال شعبه ثم بقوه يحيى
 ابن سعيد القطان ثم بعد احمد حبل ويحيى بن معين وهو كما قاله يرد اول من تصدك لذلك
 اولا فقد شمل في ذلك قبل شعبة ولقد احسن يحيى بن سعيد اذ قال له ابو جحر ابن خلد اما الخشني

ان يكونوا هؤلاء الذين تركت حديثهم خصما كعند الله يوم القيمة فقال لان يكونوا خصما اي احب
 الى من ان يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان لم يمتدب الكذب عن حديثي فمات
 الجارج وان كان اما ما معتمدا في ذلك فربما الخطا فيه كما خرج النساي احمد بن صالح المصري
 بقوله غير ثقة ولا مامون وهو ثقة ما دلت احاديثه عليه فيه حجة وكذا وثقه ابو حاتم الرازي
 والعجلي واخرون وقد قال ابو يعلى الخليلي اتفق الحفاظ على ان كلام النساي فيه تحامل ولا يتعدح كلام
 امثاله فيه وقد بين ابن عدي شتب كلام النساي فيه تحامل فليتحقق كلامه امثاله فقال سمعت
 ابن هرون البرقي يقول حضرت مجلسا فطرد من مجلسه فجلده ذلك علي ان تظهر فيه قارا الذي
 في الميزان اذى النساي نفسه بكلامه فيه وقال ابن يونس لم يكن احد عندنا كما قال النساي
 لم تكن له افة غير الكبر وقد تكلم فيه يحيى بن معين فيما رواه معاوية بن صالح عنه وفي كلامه
 ما ليسير الى الكبر فقال كذاب يتفلسف رايته يحضر في جامع مصر فليسبه الى الفيلسوف
 وانه يحضر في تسييه ولعل ابن معين لا يدرك ما الفيلسوف فانه ليس من اهلها وقد ذكر
 الشيخ نقي الدين بن دقيق العيد الجرح التي تدخل الى فئة منها في ذلك وهي خمسة احدها
 الهوى والغرض وهو شرها وهو في توارخ المتأخرين كثير والثاني الخالف في العقائد والثالث
 الاختلاف بين المتصوفة واهل علم الظاهر والرابع الكلام بسبب الحصل بمراتب العلوم واكثر
 ذلك في المتأخرين لاستغفارهم بعلوم الاول وفيها الحق كالحيثاب والمقدسة والطب وفيها
 الباطل كالطبيعات وكثير من الالهيات ولحقها ما ينجم والخامس الاختلاف بالتوجه مع عدم اوج هذا
 حاصل كلامه وهو واضح جلي وقد عقد ابن عبد البر في كتاب العلم بابا للعلوم الاقران المتعارفين بعضهم
 في بعض واما اهل العلم لا يقبل حرجه الا ببيان واضح وقوي فربما كان الجرح يخرج كالحواب عن سوال
 مقدر وهو انه اذا نسب مثل النساي وهو امام حجة في الجرح والتعديل لما مثل هذا فكيف
 يوثق بقوله في ذلك واجاب ابن الصلاح بان عين الخطا بتدريس ساوي عليه الباطل بخارج
 صحيحة تعني عنها حجاب الخطا لان ذلك يقع من مثله نعم ايقنح بطلانه والله اعلم

امام حافظ احمد بن
 البخاري رحمه الله
 قال

لم يطلع صاحب
 ان التمهيد
 وسال له احمد بن
 العمدة الى

- معرفة من اخطأ من الثقات**
- وفي الثقات من اخطأ اخطا
 - فادري فيه او ابصره سقطة
 - لموعطاء وهو ابن السائب
 - وكالجزيري سعيدها
 - استحق ثوابا في عرويه
 - ثم الرقابي ابو قلاب

السنة
 لم يطلع صاحب
 ان التمهيد
 وسال له احمد بن
 العمدة الى

لم يطلع صاحب
 ان التمهيد
 وسال له احمد بن
 العمدة الى

- كذا حصن السلي الكوفي • وعارم حمداً والثقف
- كذا ابن همام صنعاً ادعى • والرأي فيما روى والثومى
- وابن عيينه مع السعدي • وإخراجه في الجند
- ابن حزم مع القطيع أحداً المعروف

قال ابن الصلاح هذا من عزيزهم لو علم أحد أفرادهم بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جازاً قلت وبسبب كلام ابن الصلاح أفردته شيخنا الحافظ صلاح العلي بالتصنيف في جزءٍ حدثنا به ولكنه اختصر ولم يتبع الكمال فيه ورثهم على جوف المعجم ثم الخلفه فمن أخطأ أنه لا يقبل من حديثه ما حدث به في حال الاختلاف وكذا ما آتاهم من قاسم كل فلم يندرج به قبل الاختلاف أو بعده وما حدث به قبل الاختلاف قبل وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواية عنهم فمنهم من سمع قبل الاختلاف ومنهم من سمع بعده فمما سمع من سمع في الحالين ولم يتميز فمن أخطأ في آخر عمر عطاء ابن السائب قال ابن حبان أخطأ باخر ولم يفتش خطاؤه انتهى ومن سمع منه قبل الاختلاف شعبة وسفيان الثوري قاله يحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان إلا أن القطان استثنى حديثي سمعتهما باخر عن زاذان وكذلك حماد بن زيد سمع قبل أن يتغير قاله يحيى بن سعيد القطان وكذلك الشافعي رواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جده ومن سمع منه بعد الاختلاف جابر بن عبد الحميد وحماد بن عبد الواسطي واسماعيل بن علقمة وعلي بن عاصم قاله ابن حبان وكذا سمع منه بعد التغير محمد بن فضيل بن عروان ومن سمع منه أيضاً باخر في حديثه قاله ابن حبان وكذا سمع منه في الحديث حديثاً من رواية هشيم عنه وليس له عند البخاري غير هذا الحديث أو أحده ومن سمع منه في الحديث معا أبو عوانة قاله عباس الدوري عن يحيى بن معين قال ولا يخرج حديثه أي حديث أبي عوانة عنه ومن أخطأ أخيراً أبو شعوب سعيد بن أبي إسحاق الجري وهو ثقة أخرج به الشيخان ولو لم يشهد تغيره قال يحيى بن سعيد عن كوفيين أنكرنا الجري وهو ثقة أخرج به أيام الطاعون وكذلك الشافعي ثقة أنكر أيام الطاعون وقال أبو حاتم الرازي تغير حفظه قبل موته من كتب عنه قدما فحوصاً قلت ومن سمع منه قبل التغير شعبة وسفيان الثوري والحماد بن واسماعيل بن علقمة ومحمّد بن عبد الوارث بن سعيد بن زيد ابن زريع ووهيب بن خالد وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وذلك لأن هؤلاء سمعوا من أبيوب الشخشياني وقد قال أبو داود فيما رواه عنه أبو عبيد الجري لم يدر أن أبو داود سمع منه من

الجري جيد انتهى ومن سمع منه بعد التغير محمد بن علي بن الأزرق ويحيى بن سعيد القطان ولذلك لم يخلت عنه شيئاً وفدوى الشيخان الجري من رواية بشر بن المفضل وحماد بن عبد الله وعبد الله بن علي بن عبد الله الوارث بن سعيد عنه وروى له مسلم فقط من رواية جعفر بن سليمان الصنعوي وحماد بن أسامة وحماد بن سلمة وشعبة وسفيان الثوري وسالم بن روح وابن المبارك وعبد الوهاب الثقفي ووهيب بن خالد بن زيد بن زريع وعبد الواحد بن زياد ويحيى بن زيد بن هارون وقد قيل إن يزيد بن هارون إنما سمع منه بعد التغير فقد روى ابن سعد عنه قال سمعت منه سنة اثنين وأربعين ومائة وثلاثين سنة دخلت البصر ولم تذكر منه شيئاً قال وكان قيل لنا أنه قد اختلف وقال ابن حبان كان قد اختلف قبل أن يموت بثلاث سنين قال وقد روى يحيى القطان وهو مختلف ولم يكن اختلافه فاحشاً مات سنة أربع وأربعين ومائة ومنهم أبو اسحق السبيعي واسمه عمر بن عبد الله ثقة أخرج به الشيخان قال أحمد بن حنبل ثقة لكن هؤلاء الذين حملوا عنه باخر وقال يعقوب القسيري قال ابن عيينة ما أبو اسحق في المسجد ليس بمعنا ثالث قال الفسوي فقال بعض أهل العلم كان قد اختلف وأما تركوه مع ابن عيينة لا خلاطه انتهى ولذا قال الخليل أن سماعه منه بعد ما اختلف قلت ولم يخرج له الشيخان من رواية ابن عيينة عنه شيئاً إنما أخرج له من طريقه الترمذي وكذلك الشافعي في عمل اليوم والليلة وأنكر صاحب الميزان اختلافه فقال شاذ وليست ولم يخلط قال وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلاً وأخلف في وفاته فقبل سنة ست وعشرين ومائة وقيل سبع وقيل ثمان وقيل تسع ومنهم سعيد بن عروبة واسم له عروبة من أن ثقة أخرج به الشيخان لكنه اختلف وطالت مدة اختلافه فوق العشر سنين عياضاً من الخلاف قال أبو حاتم هو قبل أن يخلط يثقه وقد اختلف في ابتداء اختلافه فقال دحيم اختلف مخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة وكذلك ابن حبان اختلف سنة خمس وأربعين ومائة وثلاثين سنين في اختلافه مات سنة خمس ومائة قال يحيى بن معين خلط بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن سنة مائة وأربعين يعني ومائة ومن سمع منه بعد ذلك ليس بشيء قلت هذا اقتصر ابن الصلاح حكاية عروبة بن يحيى ابن معين أن هزيمة إبراهيم سنة مائة وأربعين والمعروف سنة خمس وأربعين كما تقدم هذا هو المذكور في النواحي أن خروجه فيها وأنه قتل فيها يوم الاثنين لحسن ليلتين من ذي القعدة أجازت راسه فمن سمع من ابن

مطلع ما عرفت
راول هذه
لحمه الهلالي

عمره قبل اختلاطه عبد الله بن المبارك ويؤيد بن زريع قاله ابن جاز وعمره
 شعيب بن اسحق سمع منه سنة اربع واربعين قبل ان يختلط بسنة وكذلك يؤيد بن زريع
 فيجى السماع منه قاله ابن معين وكذلك عبد بن سليمان قاله ابن معين انه ائبت الناس
 سماعا منه وقال ابن عدي رواهم عنه عبد الاعلى السامي ثم شعيب بن اسحق وعبد بن
 سليمان وعبد الوهاب الخفاف واثبتهم فيه يؤيد بن زريع وخالد بن الحارث ويحيى القطان قلت
 قد قال عبد بن سليمان عن نفسه انه سمع منه في الاختلاط الا ان يريد بذلك بيان اختلاطه
 وانه لم يحدث بما سمعه منه فمن الاختلاط فانه علم ومن سمع منه في الاختلاط ابو يعقوب الفضل
 ابن دكين ووكيع والمعاوية بن عمران الموصلي قلت وقد روي له الشبان مزروعة خالدين
 الحارث وروى بن عباد وعبد العلى السامي وعبد الرحمن بن عثمان البكر اوك ومحمد بن سوا
 السدي بن محمد بن علي ويؤيد بن زريع ويحيى بن سعيد القطان عنه وروى له البخاري
 فقط من رواية لشرا بن الفضل وشرا بن يوسف وابن المبارك وعبد الوارث بن سعيد
 ومحمد بن عبد الله الانصاري وكثير من ان المنها عنده وروى له مسلم فقط من رواية عليه وله
 اسامة وسعيد بن عامر الصبي وسالون نوح ولبخا لدا لاجم وعبد الوهاب وعبد بن
 سليمان وعيا بن مسهر وعيسى بن يوسف ومحمد بن بكر البرساني وغدير عنه قلت قد قال ابن
 مهدي سمع غدير منه في الاختلاط وامامة اختلاطه سعيد فقد تقدم قول ابن جاز ان
 خمس سنين وقال صاحب الميزان ثلث عشرين سنة وخالف ذلك في الجبر فقال عشرين
 مع قوله فاما انه توفي سنت ست وخمسين ولذا قال الفلاس وابو موسى الهمزي وغير واحد
 في وفاته وقيل سنة سبع وخمسين وما يذهبون منهم ابو قلابة الرقاشي واسمه عبد الملك بن محمد
 ابن عبد الله احد شيوخ بن حزيمة قال فيه ان حزيمة سا ابو قلابة بالبصر قبل ان يختلط ويخرج
 الى بغداد قلت ومن سمع منه احرا بن بغداد ابو عمر وعثمان بن احمد بن السماك وابو بكر محمد
 ابن عبد الله الشافعي واخرون فعلى قول ابن حزيمة سماعهم منه بعد الاختلاط وكانت وفاته
 سنة ست وسبعين وما يثبت بيغداد ومنهم حصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي في احدى الثقات
 والاثبات اخرج به الشبان ووثقه اخوه ابو زرعة والجلي وغيرهم وقال ابو حاتم ثقه سا حظه
 في الاخر وكذا قال يؤيد بن زريع انه اختلط وقال النسائي تغيره واما على ابن عامر فقال انه لم
 يختلط لذا حركا صاحب الميزان عنه وقول السلمي من الزيادات على ابن الصلاح وفايدته عدم

كلمة

وكان ابو عبد الله الجري عن ابي داود كان عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود البصري
 وهو من قبل ما صحى بن عبد الله بن عمرو بن وهب بن عبد الله بن مسعود البصري

لم يسمع من احد
 ومما له لسانه
 لسان العبداني

الاشتباه فان في الكوفيين اربعة كلهم حصين بن عبد الرحمن ليس فيهم بهذا النسب
 الا هذا ومنهم عامر واسمه محمد بن الفضل ابو النعمان السدي وعامر لقب له
 وهو احد الثقات الاثبات روى عنه البخاري في صحيحه ومسلم بواسطه قال البخاري
 تغير في اخر عمره وقال ابو حاتم اختلط في اخر عمره وذا لعقله فمن سمع منه قبل الاختلاط
 فسماعه صحيح قاله وكنت عنه قبل الاختلاط سنة اربع عشرة ولم اسمع منه بعد ما
 اختلط فمن سمع منه قبل سنة عشرين وما يثبت في سماعه جيد وابوزرعة لقيه سنة
 اربعين وعشرين وقال الحسين بن عبد الله الدارعي عن ابي داود بلغنا ان عامرا انكر سنة
 ثلث عشرة ثم راجعه عقله واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة وقال ابن
 حبان اختلط في اخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المتأخر
 الكثير فيجب التنبه عن حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا لم يعلم هذا من هذا ترك
 الكل واكره صاحب الميزان هذا القول من ابن حبان وصفه بالتحسين والتهوير في
 قول الدارقطني تغيره اخره وما ظهر له بعد اختلاطه حيث منكر وهو ثقة اذا تقرر
 ذلك فمن سمع منه قبل اختلاطه احمد بن حنبل وعبد الله بن محمد المسندي وابو حاتم
 الرازي وابو علي محمد بن احمد بن خالد الزيني وقال ابن الصلاح ما رواه عنه البخاري ومحمد
 ابن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ مدعى ان يكون ما خوذ عنه قبل اختلاطه انتهى ومن
 سمع منه بعد اختلاطه ابو زرعة الرازي وعلى ابن عبد العزيز البغوي وكانت وفاته
 سنة اربع وعشرين وما يثبت ومنهم عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي احد الثقات الذين
 اخرج بهم الشبان قال عباس الدوري عن يحيى بن معين اختلط باخرة وقال عقبه بن مكرم
 العمي اختلط قبل موته ثلاث سنين او اربع سنين قال صاحب الميزان لكنه ما خسر
 تغيره حديثه فانه ما حدث به حديث في زمن التغير ثم استدله بقول ابي داود تغيره جبر
 ابن حاتم وعبد الوهاب الثقفي فجب الناس عنهم ومات سنة اربع وتسعين وما يذهب
 سنة اربع وتمانين ومنهم عبد الرزاق بن همام الصنعائي اخرج به الشبان قال احمد ابنه
 قبل المائتين وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع وقال
 ايضا كان يلقن بعد ما عمى وقال النسائي فيه نظر لمن كتب عنه باخرة انتهى فمن سمع
 قبل اختلاطه احمد بن حنبل واسحق ابن زاهويه ويحيى بن معين وعلى ابن المديني ووكيع بن اخري

ومن سمع منه بعد الاخلاط احمد بن محمد بن شيون ومحمد بن حماد الطبراني في اسحق بن ابراهيم
 الدبري قال ابراهيم الحارثي مات عبد الرزاق والد البرقي سنة ستين او سبع سنين وقات
 عدي استصغر في عبد الرزاق قال الذهبي انما اعتنى به ابو جعفر فاسمعه منه تصانيفه
 وله سبع سنين او نحوها وقد اخرج به ابو عوانه في صحيحه وغيره انتهى وكان من اخرج
 به لم يبال بتغيره لكونه اعماداً من كتبه لا من حفظه قال ابن الصلاح وحدثني
 راجع دوك الطبراني عن الدبري عنه لما حدث استذكر نقاشاً فالت امرها على ذلك وتوفي سنة
 احدى عشرة ومائتين ومنهم فيما زعموا ربيعة الرازي شيخ ملك وهو ببيعة ابن له عبد
 الرحمن واسم ابيه فروخ وهو احد الائمة الثقات اخرج به الشيخان ولم اذكر انه اخلط
 الا ابن الصلاح فقال قيل انه تغير في اخر عمره وترك الاعتماد عليه لذلك اثبت
 بقوا فيما زعموا وقد وثقه احمد وابو حاتم والبخاري والنسائي ولخزون الا ابن سعد بعد
 ان وثقه قال كانوا يتقونه لموضع الرازي وذكره النسائي في دبل الكامل وقال البستي ذكره في
 الزيادة قلت وذكره البستي في الثقات وقال توفي سنة ست وثلثمائة ومنهم
 صالح مولى التومة وهو صالح بن بهان اختلف في الاحتجاج به قال احمد ادركه مالك وقد
 اخلط وهو كبير وما علم به باسما من سمع منه قديماً فقد روى عنه اكاره اهل المدينة وقال
 ابن معين ثقته خرف قبل ان يموت فمن سمع منه قبل فوثقت وقيل له ان مالكا تركه
 فقال انما ادركه بعد ان خرف وقال ابن المديني ثقته الا انه خرف وكبر وقال ابن جابر
 تغير في سنة خمس ومائة وجعل باقي ما ليس به الموصوعات عن الثقات فاخلط حديثه
 الا خير حديثه القديم ولم يميز فاستحق الترك وحكي ابن الصلاح كلام ابن جابر فنقص
 عليه قلت قديم الامة بعض من سمع منه قديماً من سمع منه بعد التغير فمن سمع قديماً
 محمد بن عبد الرحمن بن ابي ديب قال يحيى بن معين وعلي بن المديني والجوزجاني وابن عدي وكذلك
 ابن حزم وزياد بن سعد قال ابن عدي ومن سمع منه بعد الاخلاط ملك والسفيانان ومات
 سنة خمس وعشرين ومائة وقيل سنة ستين ومنهم سفيان بن عيينة احد الائمة الثقات قال يحيى
 ابن سعيد القطان شهد انه اخلط سنة سبع وثمانين فمن سمع منه في هذه السنة وبعد هذا
 فيما عدا لا شيء هكذا حكاه محمد بن عبد الله بن عثمان والموصال عن القطان قال صاحب الميزان
 وانا استبعد واعده غلطاً من ابن عمار فان القطان مات في صفر من سنة ثمانين وثمانين

مطلع سنة
 ابراهيم بن محمد
 كذا

وعشرين

وقت قدوم الحاج ووقت خدثهم عن اخبار الحجاز فتي تمكن يحيى بن سعيد من ان يسمع اخلاق
 سفيان ثم ليس به عليه بذلك والموت قد نزل به ثم قال فلعله بلغه ذلك في اثنا عشر سنة سبع
 وقال سمع منه فيها اي سنة سبع محمد بن عاصم صاحب ذاك الجزء العالي قال ويغلب على طي ان سائر
 شيوخ الائمة الستة يتبعوا منه قبل سنة سبع فاما سنة ثمانين وثمانين ففيها مات ولم يلقه
 احد فيها فانه توفي قبل قدوم الحاج باربعة اشهر قال ابن الصلاح ويحصل نظري في كثير من الرجال
 الواقعة عن تاجر سماعة بن ابراهيم واسباهيه وقال ابن الصلاح انه توفي سنة تسع وثمانين
 قلت والمعروف ما تقدم فانه مات بمكة يوم السبت اول شهر رجب سنة ثمانين
 وثمانين قاله محمد بن سعد وابن دبر وابن جابر الا انه قال اخر يوم من جمادى الاخرة ومنهم المسعودي
 وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود قال ابن سعد ثقته الا انه اخلط
 اخر عمره ورواية المتقدمين عنه صحيحة وقال ابو حاتم تغير باخره قبل موته بسنة او سنتين
 وقال محمد بن عبد الله بن غير كان ثقته فلما كان باخره اخلط وقال احمد اخلط بعد ادا من
 سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعة بن جند قال ابن معين من سمع منه زمانه جعفر فصح
 السماع ومن سمع منه في زمان المهدي فليس سماعة بشيء قلت وكانت وفاة يحيى بن جعفر
 المنصور بمكة في ذي الحجة ثمانين وخمسين فكانت مدة اخلطه كما قال ابو حاتم فان
 المسعودي مات سنة ستين ومائة ببغداد وقال ابن جابر اخلط حديثه فلم يميز فاستحق
 الترك وكذا قال ابو الحسن ابن القطان كان لا يميز في الاغلب ما رواه قبل اخلطه
 ما رواه بعد قلت قديم الامة بين جماعة من سمع منه في الصحة والاخلط فمن
 سمع منه قديماً قبل الاخلط ويكفي ابو يعين الفصل ابن دكين قاله احمد بن حنبل ومن سمع منه
 بعد الاخلط ابو النضر هاشم بن القيس وعاصم بن علي قاله احمد ايضا وكذا سمع منه
 باخره عبد الرحمن بن مهدي بن زيد بن هرون قاله ابو عبيد وقيل ان ابا داود الطيالسي سمع
 بعد ما تغير قاله سلم بن قتيبة ومنهم من المتأخرين ابو طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن اسحق
 ابن خزيمة جميعا لهما طاب لي بكر ابن خزيمة ولذلك ابو احمد محمد بن الحسين الخطري في الجوزجاني
 فذكر الخافط ابو علي البردعي ثم السمرقندي في محجه انه بلغه انهما اخلط في اخر عمرهما
 قلت اما الحميد فقد اخلط قبل موته بذلك سنين وتجنب الناس الرواية عنه
 وتوفي سنة سبع وثمانين وثلثمائة وقد اخرج الاسما على الخطري في صحيحه وتوفي سنة سبع

احمد بن

وسبعين ثلثمائة ومنهم ابو بكر احمد بن جعفر بن حمدان القطيعي راوي مسند احمد والزهري له
قال ابن الصلاح اختل في اخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرا عليه وقال صاحب
الميزان ذكره هذا ابو الحسن ابن الفرات ثم قال فهذا علوه واسراف وقد وثقه الرقابي والحاكم
وتوفي سنة ثمان وثمانين وثلثمائة لسبع بقين من ذي الحجة قال ابن الصلاح واعلم ان ما كان من
هذا القبيل فحجابه روايته في الصحيحين او احدهما فانما تعرف على الجملة ان ذلك مما يميز وكان
يأخذ عنه قبل الاختلاف والله اعلم **طبقات الرواة**
ص وللرواة طبقات تعرف بالسنة والخذوكم مقتطف
بغلط فيها وان سعد ضيفا فيها ولكن كروي عن صنعنا

هذا القبيل
فحجابه روايته
في الصحيحين
او احدهما
فانما تعرف
على الجملة
ان ذلك
مما يميز
وكان
يأخذ عنه
قبل الاختلاف
والله اعلم

من المهمات معرفة طبقات الرواة فانه قد يتفق اسمان في اللفظ فيظن ان احدهما الاخر فيتميز
ذلك بمعرفة طبقتيهما ان كانا من طبقتين فان كان من طبقة واحدة فرمما اسجل الاسماء وبعثت
ذلك بمن فوقه او دونه من الرواة فرمما كان احد المتفقين في الاسم لا يروي عن روي عنه الاخر
فان استمر كلي الراوي الاعلى وحين روي عنهما فالاشكال حينئذ استدلنا بما يميز ذلك اهل الخط
والعرفه ويعرف كون الراويين او الرواة من طبقة واحدة بتقاربهم في السن وفي السيوخ الاخذ
عنهم اما يكون شيوخ هذا هم شيوخ هذا او تقارب شيوخ هذا من شيوخ هذا في الاخذ
تقدمت الاشارة الى اخذ ذلك في رواية الاوران فان عدلوك الطبقة لغة القوم فاستأهل
واما في الاصطلاح فالمراد التشابه في الاشسان والاشهاد وربما اکتفوا بالتشابه في ال
سناد وبسبب الجهل بمعرفة الطبقات غلط غير واحد من المصنفين فرمما طر راويا
راويا اخر غيرهم وربما ادخل راويا في غير طبقة وقد تقدم لذلك امثلة في اخر معرفة
التابعين وقد صنف في الطبقات جماعة فمنهم من اختصر خليفه بن خياط وسلم ابن الحجاج
ومنهم من طول كجند محمد في الطبقات الكبرى له ثلاثة تصانيف في ذلك وكتابه الكبير
كتاب جليل كثيرا الفائدة وان سجد ثقة في نفسه وثقة ابو حاتم وغيره ولكنه كثير الرواية
في الكتاب المذكور عن الضعفاء محمد بن عمر بن واقد الاسلمي الوافدي ويقتصر كثيرا على اسمه
واسم ابيه من غير نسب وكهشام بن محمد السائب الكلبي وفهر بن باب الخراساني
اخرين منهم على ان اكثر شيوخ ائمة ثقات كسفيان بن عيينه وابن عله ويزيد بن هرون ومن
ابن عيسى وهشيم ولبى الوليد الطيالسي ولبى احمد الزبيري والسن بن عياض وغيرهم ولكنه اكثر

الرواية في الكتاب المذكور عن شيخه الاولين ثم انه قد يكون الراوي من طبقة لمشا بهت
لذلك الطبقة من وجه ومن طبقة اخرى غيرها لمشا بهت لها من وجه اخر فان من ملك
ولحق من صفات الصحابة من طبقة العشرة عند من عد الصحابة كلهم طبقة واحدة كابن
حباريه الثقات لا يستثنى اكرم في العجبة وهو من طبقة اخرى دون طبقة العشرة
عند من عد الصحابة طباقا كان سعد وقد تقدم في معرفة الصحابة انهم اربعة عشر
طبقة او اكثر وتقدم في معرفة التابعين انهم خمس عشرة طبقة والله اعلم

الموالي من العلماء والرواة

ص وتمام الى القليل ينسب مولى عتاقة وهو ذا الغلب
اولوا الحلف كاليتيم ملك او للذين كالجعفي
وقدما ينسب مولى المولى الخو شعيد بن تيسار اصلا

من المهمات معرفة الموالى من العلماء والرواة واهم ذلك ان ينسب الى القبيلة مولى لهم مع
اطلاق النسب فرمما ظن انه منهم ضليبه لحكم طاهر الاطلاق وربما وقع من ذلك خلل في
الاحكام الشرعية في الامور المستتر فيها النسب كالامانة العظمى والكنه في النكاح ولحق ذلك
وقد صنف في الموالى ابو عمر الكندي ولكن بالنسبة الى المصر من لا مطلقا ثم الموالى
المستوبون يلى القبائل منهم من يكون المراد به مولى العتاقة وهذا هو الغلب كالى البخاري
الحاي ولي العاليد الرياحي والليث بن سعد الفهمي وعبد الله بن المبارك الخطلي وعبد
الله بن صالح الحنظلي كالى الليث ولحقهم ومنهم من يكون المراد به مولى العتاقة ولا الحلف
كالامام ملك بن السن هو اصبح حليبة وقيل له اليتيم لكون نقره اصبح موالى ليتيم قرين
بالحلف وقيل لان حلق ملك ابن له عامر كان حيز الطلحة بن عبيد الله اليتيم وظلحة مختلف
بالنجان وهذا قسم اخر غير هذا القسم الثاني الذي تقدم ومنهم من ارادوا الاسلام
كالامام محمد بن اسمعيل البخاري قيل له الجعفي لان حلقه كان مجوسيا فاسلم على يد ايمان بن اخطس
الجعفي وكالحسن بن عيسى الماسرجسي قيل له مولى ابن المبارك لاسلامه على يديه وربما نسب
الى القبيلة مولى مولاها كالى الحباب شعيد بن تيسار قيل له الهاشمي لانه مولى شقران مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا اقتصر ابن الصلاح على هذا القول وقيل انه مولى ميمونة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقيل مولى الحسن بن علي وقيل مولى علي بن ابي طالب فليس حسدا

والتابعين
طافا
لم يلمسوا
بالمواد
لأنه
للمواد
لأنه
للمواد

بوي بني هاشم ومن هذا القسمة عبد الله بن وهب القرشي الفهرقي فانه بوي برندن
رمانه ويريدان رمانه بوي يزيد بن ابيس الفهرقي وقد اذ خلا ابن الصلاح في امثلة القسمة
الاول وهو بهذا التوقيع ذكر ابن الصلاح قصة الزهري مع عبد الملك بن مروان وسواله عن
ليبود اهل مكة ثم اليمن ثم مصر ثم الشام ثم الحيرة ثم خراسان ثم البصرة ثم الكوفة وحو
الزهري له وان كلهم موالي الا الذي بالكوفة وهو ابراهيم النخعي فانه من العرب ونول عبد الملك
عند ذلك ويحك يا زهري فرجت عني والله لشؤدني الموالي على العرب حتى يحط بها على
المنابر والعرب تحتها وهذا من عبد الملك اما فراسة او بلغه من اهل العلم او اهل
الكتاب فانه اعلم **ك اوطان الرواة وبلدانهم**

- وصنعت الانساب في البلدان • فنسب الاكثر للاوطان •
- وان يكن في بلدتين سكننا • فابدأ بالاولى ويشرح لنا •
- ومن يكن قرية من بلد • ينسب لكل والى الناحية •

ش مما يحتاج اليه اهل الحديث معرفة اوطان الرواة وبلدانهم فان ذلك ربما يترتب بين
الاسمين المتفقين في اللفظ فيظهر في نسخة وتليق من الذي روي عنه فربما كانا
او احدهما من بلد احد المتفقين في الاسم فيغلب على الظن ان يلدتهما هو المذكور في
السند لا سيما اذا لم يعرف له سماع بغير بلد وايضا فربما استدرك ذكر وطن الشيخ
او ذكر مكان السماع على الارصاد بين الراويين اذا لم يعرف لهما اجتماع عند من لا يكتفي
بالماعر ومعت شيئا لفاظا ابا محمد عبد الله بن بكر القرشي يقول غير مرة
كنت اسمع بقراءة الحافظ لابي الحجاج المكي كتاب عمل اليوم والليلة للحسن بن علي ابن
سبب المعري في حديث من رواية الليث بن سعد عن الحسن بن محمد بن محمد بن علي بن
ابن سمع الليث بن سعد فقال لعله سمع منه في الحج ثم استمر في القراءة ثم قال لا الليث ذهب
في الرسلية الى بغداد فسمع منه هناك انتهى وانما حدث للعرب الانساب الى البلاد والاطان
لما غلب عليها سكن القري والمدائن وصنع كثير من انسابها فلم يبق لها غير الانساب الى
البلدان وقد كانت العرب تنسب قبل ذلك الى القبايل فمن سكن في بلدتين واراد الى
نساب اليهما فليبدأ بالبلدة التي سكنها او لا ثم بالثانية التي انتقل اليها وحسن
ان ياتي ارباب في النسب للبلدة الثانية فيقول مثلا المعري ثم الدمشقي ومن كان

لوفين بن محمد
الوديع بن محمد

من اهل قرية من قرية بلدة فجايز ان ينسب الى القرية والى البلدة ايضا والى
الناحية التي منها تلك البلدة فمن هو من اهل داريا مثلا له ان يقول في نسبه
الداري والدمشقي والشامي فان اراد الجمع بينهما فليبدأ بالاعم فيقول الشامي
الدمشقي الداري **ص** وكملت بطيبتها الميمونة • فرزت من جذرها مصونه •

- فرنبا المجرود والمستكور • اليه منا ترجع الامور •
- وافضل الصلوة والسلام • على النبي سيد الانام •
- ش** اي وكملت هذه الارجوز • بطيبة مدينه سيد قارسول الله صلى الله عليه وسلم •
- وكان الفراغ منها يوم الخميس ثالث جمادى الاخرة سنة ثمانين وسبع •
- مائة فكان اول بروزها الى الخارج بالمدينة الشريفة على ساكنها افضل •
- الصلوة والسلام قال المصنف كل هذا الشرح عليها في يوم السبت التاسع •
- والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة احدى وسبعين وسبع مائة بالخطاها •
- الطشتمية خارج القاهرة واجرت لكل من سمع مني الارجوز المذكور او بعضها ان •
- يروي عني جميع هذا الشرح عليها وجميع ما لجوزي وعني روايته قاله •

- وكتبه مولفه عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن •
- ابن العراقي في التاريخ المذكور • ثانيا حامدا لله •
- تعالى ومطليا على نبه محمد • صلى الله عليه وسلم عودا •
- على مدء جعله الله تعالى خالصا له وموجبا للفوز لديه •
- انه حسينا ونعم الوكيل • هذه صورة ما نقلته •

من نسخت قولت على نسخة نقلت من خط المصنف فريد عصره رحلة الحافظ الشيخ زين
زين الدين بن الحسين العراقي رحمه الله تعالى ونفع الله تعالى بركة المسلمين وقت كتابة
هذا الشرح في التاسع والعشرين من شهر جمادى الاخرة سنة ثمانين •
• على يد العبد الفقير اليه احمد بن محمد بن موسى المعروف •
• بوالد عفر الله له ذنوبه • وسنة عيوبه ولوالديه •
• ولجميع المسلمين • امين • امين • امين •

لم يلحق بها احد من الناس
سماع محمد بن محمد بن محمد
الموالي بن علي والردان
سنة احدى والعشرين



